كارستين ويلاند

ABU ABDO ALBAGL



سورية
الاقتراع أم الرصاص؟

الديموقراطية والإسلامية والعلمانية في المشرق



5383

سـوريـة

الاقتـراع أم الرصاص؟

كارستين ويلاند

سورية
الاقتراع أم الرصاص؟

الديموقراطية والإسلامية والعلمانية في المشرق

ترجمة: د. حازم نهار

مراجعة: د. رضوان زيادة



Syria
Ballots or Bullets
Democracy, Islamism, and Secularism in the Levant
Carsten Wieland

First Published in May 2011
Arabic Edition

BEIRUT - LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb - www.elrayyes-books.com
www.elrayyesbooks.com
ISBN 9953 - 21 - 505 - 7

بالتعاون مع:
المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية
Harvard Kennedy School - Carr Center for Human Rights
Policy - 79 Jhon F. Kennedy Street. Cambridge,
Massachusetts 02138 - U.S.A.
Tel: 617-496 0351 - Mobile: 571-205-3590

الطبعة الأولى: أيار (مايو) ٢٠١١

لشراء النسخة الإلكترونية:
www.arabicebook.com

تصميم الغلاف: هوساك كومبيوتر برس

المحتويات

أعلن بشار الأسد صراحة، وبخلاف أي قائد عربي آخر، معارضته لحرب العراق. هذا جعل الرئيس السوري رئيساً شعبياً في الشارع، لكنه قاده إلى مواجهة مفتوحة مع الولايات المتحدة.

لفترة من الوقت، بدا أن الولايات المتحدة سوف تغزو أو تدمر النظام أو تشرع بنظام قاتل من العقوبات. اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري جعل الأمور أسوأ، لدى المراقبين بمن فيهم الأمم المتحدة، وذلك بتوجيه أصابع الاتهام إلى دمشق. أجبرت القوات السورية على الانسحاب من لبنان بعدما بقيت فيه ما يقارب ثلاثة عقود.

يواجه بشار الأسد اليوم التحدي الأكبر في عمله، القائم بين المتشددين السوريين والمعارضة المتزايدة التي نفد صبرها. ويعتبر نحو ١٨ مليوناً من الشعب السوري متعلقاً بهذا التوازن. هل سينحدر هذا البلد إلى حالة من الفوضى والعنف؟ أم يرتقي نحو التعددية والتقدم الاقتصادي؟

كتاب «سوريا: الاقتراع أم الرصاص» يقدم فهماً عميقاً مدهشاً لواحد من أكثر البلدان غموضاً في العالم. يناقش وايلند فكرة أن الغرب يجب ألّا يتجاهل التقليد السوري المتين للعلمانية. يشير إلى أن سورية ربما تملك شروطاً مسبقة بالنسبة إلى الديمقراطية أكثر من أي بلد عربي آخر، محذراً من أن نهج العصا وحده قد يشجع الإسلاميين ويشجع النظام على إسكات المعارضة.

مقدّمة الطبعة العربية

لم يكن ممكناً أن تأتي الترجمة العربية لهذا الكتاب في وقت أبكر من الآن. بعد خمس سنوات من العزلة الدولية لسورية، إثر معارضتها الصريحة المعادية للولايات المتحدة في الحرب على العراق، تبدو سورية، التي لا تزال تحت حكم بشّار الأسد الشاب، أنها نجت من فترة عصيبة من أسوأ الأوقات. فعلى الأقل الآن، يتخاطب رؤساء الدول الأوروبيون مجدداً مع النظام في دمشق؛ والآمال التي عقدتها الولايات المتّحدة تبدو أكثر واقعية بعد الانتخابات الأميركية في تشرين الثّاني ٢٠٠٨؛ سورية ولبنان للمرة الأولى في تاريخهما يتفقان على العلاقات الرسمية ويتبادلان السفراء؛ وظهرت على السطح مرة أخرى على جدول

الأعمال السياسي اليومي مفاوضات السلام مع إسرائيل.

وكما ناقشنا في الكتاب عام ٢٠٠٤ (الطبعة الألمانية) وعام ٢٠٠٦ (في الطبعة الإنكليزية الموسّعة والمحدّثة) تظلّ سورية لاعباً بارزاً في الشرق الأوسط، بالرغم من أنّها فقدت معظم نفوذها بعد موت حافظ الأسد عام ٢٠٠٠. إن أي سلام شامل في المنطقة دون أن يتضمن سورية يبقى مستحيلاً، سواء أكان يعجبنا النظام البعثي في دمشق أم لا. ويبدو أن هذا الإدراك ينمو من جديد في جداول الأعمال السياسية في أوروبا وفي بعض الدوائر في الولايات المتّحدة. لكن هناك الكثير من الخسارة قد حصل في هذه الأثناء.

لقد كان لعزلة سورية عدّة تأثيرات إشكالية سيكون من الصعب إصلاحها:

أ) على الرغم من وجهة النظر الغربية لدى جزء كبير من النخبة السياسية والاجتماعية في سورية، عززت سورية علاقاتها الإستراتيجية مع إيران ـ وهو نظام ولاية الفقيه الشيعي الذي لا يوجد أي شيء أساسي مشترك بينه وبين المذهب البعثي كمذهب علماني؛ ب) في هذه العلاقة الثلاثية تحتاج سورية لحزب الله كحليف إقليمي قوي جداً في مجابهة وسيطة مع إسرائيل. لقد تغيّرت الأدوار: فيما احتاج حزب الله إلى سورية في زمن حافظ الأسد، اليوم سورية التي أصبحت أضعف بحاجة أكبر إلى حزب الله الذي أصبح أقوى؛ ت)

سورية تمدّ يدها إلى موسكو ثانية، حليفتها السابقة أثناء الحرب الباردة. ومع تصلب العلاقات بين روسيا والغرب، فإن هذا التوازن لمصالح سورية الوطنية بين روسيا والغرب يمكن أن يكون له تأثير أوسع باعتبار موقع سورية الجغرافي الاستراتيجي في النقاش حول دروع الدفاع الصاروخية الأميركية في أوروبا والإجراءات المضادة الخاصة؛ ث) لا يستطيع النظام السوري في أوقاته العصيبة تحمّل المعارك على عدة جبهات في الوقت نفسه. ولذلك، فإن الإسلاميين خارج البلاد الذين يحملون على عاتقهم الخلايا الإسلامية الواثقة من نفسها ضمن سورية، قد كسبوا نفوذاً في مجتمع علماني تقليدياً دون أن يواجهوا مقاومة الدولة بشكل مشابه للعقود الماضية؛ ج) في معظم ردود الأفعال الشديدة الحساسية وضع النظام السوري ـ في حالة من التوتر والضعف ـ بعض أفضل مثقّفيه والناشطين العلمانيين خلف القضبان أو دفعهم لطلب اللجوء إلى الخارج، وبذلك ليس هناك مجتمع مدني له وجهة نظر علمانية معتدلة قادر على أن يعبر عن نفسه بعد العديد من السنوات من نفوذ حزب البعث.

إن تطبيع العلاقات بين سورية ولبنان اتّخذ إلى حد ما منحىً مأساوياً. ويتوافق هذا التطور بالضبط مع توصيات نشطاء المجتمع المدني العلمانيين في سورية ولبنان في إعلانهم المثير للجدل «إعلان بيروت ـ

دمشق» في أيار ٢٠٠٦. إنّ إعادة إحياء العلاقات السورية ـ اللبنانية على مستوى رسمي هو خطوة إيجابية للمنطقة بأكملها، وواحدة من العديد من النقاط الأولية لكسر عزلة سوريا في الخارج. لكن هذا يلغي الأسباب المقدّمة لاعتقال ناشطي المجتمع المدني طوال عام ٢٠٠٦، نظراً لأن النظام وبّخهم بأنهم عملاء للمصالح الأجنبية، من بين أشياء أخرى، بسبب مطالبتهم بالضبط بتطبيع العلاقات بين الدولتين.

لقد نُسبت التوتّرات ضمن النظام إلى الشائعات وعدم الأمان. على أي حال، يبدو أنّ بشّار الأسد كسب مكانة وضيّق على بعض المنافسين الرئيسيين ضمن عشيرة عائلته الأوسع، مثل آصف شوكت زوج أخته بشرى والرئيس السابق للاستخبارات العسكرية. إن المصالح الراسخة لأفراد عائلته بالإضافة للأوليغارشية الاقتصادية كانت عقبات في طريق عملية الإصلاح الاقتصادي، فالكثير من الشخصيات الرئيسية يجني مكاسب من الوضع الراهن.

تعكس محاولات الإصلاح الوعرة هذه في أغلب الأحيان نظرة شبه صينية لعصرنة الإدارة والاقتصاد، لكنها تُبقي الهيكل السياسي المستند على حزب وحيد. هناك كثير من الكلام عن تأسيس اقتصاد سوق اجتماعي في سورية، لكن النتيجة النهائية ستعتمد على الفكر السياسي وليس على التوصيات التكنوقراطية

للحكومة. وستكون التطوّرات ضمن النظام حاسمة بقدر التغييرات في الوضع الدولي التي قد تعطي الأسد المجال السياسي للمباشرة في تجارب ثانية من مثل هذا النوع، كما كان في ذهنه عندما تولى الرئاسة عام ٢٠٠٠.

ومن المتغيّرات الرئيسية، بالطبع، علاقة سورية مع إسرائيل، والغرب عموماً. إن استمرار الشائعات والتضاربات والجدال حول المفاوضات بين سوريا وإسرائيل تذبذبت خلال العديد من السنوات، وفي العديد من المناسبات. وحتى في أوقات التوتّرات الشديدة، سيكون المراقبون القريبون من المنطقة قادرين على الرهان الأكيد أن نوعاً من قنوات التواصل (قد يكون بشكل غير رسمي أو غير مباشر) بين الخصمين سيظل مفتوحاً. وهذا يجعل الإيحاءات الأخيرة بخصوص محادثات السلام الوسيطة بين سورية وإسرائيل، في ٢١ أيار ٢٠٠٨، تبدو أكثر واقعية.

ما الجديد فعلياً بخصوص هذه المفاوضات «المعلنة»؟ من الصعب تخيّل أية مستجدات حول مثل هذه القضايا، كمرتفعات الجولان، أو ضمان الأمن، أو الطلب من سورية استنكار الإرهاب. مع ذلك، فقد انصبت المفاوضات السابقة حول هذه القضايا على شكل منطقة منزوعة السلاح في الجولان وإنشاء متنزّه طبيعي، وحتى على حدود واضحة بين الدولتين.

ثمّ إنه، على الرغم من الصعوبات، بدت محادثات السلام والتسويات المحتملة أكثر معقولية في عام ٢٠٠٠ (عندما أوقفت المحادثات من قبل الجانب الإسرائيلي) مما هي عليه اليوم، حيث ظروف أيّة مفاوضات هي أصعب بما لا يقاس. وحتى قبل سنوات قليلة ـ لنقُل قبل حرب ٢٠٠٣ في العراق ـ والتي ابتعدت بعدها سورية عن مدار السياسة الغربية ـ أو كما كان مؤخراً قبل حرب حزب الله وإسرائيل في لبنان صيف ٢٠٠٦، لم تبدُ أحوال البلدين الخاصة محصّنة كما في ٢٠٠٨، حيث إن بعض النقاشات عليها أن تتعامل مع الأخطاء التي نجمت عن عزلة سورية، كما ذكرنا أعلاه.

في الفترة الفاصلة، حدثت بعض التطوّرات التي جعلت وجهة التقارب أكثر بعداً مما كانت عليه من قبل:

* إن أيّة حكومة إسرائيلية الآن ستواجه صعوبة في تسويق فكرة التخلّي عن امتداد آخر من الأرض المحتلّة، إلى ناخبيها، بعدما تعرضت مناطق من البلاد إلى قصف مستمر من قطاع غزة بعد انسحاب إسرائيل في آب ٢٠٠٥. إن قوّة حزب الله على الحدود الشمالية بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في أيار ٢٠٠٠ ـ التي تمثلت في حرب ٢٠٠٦ ـ تساهم لأبعد حد في خلق الشعور بعدم الأمان داخل الشعب الإسرائيلي.

* لقد غدت مفاوضات إسرائيل مع السلطات في الأراضي الفلسطينيّة بالمجمل أكثر صعوبة بكثير بعد الانشقاق الداخلي الفلسطيني بين فتح وحماس. وفي الحقيقة، تسيطر في كل من الجانبين حالة من عدم الأمان والتقلب على جدول الأعمال.

* إن كلاً من الحكومتين الإسرائيلية والسورية في الوقت الحاضر، ولأسباب مختلفة، ضعيفة ومهدّدة نسبياً من الخصوم المحليين، فيما محادثات السلام بحاجة إلى حكومات قوية تستطيع أن تفي بوعودها وتقنع شعبها بقبول القرارات الصعبة.

* بعد الحرب في العراق، انساقت سورية على نحو متزايد باتجاه إقامة تحالفات مع الجهات المعادية للغرب مثل إيران، وحتى فنزويلا وكوريا الشمالية. وذلك بشكل رئيسي بسبب قلة بدائل السياسة الخارجية بعد إجراءات العزل التي قامت بها الولايات المتّحدة وحلفاؤها ـ والتي غذّيت بعقيدة واشنطن «الحرب على الإرهاب» وخيبة أمل الاتحاد الأوروبي بالسياسات السورية. ويبدو من المستبعد كثيراً أن تنجح المحاولات الأوروبية المؤخرة لاستحواذ سورية، في دقّ إسفين فعال بين سورية وإيران، وكذلك بين سورية وحزب الله، أو سورية وروسيا، على سبيل المثال.

* إن الطلب من سورية قطع صلاتها مع إيران وحزب الله هو حتى مطلب أصعب بعد استعراض حزب الله

قوته ضدّ خصومه المحليين في أيار ٢٠٠٨، الأمر الذي مكّنه من اكتساب قدرة معارضة متزايدة (فيتو) ضمن النسيج السياسي الضعيف في لبنان. بالإضافة لذلك، فإن احتياطيات سورية النفطية تتناقص، بينما تعمل المصادر القوية للعراق وإيران وفينزويلا على زيادة أهميتها الإستراتيجية الخاصة. إن التطوّرات السياسية في لبنان ما بعد ٢٠٠٦ شجّعت سورية جزئياً على استعادة قبضتها المفقودة على جارتها القريبة، بمساعدة حزب الله.

* خلافاً لعام ٢٠٠٠، لم تقم الولايات المتّحدة برعاية المحادثات بين إسرائيل وسورية. علاوة على ذلك، فهي تحدث بشكل يتعارض مع مفهوم سياسة جورج دبليو بوش الخارجية، الذي يصرّ على إهمال وعزل «الدول المارقة» على «محور الشرّ» الممتد، بدلاً من جذب هذه الدول. في الحقيقة، اتجهت إسرائيل باتجاه أكثر واقعية من حليفتها الأكبر. وكان بشّار الأسد واقعياً عندما صرّح بأنّ تدخّل الولايات المتّحدة لم يكن محتملاً تحت رعاية إدارة بوش، فقط فيما بعد ذلك.

على الرغم من الأسباب التي تدعو إلى التشاؤم، فإن الحالة ليست ميؤوسة بالكامل. هناك نقطتان بشكل خاص (من النظرة الأولى المتناقضة) يمكن تقريرهما هنا: يمكن أن تصبح جهود السلام في المنطقة مستقرّة

ومستمرة فقط إذا تم العثور على حلّ عامّ يتضمّن كلّ الأطراف المعنية في إسرائيل، والأراضي الفلسطينيّة، وسورية ولبنان، لأنها كلها ذات علاقة بالأمر؛ مع ذلك فإن من المفيد الانفصال الذي حدث بين المسارين السوري والفلسطيني، إذ وعد بشّار الأسد في أيار ٢٠٠٣ بقبول أيّ قرار للقيادة الفلسطينيّة بمفاوضات سلام مع إسرائيل. فحتى ذلك الحين، أصرّت سورية دائماً ورسمياً على مشاركة التمثيل الفلسطيني. وهذا يعني بدوره أنّ سورية جاهزة لبدء مفاوضات جدّية حتى لو لم تُحلّ القضية الفلسطينيّة.

وهذه الاستراتيجية العملية يمكن أن تساعد على كسر الحلقة المفرغة. فمنذ أن تولى بشّار الأسد السلطة، اقترحت سورية مراراً وتكراراً محادثات سلام مع إسرائيل، خصوصاً بعد الحرب في العراق، لكنه لم يسبق أن تلقّت بالمقابل إشارات مقنعة. الآن وبما أن هناك أصواتاً أكثر فأكثر في السياسة إسرائيل، وفوق كل شيء، أبدت الجماعات الأمنية قلقاً تجاه إهمال سورية، فإنه ربما تكون الفرصة سانحة. علاوة على ذلك، بعد الفشل الواضح لسياسة إدارة بوش في الشرق الأوسط (وما بعد الشرق الأوسط)، قرّرت إسرائيل السير في طريقها الخاص. أولاً وقبل كل شيء، من مصلحة إسرائيل، وحتى من مصلحة أميركا، أن لا تقوّض أي نظام مستقرّ في الجوار، الأمر الذي يعاكس الخطابات البليغة عن تغيير النظام بعد احتلال العراق.

إن إسقاط بشّار الأسد ونظامه في دمشق يمكن أن يؤدّي إلى نتيجة تضر بمصالح إسرائيل القومية. على الرغم من كلّ ذلك، يظل نظام البعث لاعباً علمانياً ذا سجل قوي من البراغماتية في القضايا الحاسمة، بالإضافة إلى تاريخه في مقاومة الميليشيات الإسلامية.

على الرغم من العديد من السوابق غير المثمرة لجهود السلام بين سورية وإسرائيل، هناك قصة مشوّقة حالياً. صحيح أن الولايات المتّحدة لا تلعب دوراً نشطاً في التقارب هذه الأيام، لكنها تترك مكانها إلى قوة فاعلة إقليمية هي: تركيا. لقد فشلت جهود واشنطن وأوروبا في الماضي؛ والآن هناك فرصة أولى لنجم إقليمي تماماً ليجرّب حظّه.

تنظر إسرائيل إلى تركيا بعين الاحترام بسبب عضويتها العريقة في منظمة حلف شمالي الأطلسي (الناتو) ولكونها حليفاً تقليدياً لأميركا. وقد كسبت تركيا مؤخراً مزيداً من الاحترام بين العرب والمسلمين في المنطقة لأنها البلد الوحيد الذي يجتمع فيه الديموقراطية والإسلام في علاقة مثمرة. إن السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية الحاكم AKP ركّزت على إحياء علاقات تركيا مع الدول المجاورة، وعلى رأسها سورية. تمثل تركيا نموذجاً للاعتدال، وحتى لحركات المعارضة الإسلامية الأكثر محافظة في دكتاتوريات المنطقة (العلمانية في الغالب). وفي سورية

أيضاً، تنظر الشخصيات الإسلامية المعتدلة إلى تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية AKP كمنصة أيديولوجية محتملة لسورية.

التيارات المعارضة لحزب البعث ـ سواء العلمانيون أو الإسلاميون المعتدلون أو الإسلامويون ـ قد تم إسكاتها جملة، فحماية السلطة كانت أولوية النظام في دمشق، ولذلك فإن الانفتاح الحذر للاقتصاد بواسطة السلع الاستهلاكية الجيدة المتوفرة في الأسواق، والاستثمارات خصوصاً من الدول الخليجية، وتحديث المؤسسات الرسمية، إلخ... كلها عملت كوسائل لتحقيق هذا الهدف الضيّق. وفي وقت طباعة هذا الكتاب، كان بشّار الأسد يبدو في موقع أقوى لإنجاز هذا الهدف مما كان عليه في السنوات التي تلت مباشرة الحرب في العراق.

على الرغم من ذلك، لديه العديد من القضايا السياسية الداخلية التي يتعيّن عليه حلها. وقضية مئات آلاف اللاجئين العراقيين هي فقط إحدى هذه المشاكل المستجدة. إن الجهد الكبير الذي بذله المجتمع السوري ومؤسساته لإسكان أولئك الناس الذين تمتعوا بالرعاية الصحية والتعليم المجّاني لا يمكن بخس حقه من التقدير، وهكذا ساهمت سورية في استقرار المنطقة في هذا المجال. ويجب على الغرب أن يأخذ بعين الاعتبار أن كثيراً من المسيحيين قد اختاروا سورية وطناً

ومأوى لهم، وذلك لأنه في سوريا بالذات، العلاقات بين الأقلّيات الدينية أفضل بكثير مما هي عليه في المناطق المجاورة الأخرى بسبب الدعم الفعّال من الحكومة السورية.

ومع قدوم اللاجئين العراقيين، ورد على سورية العديد من المشاكل التي ليس من السهل حلها في المنظور القريب، ومنها نشوء التوتّرات بين الجماعات المتجاورة، الجرائم (التي لم تكن معروفة) والدعارة. إن الهوة بين الأغنياء والفقراء ستتفاقم أكثر وستزداد الحاجة إلى أنظمة توزيع اقتصادية اجتماعية فعّالة. وهذا أمر حقيقي خصوصاً بعد أن تنضب احتياطيات سورية النفطية في غضون بضع سنوات، مما سيستنزف الميزانية العامّة ويضيّق فرص الإعانات المالية العامة كما هو الحال حالياً.

ستبقى السياسة في سورية ولبنان مشوّقة في السنوات القادمة، خصوصاً مع بيئة دولية متغيرة بشكل متسارع. لكن ليست «القضايا الكبيرة» على المستوى السياسي هي فقط القضايا المهمة. إن المجتمع السوري لديه تراث متين من العلمانية والتسامح أثبت تأثيره في البلدان الأخرى في المنطقة حتى في هذه الأوقات العاصفة بعد الحرب في العراق. وهذا الكتاب يدعوك عزيزي القارئ للغوص في ممرات دمشق وحياتها، وإلى فهم الحقائق السياسية والاجتماعية في سورية بشكل

أفضل. إنها بلد سريع التغيّر ويمتلك الكثير من الإمكانيات، لكن لديه أيضاً الكثير من المجازفات والأخطار. وبعد ثماني سنوات صعبة، لا يزال من المبكّر جداً أن نقول في أي اتجاه سيقود نظام الأسد البلاد في النهاية، ماعدا حقيقة حماية قبضته على السلطة. كيف سيطبّق الزعيم الشاب خبرته السياسية المتنامية، التي لن ستؤثّر فقط على السوريين أنفسهم، بل على المنطقة بأسرها. ومن هذا المنظور لم يحدث تغيير كبير عن زمن أبيه.

د. كارستين ويلاند

بوجوتا، أيلول / سبتمبر ٢٠٠٨

مقدمة

ما يطلق عليه السوريون «طبخة بحص» هو وصف للحركة المتكرّرة لشخص ما، ولكن دون أن يحدث شيء(*). قد تضاف التوابل لصنع رائحة لذيذة، لكن الحجارة تبقى حجارة. «هذه هي السياسة في سورية اليوم»، هكذا اشتكى لي محلل في دمشق. «كل شيء في الظاهر لكن لا شيء في الجوهر».

مع ذلك تغيّرت سورية خلال السنوات الست الأخيرة أكثر مما تغيّرت خلال عقود خلت.

البلد الواقع بين الفرات والبحر المتوسط، بآثاره الرومانية وبيوته

(*) يقابل المثل القائل: «حركة بلا بركة» (المترجم).

العثمانية المصنوعة من الطين، وصحاريه الصخرية، وغاباته الصنوبرية، عانى تغيّرات اجتماعية أكثر مما تتخيله المجتمعات الغربية.

خلال فترة زمنية قصيرة تخلص السوريون من عصر الجهل، بمحطتي تلفزيون رسميتين مشوشتين، إلى عصر الهوائيات العالمية بمئات المحطات. أصبح الإنترنيت متوافراً لدى قسم كبير من الشعب، والهواتف المحمولة غيرت الحياة جذرياً، خاصة عند الشباب. وفوق كل ذلك دخل السوريون القرن الجديد مع قائدهم الشاب الجديد.

لدى بشار الأسد أسلوب وشخصية مختلفان تماماً عن والده حافظ الأسد، المهاب والموقر الذي حكم ما يقارب ثلاثين عاماً (١٩٧١ ـ ٢٠٠٠).

في آذار ٢٠٠٣، عارض بشار (كما يدعوه السوريون ببساطة) الحرب الأميركية ـ البريطانية على العراق بتصميم أكبر من أي قائد عربي آخر. لهذا السبب جذب نظام البعث العروبي إعجاب العديد من العرب الذين احتجوا على الحرب بشراسة، كما احتجوا أيضاً (في حالات عديدة) على حكوماتهم في شوارع عواصمهم. لكن بشار قام برهانات عالية مقامرة. وخاطر بتأن في تحمّل الاستياء المتزايد من قبل حكومة الولايات المتحدة بقيادة جورج دبليو بوش. خلال الأسابيع القليلة الأولى من سقوط النظام العراقي في نيسان ٢٠٠٣م، بدا كما لو أن إستراتيجية حجارة الدومينو الأميركية وشيكة: القيام بهجوم عسكري آخر، وهذه المرة ضد سورية.

اتهمت واشنطن دمشق بدعم الإرهاب بسبب منحها ملجأ

آمناً للمنظمات الفلسطينية، وأنها غير قادرة أو غير راغبة في إغلاق حدودها مع العراق، وأبقت على روابطها السياسية بحزب الله في لبنان.

صعدت واشنطن الحرارة على سورية مجدداً، وذلك بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في بيروت في شباط ٢٠٠٥. اتجهت أصابع الاتهام إلى دمشق مباشرة. وواجه بشار الاختبار الأصعب في رئاسته المضطربة، حتى أن البعض بدأ بالعد التنازلي لأيامه في منصبه.

تحول خلاف بشار الشخصي مع الحريري في أواخر صيف ٢٠٠٤ إلى خطأ فادح من جهة بشار. في النهاية خضع بشار للضغط الدولي، وبعد ٢٩ سنة من الاحتلال انسحبت القوات السورية من لبنان، وكان الانسحاب الأخير في نيسان ٢٠٠٥.

شوّه اغتيال الحريري صورة بشار الخارجية، وفشل أيضاً في تهدئة الولايات المتحدة التي لم تعتبر انسحاب الجيش السوري من لبنان هدفاً في حد ذاته، بل مجرّد خطوة أولى في طريق تغيير النظام في دمشق من قبل الولايات المتحدة.

بعد شهور من مقتل الحريري، تطورت في دمشق قصة سياسية مثيرة. تضمنت الحبكة المعقدة إشاعة عن محاولة وزير الداخلية التخطيط لانقلاب، والذي انتحر في نهاية الأمر (أو قُتِل؟)، ونائب الرئيس المعين من مدى بعيد والذي لجأ إلى باريس حيث اتهم الرئيس بكونه متورطاً باغتيال الحريري أعلن حكومة في المنفى. هذه الدراما المتواصلة (والمستمرة بالتوسع على ما يبدو) وضعت سورية أمام مفترق طرق. لا أحد يعلم كيف ستتوقف هذه الأحداث الدرامية. ودبّ

شعور مخيف داخل السوريين كما لو أنهم ينظرون لمستقبل مجهول.

كتاب «سوريا: الاقتراع أم الرصاص؟» ينظر إلى احتمالات متعددة في مستقبل سورية. هل ستهاجم وتحتل مثل العراق؟ هل سيقوّض نظام البعث السوري «بأدوات ناعمة» كالعقوبات الاقتصادية والمؤامرات السياسية والعزلة السياسية؟

هل سيحدث هذا تراجعاً طوعياً بدرجة أكثر أو أقل مثل ليبيا؟ هل سيدخل هذا البلد سوق الاقتصاد العالمي وهل سيتبنى منهج التعددية أو حتى الديموقراطية؟ أم يغرق في حرب أهلية جرّبها السوريون مرات عديدة في بداية النصف الثاني من القرن العشرين؟ خيارات عديدة بدت مفتوحة عندما كتب هذا الكتاب، في ذروة الضغط الدولي على سورية.

تعدّدت الآراء حول الأثر النهائي للضغط الأميركي المتزايد، هل يثمر تغييراً محلياً مأمولاً منذ زمن طويل في سورية؟ أم سيكون له تأثير معاكس، يحول دون الانفتاح السياسي والاقتصادي للبلد؟. العلامات أشارت إلى شيء أخير: أخذ النظام السوري موقعاً دفاعياً ووضع الأمن القومي قبل الإصلاحات. لم تنفّذ حتى الآن التغييرات السياسية والاقتصادية الشاملة. أعضاء المعارضة والقوى التقدمية في الحكومة السورية يشتكون من طبخ الحجارة. الصبر ينفد وخيبة الأمل تزداد. لم تؤدِّ التغييرات في الحياة اليومية والتقدم في مجال المعلومات حتى الآن إلى حرية سياسية أكبر أو إلى مشاركة أوسع في العملية السياسية على الرغم من الآمال الأولية. معظم السوريين يلحّون من أجل الإصلاح، وفي

الوقت نفسه يدعون إلى تغيير تدريجي ومنظم جيداً بالاستناد لقواهم الذاتية، بدلاً من إصلاح مفروض عليهم من الولايات المتحدة. نمو النزعة المعارضة لأميركا، خاصةً بعد حرب العراق، قرّب بين النظام وجزء من المعارضة، وضيق من الانقسام بين النظام والشعب. اكتسحت شوارع دمشق موجة من الوطنية والتضامن مع الرئيس، ممتزجة بالغضب ضد الولايات المتحدة بعد تزايد الضغط العالمي (بشكل رئيسي الضغط الأميركي) على سورية على أثر اغتيال الحريري، وتحقيق الأمم المتحدة الذي وجه أصابع الاتهام إلى دمشق.

بالرغم من الإصلاحات السياسية البطيئة، تمتلك سورية مزايا لم يلاحظهما المراقبون الخارجيون. بسبب توجهها العلماني هناك حرية أكبر في سورية من وجهة النظر الاجتماعية الحضارية أكثر من البلدان الإسلامية الأخرى، وخاصة للنساء. بالرغم من وقوع سورية في مركز الإقليم القديم، يسود البلد هدوء ونظام باديان. تعيش جماعات الأديان المختلفة في سلام مع بعضها البعض، الذي يجب أن لا يعدّ معطى مسلّماً به في التاريخ الصاخب في الشرق الأوسط. لقد نجح نظام البعث إلى حدّ كبير، بالرغم من كل عيوبه، في قمع الإسلامية والطائفية ـ وهي العوامل التي تسبب النزاع في أجزاء أخرى من المنطقة. بمعنى آخر هناك الكثير لتخسره سورية إذا غرقت في الفوضى.

تظهر المقارنات السياسية والاقتصادية أقسى في سورية بسبب العزلة الطويلة. السؤال حول ما إذا كانت سورية حالة خاصة بين الأنظمة العربية الاستبدادية في الشرق الأوسط، غالباً ما يتصاعد في النقاش الأكاديمي. على أية حال وُضعت كتبٌ قليلة حول سورية وهناك نقص كبير في تلك التي تتناول آخر

المستجدات، والحسابات اليومية للحياة السورية، والسياسة السهلة الوصول إلى القراء غير الأكاديميين الأوسع.

يبقى الحصول على مثل هذه المعلومات مهمة مرهقة في سورية. تنتشر معظم الأخبار في المساكن الخاصة والمقاهي. من الأمور المهمة جداً عدم التحدث عن ذلك على الهاتف خوفاً من الاستخبارات الشبيهة بالأخطبوط (أجهزة الأمن السورية). من الضروري في المجتمع السوري امتلاك شبكة عريضة من الاتصالات الشخصية لاكتساب فهم عميق لأسرار السلطة وقلب المجتمع.

لحوالي السنتين تقريباً، كانت المدينة القديمة في دمشق بمثابة منزل لي. خلال هذا الوقت (٢٠٠٣- ٢٠٠٤) عملت صحافياً أثناء إجرائي بحثاً أكاديمياً وتحسين لغتي العربية. وكان لدي تواصل مع أفراد من مستويات اجتماعية مختلفة: مثقفون، سياسيون، باحثون، ممثلون، صحافيون، طلاب، بقالون، حرفيون.

هذا الكتاب هو نتيجة ليالٍ طويلة من النقاش والمقابلات غير المعدودة مع شخصيات المعارضة السياسية، أعضاء من الحكومة ودوائر سلطتهم، محلّلون، مقاولون، رجال دين مسلمون، وعدة أصدقاء من خلفيات مختلفة. الكتاب هو رواية صحافية عن سورية الحديثة، موجّهة لإفادة القارئ العام، بهدف تقديم فهم أساسي للجو الاجتماعي والسياسي للبلد. وبنفس الوقت يفهم على أنه مساهمة أكاديمية في دراسة تاريخ سورية الأكثر حداثة. بغض النظر عن الفصول التي تضيء تاريخ الأفكار، يركّز مضمون الكتاب على الوضع الاجتماعي والسياسي الحالي في سورية. آمل أن

يكسب الأشخاص الذين لا يتفقون بالضرورة مع استنتاجاتي، فهماً عميقاً وجديداً بهذا البلد.

كتاب «سوريا: الاقتراع أم الرصاص؟» لا يقصد منه تقديم أو اختيار «وجهة نظر سورية»- فهو شيء غير موجود كما ستظهر الفصول اللاحقة. بشكل طبيعي، يقدم منظوراً محلياً، لأن السوريين في صفحات هذا الكتاب يمثلون الأغلبية من الذين تحدثوا وتأثّروا بالأحداث الحالية.

أمنيتي أن يسهم هذا العمل في الفهم والحوار المتبادلين، وبسبب استخدام العديد من المصادر الرئيسية والروايات الداخلية، يمكن أيضاً أن يقدم فهماً عميقاً وجديداً في التحليل السياسي.

الطبعة الألمانية من الكتاب صدرت في تشرين الأول ٢٠٠٤ عن كلاوس شوارز فيرلاج Klaus Schwarz verlag في برلين. النسخة الأميركية تم تنقيحها، وإلى حد كبير جرى تحديثها في ضوء آخر الأحداث. (الطبعة البريطانية بشكل أساسي هي الطبعة الأميركية نفسها، وصدرت في الوقت نفسه عن الناشر Hurst Publishers في لندن تحت عنوان / Syria at Bay/.) لقد ألحقت بالكتاب مصادر بيبلوغرافية جديدة، ورجعت أيضاً إلى دمشق في منتصف ٢٠٠٥ حيث قابلت عدداً من هؤلاء الذين أجريت مقابلات سابقة معهم، لضمان موضوعية وأصالة الروايات. بالرغم من أنني واثق من أن الكثير من التغيير سوف يحصل في سورية خلال الأشهر والسنوات المقبلة، فإن الملاحظات والنتائج التي توضع في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ البلد تستطيع أن تخدم دليلاً لأحداث قادمة.

أود أن أشكر جميع السوريين الذين باشروا معي بمحادثات شاملة في دمشق، والذين أظهروا صبراً وانفتاحاً عظيمين، والذين قدموا ضيافتهم واستعدادهم للمساعدة. أود خصوصاً أن أذكر المؤرخ السوري عبد الله حنا الذي أتاح لنا العديد من النقاشات التي ساعدت في تأليف الكتاب. أنا مدين لوكالة الصحافة الألمانية (DPA) التي منحتني إدارتها وقتاً طويلاً من إجازتها لجعل هذا المشروع ممكناً.

أخيراً أشكر هؤلاء الذين جعلوا الطبعتين الأميركية والبريطانية ممكنتين: سكوت سي. دافيس (scotte C. Davis) من دار نشر (Cune) في سياتل، وميخائيل دوير (Michael Dwyer) من هورست (Hurst) في لندن، وكذلك المترجمتين هيلاري تيسك (Hilary Teske) في برلين، وتينا العظم (Tina El-Azem) في بون، والمصحّحين رانيا جاوات (Rania Jawat) وجنيفر كابلن (Jennifer Kaplan) في نيويورك، والمدقق اللغوي دان واتكنز (Dan Watkins) في سيباستوبال ــ كاليفورنيا.

الكتاب هو عهد لجميع الأشخاص في خارج وداخل بنية السلطة الذين يعملون من أجل التغيير التقدمي في سورية بالرغم من الظروف المعاكسة، والذين لم يفقدوا الأمل بأن هناك ما هو أكثر من مجرد أحجار يجري طبخها.

د. كارستين ويلاند

واشنطن، آذار ٢٠٠٦

1

الـمنتزَع من السبات

سيارة بلوحات رخصة سعودية تنزل مسرعةً على الخط الخامس في الطريق السريع نحو مدينة دمشق، تجتاز فيلاتٍ فخمة، أبنيةً حكومية، مقاهي، المكتب المركزي لحزب البعث المكسو بالرخام الأبيض، والبناء الجديد لوزارة العدل. الرجال الجالسون في السيارة يتعرّقون وهم في حالةٍ عصبيةٍ، يصلون منطقة المزة، الحي الراقي بجوار مدينة دمشق، مقر السفارتين الكندية والإيرانية. ينطلق سائق السيارة بسرعة.

خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، عُدّت سورية في نظر الكثيرين أحد البلدان الأكثر أماناً في العالم[١]. مواطنوها تحت السيطرة الصارمة لأجهزة الأمن العديدة. يذكر السوريون في أغلب الأحيان، بمزيجٍ من الفخر والخوف، أن بلدهم هو ذاك المكان الذي يسود فيه «القانون والنظام». يقوم فيه نظام المخبرين

بوظيفته بسهولةٍ ويسر. وعلى الرغم من أن الناس لا يبدو عليهم الخوف كعادتهم، ما زالوا يرتابون بعضهم ببعض.

في هذا البلد العربي كلمة (ممنوع) موجودة في كل مكان. فالوقت الذي كان يحمل فيه رجال الشرطة المسدسات في أحزمتهم أصبح ماضياً. سورية اليوم بلدٌ آمن ومسالم. العصا كافية تماماً، لكن حتى هذه نادراً ما توضع قيد الاستعمال. الدراجات النارية في الوقت الحاضر مسموحٌ بها، بينما اعتبرت ذات مرة خطرةً بسبب احتمال استعمالها كوسائل نقلٍ لتنفيذ الهجمات السريعة وإطلاق النار.

الإرهابيون غير مهتمين بنا» هو تبرير السوريين، مطمئنين أنفسهم مع وميضٍ في عيونهم. «في نظر البلدان الغربية جميعنا إرهابيون مهما فعلنا». هذا ما يظهر على الأقل للعديد من السوريين بسبب حقيقة أن الولايات المتحدة وبلداناً غربيةً أخرى اتهموا سورية بدعم الإرهاب في أعقاب أحداث ١١ أيلول، وخاصةً بعد حرب العراق. بالنسبة لسورية بدأ القرن الواحد والعشرون مع رئيسٍ جديد وتحدياتٍ جديدةٍ كبيرة. يبقى رؤية ما إذا كان الشاب بشار الأسد سينجح في الاختبار أو لا. شيءٌ واحدٌ مؤكد: هو أن الأمور تتغيّر في سورية ـ وهي نقطة تستدعي الخوف والأمل معاً لدى السوريين.

في مساء ٢٧ نيسان ٢٠٠٤ قامت سيارة تحمل لوحة سعودية باستدارةٍ حادةٍ نحو اليسار عند التقاطع، وأصدرت إطاراتها صوتاً حاداً. حاول سائق السيارة القيام باستدارةٍ غير قانونية لفتت انتباه شرطي المرور. حاول رجل الشرطة اعتراض السيارة، فأطلق ركاب

السيارة النار. تعرّض رجل الشرطة البالغ من العمر ٢١ عاماً لطلقةٍ نارية في صدره ومات في لحظتها.

هذا هو الهجوم المهم الأول في سورية منذ أكثر من ٢٢ عاماً. بعد لحظاتٍ منه تحول أتوستراد المزة إلى حقل معركة، قذفت القنابل، وتحطم زجاج النوافذ، بدا وكأن إطلاق النار آتٍ من كل اتجاه. أصيبت امرأة من المارة بطلق ناري ووقعت ميتةً أرضاً. البناء الذي استخدمته ذات مرة الأمم المتحدة تحوّل إلى لهيب. امتلأ الهواء بالدخان. بالعودة إلى الإجراءات القديمة المجربة والجيدة، قامت السلطات مباشرة بقطع جميع خطوط الهاتف، وحتى شبكات الهواتف المحمولة تعطلت. وانقطعت الكهرباء في المنطقة. في الساعة الثامنة والأربعين دقيقة مساءً، أي بعد ١٧ دقيقة من الهجوم سيطرت السلطات على الوضع.

في الليلة نفسها، تجمع فريقٌ من الرجال هتفوا بشعاراتٍ لدعم الحكومة. في الصباح التالي تم بعجالةٍ بسط ملصقٍ ضخم يظهر صورة الرئيس، وعلّق على واجهة المبنى المجاور لمكتب الأمم المتحدة، في الوقت نفسه تماماً الذي ستصوّر فيه وسائل الإعلام العالمية. صرحت وزارة الإعلام بأن اثنين من المهاجمين قد قتلا واثنين اعتقلا. ثم أعلنت وكالة الأنباء السورية الحكومية (سانا) أن مخبأ الأسلحة وجد في بلدةٍ قريبةٍ من دمشق بعد الهجوم بفترةٍ قصيرة. أكّدت سورية التزامها بشدة في محاربة الإرهاب. كل شيء يبدو وكأنه منظّم من جديد. في اليوم التالي عاد مجرى الحياة في دمشق إلى سابق عهده وكأن شيئاً لم يكن. لم يظهر أدنى شك حول من يمسك بالسلطة في البلد. لكن كان هذا فقط جزءاً من القصة.

إن هجوم المزة مهمّ خصوصاً لأنه نموذج من العديد من التطورات الأخرى مؤخراً، ويخبرنا الكثير بنحو دقيق حول سورية المعاصرة. يقودنا الهجوم الذي جرى في ٢٧ نيسان مباشرةً إلى قلب السياسة السورية المحلية، التي ستتناول الفصول اللاحقة عناصرها بعناية أكبر.

في الساعات الأولى اللاحقة للهجوم أصبحت الشوارع فارغةً في منطقة «جبل ٨٦»، وهي الجزء من المدينة الذي يقع مباشرة فوق المزة عند قاعدة الجبل، حيث موقع قصر الرئاسة أو قصر الشعب، المطل على دمشق الحديثة. منطقة «جبل٨٦» مأهولة بشكل رئيسي من المسؤولين العلويين في الجيش وعائلاتهم من مدينة اللاذقية الساحلية. «لا أحد يتجرأ على الخروج إلى الشوارع» قال مالك محل تصوير يقع على الطريق بين (جبل ٨٦) وموقع الهجوم، «كل واحد يخاف من أنه من الممكن أن يكون انقلاباً. لقد عرفوا أن الحكومة ضعيفة، وعرفوا أيضاً ما هم أنفسهم مذنبون به».

كان هذا البلد ذات مرة بلداً النزاع ثم حكم حافظ الأسد العلوي البلدَ بقبضةٍ من حديد، وحوّله في النهاية إلى نموذج للاستقرار، وإلى لاعب هام في المنطقة.

ما الذي حدث لسورية؟ ما الذي حصل فجأةً لجعل هؤلاء الذين في السلطة يشكّون بوجود انقلاب في هجوم المزة ذي التخطيط الضعيف وغير الاحترافي؟

انعدام الأمن الذي انتشر بين الشعب مباشرةً بعد أحداث ٢٧ نيسان يكشف عن السبب. التصريح الغامض من السلطات، كالعادة، والحقائق التي أفادت بأن البيت المجاور للبناء المدمر تعود

ملكيته إلى الشقيق الأصغر لحافظ الأسد، رفعت الأسد، أوقد الخوف العام ونظريات المؤامرة الشائعة. كان رفعت الأسد شخصاً غير مرحب به في سورية منذ ١٩٨٤. لم يخف رفعت قناعته بأنه يرى نفسه وريثاً شرعياً لحافظ الأسد، خاصة بعد وفاة حافظ الأسد المفاجئة في حزيران ٢٠٠٠، بعد وقتٍ قصير من خيبة أمل سورية بمحادثات السلام مع عدوها اللدود إسرائيل برعاية الولايات المتحدة. رفعت الذي يعيش في المنفى في إسبانيا، ما زال له مؤيدون من بين مجموعات المعارضة العلوية السورية.

كان هناك فعلاً شيء مريب حول هجوم المزة، فتفاصيل الحادث لم تكن منطقية. وكان هناك تناقضات في التوصيف الرسمي للحادث. أطلقت المعلومات بشكلٍ بطيء وفقط كردٍ على الشكوك العامة الجديدة. أعلنت الرواية الرسمية عن أربع ضحايا. أخبرني طبيب بثقة أن هناك أكثر من أربعة أشخاص قد ماتوا، قال: «لقد رأيت الأجساد». ثم كيف من الممكن أن تستطيع السلطات تحديد موقع ذخيرة الأسلحة في قرية قرب دمشق بعد ٢٠ دقيقة فقط من إطلاق النار؟

كان الاعتقاد الأول بأن القاعدة هي التي قامت بالهجوم. فقد كان الإرهابيون الأصوليون يمتلكون سبباً لمهاجمة سورية العلمانية رسمياً. فنظامها كان قد تعامل بشكلٍ قاسٍ مع المتطرفين المسلمين وخصوصاً بعد أحداث ١١ أيلول عندما اتخذت إجراءاتٍ صارمة ضد أتباع أسامة بن لادن المتعصبين والذين اعتبروا سورية ملجأً آمناً لهم.

في الحقيقة أصدرت القاعدة تحذيراً لأعضائها تخبرهم فيه بتجنب سورية. أياً تكن الحالة، من السليم الافتراض أن المنظمة التي دمرت

مبنى التجارة العالمي في مدينة نيويورك كانت ستتصرف بحرفية أكثر في هجوم المزة.

لماذا سبب الإرهابيون مشاكل مع شرطي المرور قبل الهجوم مباشرة؟ لماذا صدم الإرهابي الفار سيارته في الحائط برعب؟ لماذا انفجرت القنبلة أمام مبنى غير هام، بدلاً من بيت السفير البريطاني الذي يقع خلفه تماماً.

علينا البحث عن تفسيراتٍ أخرى معقولة. لامت الحكومة السورية أولاً الأصوليين السوريين الذين يأملون الاستفادة من حالة عدم الاستقرار في المنطقة واستفزاز النظام. لقد تم بثّ الرسالة التي تدعي المسؤولية عن الهجوم، وظهرت على ما يبدو لتأييد هذه النظرية، عبر وسائل الإعلام، وقد صرحت بأن «الانتقام من أجل حماة» كان الدافع للهجوم. على أية حال لم ترى السلطات في الرسالة دليلاً قاطعاً.

تقع مدينة حماة في وسط سورية، وأصبحت هذه المدينة ملحوظة عام ١٩٨٢. كان الأعضاء الراديكاليون في جماعة الإخوان المسلمين العدو الأشرس للنظام السوري في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات. قام حافظ الأسد بوضع نهاية دموية للحرب الشديدة وذلك بمذبحة حماة ذات السمعة السيئة، والتي أدت لموت آلاف الأشخاص. ومنذ ذلك الوقت تم احتواء المسلمين المتطرفين، ولم ينجحوا قط في الحصول على موطئ قدم في السياسة السورية على خلاف الدول العربية الأخرى.

على أية حال كسب الإسلاميون أرضيةً في السنوات الحالية على المستوى الاجتماعي. لقد قدم النظام السوري «العلماني» نفسه على

أنه يعمل ضد انتشار الأصولية الإسلامية في المنطقة، مستمداً شرعيته جزئياً من الصراع ضد هذه القوى الراديكالية التي قادت سورية ذات مرة إلى حرب أهلية دامية. بالنسبة لمعظم السوريين ما تزال هذه الحجة مقبولة، فالمسلمون المعتدلون والأقليات الدينية، خصوصاً تلك التي علقت آمالها على البعث العلماني، على الرغم من كل الانتقادات التي كانت تشير إلى أن الأصولية الإسلامية كانت تستخدم فقط كذريعة لتجنب التحرّر السياسي.

على المستوى العالمي، كان النظام في دمشق غير قادرٍ على لعب دوره كمقاتل ضد المتطرفين المسلمين بنفس الطريقة المقنعة التي لعبت بها إسرائيل. فبعد هجمات ١١ أيلول، صعدت إسرائيل مجرى الأحداث ضد الفلسطينيين كجزءٍ من القتال ضد الإرهاب العالمي الإسلامي. وبشكلٍ معاكس، كانت سورية منتقدة بشدة بسبب خطاباتها المؤيدة للفلسطينيين ودعمها للمنظمات الفلسطينية. ولكن إذا كان مهاجمو المزة مسلمين متطرفين، فلماذا إذاً لم يهاجموا أحد المباني الحكومية القريبة؟

نظرية أخرى ـ مدعومة بتقرير إعلامي ـ نوقشت بشكل واسع في مقاهي دمشق: في النهاية قد لا يكون الإرهابيون مسلمين متطرفين، ولكن على العكس، ربما أعضاء في الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) الذين يعملون بسرية.

القائد الجديد لحركة حماس الفلسطينية خالد مشعل (الموجود عادة في دمشق) كان مقدّراً أنه سوف يكون في السفارة الإيرانية ذاك اليوم، والتي تقع على بعد مرمى حجر من مكان الهجوم. على أية حال، كان الموساد بالتأكيد ليخطّط للهجوم وينفذه بشكل أكثر حرفية، لكن يبقى أن هذه الفكرة لم تكن بعيدة الاحتمال. قالت

الاستخبارات السورية أنها أحبطت مؤامرة الموساد لاغتيال مشعل في منطقة اليرموك، وهو مخيم للاجئين الفلسطينيين في دمشق، في وقت الهجوم. مشعل نفى هذه المعلومات التي اعتبرت إشاعة انتشرت في وسائل الإعلام الرسمية السورية، ولكن تعرض الموساد أيضاً للوم من أجل الهجومات اللاحقة ضد أعضاء حركة حماس في سورية[٢].

من جهةٍ أخرى، أعلنت الإدارة الأميركية أن الهجوم كان «عرضاً جيداً» قدم من الحكومة السورية لتقديم نفسها كضحيةٍ للإرهاب العالمي، لكي تصرف النظر عن كونها متورطة في الإرهاب. لكن لم يكن نمط الهجوم في المزة مرتبطاً ببشار أو أتباعه.

هناك رواية أخرى للقصة التي أصبحت شعبيةً بشكلٍ واسع في دمشق: تفسيرات تخترق أسطورة تجانس النظام. هل من الممكن أن يكون قد خطط للهجوم فصيل منافس ذو رتبة عالية في السلطة؟ هل كان الدافع هو إضعاف بشار وحكومته؟ إذا كانت هذه التفسيرات صحيحة، فهذا يعني أن العدو موجود داخل تركيبة السلطة نفسها. بناءً على هذه النظرية، كان غرض الهجوم أن يبين للسوريين أن قائدهم الشاب قد فقد السيطرة.

والذي دعم هذه النظرية هو تطور الأحداث الرسمية والتصريحات. تعاملت الحكومة في البداية مع الهجوم على أنه من أسرار الدولة، ثم «كشأن داخلي»، وأخيراً كعمل مجرمين معروفين. في فهمٍ متأخر، بدت هذه القراءة وكأنها تؤذن بأحداث الشغب التي ستواجه بشار في ٢٠٠٥.

اختلاف هذه النظرية أنها تفحّصت الدوافع السياسة بشكل أدق، وأعلنت أن الهجوم قد خطط له فعلاً ضباط برتب عالية، وأن عناصر الاستخبارات كان لديهم معرفة مسبقة لكنهم لم يمنعوا الهجوم. بناء على هذا التفكير، مع ذلك، أبقت الاستخبارات الوضع الحالي تحت بعض السيطرة لتمنع حدوث المزيد من الأضرار الخطيرة. على أية حال، كانت الرسالة المراد إيصالها «انظروا ماذا حدث عندما فقدنا قبضتنا في السلطة. لا ينجم عن الحرية سوى الفوضى. نحتاج مرة أخرى لقبضة حديدية تحكمنا، وإلا فإن الإسلاميين الأصوليين سوف يغرقون بلدنا في الفوضى كما فعلوا منذ ٢٥ سنة مضت»، وهذا ما يعبر عن تفكير المتشددين الذين يعارضون الإصلاحيين في البلد.

تخمينٌ آخر، وهو أن مرتكبي الهجوم كانوا مكلّفين من العراق: ذلك أنهم كانوا في العراق لمحاربة الأميركيين من جانب وجاؤوا للحصول على المال من جانبٍ آخر.

بناءً على هذه النظرية، كانت خطتهم الاستيلاء على السفارة الكندية وأخذ الموظفين رهائن لمبادلتهم بالسجناء العراقيين. أحبطت الخطة، لذلك هوجم البناء الخطأ، وكان هناك القليل من الضرر. كتبت الصحف اللبنانية أن سورية تسمح لمواطنيها بعبور الحدود إلى العراق، وبعد ذلك تعاني عندما يرتد هؤلاء الأفراد عليها كإرهابيين. ولكن لماذا اختار مرتكبو الهجوم الكنديين على الرغم من أنهم لم يكونوا حتى جزءاً من قوات الاحتلال في العراق؟ ولماذا تأخر الهجوم إلى المساء، في الوقت الذي كان سيغادر فيه الموظفون إلى بيوتهم؟

النظرية الأخيرة التي دعمها الأسد بنفسه، والتي أكدت أن

المهاجمين كانوا لا شيء سوى مجرمين في النهاية، كان أحدهم على الأقل مطلوباً من الأجهزة الأمنية لسرقته مبلغاً كبيراً من المال، زاعماً أنه أيضاً صنع ثروة من تهريب الأسلحة إلى العراق. أحد الركاب لم يكن يعلم حتى بوجود قنابل في السيارة لهذا فقد كانوا خارج أجواء الجريمة. لاحقاً تم التعرف على الأسلحة بأنها عائدة إلى الجيش السوري.

بعد قيادتهم عبر حاجز الطريق، طاردتهم الشرطة وانتهى ذلك بالانفجار في المزة. بناءً على هذه النظرية فإن مرتكبي الهجوم ليسوا بإرهابيين، كما أنهم لا يمثلون قوةً أجنبية، وليسوا بمسلمين أصوليين.

هجوم واحد وتسعة تفسيراتٍ ممكنة! هذا نموذجي بالنسبة لدمشق الصامتة حيث نظريات المؤامرة تنتشر كنارٍ هائجة. مع ذلك كان هناك إيقاع وسبب لكل من هذه النظريات. على الأقل تخبرنا الكثير عن هذا البلد ومجتمعه. فالنظام السوري يستمر بكونه أحد أكثر الأنظمة الحاكمة التي لا يمكن إدراكها في العالم. وقد غذّيت هذه التخمينات بمراوغات ومكائد من هم في السلطة، والتفسيرات الغامضة للمسؤولين، والغموض المستمر.

محللٌ سياسي معروف في سورية، فسر هجوم المزة كالآتي: «التخطيط الهزيل»، «مرتكبو الهجوم، وتوقيت الهجوم، في نظام كهذا، يعني أننا نتعامل مع مسألة داخلية». أما عن الركاب في السيارة ذات لوحة القيادة السعودية، ثلاثةٌ منهم كانوا سوريين من مرتفعات الجولان. «كانوا هم وعائلاتهم على تواصل مع مراكز السلطة»، أضاف بحذر ومخفضاً صوته.

وجدنا ذرة من الحقيقة في أكثر من واحدة من هذه النظريات.

أولاً: المحلل السياسي الذي ذكرناه سابقاً محق بأن الهجوم قاده أشخاصٍ متورطون في السياسة. أحد الأخوين الذي قاد الهجوم، والمحكوم بالإعدام في كانون الأول ٢٠٠٤، أحمد شلاش حسان، كان قد رشح نفسه للبرلمان السنة السابقة لكنه لم ينجح.

ثانياً: هو وتابعه يمكن وصفهم كإسلاميين، على الرغم من عدم وجود أية صلة بينهم وبين أية منظمة إسلامية. قبل المحاكمة قال حسان إنه نفّذ الهجوم احتجاجاً على قمع المسلمين من إسرائيل، الولايات المتحدة، وغيرها من «الدول الكافرة». فإذا ما اعتبر سورية «دولة كافرة»، فإن حجته قد تكون نوعاً ما منطقية.

مع ذلك، يبقى السؤال لماذا اختار الهجوم على سورية، التي نظامها ضد إسرائيل والولايات المتحدة بأكثر مما نجد في هذه المنطقة؟ كان التفسير الذي قدمه في المحاكمة واحداً من أكثر التفسيرات شيوعاً، عبارات فارغة تحت عنوان قضية «الشرف» و«البطولة».

ثالثاً: مرتكبو الهجوم كانوا في الحقيقة مجرمين، وهذا ما يدعم النقطتين السابقتين، ذلك أنه ولا واحدة منهما يمكن أن تكون سبباً مقنعاً بذاتها. عمل حسان في وظيفة مصرفية حكومية في مدينة القنيطرة، واستخدم منصبه لجمع كمية كبيرة من المال، وعلى ما يبدو أحرق مكتب مجلس البلدية لإخفاء جريمته. الإحباط إزاء السلطات، والحكومة العلمانية، و«الوضع العالمي للمسلمين»، ذهبت به، وأخويه، إلى حافة الهاوية[٣].

هذا ما كان قد عرف إلى حد بعيد. لا شيء من هذه المعطيات

نقض ما قاله لي المحلل السياسي السوري بعد الهجوم بوقت قصير. للحادثة مجال كبير للفعل في السياسة الداخلية السورية. فحتى لو كان المجرمون مجانين، فإن عائلاتهم ربما ما تزال «على تواصل مع بعض المسؤولين في مراكز السلطة» أو ربما يستخدمون من قبلهم.

كلمة الجمع «مراكز» هي الكلمة الرئيسية التي تصف الوضع في سورية بعد وفاة حافظ الأسد. ابنه المتأثر بالغرب بشار، والذي درس في لندن ليصبح طبيباً مختصاً بالعيون، يفتقر إلى كاريزما والده ودهائه وخبرته. فوق كل ذلك، اختفى مصدر التمويل الأهم الذي كان يستخدم عادة لشراء ولاء وإخلاص اللاعبين والمنتقدين الأساسيين. مركز السلطة الوحيد والمسلم به في سورية أصبح شيئاً من الماضي.

بعد الحرب والفوضى الناجمة في العراق، وضعت سورية في اختبارٍ قاس. هؤلاء الذين في المعارضة والذين كانوا يتطلعون للحرية عندما تسلّم بشار منصبه كانوا يضغطون، لكن لم يصل هذا الضغط إلى حد مواجهة السلطة المتجانسة. وظهر السوريون بأنهم محكمون من مراكز قوى مختلفة تتصارع في ما بينها وتعترض إحداها الأخرى. التحديات التي واجهت سورية، خصوصاً بعد حرب العراق، كانت الاختبار لرئيسها الشاب في كلتا السياستين الداخلية والخارجية، في الوقت الذي كانت تقف فيه سورية على مفترق طرق.

بعد النهاية المفاجئة والسريعة جداً للحرب في البلد الجار العراق، وتنامي ضغط الولايات المتحدة وإسرائيل، وجد نظام البعث نفسه في سورية في وضع مقلقل أكثر فأكثر. فسورية محاطة بعدو لدود (إسرائيل)، وجيران غير متعاونين تاريخياً (الأردن وتركيا حتى عام

٢٠٠٤)، وجارة غير مستقرة هي العراق. ولكن بقي لبنان الصغير في الغرب الذي لعب دوراً مالياً كـ «هونغ كونغ» سورية، حتى انتهاء الاحتلال السوري، كفناء خلفي للدمشقيين في تجارب الديموقراطية والجدالات النقدية، إذ نشر معظم أعضاء المعارضة السورية كتاباتهم في الصحف اللبنانية، وبالرغم من أن هذه المقالات والتعليقات غالباً ما كانت تقع ضحية للرقابة في سورية، إلا أن الرسالة كانت تصل دائماً لدمشق دون فشل.

كنّت الدول الغربية القليل من التعاطف تجاه سورية منذ أن استولى حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في عام ١٩٦٣. جانب من صورة نظام البعث يتألف من التعذيب والاستبداد واضطهاد المعارضة السياسية والتخويف من قبل آلة الأجهزة الأمنية. بالإضافة إلى أن سورية تحالفت مع الاتحاد السوفياتي ـ فحتى اليوم سيارات الجيب وشاحنات الجيش القديمة بدخان محركاتها على جانبي الطرق تشهد على الروابط السوفياتية ـ السورية القديمة.

مع أن حافظ الأسد دعم بشكل مفاجئ التحالف تحت القيادة الأميركية في حرب الخليج الأولى ضد العراق عام١٩٩١، لم يكن ليسمح بأن يكون نظامه مجبراً على تبني سياسة خارجية متوافقة مع البلدان الغربية. إسرائيل بشكل خاص كانت ترى سورية تهديداً لها، فكلا البلدين ما زالا رسمياً في حالة حرب. الهجوم الأميركي البريطاني على العراق في ٢٠٠٣ كان بكل تأكيد في خط الأجندة السياسة الإسرائيلية. بعد سقوط بغداد، استدارت سورية نحو «العدو الطبيعي» الأول إسرائيل، وأيضاً باتجاه إيران التي يديرها محافظ ديني أعلن نيته تدمير إسرائيل وتطوير أسلحة نووية.

النقاط الأساسية في القضية مع سورية هي: الاحتلال الإسرائيلي لمرتفعات الجولان، الوجود السوري في لبنان، الذي كان عسكرياً أو من عناصر الأجهزة الأمنية كما هو الآن، دعمها لحزب الله الشيعي، بالإضافة لاستضافتها لمنظمات المقاومة الفلسطينية، كما تدعوهم سورية، أو الإرهابيين كما تدعوهم إسرائيل. على الأقل حتى نهاية عام ٢٠٠٥، كان تغير النظام في سورية مفتوحاً للعمل على قائمة الولايات المتحدة وإسرائيل كجزء من جهدهم لخلق «نظام جديد» في الشرق الأوسط.

الهوامش

(١) تتكون الاستخبارات السورية من منظمات مختلفة تدير السجون ومراكز الاستجواب باستقلالية، وكثيراً ما تكون مستقلة عن السلطة القضائية. ومن بين هذه المنظمات الأمن السياسي، المخابرات العسكرية التي تقسم إلى «فرع فلسطين»، و«فرع التحقيق»، و«فرع المنطقة»، و«فرع الاستخبارات الجوية»، والاستخبارات العامة مع فروعها: «فرع التحقيق»، «فرع الأمن الداخلي»، «فرع الأمن الخارجي».

(٢) في ٢٧ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٤ قُتل عز الدين الشيخ خليل العضو البارز في حركة حماس بانفجار سيارة مفخخة في دمشق. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بالكاد نجا القيادي في حركة حماس مصباح أبو حويلة من انفجار سيارة مفخخة أيضاً في دمشق.

(٣) جريدة الحياة، جريدة البعث، جريدة تشرين، ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٤؛ وكالة الأنباء الفرنسية (فرانس برس) ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.

2

بشار والثغر في القيادة

يجلس شاب نحيل في ثياب السباحة على الشاطئ الأزرق في اللاذقية، شاطئ الريفييرا السوري Cte d'Azur(*). مع يخوته وأكواخه وفندق المريديان الفاخر، يكاد المنفذ البحري لا يختلف عن شواطئ اليونان أو جنوب إسبانيا. ها هنا تمضي الطبقات العليا من السوريين إجازاتها. يجلس أصدقاء الشاب حوله على المناشف والكراسي البحرية، وهم يضحكون على نكاتٍ يلقونها حول الحكومة السورية، إنها نكات ممنوعة لا توفر حتى الأب المبجل

(*) Cte d'Azur: شاطئ آزور يعرف باللغة الإنكليزية بشاطئ الريفييرا الفرنسي، وهو شريط ساحلي على البحر الأبيض المتوسط في الزاوية الجنوبية الغربية من فرنسا، ويمتد من «مينتون» بالقرب من الحدود الإيطالية في الشرق إلى «كاسيس» في الغرب (المترجم).

حافظ الأسد الذي لا يكاد اسمه يذكر في مكان آخر حتى يجفل أحدهم أو يرتسم الرعب على وجهه. يطرب الشاب ويصيح «مزيداً، مزيداً! ألديك واحدة أخرى؟».

كان ذلك منذ سنين خلت، واسم الشاب هو بشار الأسد. في ذلك الوقت لم يكن بشار يحلم بأن يتولى يوماً موقع أبيه في السلطة، ويصفه أصدقاء شبابه بالصراحة والصدق والمروءة، فهو لم يستغل يوماً وضعه كابن للرئيس ليستعرض ثروته أو ينغمس في حياة من اللذة الجامحة. «بعد الطعام كان يضع صحنه في المجلى»، يستذكر ابن خال الأسد رامي مخلوف. «وفي الجامعة كان يركن سيارته خارج الحرم كما الطلاب الآخرون، وكان دائماً يوبخنا لأن لدينا سائقين»[١].

بشار، الطفل الثالث لآل الأسد والثاني بين الأولاد الأربعة، ليس مشاكساً ولا متبجحاً كما هي حال الكثير من أبناء ذوي النفوذ، بل هو أقرب إلى الرفيق الدمث والمخلص. وبدل أن يستغل امتيازاته بصفته ابناً للرئيس، كان بشار يستغل نفوذه ليحد من تجاوزات الآخرين وليكرس القانون والنظام. ففي التسعينيات على سبيل المثال اقتص من بلطجية مراهقين ينتمون إلى الدوائر العلوية ذات النفوذ، كانوا ينشرون الرعب في شوارع اللاذقية ببندقياتهم الآلية. وفي إحدى الحالات أرسل الحارس الشخصي لقريب له إلى السجن لأنه صرخ بالناس ببعض الكلمات المهينة. وفي عام ١٩٩٦ طرد بشار ثلاثة عشر من أصل تسعة عشر أستاذاً علوياً في كلية الطب في جامعة تشرين في اللاذقية لأنهم كانوا متورطين في الفساد. فكانت تلك إشارةً إلى رفضه للمحاباة وإلى أنه لن يوفر حتى أبناء جماعته الدينية[٢].

كان بشار، طالب الطب، يُعدّ نفسه لحياة مدنية، وكان أخوه الأكبر باسل هو الذي يلعب دور الربيب السياسي لأبيه. كان باسل فارساً محترفاً مليئاً بالحماسة، وكان يتمتع بشعبية كبيرة، وخصوصاً بين الجنود العاديين. ولا يزال السوريون إلى اليوم يكنون له الإعجاب، ويعبرون عن ذلك من خلال الرسوم والصور على واجهات المحالّ وفي ردهات الفنادق. وعادةً ما يظهر باسل ببزته، مرتدياً نظارات شمسية وعلى وجهه تعبير صارم، فعلى مدى سنوات، طور حافظ الأسد لابنه نفس طقوس الزعيم التي أحاط نفسه بها. وكان باسل مهيأً ليخلف أباه، ولهذا كان والده في قمة الألم عندما انتهى الابن الذي علقت عليه جميع الأمال نهايةً مبكرة، فقد توفي باسل في حادث سيارة غامض عام ١٩٩٤. لقد كان معروفاً بالقيادة السريعة ويبدو أنه فقد السيطرة على سيارته المارسيدس عندما كان يعبر المنعطف الأخير على الطريق السريعة المؤدية إلى مطار دمشق.

تعيد هذه القصة بالذاكرة إلى سلالة غاندي Gandhi في الهند، ومع ذلك تتمتع الهند بنظام ديموقراطي. فقد هيأت رئيسة الوزراء أنديرا غاندي، ابنة والد الاستقلال الهندي، جواهر لال نهرو Jawaharlal Nehru، ابنها سانجاي Sanjay ليكون خلفها، لكنه لقي حتفه في تحطم طائرة عام ١٩٨٠. لم يكن لابنها (الأكبر في هذه الحال) راجيف Rajeev أية مطامح سياسية، ولطالما رجته زوجته الإيطالية سونجا Sonja ألا يدخل المعترك السياسي، لكن دون جدوى. وأصبح راجيف رئيس وزراء ضعيفاً لكنه شرع مع ذلك بفتح البلاد اقتصادياً، في ما يشبه الحالة السورية. وفي النهاية دفع حياته ثمناً لجهوده، ففي عام ١٩٩١ مزقت جسده قنبلة خلال هجوم انتحاري تاميلي Tamil في جنوب الهند.

لكن يجب عدم المبالغة حول هذا الشبه، فصحيح أن بشار الأسد مثل راجيف غاندي لم يهتم يوماً بالسياسة، وكان كما ذكرنا قد خطط لحياة مهنية في طب العيون، وارتحل إلى إنكلترا بهدف التدريب، حيث أبقى زملاءه في الطب في منأى عن خلفيته المميزة. كان بشار يقود سيارة بي إم دبليو من الجيل الثالث، وهي سيارة متواضعة بالنسبة لابن رئيس. وفي هذه الفترة تعرف على زوجته المستقبلية أسماء، لكن بعد ثمانية عشر شهراً كان عليه أن يقطع تدريبه ويخضع نفسه لتعليم أبيه الصارم في الوطن. جُعل بشار ولي عهد الجمهورية السورية. صحيح أن الأبناء عند منعطف القرن خلفوا آباءهم على رأس الدولة في المغرب والأردن، لكن هذه البلدان كانت محكومة من عائلات ملكية لا رئاسية، فأصبحت سورية أول حالة من السلالات الجمهورية أو الجمهوريات الوراثية في العالم العربي، ومن المحتمل أن تخطو مصر وليبيا خطاها يوماً ما.

إن بشار هو الشخص الوحيد الذي ما كان ليخل بالنظام المتوازن بدقة للسلطة السياسية. وحين كان في الرابعة والثلاثين عند وفاة والده بسرطان الدم، لم يكن قوياً بما يكفي ليفرض وجوده ويتحدى خصومه، ولم يكن الخوف من الاضطراب بين الجماعات السياسية والاجتماعية والدينية بلا مبرر في ذلك الوقت. وفوق ذلك، فإن وفاة حافظ الأسد المفاجئة إلى حدٍ ما تركت مسحة من الارتياب حول ما إذا كانت الطريق أمام بشار قد عبدت على نحوٍ كافٍ، مع أن الأسد الأب كان في أواخر التسعينيات قد سرح العديد من الشخصيات القيادية في الجيش والاستخبارات التي ربما كانت ستشكل خطراً مع رحيل السلطة الشمولية. شرع أولئك المسؤولون في حزيران عام ٢٠٠٠ بتمرير للسلطة مفاجئ في

هدوئه، لكن هذا لا يعني أنه مرّ دون تناوش داخلي. فقد استخدم مصطفى طلاس وزير الدفاع على سبيل المثال تهديدات قوية ليجبر نائب الرئيس والرئيس التمثيلي عبد الحليم خدام على التوقيع على المستندات اللازمة، لتكون هذه أولى إشارات صراع النفوذ بين الأسد وخدام والمقدمة لارتداد خدام المدهش نحو باريس في نهاية عام ٢٠٠٥. وفي الجلسة البرلمانية التي بُثّت مباشرةً ارتفع صوت نقدي متسائلاً لماذا يجب تكييف الدستور مع عمر بشار.

لكن مجلس الشعب عدل الدستور بالفعل مخفضاً السن المطلوبة لشغل منصب الرئيس في سورية مزيلاً بذلك هذه العقبة الشكلية. وفي أول مؤتمر يعقده البعث منذ عام ١٩٨٥، انتخب الحزب بشار الأسد أميناً عاماً، بينما أصبح في الوقت نفسه القائد العام للقوات المسلحة كما كان والده.

لقد حاز بشار، رسمياً على الأقل، القدر نفسه من السلطة الذي كان لوالده، إلا أن آثار الأقدام التي تركها والده كانت كبيرة عليه بعدة درجات، الأمر الذي ما كان ليختلف مع أي خلف آخر. يقول أحد أصدقاء بشار من أيام شبابه عن حافظ الأسد: «عندما ترى وجهاً في كلّ صحيفة وعلى كل ملصق على مدى ثلاثين عاماً، يصبح هذا الشخص مثل إله بالنسبة لك. لا يمكن لبشار أن يعطي هذا الأثر الشخصي الآن، لكنه سيعطيه خلال خمسة عشر عاماً، إذا كان ما يزال وقتئذ في السلطة».

لكن بشار صرح بوضوح على أية حال بأنه لا يريد أن يكون على الصفحات الأولى للجرائد كل يوم، ولا ينبغي لصورته ولا لمقالة عنه أن تظهر على الصفحة الأولى، ما لم يكن ذلك ضرورياً من وجهة نظر صحافية مهنية. كان هذا ما قاله للكتّاب المبالغين في

حماستهم في الإعلام الحكومي، وينطبق الأمر نفسه على تلفاز الدولة. فحتى وقت قريب، تبعاً لتقليد الأسد الأب، كانت تظهر صورة الرئيس بحجم كبير حتى كما كان يتندر السوريون ـ تلقى برقية تهنئة من نائب وزير البنية التحتية في تمبوكتو Timbuktu. إن طقوس الشخصية الخاصة بوالده لا تروق بشار، مع أن صورته معلقة بالفعل في الشوارع، بنفس القدر تقريباً كما كانت صور والده من قبل، وغالباً مع وجه أبيه في الخلفية. لكن بشار استطاع أن يخفف من حضوره في الساحات الرئيسية، كما في السوق في المدينة القديمة بدمشق، حتى أن الزائر يظل يبحث عن أي تمثال له، لكن دون جدوى.

إن الفراغ الذي خلفه الأسد الأب وراءه ما انفكّ يُملأ ببطء. ففي عامه السادس في منصبه، ما زال الرئيس الشاب يوطد سلطته، أو بعبارة أخرى: على نقيض الحكم الفردي لأبيه ذي الشخصية المؤثرة، تخضع سورية الآن لعملية تعدّد في السلطات ما تزال مخرجاتها موضع شك. ومهما يكن من أمر، فإن خطوات شجاعة يتخذها بشار أو حكومته ما تزال غير محتملة، لأن لا أحد يريد أن يجازف مجازفات كبيرة أو أن يخوض في تجارب.

اتسمت الفترة الأولى من رئاسة بشار بالإجراءات الحذرة التي أزعجت حتى أصدقاء الرئيس. أفاد أحد عناصر المعارضة بأن البعض كانوا يشتكون من «شخصيته الضعيفة». «إنه يعتنق رأي آخر شخص تحدث إليه»، كما يقول صحافي فضل أن يبقى مجهولاً. وحتى شقيقته نعتته بأنه «غبي وعصبي» عندما كان بين مجموعة من الأقارب بعد الأحداث المضطربة في لبنان في بداية عام ٢٠٠٥، وذلك وفقاً لنفس المصدر الحسن الاطلاع.

«أولئك الذين يعرفونه جيداً حين لم يكن رئيساً يتحدثون عن كونه شخصاً متحرراً وغير إيديولوجي. ولم يصبح انتهازياً إلا بعدما دخل في آلة السلطة»، كما يقول الصحافي. يقال إن بشار مرهق، بينما يشتكي شخص قريب من محيطه من أن «الرئيس يعاني على نحو متزايد من فقدان الواقعية»، وأنه يرى كل شيء بمنظار وردي. ويتهمه آخرون بأنه أضاع سلفاً السلطة التي كانت بمثابة إرث أبيه، إلى حد أنه أصبح من المستحيل بالنسبة له أن ينهض بالإصلاح. من الواضح أن العبارات السابقة تعبر عن خيبة أمل لحقت بالآمال الكبيرة التي كان يحملها حتى منتقدو النظام.

بينما يعترض أحد أصدقاء بشار بأنه: «من السهل على المثقفين التعبير عن آرائهم عندما لا يكونون ملزمين باتخاذ قرارات. كما أن كل قرار يعتمد على المعلومات والبيانات التي لديك، وعندما تتغير المعلومات يتغير القرار أيضاً. إن الجميع يتغيرون عندما يصبحون فجأة في موقع مسؤولية»[٣].

إن النقص في القيادة القوية وذات التوجه الواضح، والتي كانت على مدى عقود متوفرة على نحو مفرط للسوريين، يؤدي إلى الإبهام. قد لا تكون شبكة مؤيدي بشار في آلة الدولة مستقرةً جداً، ففي بداية عام ٢٠٠٤ كان يقال إن المزيد والمزيد من الوزراء يسعون إلى إيجاد دعم لهم لدى الحرس القديم المحافظ عوضاً عن الرئيس. «لن يترك أحد نفسه معلقاً بحبل الرئيس خشية أن ينقطع»، كما يوضح أحد المحللين.

على الطرف الآخر من الطيف كان ميشيل كيلو وهو زعيم حركة المجتمع المدني المعارضة، يلاحظ مؤخراً أن الانتهازية المتزايدة في صفوف أصحاب المناصب العليا في السياسة ووسائل الإعلام

توصل رسالة مفادها أنهم يشاركون المعارضة تحليلها النقدي. «إنهم يريدون ترك باب خلفي مفتوح في حال تغير النظام». إن القوى التي على هامش السلطة تنسحب بعيداً عن المركز. «إن الناس يغادرون السفينة الغارقة»، كما يقول كيلو، ليس من غير سرور[٤]. لقد استقال كثيرون خصوصاً بعد كارثة لبنان (من منظور سورية)، إذ أفيد عن محاولة مسؤولين ذوي رتب عالية من ضمنهم أعضاء سابقون في الاستخبارات بيع عقاراتهم والهجرة. واشترى البعض بيوتاً في الأردن أو أخذوا أموالهم إلى تركيا. ووفقاً لتقارير صحافية فإن أفراداً من عائلة رئيس الوزراء السابق مصطفى ميرو قد حوّلوا ملايين الدولارات إلى الخارج، بل إن رئيس جهاز الاستخبارات السابق حاول مغادرة سورية. وأفلحت السلطات بإعاقة محاولات الهروب هذه إلى حد كبير بإصدارها لحظورات سفر[٥].

من الممكن أيضاً تفسير هذه التطورات الدراماتيكية تفسيراً إيجابياً، إذ يمكن أن تعني أن بشار قد دفع بعملية الإصلاح إلى حد وصلت معه إلى نقطة اللاعودة، وأن أولئك الذين لديهم الكثير ليخسروه يحاولون النجاة قبل فوات الأوان.

يرى هينيبوش أن الإمكانية الوحيدة أمام حكم الأسد هي إمكانية «الزعيم بالتراضي»[٦]. إن ما يعدّ ضعفاً في التقاليد السياسية العربية، يمكن أن يُعدّ في المنظور الغربي مقدمة للثقافة السياسية في البلد وتأسيساً لمؤسسات قوية، إذا ترافق ذلك مع تقوية المجتمع المدني ومع الإصلاحات السياسية، لكن هاهنا تكمن المشكلة.

حتى الوقت الراهن لم يحدث سوى تعدّد في السلطة الاستبدادية، بالترافق مع بعض الإصلاحات الاقتصادية ومع جوٍ سياسي جديد

وأكثر انفتاحاً. «إنها لم تعد أبداً سورية حافظ الأسد»، كما يختم كيلو. لقد تلاشى الخوف المتجذر الذي كان لدى الناس في عهد الأسد الأب، أو أنه ضعف على الأقل. لقد أصبحت النقاشات السياسية أكثر حرية وصار النقد أكثر علانية، وأعداد متزايدة من الشعب تعترف بدعمها لحركة المجتمع المدني.

«إن الأسد الصغير هو خطوة صغيرة على طريق التحول الكبير»، كما يأمل كيلو. «في أيام حافظ الأسد، كانت ديناميات النظام تنبع من وجود مركز سلطة واضح القرار ومعروف جيداً، يتمثل في الأسد ومجموعة صغيرة من حوله. لقد صَدَّر مشاكل السلطة إلى المجتمع الذي كان غير مسيَّس، الأمر الذي أعطى انطباعاً باستقرار السلطة ووحدتها». لم يكن يبدو أنه ثمة أية تناقضات أو مصالح متضاربة داخل دائرة السلطة. «كان حافظ يستطيع بمركز سلطته أن يخوض اللعبة الإقليمية والدولية ويحافظ على استقرار النظام، إلا أن هذه لم تعد الحال الآن. إذ لم تعد السلطة تُنتَج من قمتها، بل أصبحت القمة تُنتَج من قبل مراكز السلطة المختلفة»، كما يوضح كيلو(٧).

يسترسل شخص آخر نافذ في حركة المجتمع المدني، فضل أن يبقى مجهولاً، فيصل إلى حد تسمية بشار «الشريك من الدرجة الثانية» في صناعة السلطة، فثمة شخصيات قوية ولها دوائر نفوذها الخاصة في الستخبارات والجيش والزيجات القائمة بين اقتصاد الدولة وآلة الحكومة لها مصالحها الخاصة. تقارن شخصية المعارضة المجهولة موقف بشار الراهن في السياسة بموقف أنور السادات بمصر بعد وفاة جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠. «إنه لم يصبح رئيساً مناسباً سوى بعد أن أصبح قادراً على حشد معسكره الخاص وراءه». إن

بشار يترك نفسه إلى حد بعيد خارج بعض مناطق السياسة المحلية، لأنه ضعيف أمام المصالح الخاصة التي تحكم هذه المناطق. «منذ وفاة حافظ وحزب البعث والفروع المختلفة للاستخبارات والجيش تصبح أقوى»، كما تقول الشخصية المعارضة.

يبدي حكم البابا، رئيس التحرير السابق للمجلة الأسبوعية الممنوعة الدومري (التي أسسها رسام الكاريكاتير السياسي علي فرزات عام ٢٠٠١) ملاحظة مشابهة. «في السابق كان واحد هو الذي يحكم، أما الآن فثمة كثيرون يحكمون. قد يكون هذا مشوشاً وخطيراً»، كما يقول. يغمز الناس في مقاهي دمشق بأن «السلطة اليوم في أيادي الأشباح». قد تكون الانطباعات بالطبع في غاية النسبية بعد تجربة حكم استبدادي دامت ثلاثة عقود. يتحدث محامي حقوق الإنسان أنور البني عن «عدد من مراكز السلطة» يشل أحدها الآخر. «لم يعد هناك مفهوم سياسي متماسك، وقد أصبح ذلك أكثر وضوحاً بعد الحرب في العراق».

تشير أحداث عديدة إلى ثغر وتضاربات في القيادة السياسية. من الأمثلة على ذلك اعتقال أربع عشرة شخصية معارضة في مدينة حلب في شمال سورية في نهاية آب من عام ٢٠٠٣. حيث كان أعضاء حركة المجتمع المدني على وشك حضور خطاب متعلق بإلغاء قانون الطوارئ الذي كان مفروضاً منذ أول انقلاب للبعث عام ١٩٦٣. كانت المحاضرة قد ألغيت، لكنهم لم يكونوا على علم بذلك. وبعد اعتقالهم اتُهموا بالانتماء إلى منظمة معادية للحكومة. وللغرابة، فإن نفس الخطاب كان قد سمح به في دمشق والسويداء (في جنوب سورية، على مقربة من الحدود مع الأردن) قبل ذلك بوقت قصير. وكان كثيرون قد حضروا هذه المحاضرة

دون أن يحدث شيء محدد.

سرعان ما أصبحت المحاكمة في حلب قذىً في عين السلطات. فقد لَعِب الاهتمام العام أبعاداً غير مسبوقة، وتابع الدبلوماسيون الأوروبيون المحاكمة، وحمّت حركة المجتمع المدني عضلاتها، إذ نظّم أعضاؤها احتجاجات ووزعوا المناشير، وتطوع نحو ثلاثمائة محام علناً بخدماتهم لصالح المتهمين، ووقع أكثر من ألف وستمائة شخص على استرحام لإطلاق سراحهم(٨).

حاولت السلطات أن تجعل من رذيلتها فضيلة. إذ أبدت سياسة مكاشفة جديدة على المراقبين من الاتحاد الأوروبي الذين ارتحلوا إلى حلب لحضور المرافعات. وعندما بدأت المحاكمة في بداية تشرين الأول من عام ٢٠٠٣، بدت سجادة حمراء وكأنها مدت أمام الدبلوماسيين المدهوشين. فقبل ذلك كانوا يُسعدون إذا سمح لهم حتى بالدخول كمراقبين إلى قاعة المحكمة، لكنهم هذه المرة استُقبلوا من رئيس المحكمة والنائب العام شخصياً ليتناولوا القهوة ثلاث مرات والشاي مرة واحدة. شرح القادة العسكريون لهم بالتفصيل وبأسلوب ودود القوانين التي ترتكز عليها التهمة وأكدوا لهم سلفاً أنه لا مجال لتوقع أكثر من أحكام دنيا.

تأخر النطق بالحكم عدة شهور. وبدا أن لا أحد يعرف حقاً ماذا سيحل بالمتهمين الذين كانوا قد احتجزوا. لم يكن ذلك وقت العقوبات الشديدة، فسورية كانت في خضم المفاوضات على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. لكنه إذا أطلق الأربعة عشر ببساطة، فمن شأن ذلك أن يشجع المعارضة في الوقت الذي كانت فيه سورية تتعرض إلى ضغط مكثف.

كان من الواضح أن قوىً عديدة تشدّ في اتجاهات مختلفة. «كل هذا غير منطقي»، كما يقول المحامي البني، هازاً برأسه. لكنه يرى الأمور بإيجابية، «منذ وقت غير بعيد، كانوا يقرون أحكاماً بالسجن لمدة خمس أو عشر سنوات. لقد تحسن وضع حقوق الإنسان كثيراً في هذا المجال»[٩]. تلقى «الأربعة عشر من حلب»، كما صار يطلق عليهم في الشارع بعد قليل، أحكاماً بالسجن لمدد تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة. ومن الجدير بالملاحظة أن علوياً كان من بين شخصيات المعارضة التي نالت حكماً لسنة واحدة.

مثال آخر على الاضطراب في صفوف القيادة العليا برز في ميدان آخر عندما صوت مجلس الأمن في الأمم المتحدة في ٢٢ أيار عام ٢٠٠٣ على القرار رقم ١٤٨٣ المتعلق بالعراق. كان يفترض أن يرفع القرار العقوبات المفروضة على نظام صدام المنهار أنئذٍ ويعرِّف دور الأمم المتحدة في عراق مابعد الحرب. إضافة إلى ذلك أعطيت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، بصفتهما القوتين المنتصرتين، الترخيص بإعادة إعمار البلاد وتأسيس حكومة مؤقتة. وحدث أن كان لسورية مقعد في مجلس الأمن بصفتها عضواً غير دائم، وكانت غير راضية خصوصاً عن البند الثاني، لأن سورية كانت ترى أنه يكافئ شرعنة الحرب.

ما الذي حدث؟ كان السفير السوري في الأمم المتحدة غائباً بنحو غامض عندما جرى التصويت، وعُدّ غيابه بالتالي بمثابة امتناع. وتم تمرير القرار بغالبية أربعة عشر من خمسة عشر صوتاً. كان الممثل السوري غير قادر على الإدلاء بصوته في الوقت المناسب لأنه لم يفلح في الحصول على تعليمات واضحة من دمشق. وفي الوطن كان السياسيون يهرشون رؤوسهم، وكانت عملية اتخاذ القرار

عالقة. كانت آراء فاروق الشرع وزير الخارجية المدعوم من حزب البعث، وبشار الأسد قد أبطل أحدها الآخر ـ في مؤشر على أن زمن قرارات الإدارة الواضحة قد ولّى. إن ردود الأفعال على الأحداث بدلاً من التعريف المسبق لاستراتيجيات طويلة المدى هو السائد اليوم. وسرعان ما استبدل سفير سورية لدى الأمم المتحدة بعيد التصويت(١٠).

لم تسقط مثل هذه الخلافات من حسابات الولايات المتحدة وإسرائيل. فعلى الرغم من عدم توقّع هجوم واسع من الجنوب الغربي، أو من الولايات المتحدة كما حدث ضد العراق، فإن تكتيك الهجومات الوقائية أخذ مفعوله في الخامس من تشرين الأول عام ٢٠٠٣، لتدفع سورية ضريبته. ففي ذلك اليوم، قصفت مقاتلات إف ـ ١٦ إسرائيلية معسكراً مهجوراً يعود للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، على بعد خمسة عشر كيلومتراً فقط إلى شمال دمشق. «التهديدات تعني التآكل الطويل المدى»، كما يقول المحلل سمير التقي من مركز الدراسات والأبحاث الاستراتيجية، وهي منظمة استشارية في جامعة دمشق. «والهدف هو خنق الخيارات السياسية واستثارة التناقضات الداخلية في النظام»(١١).

إذا كان الهدف من ذلك تعقيد أعمال بشار الأسد، فقد تحقق أما إذا كانت الغاية هي تأليب غالبية السوريين ضد رئيسهم، للمناداة علناً بتغيير النظام، فمن الصعب تحقيق ذلك عبر الضغوط الخارجية. فمهما كان صبر السوريين في نفاد حيال الإصلاحات الاقتصادية، ومهما كان النقد الموجه إلى الحكومة والبيروقراطية وبنية السلطة حاداً، فإن بشار لم يفقد بعد ميزته لكونه شاباً

ووريثاً لا عيب فيه. فهو يتمتع بالتعاطف، وخصوصاً في صفوف الشباب (أكثر من نصف السكان لم يتجاوزوا العشرين)، وبين أبناء الأقليات.

ابتداء من منتصف عام ٢٠٠٤، خلص بعض المراقبين إلى أن بشار تمكن أخيراً من توطيد موقعه في آلة النظام. ففي تموز من ذلك العام، نجح في التخلص من قائد الأركان العسكرية ذي التاريخ الطويل حكمت الشهابي، وفي استبدال أربعمائة وخمسين ضابطاً عسكرياً. «يحضرنا انطباع بأن الرئيس قد بدأ بالتغلب على تردده»، كما يقول محلل في دمشق. على مر السنوات، نجح بشار في تعيين عدد لا يستهان به من التكنوقراط والثقاة الشخصيين من حوله، رقّى بعضهم إلى أهم المراتب في الوطن وفي السفارات في الخارج، كما في واشنطن ولندن (للمزيد انظر فصل «زوال الوهم السياسي»).

إلا أنه في الوقت الذي بدأ فيه بشار يشعر بمزيد من الأمان ــ ربما أكثر من اللازم ــ ارتكب أفدح أخطائه. ففي أواخر شهر آب من عام ٢٠٠٤، ضغط على البرلمان اللبناني لتعديل الدستور بهدف إبقاء الرئيس إميل لحود الموالي لسورية في منصبه ثلاثة أعوام أخرى. وتبعاً لمراقبين في دمشق، فإن القرار كان شخصياً جداً، وكان يستهدف المحافظين من أمثال عبد الحليم خدام والقيادة القطرية لحزب البعث. كان يمكن لأي موالٍ آخر لسورية أن يقوم بالمهمة، كما يشير كثير من النقاد، لكن بشار أصر على لحود.

أكد بشار بهذه الخطوة قبضته القوية على بيروت في وقت كان الضغط الدولي فيه يتعاظم للخروج من لبنان. كما أنه أراد أن يوجه ضربة إلى رئيس الوزراء رفيق الحريري، المليونير الكبير والسني

البراغماتي، ورجل لبنان القوي الذي أصبح مؤخراً أكثر انتقاداً للنفوذ السوري، على الرغم من أنه كان معروفاً بأنه شخصية متعقلة ومرنة مقارنة بسياسيين لبنانيين آخرين. فكانت تحلو للحريري الإشارة إلى أن النصر الانتخابي للمعارضة في أيار من عام ٢٠٠٥ على سبيل المثال لن يعني هزيمة لسورية[١٢].

لا يزال لغزاً من ألغاز علم النفس السياسي، تصادم بشار الأسد ورفيق الحريري على هذا النحو الشخصي بحيث بدا أي تواصل بينهما مستحيلاً من بعده. فعلى ما أفيد من قبل العديد من المراقبين، قابل بشار الحريري في دمشق في ٢٦ آب عام ٢٠٠٤، وخلال اللقاء الذي عقد في القصر الرئاسي، ازدرى بشار الحريري بعدم تقديم مقعد له ـ وهي إهانة واضحة في سياق الشرق- وهدده سياسياً وشخصياً أيضاً على ما يُدّعى. ترك رجل لبنان القوي القصر شاحباً ومصدوماً. بعد ذلك، استقال الحريري من منصبه رئيساً للوزراء في تشرين الأول وتقرب أكثر من قوى المعارضة المعادية لسورية في لبنان. كانت هذه هي اللحظة التي حدثت فيها الكارثة، وإذا ما صحّت الرواية، يتحمل بشار كامل المسؤولية. لكن بشار أنكر أنه هدد الحريري بحياته[١٣].

بعد أيام من تمديد فترة رئاسة لحود في الثاني من أيلول، مرر مجلس الأمن بقيادة تحالف لافت بين الولايات المتحدة وفرنسا القرار رقم ١٥٥٩، الذي كان، على الرغم من عدم تسميته لسورية مباشرة، تحدياً كبيراً لدمشق، إذ كان يدعو إلى سحب جميع القوات الأجنبية من لبنان، ونزع سلاح الميليشيات (التي تعني في المقام الأول حزب الله)، وإلى انتخابات حرة ونزيهة في أيار التالي عام ٢٠٠٥. من الصعب الشك في أن علاقة الحريري

المقربة من الرئيس الفرنسي جاك شيراك قد ساعدت على إحداث هذا السيناريو والتسبب في فقدان سورية لفرنسا بصفتها أحد أكثر شركاء سورية الخيّرين في الخارج. لقد كان القرار على جدول الأعمال حتى قبل أن تتصاعد الحالة مع التمديد لفترة لحود الرئاسية. كانت سورية معزولة، ولم تكن دولة عربية واحدة لتحرك ساكناً في دعمها.

أصبح القرار في الأشهر التالية الأداة الرئيسية للضغط على سورية لسحب قواتها من لبنان، وللتضييق من مساحة المناورة السياسية المتاحة لسورية إلى حد لا يستهان به. ووحّد الحريري قوته إلى جانب الزعيم الدرزي وليد جنبلاط والزعماء المسيحيين لإطلاق نداء بتطبيق القرار. بقي بشار إما ثابتاً على موقفه أو معانداً، بحسب تفسير المرء. وقبل اغتيال الحريري بأسبوعين، أكد بشار لثقاته بأنه ليس لديه أدنى نية للخروج من لبنان، الأمر الذي تغير تغيراً عنيفاً بعدما مزقت قنبلة تزن ثلاثمائة كيلوغرام جسد رفيق الحريري وأعضاء من حاشيته في قافلة من السيارات المدرعة على كورنيش بيروت البحري في ١٤ شباط عام ٢٠٠٥. (لمزيد من التخمينات حول من كان وراء الاعتداء في فصل «سوريا الدولة المارقة؟»).

اجتاحت احتجاجات غاضبة معادية لسورية شوارع بيروت، وانتُزعت للمرة الأولى ملصقات بشار والأعلام السورية عن الأبنية وأحرقت، وتعرض العمال السوريون في لبنان إلى اعتداءات وقتل بعضهم. وأرسلت الولايات المتحدة عبر العربية السعودية رسالة شديدة اللهجة تضمنت تهديدات بضربات جوية ضد سورية. وفي ردّ على ازدراء بشار للحريري، أبدى ولي العهد السعودي الأمير عبدالله قسوة في تعامله مع بشار عندما رآه بعد التفجير. «أبرز له

عبدالله قائمة بثلاثمائة هدف محتمل في سورية كانت الولايات المتحدة مستعدة لتدميرها»، كما يفيد ميشيل كيلو. كان عبدالله غاضباً لاغتيال الحريري لأن ملك الأعمال كان يحمل الجنسية السعودية، وكانت له صلات تجارية رابحة مع البلاد. «بعد هذا اللقاء، صار واضحاً بالنسبة لبشار أنه ارتكب خطأ حياته»، كما يستنتج كيلو[١٤].

في الأيام الأولى بعد الاغتيال، لم تتحدث القيادة السورية بصوت واحد. لقد أخبر بشار رئيس الجامعة العربية عمر موسى أن الانسحاب من لبنان بات وشيكاً، لكنه ما لبث أن صرح عبر وزارة الإعلام السورية في ما بعد بأن موسى قد أخطأ الفهم، وأن سورية كانت تقوم بمجرد إعادة انتشار لقواتها نحو وادي البقاع. واستمر الأخذ والرد لعدة أيام حتى توجه بشار إلى مجلس الشعب السوري في دمشق في الخامس من آذار، وسارع إلى الانسحاب إلى موقفه الذي كان عليه قبل موسى، فلم يتحدث عن انسحاب كامل وفوري، بل عن إعادة انتشار على خطوات، أولاً إلى وادي البقاع، ومن ثم إلى الحدود السورية اللبنانية. وبُعيد خطابه الموارب في البرلمان، باغتت الأحداث بشار مرة أخرى فأمر بانسحاب القوات السورية إلى وطنها في ٢٦ نيسان، حتى قبل انتهاء مهلة الولايات المتحدة.

رأي مراقبون في خطاب بشار فرصة ضائعة على المستويين المحلي والدولي. فرغم أنه من اللافت أنه اعترف بأن أخطاءً ارتكبت في لبنان ـ ملمحاً على الأرجح إلى فساد الجيش السوري وضباط الاستخبارات وسوء سلوكهم، بل وربما إلى أخطاء استراتيجية ـ لم يقدم اعتذاراً يستعيد من خلاله تأييد الشعب اللبناني. لقد فشل في

تقديم تصورات جديدة، وفي الإدلاء ببلاغات شجاعة، وفي القيام بمبادرات. يقول أيمن عبد النور، صديق طفولة بشار بإحباط: «لقد كان خطاب بشار طائشاً ومليئاً بالأخطاء. كانت تلك فرصة ذهبية لمخاطبة الشعب اللبناني، وخاصة الشباب منهم، كان حرياً به أن يعزف على وتر العمر ويقول أنا شاب مثلكم، أنا أيضاً أريد الحرية، يمكنني أن أفهمكم، وبلادي أيضاً تحتاج الحرية. لكنه بدلاً من ذلك هدد بأن مشاكل ستبرز في لبنان عندما يغادر السوريون»[١٥].

بعيداً عن تخييب أمل الإصلاحيين، فإن الكارثة اللبنانية أضرت إلى حد بعيد بموقف بشار بين المتشددين المحافظين، وعلى النحو الأبرز مع عبد الحليم خدام. وقد جاءت من حسن حظ أولئك الذين يدّعون أن بشار كان غير قادر على قيادة البلاد ولا على الدفاع عن مصالحها في أوقات الشدة. وفي عجالة عام ٢٠٠٥ بدأت تُتَداول لأول مرة أسماء الخلفاء المحتملين بين المثقفين وفي المقاهي في دمشق في تطور كان لا يمكن تخيله خلال حكم حافظ الأسد.

كان كل ذلك يعني أن صراعاً كبيراً أمام بشار الأسد ليفوز من جديد بالثقة والامتياز اللذين كان قد كسبهما في صيف عام ٢٠٠٤، فقد كان من شأن الانسحاب من لبنان أن يساعده إلى حد ما على المدى الطويل، إذ كان قد شرع مسبقاً بإعادة انتشار جزئية عام ٢٠٠٠، مخفضاً عديد القوات من أربعين ألفاً إلى أربعة عشر ألفاً، فارضاً بذلك المزيد من الضغط على سوق العمل السورية على الرغم من الحالة الاقتصادية الحرجة. لكن سورية فشلت رغم ذلك بتطبيق اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية

في لبنان عام ١٩٨٩، والذي يطالب بانسحاب القوات الأجنبية عندما يسمح الوضع الأمني بذلك. بعد مرور سنوات، وبعدما بدأت المؤسسات اللبنانية بأداء دورها دون مساعدة خارجية، أصبحت القوات السورية المنتشرة في كامل لبنان غير ضرورية باطراد. وحتى لو كان بشار يريد إخراجها، لما كان باستطاعته أن يشق الطريق في وجه المتشددين الوطنيين لانسحاب كامل، وما كان لهذا الانسحاب أن يصبح ممكناً لولا هذا الانعطاف في الأحداث الذي حرر المصادر العسكرية والمالية التي كانت الحاجة إليها ماسة من أجل الإصلاحات الاقتصادية في البلاد، ومن المرجح أن تعود التجارة والعلاقات الإنسانية أخيراً إلى عهدها بين الناس من كلا البلدين على نحو سريع، وقد عبر معظم السوريين واللبنانيين عن تمنيهم لعلاقات جوار طيبة.

برزت مؤشرات على قدرة بشار على إحكام قبضته مجدداً على السلطة خلال مؤتمر البعث العاشر في السادس إلى التاسع من حزيران عام ٢٠٠٥، وهو المؤتمر الثاني الذي ينعقد بعد افتتاح عهد بشار. فقد كانت القوى المعارضة وبعض المراقبين الخارجيين قد خاب أملهم لأنهم كانوا يتوقعون إصلاحات سياسية أكثر شمولاً، وإنهاء قانون الطوارئ، والسماح مباشرة بإنشاء أحزاب مستقلة، وإصلاح القضاء، وإلغاء احتكار البعث، إضافة إلى إطلاق سراح شخصيات المعارضة الرئيسية لربيع دمشق، الحركة الديموقراطية التي ظهرت في نهاية عام ٢٠٠٠ وبداية عام ٢٠٠١. وفي رسالة مفتوحة إلى ممثلي الحزب تحمل عنوان «دعوا ربيع دمشق يزهر»، لخص ٢٢٦ من المثقفين، من بينهم ميشيل كيلو، والفيلسوف صادق العظم، ومحامي حقوق الإنسان أنور البني، والصحافي حكم البابا، مطالبهم.

من ناحية أخرى، وعلى خلاف حزب البعث في العراق، أثبتت المؤسسة السورية رغبتها وقدرتها على الخوض في إصلاحات داخلية، تدريجية على الأقل. والأهم من كل شيء، أن بشار بدا قادراً على تقوية موقعه في السلطة. وإذا ما صح ذلك، فإن «كارثة لبنان» تكون قد أحدثت ارتجاجاً سيستفيد منه بشار على المدى الطويل على الرغم من العديد من الكدمات المؤقتة. كانت أهم نتائج المؤتمر العاشر للبعث تتمثل في إعادة الترتيب الواسعة للمناصب العليا في القيادة القطرية واللجنة المركزية للحزب، والحكومة، والجيش، إضافة إلى التوصية بالسماح بالأحزاب المستقلة في المستقبل، وفصل الحزب عن الحكومة، والمزيد من الخطوات في محاربة الفساد وفتح الاقتصاد، والتخفيف من قوانين الطوارئ.

مع أن نفوذ حزب البعث في الحكومة والمجتمع قد تم لجمه، لم يكن الزعماء السوريين مستعدين للإذعان لمطالب الولايات المتحدة ونبذ أهداف الحزب وإيديولوجيته. وخلال المؤتمر، صرحت بثينة شعبان، التي كانت قد أصبحت عضواً في اللجنة المركزية، عن ذلك بوضوح. فبينما اتهمت الولايات المتحدة بالسعي إلى تشويه الهوية العربية من خلال تغذية التقسيمات الدينية والإثنية، قالت «إذا لم نكن عرباً، فماذا عسانا أن نكون؟ هل نريد أن نكون سنة وشيعة ومسيحيين؟ أم نريد أن نكون عرباً؟ أعتقد أنني أتحدث باسم الملايين من العرب حين أقول إننا نريد أن نكون عرباً. ولو لم يكن حزب البعث موجوداً، أعتقد أننا كنا سنخترعه»[١٦]. وقد أعطت السياسات الطائفية في البلدان المجاورة كلبنان والعراق ثقلاً لحجتها، على الرغم من أنها بالإشارة إلى العرب كفئة شاملة، فإن شعبان تجاهلت المشكلة الكردية من جديد.

على عكس هذه التصريحات الرسمية، يرسم عضو البعث ذو الذهنية الانتقادية، أيمن عبد النور، سيناريو مختلفاً. فهو يرى أن الرئيس قد سئم البنى القديمة، على الرغم من اتكاله عليها. «بشار يحتاج إلى البعثيين الآن. من سيعيد انتخابه عام ٢٠٠٧ إذن؟ لكنه بعد ذلك سيحاول التخلص من الحزب ويؤسس حزباً خاصاً به. إنه يلعب على الوقت، لكنه يشعر بالضغط لأن الولايات المتحدة تطالب بنزع فوري للبعث في سورية»[١٧].

سواءً كانت هذه الخطة العامة في ذهن بشار أو لا، فإن حزب البعث قد خبر خلال المؤتمر أكبر هزة له منذ عام ١٩٧٠ عندما تسلّم حافظ الأسد السلطة. فمن بين ستة وسبعين عضواً ـ عمر معظمهم ضعف عمر بشار تقريباً ـ في اللجنة المركزية، تم استبدال سبعة عشر من بينهم رئيس الوزراء مصطفى ميرو، ووزير الدفاع السابق مصطفى طلاس، والأهم من ذلك، نائب الرئيس عبد الحليم خدام الذي أعلن استقالته من موقعه القوي في الحكومة. وقد استُقبل فعل خدام بالاحترام حتى من قبل منتقديه، لأن الاستقالة الطوعية ليست شائعة في العالم العربي.

إلا أن هذا الاحترام تحول إلى رعب وغضب بعد عدة أشهر فقط. وفي تلك اللحظة، أصبحت الثغر في القيادة السورية المتهاوية على مرأى من الجميع. فبعيد مؤتمر الحزب، اتخذ البعثي القوي خدام، المسؤول الكبير الوحيد الذي كان ما يزال على رأس عمله منذ ثورة البعث عام ١٩٦٣، باريس مقر إقامة له. وظهر المتشدد ذو الثالثة والسبعين على الملأ لينتقم من بشار وعائلته. ففي مقابلة له، اتهم خدام بشار بتهديد رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في آب من عام ٢٠٠٤، وقال إن مقتل الحريري ما كان له أن يتم

دون اشتراك بشار. إضافة إلى ذلك، فقد عرض الكثير من الأخطاء التي ارتكبها الرئيس في ما يتعلق بلبنان (لمزيد حول هذا الموضوع، انظر الفصل «سورية، الدولة المارقة؟»). لقد كانت هذه ضربة حاسمة لبشار ومثلت أبرز حالات الردّة في السياسات السورية منذ عام ١٩٦٦. علاوة على ذلك، فقد أعلن خدام السني عن خطة لتأليف حكومة منفى ودعا ضباط الجيش المرتدين والجماعات المعارضة الأخرى في الخارج إلى الانضمام إليه (فيما سارعت المعارضة في الوطن إلى رفض أي شكل من أشكال التعاون مع خدام بسبب سجله الفاسد والمعادي للديموقراطية). بناءً على ذلك، جرّد حزب البعث خدام من عضويته وجمع تصويتاً بالإجماع في مجلس الشعب، يطالب الحكومة بمحاكمته بتهمة الخيانة العظمى.

كان خدام لاعباً رئيسياً في السياسة اللبنانية، وقد ساعد في صياغة اتفاق الطائف للسلام عام ١٩٨٩، وكان مقرباً من رفيق الحريري، ودعمه أثناء تعيينه رئيساً لوزراء لبنان عام ١٩٩٢ وعام ٢٠٠٠. نائب الرئيس السابق، الذي يفترض أنه كان أيضاً في قلب مافيا الأعمال، كان لديه مصالح اقتصادية مشتركة مع رفيق الحريري في السعودية وفي فرنسا. إلا أن خدام والحريري مرّا بأوقات عصيبة في الصراع مع أصدقاء عائلة بشار حول الاستثمار في السوق السورية. فقد كان خدام المتمرس معارضاً منذ البداية لتقبل بشار الشاب حاكماً للبلاد بعد وفاة حافظ الأسد، وكان في خلاف مع الرئيس حول العديد من القضايا ابتداءً بالسياسات المحلية وحتى الخارجية. وقد تسببت التطورات الأخيرة في لبنان بالصدع الأخير بينه وبين بشار.

إن اللاعب القديم الوحيد الباقي في المراتب العليا في القيادة

السورية هو وزير الخارجية فاروق الشرع، الذي ظل منافساً لخدام لوقت طويل، وأحد أصحاب الأيادي النظيفة في النظام السوري عندما يتعلق الأمر بالفساد والمحاباة. وقد كانت أيامه قد بدت أيضاً معدودة لوقت طويل، فقد كانت تدور توقعات باستبداله. لكن مع طرد كل هذا العدد من السياسيين المتمرسين أو نفيهم، صار بشار الآن يعول على الشرع أكثر من أي وقت مضى كصلة وصل مع حزب البعث ومؤسسته. وفي بداية عام ٢٠٠٦، بعد تعديل وزاري، جعل بشار من الشرع نائب الرئيس الجديد للبلاد، ليكون ذلك بمثابة النصر المتأخر لكن النهائي للشرع على غريمه خدام.

أحد المتشددين الإيديولوجيين الآخرين محمد سعيد بخيتان، الذي بقي عضواً في القيادة القطرية للحزب ورئيساً للجنة الأمنية فيه. وقد أطاح ومؤيدوه العديد من مبادرات الرئيس، وسيستمرون بالدوس على المكابح، خصوصاً بعدما عهد إلى بخيتان بمكتب الحزب للاقتصاد والمالية.

أما الجبهة الأخرى أمام بشار فهي الاستخبارات. إذ عليه قبل كل شيء أن يستعيد السيطرة على الفروع المختلفة التي تراقب الوزارات وتثبط في بعض الأحيان القرارات السياسية. وقد أخذت بعض الفئات من الاستخبارات السلطة في يديها، وكانت تعمل ضد الرئيس، أو أنها أصبحت مُختَرَقة من الإسلاميين. إنه أحد أكبر التحديات أمام الرئيس، وستكون إعادة تنظيم الآلة الأمنية الخطوة الأولى. فبعدما كان محسوباً على القيادة القطرية لحزب البعث كما هو منذ عام ١٩٦٨، أصبح القسم السياسي من الاستخبارات تحت السيطرة المباشرة لوزارة الداخلية. وبقي القسم العسكري محسوباً على رئيس الأركان، وأصبحت الاستخبارات الجوية تحت

سيطرة آمري سلاح الجو.

بدأ الإصلاح في تشرين الأول عام ٢٠٠٤، بعد تعيين غازي كنعان وزيراً للداخلية. أما على المستوى الرسمي، فقد قام بشار بعدة خطوات ليلجم نفوذ الاستخبارات، وقد دعم مؤتمر الحزب عام ٢٠٠٥ جهوده، فقد قررت القيادة القطرية أنه لم يعد من الضروري استشارة الاستخبارات في سبعة وستين ظرفاً مختلفاً منها احتفالات الزواج وافتتاح الشركات الجديدة، والمحال، والمنظمات الاجتماعية والتعليمية، والمطاعم وما إلى ذلك. وأصبح بإمكان السفارات أن تستفسر عن الأشخاص المفقودين وتزورهم في سجن عدرا المركزي دون استئذان الاستخبارات. ومن بين النتائج الطويلة المدى للمؤتمر كان عدم السماح لضباط الاستخبارات باحتجاز شخص مشتبه فيه رهن الاعتقال أكثر من خمسة أيام، ليطلق سراحه أو سراحها بعد هذه المدة أو يحول إلى المحكمة.

ينتظر أن يرى ما إذا كان هذا الإصلاح سيجعل الاستخبارات تلتزم بالقواعد. ويمكن لبشار على الأقل الاعتماد على الجيش، الذي يخضع إلى حد كبير لإمرة علويين لديهم الكثير ليخسروه.

ثمة خوف كبير بين صفوف الشعب من تغير مفاجئ أو حادث انهيار للنظام السياسي. ويستغل بشار هذا الخوف في تعبئة الشعب، وخصوصاً مع العقوبات الدولية التي يلوِّح بها بعدما اتهمت سورية من قبل فريق تقصي الحقائق التابع للأمم المتحدة بالضلوع في مقتل الحريري. وخلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٥، أصبحت المسيرات العامة المؤيدة للرئيس من مختلف الجماعات جزءاً من الحياة اليومية في دمشق. إن الشعب، سواء منه الأعضاء في الحزب أو غيرهم، يتضامن مع حكومة بشار، بل إن

سجناء بدأوا إضراباً عن الطعام من أجل رئيسهم! لقد اجتاحت موجة من الوطنية الشوارع، وعجت المدن بالملصقات والرايات الهائلة التي تعلن التأييد لبشار و«سوريا الموحدة». ومن الجدير بالملاحظة أن أعلام البعث ورموزه لم تكن تظهر.

يشير المحلل سمير التقي إلى أن «أي أمل بهبوط سلس للإصلاحات يتعلق ببشار. هذا هو محور رهان المعارضة». لقد تمزق منتقدو النظام بين معارضتهم للنظام البعثي وولائهم تجاه وطنهم الذي يحيق به الخطر. وارتدت التهديدات من واشنطن على عدة أصعدة، فقد أصبحت معاداة أميركا، كما في العراق، القاسم المشترك بين الحاكم والمحكوم. وعلى الرغم من خيبة أملها وإحباطها، صرحت المعارضة بوضوح بأنها لن تتحدى النظام السوري «من على ظهر دبابة أميركية».

الهوامش

(١) «أي أسد؟»، **أسوشييتد برس** ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥، مقتبسة من تصريحات مخلوف في تموز/يوليو عام ٢٠٠٠.

(٢) لانديز في: **نظرة عامة لسورية** (٢٠٠٤)، ص ص ٢-٣.

(٣) أيمن عبد النور في مقابلة مع الكاتب في دمشق ١٦ آيار/مايو ٢٠٠٤.

(٤) مقابلة مع الكاتب في دمشق ٥ أيار/مايو ٢٠٠٥.

(٥) **أخبار الشرق** (Levant News) ١٢ نيسان/أبريل و١٦ أيار/مايو ٢٠٠٥.

(٦) **هينبوش** (٢٠٠١)، ص ١٦٥.

(٧) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

(٨) ميشيل كيلو في مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

(٩) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

(١٠) مقابلة مع الكاتب في دمشق. أنظر أيضاً المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (ICG) التقرير ١، ص. ٤.

(١١) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٣.

(١٢) لمحة موجزة عن شخصيات رئيسية كهذه يمكن أن توجد في: ليفريت (٢٠٠٥)، ص. ٧١ وما بعدها.

(١٣) كما نقلت وكالة الأنباء رويترز في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ («سوريا الأسد قد تغلبت على ورقة نائب الرئيس السابق خدام»)، عن جريدة **الأسبوع المصرية**، قال بشار: «أود القول هنا إن أحداً لم ينضم إلينا في آخر لقاء بيني وبين الحريري، فمن أين أتت هذه المزاعم؟».

(١٤) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٥.

(١٥) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(١٦) وكالة رويترز للأنباء في ٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٥.

(١٧) نقل عن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (ICG) التقرير الثاني، ص. ١٠.

3

مقومات شرعية النظام

لقد حافظت سورية على استقرارها إجمالاً على الرغم من تناقضات النظام منذ وفاة حافظ الأسد، وعلى الرغم من الضغط السياسي الأميركي. كما أن النظام في دمشق لا يمكن مقارنته بدكتاتورية صدام حسين الوحشية. فالهدوء في سورية ليس ناتجاً بأية حال من الأحوال من آلة الحكومة التعسفية فقط، إذ تمتلك السلطة في البلاد عدّة مقومات تدعمها وتمنحها الشرعية في نظر العامة.

أما القيادة العراقية فهي على النقيض لم تفلح بإنجاز أية تسويات. إذ لم يتّبع صدام استراتيجية توازن بين المصالح المختلفة كما كانت تفعل نسخته المعدلة حافظ الأسد، ولم يحتج إلى ذلك أساساً لأنه كان يستطيع شراء الولاء بكل سهولة عن طريق موارد النفط الوفيرة لبلاده، وتدعيم هذه الاستراتيجية بقوة وحشية عند اللزوم. بينما كان الأسد يلعب لعبة التوازن بين المصالح المتضاربة

بتكتيكات ذكية وتنازلات متناوبة. وقد وصل تقرير لمجموعة الأزمات الدولية إلى خلاصة مفادها أنه «على سبيل المفارقة، فإن النظام السوري أصبح أكثر تداخلاً بكثير في النسيج الاجتماعي الوطني من نظيره العراقي، لما له من نقاط ضعف وما عليه من قيود نسبية»[١].

إن المصادر التي يستمد منها نظام البعث شرعيته اليوم تعتمد جزئياً على تراث حافظ الأسد السياسي، وجزئياً على التطورات التي أنجزت في ظل بشار، ومن بينها أيضاً تبعات الحرب على العراق. ويمكن تلخيص مصادر هذه الشرعية في النقاط التالية:

الخطاب المناصر للقضية الفلسطينية

يقدم النظامان المتعاديان في سورية والعراق، كلّ في بلده، نفسيهما على أنهما حاميا القضية الفلسطينية اللذان لا يتهاونان في وجه إسرائيل، الأمر الذي ما يزال صحيحاً بالنسبة إلى سورية اليوم، فالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية لا يزال الموضوع الرئيسي الذي تغطيه الصحافة الحكومية السورية كل يوم. إنه لمن السهل الفوز بتأييد الشعب من أجل هذه القضايا، وبالتالي إلهاؤه عن المشاكل السياسية والاقتصادية في البلاد. وسورية لا تكل من الادعاء بأن القضية الفلسطينية هي قضيتها الخاصة، وقد بذلت مؤخراً جهوداً جبارة لإيواء اللاجئين الفلسطينيين القادمين من العراق أيضاً. ومثلما هي الحال في الدول العربية الأخرى، يرى معظم السوريين في الفلسطينيين الـ ٤١٠,٠٠٠ الذين يعيشون في سورية مجرد ضيوف، ولو كانوا يتمتعون بحقوق تكافئ حقوق السوريين من أبناء البلد[٢].

يبقى الهجوم الخطابي على إسرائيل وسيلة مرحباً بها للوصول إلى الإجماع. ويحاول بشار أحياناً أن يزاود على المتشددين في هذا المجال، متجاوزاً السقف على نحو واضح. ففي خطابه في القمة العربية بعمان في آذار عام ٢٠٠٣ على سبيل المثال، قال إن المجتمع الإسرائيلي أكثر عنصرية من النازية[٣]. وفي معرض تعليقاته خلال استقباله للبابا جون بول الثاني في سورية بعد ذلك بشهرين، انزلق في معاداة السامية عندما أشار إلى اليهود بوصفهم قتلة المسيح. «إنهم يحاولون أن يقتلوا جميع مبادئ المعتقدات السماوية بنفس العقلية التي خانوا بها يسوع المسيح وعذبوه، وبنفس الطريقة التي حاولوا بها ارتكاب الخيانة ضد النبي محمد (عليه السلام)»[٤]. وقد سرّح بشار كاتب خطاباته على أية حال بعد هذا الخطأ المحرج.

على الرغم من جميع الخطابات، فإن التضامن مع الفلسطينيين يفسح المجال للبراغماتية في حالات الخطر. فقد تعلم الأسد الأصغر من أبيه، وشعاره هو: «أذعن قدر اللزوم، وأصرّ قدر الإمكان». فتراوح موقف بشار من القضية الفلسطينية بعد حرب العراق ما بين الاستعداد للمساومة والتشدد الإيديولوجي.

أذعن بشار للضغط الأميركي وأغلق مكاتب اتصال المنظمات الفلسطينيّة في دمشق. إلا أن واشنطن انتقدت هذا العمل بوصفه عملاً شكلياً بحتاً، بما أن لا أحد يعرف حقاً ما هو المقصود بـ«الإغلاق». فمعظم المكاتب كانت مجرد شقق خاصة تنجز منها وظيفة العلاقات العامة.

منعت تظاهرات الفلسطينيين بعد حرب العراق أو ضبطت بمزيد من الشدة، لكن بشار وضّح أن أياً من القادة الفلسطينيين لن يطرد

من سورية، وقد أكد موقفه من جديد عندما صعّدت الولايات المتحدة من عقوباتها ضد سورية لعدة أسباب منها هذا الموقف. وأصبح الموضوع أكثر تفجراً بعدما أطلقت الحكومة الإسرائيلية صواريخ دقيقة التوجيه على قطاع غزة مصفية الزعيم الروحي القديم العهد لحماس، الشيخ أحمد ياسين، في نهاية آذار، وخليفته عبد العزيز الرنتيسي بعد أسبوعين فقط، مما ترك خالد مشعل بصفته القائد الجديد للمنظمة الإسلامية، وقد أمضى عدة سنوات في دمشق في موقعه الجديد، «ما من شكّ بأن سورية آأمن من أي مكان آخر»[٥]. وفي الوقت نفسه، اعترف مشعل علناً بأنه على صلة وثيقة بزعيم منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك ياسر عرفات.

متشجعاً بالمشكلات الجسيمة التي كانت تواجهها القوات الأميركية في العراق، زاد بشار من حدة لهجته تجاه إسرائيل والولايات المتحدة في بداية عام ٢٠٠٤، معوضاً استراتيجية الانزواء التي كان يتبعها خلال الأشهر الأولى للحرب، فاستعاد تعاطف الشارع في بلاده، لكن كما يشير سمير التقي «سوريا لم تعد قادرة على تقديم أية تنازلات جديدة (في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية)، إذ من شأن تنازلات كهذه أن تمس بشخصية النظام»[٦]. كان بشار قد عرض نفسه للخطر مسبقاً في أيار من عام ٢٠٠٣ عندما وعد بقبول أي قرار للقيادة الفلسطينية في مفاوضات السلام مع إسرائيل. فقد كانت سورية حتى ذلك الوقت تصر على المشاركة في تمثيل الفلسطينيين، مع أن حافظ الأسد كان قد أشار سراً خلال مفاوضات السلام مع إسرائيل في شيبردزتاون في غرب ولاية فرجينيا الأميركية، إلى أنه مستعد لقبول اتفاقية سلام حتى دون أن يكون الصراع الإسرائيلي

الفلسطيني قد حُلّ على نحو مرضٍ. ولم تكن استراتيجية بشار البراغماتية بخصوص القضية الفلسطينية خروجاً على هذه السياسة المحلية.

أشار بشار بعد حرب العراق مباشرة إلى استعداده لعقد محادثات مع إسرائيل، وكرر عرضه عدة مرات، خصوصاً في نهاية عام ٢٠٠٣، على الرغم من استمرار الانتفاضة. ويقال إنه أرسل شقيقه الأصغر إلى عمان لإجراء مفاوضات سرية مع ممثلين إسرائيليين[٧]. مع ارتفاع التوترات كما الآمال، صارت كل حادثة، مهما كانت دقيقة، موضوع تمحيص عام على مستوى العالم، كما حدث لدى أول مصافحة بين رئيس سوري ورئيس إسرائيلي حدثت خلال تأبين البابا جون بول الثاني في التاسع من نيسان من عام ٢٠٠٥ في روما. وعندما تصاعدت التخمينات، سارع السوريون إلى توضيح أن هذه الإيماءة بين بشار وموشي كاتساف الإيراني المولد، لا تتعدى كونها «إجراءً شكلياً».

كثرت الأصوات في إسرائيل تطالب بمفاوضات جادة مع سورية، حتى من دون شروط مسبقة. فلطالما أصرت سورية على استئناف المفاوضات من النقطة التي انفصل عندها الجانبان في آذار من عام ٢٠٠٠، قبيل وفاة حافظ الأسد. ضمن هذه الشروط، يفترض أن تسترجع سورية كامل مرتفعات الجولان حتى خط حدود عام ١٩٦٧. ومع نهاية عام ٢٠٠٣ أسقط بشار هذا الشرط على نحو مفاجئ ـ بناءً على وعد من رئيس الوزراء المُغتال إسحق رابين ـ واضعاً إسرائيل بذلك في مأزق مؤقت. لقد وجه استراتيجيته نحو واشنطن بهدف إظهار حسن نيته وتجنبِ ضغوطها على سورية. فصرح بشار عدة مرات عن استعداده للتفاوض دون شروط

مسبقة، كما فعل في خطابه أمام مجلس الشعب في الخامس من آذار من عام ٢٠٠٥ عندما أعلن سحب القوات السورية من لبنان.

تصر الوزيرة بثينة شعبان على أن «سورية ستكون جاهزة لاستئناف مفاوضات السلام بمجرد أن تحث الولايات المتحدة إسرائيل على التفاوض»[٨]. لكن واشنطن ليست مكترثة بالأمر لأنها تريد التمسك بالحجج لتطبيق ضغوطها على سورية ضمن «الحرب على الإرهاب». وليس لإسرائيل مصلحة في مفاوضات السلام لأنها تفضل الانتظار لترى مدى إضعاف سورية الذي سيقوي من موقع إسرائيل التفاوضي حول مرتفعات الجولان. ويسهل على سورية بث مثل هذه التصريحات حول نياتها في وسائل الإعلام، لأنه ربما يكون مؤكداً أن إسرائيل لن تقبل بأي عرض للتفاوض في الوقت الراهن. إن هذه الحلقة الشرق أوسطية المفرغة تطلق يد دمشق في لعب الورقة الفلسطينية ركيزة تستمد منها شرعيتها.

الخطاب العروبي

عندما دارت رحى الحرب في البلد المجاور، وأخذت الكرات النارية والومضات الساطعة تخفق على شاشات تلفزتهم، راح الناس في دمشق يجتمعون كل خميس على الجسر المركزي (جسر الرئيس)، سائرين عبر الشوارع وهم يحملون صوراً ورايات رسموها. وكان من بينهم الكثير من الشباب، معظمهم يرتدون الجينز، وبعضهم يضعون قبعات بيسبول تحمل شعار «كلنا عراقيون». وكانوا يحملون بمرح صوراً تسخر من ملك الأردن عبدالله والرئيس المصري حسني مبارك وتصورهما وهما يرتديان حمالات نهود ضيقة أو في ملابس نسائية سوداء تصورهم عاهرات

لجورج دبليو بوش والصهاينة، وكانت نجوم العلم الأميركي وأشرطته ونجمة داوود الزرقاء على خلفية بيضاء تأكلها ألسنة اللهب بانتظام. لكن وراء هذه الطقوس الشائعة، كانت المسيرات شديدة التنظيم (كأنها عروض مسرحية يخرجها ضباط الاستخبارات)، أقرب ما تكون إلى فرصة للقاء الأصدقاء القدامى والتعرف إلى أناس جدد. في العشرين من آذار، وفي بداية الحرب، تأذى عدد من الأشخاص عندما حاول بعض المتظاهرين فتح طريق لهم بالقوة إلى السفارة الأميركية، على غرار ما حدث في مصر. لكن كل شيء بقي مسالماً بعد ذلك.

مما يدعو للدهشة أن سورية، من بين جميع الدول، بقيت واحة للهدوء والاستقرار خلال هذه الأسابيع العصيبة، فقد كان ثمة توافق تام بين الحكّام والمحكومين حول مسألة العراق، الأمر الذي كان مختلفاً تماماً عن البلدان العربية المجاورة حيث كانت التظاهرات تخرج ضد الحكومات المسيطرة، وراح كثير من العرب ينظر بعين الإعجاب إلى النظام في دمشق الذي أظهر معارضة غير متكافئة للحرب على الرغم من ضعفه وعلى الرغم من تهويل الولايات المتحدة، فقد نعت فاروق الشرع وزير خارجية سورية ذو التاريخ الطويل إدارة بوش بأنها «أغبى وأعنف» حكومة كانت للولايات المتحدة على الإطلاق(٩).

برزت حالة من المفارقة بعد انهيار نظام البعث في العراق، فقد وقع دور الحامي الوحيد للعروبة وبالتالي لمعاداة الإمبريالية، على عاتق البعثيين السوريين الذين أسعدهم أن يتحملوه. كان الفرعان العراقي والسوري لحزب البعث عدوين لدودين منذ عام ١٩٦٦. فقد أراد البعثيون السوريون ثورة اجتماعية في بلادهم أولاً، فراحوا يركزون

على بناء سورية قوية. بينما كان البعثيون العراقيون ينتقدون هذه الأجندة وتبنوا هدف العروبة بتوحيد جميع العرب في دولة واحدة. ومع سقوط بغداد على أية حال، احتكرت سورية الإيديولوجية العروبية، التي تمثل مصدراً لشرعية النظام، مع احتمال نمو شعبية النظام في ما يعكس تصاعد المشاعر المعادية لأميركا. وسيتقرر بناءً على السياسة الأميركية في المستقبل، ما إذا كان البعثيون السوريون قادرين على المحافظة على هذه الحالة بنجاح، بينما ينظر الشعب العربي إلى الأردن ومصر والعربية السعودية على أنهم خونة للقضية العربية.

يحذّر ميشيل كيلو، الشخصية المعارضة، من أن «ثمة مجازفة تكمن في تحول القومية العربية إلى ديماغوجية خطرة وإلى وسيلة لتحقيق وحدة سورية الداخلية»[١٠]. إلا أن الخطاب العروبي لن يكفي في المستقبل لإخفاء مشكلات سورية الحقيقية، إذ تمثل العروبة المعادية لأميركا بدورها خطراً على النظام السوري لأن الولايات المتحدة ترى في الخطاب العروبي مكافئاً للإرهاب، مما يفسر إلى حد ما سبب بقاء النظام السوري على لائحة مستهدفات أميركا وإسرائيل.

في غضون ذلك، وحتى ضمن حاشية بشار، تدور الانتقادات المتعلقة بالتشدد الذي التزمه حيال الحرب في العراق، إذ راح يلام على استشارته لمواجهة غير ضرورية مع الولايات المتحدة. إلا أن موقفه المتشدد كان مع ذلك في غاية الشعبية بين صفوف الشعب السوري، ولم تفد المشاهد الدامية القادمة من عراق ما بعد الحرب سوى في تأجيج هذه المشاعر.

العلمانية

«لدينا حكومة قوية تحارب كلاً من الإسلاميين الراديكاليين

والمتعصبين المسيحيين على حد سواء، ولا تتدخل هي بنفسها في الدين»، هكذا يلخص شاب مسيحي من حي باب توما في المدينة القديمة بدمشق العلمانية السورية، وليس المسيحيون هم فقط من يقدّرون هذا المبدأ للنظام.

إن الخوف من الأسلمة بعد ثورة عنيفة، من المحتمل أن يمولها المتشددون السعوديون بدولارات النفط، يمثل ورقة رابحة بأيدي العلويين الحاكمين ومؤيديهم العلمانيين. وتبقى مسألة ما إذا كان الخطر مبالغاً فيه مسألة رأي، لكنه يظل مصدراً قوياً لشرعية النظام. ففي ضوء حقيقة أن المسلمين الراديكاليين قد دعمتهم الولايات المتحدة في أماكن كثيرة لخدمة مصالحها الخاصة، تبدو الحالة الراهنة في سورية مقبولة جداً، وما من ثقة كبيرة بأي بديل قد تعينه الولايات المتحدة. «ليس عليك سوى أن تنظر إلى العراق!»، كما يقول الفيلسوف السوري صادق العظم. «عندما لا توجد هوية وطنية مدنية عليا، يبدأ الناس بقتل بعضهم بعضاً»[١١].

إن التجربة العلمانية في سورية هي سمة مميزة لمجتمعها لا بد من أخذها في الحسبان من أي شخص في السلطة. لم يبد النظام حتى الآن أية إشارة إلى قيامه برد يشبه ما قام به صدام من الإيديولوجية العلمانية إلى الإسلامية الشعبية على الرغم من الضغط المتعاظم من داخل سورية ومن خارجها. وهو أمر على الغرب أن يقدّره حق قدره (للمزيد عن هذا الموضوع انظر الفصول: «تشي وليس أسامة: المجتمع السوري والقيم الغربية» و«استطراد: العلمانية في سورية»).

الأقليات الدينية

ترتفع جدران الجامع الأموي بجلال في قلب المدينة القديمة

بدمشق. وهو يمثل بالنسبة إلى السنّة رابع أعظم مكان مقدس في العالم بعد الكعبة في مكة، والجامع النبوي في المدينة، والمسجد الأقصى في القدس. كما أنه أحد أروع رموز التضافر بين الأديان في تاريخ سورية. فالمبنى الرئيسي الواقع خلف ساحة داخلية بجدرانه المزينة كان كنيسة، الأمر الذي لا يزال من الممكن ملاحظته حتى اليوم. أما في الداخل، فيبجل المسيحيون ما يزعم بأنه رفات يوحنا المعمدان والمسلمون رفات النبي يحيا ـ وهما الشخص نفسه. حين تولى المسلمون أمر دمشق عام ٦٣٦ م، سمحوا للمسيحيين بمتابعة صلاتهم في كنيستهم لسبعة عقود تلت حتى تم تحويلها إلى جامع بعد دفع تعويض للمسيحيين. ولا تزال ثمة اليوم مئذنة مكرسة للمسيح.

وللمجتمع اليهودي مكانه في المجتمع السوري. فعلى الرغم من تناقص أعداد اليهود إلى بضع مئات فقط، فإنهم لا يخلون من نفوذ، وخصوصاً في الحياة الاقتصادية. إذ يتولى متعهد لحوم يهودي على سبيل المثال تموين جميع المطاعم الخاصة في المدينة من فندق الشيراتون إلى فندق قصر الشام[١٢]. وقد رفع حافظ الأسد الحظر على سفر اليهود في بدايات التسعينيات، لكن خاب أمله عندما هاجر عدد كبير منهم (أكبر بكثير مما كان يتوقع) إلى الولايات المتحدة وإسرائيل. ويعيش اللاجئون الفلسطينيون الآن في جوار ما تبقى من يهود وبعض المسيحيين في البيوت الطينية العثمانية بالقرب من البوابة الشرقية لدمشق، حيث كان الحي اليهودي ذات يوم. ولا يزال بإمكان الزائر الفطن للمدينة القديمة أن يلاحظ نجمات داوود على بعض الجدران التي لم يُزلها أحد في نوبة غضب محتملة ضد العدو السياسي الرئيسي إسرائيل، فبقيت هذه الرموز لتدل على التقليد العريق للعيش المشترك بين اليهود والمسيحيين والمسلمين. أما

معاداة السامية الحديثة فلم تكن تاريخياً من اختراع العرب المسلمين، بل هي ظاهرة أوروبية في المقام الأول.

خلال أحاديثهم، يكرر غالبية السوريين مشددين على أنه ثمة فرقاً كبيراً برأيهم بين اليهود الذين طالما عاشوا في سوريا ويتحدثون العربية كلغة أم، وبين الصهاينة الذين قدموا إلى فلسطين من كل أنحاء العالم وغالباً ما اصطحبوا معهم قومياتهم الإثنية وفكرة التوسع الإقليمي. كذلك يميّز السوريون بنفس القدر بين المواطنين الأميركيين والسياسة الخارجية الأميركية. وغالباً ما يسمع المرء في الشوارع أن الأميركيين كشعب مرحّب بهم، مثلهم مثل أي شعب آخر.

يذكر السوريون بفخر أن أبناء ما ينوف عن العشرين ديانة ومعتقداً مختلفاً قد عاشوا في بلادهم على مدى قرون، تنتمي إحدى عشرة منها إلى الديانة المسيحية، لعدم توفر كنيسة مسيحية تلعب دور القوة الموحّدة بعد الأسلمة. من بين هذه الطوائف الروم الأرثوذكس والأرمن الأرثوذكس والروم الكاثوليك والسريان الكاثوليك والسريان الأرثوذكس والأرمن الكاثوليك والموارنة والبروتستانتيون والنسطوريون واللاتين والكلدانيون. وتتعمد الحكومة ألا تحتفظ بأية إحصاءات رسمية حول المجموعات الدينية، لذا فإن التقديرات تختلف. ووفقاً لأحد المصادر يصل تعداد السنة إلى ٦٩ بالمئة من السكان، بينما يمثل المسيحيون بمختلف معتقداتهم ١٤,٥ بالمئة، والعلويون ١٢ بالمئة، والدروز ٣ بالمئة، والإسماعيليون ١,٥ بالمئة[١٣]. وبعيداً عن كل ما سبق، ثمة أيضاً أقلية شيعية صغيرة. وبما أن السنة يميلون إلى الإنجاب أكثر من المسيحيين والعلويين، وبسبب ميل المسيحيين إلى الهجرة أكثر من غيرهم، فإن هذه الأرقام تنحرف لصالح السنة، وغالباً ما يشار إلى الرقم ١٠ أو ١١

على أنه نسبة المسيحيين، وكذلك العلويون. الكثير من المسيحيين قد هاجروا مسبقاً لكنهم ظلوا مسجلين لدى السلطات على أنهم مقيمون في سورية. إلا أن تدفق اللاجئين المسيحيين من العراق مؤخراً ربما يكبح هذه التوجهات[١٤].

يتقاطع الانتماء الديني مع الهوية الإثنية، فتسعون بالمئة من السوريين هم من العرب، ويعيشون جنباً إلى جنب مع الأكراد والأتراك (معظمهم من السنة)، والأرمن المسيحيين، والشراكسة (الذين نقلهم العثمانيون من القوقاز ووطّنوهم في سورية)، والآشوريين المنتمون لمعتقدات مسيحية قديمة متنوعة والذين ما زالوا يتحدثون الآرامية، لغة المسيح.

نتيجة لهذه الفسيفساء، تنتظم الحياة اليومية في سورية بحيث تدور بمرونة في فلك التقاليد الدينية، إذ يغلق المسلمون محالهم أيام الجمعة، والمسيحيون أيام الأحد، واليهود أيام السبت. وتزور كل مجموعة دينية الأسواق المفتوحة للمجموعة الأخرى في أيام عطلتها. وهكذا فإن عددا كبيراً من النساء المسلمات بشكل خاص يتجمهرن في محال الألبسة الحديثة في القصاع قرب الحي المسيحي في باب توما في أمسيات الجمعة، بعضهن يرتدين الجينز الضيق ويزينّ شعورهن، وأخريات يرتدين المعاطف الطويلة والحجابات. وينطبق نظام العطلات الملائم هذا على المدارس الخاصة. ويمنع القانون مؤذني الجوامع في أي حي على سبيل المثال إذاعة الأذان معاً على مكبرات الصوت، بل عليهم أن يتناوبوا بحيث لا يؤثرون على تسامح معتنقي الديانات الأخرى.

تتمتع الأقليات بحقوق متساوية أمام القانون، ما خلا المادة الدستورية التي تشترط أن يكون الرئيس مسلماً حصراً. ويمكن

للكنائس المسيحية أن تتوسع بحرية في سورية، وغالباً ما توهب تمويلاً جيداً جداً، فتقدم الحكومة لها عونها المالي من خلال تعبيد الطرق الإسفلتية المؤدية إلى أديرتهم البعيدة ومختلف مشاريعهم الأخرى. وعلى غرار المساجد، فإن الكنائس معفاة من الضرائب على مشترياتها. وكثير من المسيحيين هم تجار، وحرفيون حققوا درجة من الرفاه النسبي، وهم في وضع اقتصادي واجتماعي مشابه لما للتجار السنة.

أصبحت حقيقة أن سورية جذابة للأقليات في المنطقة أكثر تأكيداً بعد حرب العراق. فقد راح المسيحيون الذين يعيشون بين دجلة والفرات بالتدفق بالآلاف هرباً من العنف اليومي في العراق ليستقروا في دمشق أو على ساحل المتوسط. وتضخمت الهجرة على نحو مضطرد بعد سلسلة من الهجمات على الكنائس في العراق، حين كان التناقض بين العراق وجارته الهادئة والمتسامحة أشد ما يكون، وقد سارع مفتي دمشق السابق محمد كفتارو إلى إدانة الهجمات على الكنيسة.

لقد أفيد بأن ٢٥٠,٠٠٠ مسيحي قدموا إلى سورية من العراق الذي مزقته الحرب في صيف عام ٢٠٠٤ فقط سواء للاستجمام أو للإقامة الدائمة. وارتفع عدد اللاجئين في بداية عام ٢٠٠٥ من مسيحيين أو من مجموعات أخرى إلى ٧٠٠,٠٠٠. ويقول مسؤولو الأمم المتحدة إن كثيرين منهم أطباء وأساتذة وأصحاب أعمال ومتخرجون جدد، أي النواة المثقفة التي كان يأمل المسؤولون في واشنطن أنها ستعيد بناء العراق.

نتيجة لذلك، ارتفعت الإيجارات ارتفاعاً لا يستهان به وخصوصاً في ضاحية جرمانا في دمشق شرقي باب توما، فليس جميع

اللاجئين فقراء وجميع الفنادق محجوزة بكاملها. وأصبحت لوحات السيارات العراقية المعلقة على سيارات أميركية قديمة وجديدة جزءاً من مشهد الشارع في العاصمة السورية. ويخشى الدمشقيون من أن يحدث القادمون الجدد تغييراً في جو المدينة الذي تسوده الدعة والثقة. يقول مُصنع فسيفساء مسيحي كهل في باب توما إن العراقيين أحضروا معهم «أساليب الأعمال الفظة» و«السلوكيات المتهورة» بعد عقود من الاضطهاد في ظل صدام حسين وعقدة حماية النفس بعد حرب العراق، ولدى سؤاله عما إذا كان سعيداً لكون اللاجئين قد رفعوا عدد المسيحيين في سورية، أجاب «لايهمني ما إذا كانوا مسيحيين أم لا. هنا، نحن الدمشقيين يثق كل منا بالآخر مسيحيين ومسلمين ويهوداً أو أياً كان. نحن يعرف أحدنا الآخر ويعرف كل منا عائلة الآخر، نعيش معاً ويتاجر كل منا مع الآخر. أما العراقيون فهم مختلفون، أنا لا أثق بهم». أما أنور البني فيؤكد على العكس أن «السوريين قد أثبتوا دوماً أنهم مضيافون للاجئين بجميع أطيافهم سواء كانوا فلسطيين أو لبنانيين أو عراقيين». إلا أنه لم ينكر المشكلات القائمة، فقد «اعتادت المجموعات الدينية في العراق أن تعيش في مناطق ومجتمعات مختلفة، أما هنا فنحن معتادون على العيش متجاورين»(١٥).

إن النزاعات في سورية قليلاً ما تتمحور حول الانقسامات الدينية، وتعيش المجموعات الدينية المختلفة بالمجمل بسلام إحداها بجوار الأخرى أو حتى معاً، بينما تنغلق الجماعات الدينية في البلدان الأخرى في المنطقة مثل الأردن ومصر والعراق وحتى لبنان الأكثر انفتاحاً سياسياً، على نفسها في قواقع منفصلة عازلةً نفسها ومغلفةً نفسها بقشرة عازلة. لقد دخلت في منافسة هوية أدى زخمها

الجدلي إلى إجبار الناس على ربط أنفسهم على نحو مضطرد بالانقسامات الدينية والإثنية. وفي سورية أيضاً، يلاحظ الفيلسوف صادق جلال العظم اضطراباً متزايداً بين الأقليات بسبب ارتفاع مدّ التعصب الإسلامي. «ثمّة نوع من المنافسة لإظهار الهوية الدينية للمرء، فالمسلمون يبنون مزيداً من المساجد، والمسيحيون ينظمون مواكب أكثر سخاءً ويعلقون صلباناً أكبر حول أعناقهم»[١٦].

لقد تصاعدت الأحكام المسبقة بين المجموعات الدينية في سورية بالطبع كما حدث في أماكن أخرى. ومن وقت لآخر يشير الناس إلى مذابح المسيحيين في المدينة القديمة بدمشق عام ١٨٦٠. وحتى هذا اليوم لا تزال الأسباب الدقيقة وتسلسل الأحداث التي قادت إلى القتل والنهب اللذين عاناهما الشعب الكاثوليكي في باب توما غير واضحة، مع أن الأكاديميين متأكدون من أن أسبابها سياسية وربما اجتماعية ــ اقتصادية، لكنها لم تكن دينية.

أصبح الكاثوليك في الإمبراطورية العثمانية المريضة محسوبين على نحو متزايد على الإرساليات الفرنسية والسياسة الاستعمارية الفرنسية التي كانت ترى جسراً للمصالح الفرنسية في الجبال اللبنانية. كما قامت روسيا من جهة أخرى بالاستعراض بوصفها حامية للمسيحيين الأرثوذكس، الذين بقي معظمهم في حي الميدان في دمشق سالماً خلال صيف عام ١٨٦٠ الرهيب. وركز الانكليز ــ لعدم وجود بروتستانت ــ على الدروز بوصفهم محمييهم وشركائهم في مصالحهم.

ذُكّر بعض المسلمين والدروز بالحملات الصليبية، وصارت المعارك الدامية بين المجموعات الدينية في جبل لبنان وفي الساحل تدور يومياً ولوقت طويل حتى فاض الاضطراب أخيراً ليصل إلى دمشق

في التاسع من تموز عام ١٨٦٠. في ذلك اليوم ذبح مسلمون ودروز في باب توما عدداً كبيراً من المسيحيين وأضرموا النار في الحي على طول السور الشمالي للمدينة. ويراوح عدد الضحايا المفاد به بين ستمائة وعشرة آلاف، حسب المصدر. إلا أن سكان دمشق يتحدثون عموماً عن ثلاثة آلاف قتيل[١٧].

لا يزال السوريون اليوم يتحدثون عن تحمل الكثير من المسلمين المحليين مجازفة إيواء مسيحيين في بيوتهم، منقذين إياهم من موت محتم. كما أن الشيخ عبد القادر الجزائري، قائد حركة المقاومة الجزائرية الذي كان يعيش في منفاه في دمشق، قد سار أيضاً مع رجاله إلى الحي القديم في دمشق لمساندة المسيحيين. لم تكن الإدارة العثمانية قادرة على منع المذابح (بل إن معظم قوات الدرك المحلية كانت قد ساهمت في الاضطهاد)، لكن قياداتها في اسطنبول نظمت تحقيقات شاملة بعد ذلك وعاقبت بعنف أولئك الذين ارتكبوا المذابح وخططوا لها. لقد كانوا مدعومين دعماً كبيراً من المسلمين الدمشقيين، وأعدم ما لا يقل عن مائة وسبعين رجلاً، من بينهم والي دمشق والحاكم العثماني أحمد باشا. بعد هذا التدخل الصارم من العثمانيين، لم يعد للفرنسيين حجة لاجتياح دمشق، فقد كانت قوات فرنسية تعدادها ستة آلاف قد حطت مسبقاً في لبنان، وكانت في انتظار أوامر الزحف. تُبين أحداث عام ١٨٦٠ أن المسلمين بالدرجة الأولى هم من ساعد المسيحيين في وقت حاجتهم، وحقّقوا في المذابح، وقدموا المجرمين إلى العدالة. ويتعلق الأمر دائماً بالمنظور الذي يسود للأحداث في حالة معينة.

بذلت حكومة البعث الحالية جهوداً لتقدم نفسها على أنها الوسيط

بين الأديان، والضامن للتسامح الديني الذي تطور عبر تاريخ سورية. فيروق لبشار أن يصوره التلفاز السوري وهو يستقبل البطاركة المسيحيين. وقد كانت زيارة البابا جون بول الثاني لسورية مع صلاته في الجامع الأموي في أيار من عام ٢٠٠١ التي كثر الحديث عنها، إشارة ترحيبية أريد بها التأكيد على مصلحة النظام السياسية في إذاعة التسامح الديني. وخلال حرب العراق، أثنى بشار على موقف البابا المعادي للحرب، فقال إنه أصبح للدين مرة أخرى موقع مشترك بعد تمزق العلاقات المسيحية ـ الإسلامية بعد الحادي عشر من أيلول. ولتعزيز الموقف الترحيبي تجاه المسيحيين في سورية، افتتحت الحكومة أول مركز في العالم لتدريس اللغة الآرامية في معلولا، شمال دمشق، في تموز من عام ٢٠٠٤، حيث يعيش المسيحيون الذين ما زالوا يتحدثون الآرامية في المدينة الدير.

يعتمد البعثيون الحاكمون على السلام الديني أيضاً، وذلك لكونهم هم أيضاً أبناء أقلية. إلا أن الآراء تختلف مع ذلك، حول ما إذا كان حكم آل الأسد قد أثر إيجابياً على العلاقات بين الأديان.

يقول نهاد نحاس، وهو شيوعي في المعارضة السياسية أمضى خمسة عشر عاماً في السجن، سني المولد، ومتزوج من مسيحية: «لقد اعتاد المجتمع السوري أن يكون أكثر تحرراً وعلمانية بكثير. ولم تحظ العشائر والجماعات الدينية بأية أهمية قبل وصول الأسد المتسلح جيداً بالعلويين إلى السلطة. لقد تعمقت الهوة الإيديولوجية في ما بينهم». أما زوجته ليلى نهال، والتي كانت أيضاً في السجن بسبب كونها شيوعية، فقد قالت بفرنسية طلقة: «لم نعتد إطلاقاً أن نعرف دين الشخص. أما اليوم، فإن الفتيات يسألن عن دين

الرجل في أول موعد معه ليعرفن ما إذا كانت ثمة أية إمكانية للزواج». أصبحت الزيجات المختلطة أصعب وأقل حدوثاً مما اعتدنا عليه[١٨]. «في الخمسينيات»، كما يقتبس فولكر بيرثز Volker Perthes عن أحد المثقفين، «كنا شيوعيين، وبعثيين، وناصريين، وقوميين سوريين. أما اليوم، فنحن سنة وعلويون ودروز ومسيحيون من جديد». ويُرجع بيرثز هذا التطور إلى النقص في الحوار السياسي المنفتح[١٩].

على الطرف الآخر، كان للفيلسوف صادق العظم تجربة أخرى، فهو يركز على تبعات اقتصاد التحديث. «إذا ما قارنت بين سورية الحديثة وسورية قبل ثلاثين عاماً، فإن المجتمع أصبح أكثر ترابطاً» كما يشير. فقد جعل التحويل الصناعي في ظل حافظ الأسد من المجتمع أكثر حركية. فقد نمت المدن، وراح الناس يسافرون ويتخالطون أكثر. «عندما كنت طفلاً صغيراً»، يستغرق ذو السبعين عاماً في ذكرياته، «لم نكن نسمع عن الأقليات والديانات سوى من الناس. كان جميع الدروز يعيشون في هضبة الدروز في السويداء، والعلويون في جبال اللاذقية. ربما لا يكون المجتمع مترابطاً كما هو في الدول المتقدمة، لكن لم يعد هناك مجتمعات مغلقة. لقد تنامى شعورنا بسوريتنا»[٢٠].

هذا بالضبط ما يعول عليه البعثيون: الوطنية السورية. لكن المفارقة تبقى موجودة، فهم يحكمون بإيديولوجية عروبية وقومية تغطي جميع الأديان. «حتى المسيحيون يحملون راية القومية العربية لا الراية الأميركية»، كما يقول المؤرخ عبدالله حنا[٢١]. وفي الوقت نفسه، يتكئ البعثيون على العشائر والصلات الدينية لتدعيم حكمهم، لا وحدها بل بما هي ركيزة أساسية.

لا تزال العلاقة بين المجموعات الدينية تمثل فسيفساء هشة، مع أن درجة الاحتكاك الاجتماعي والتسامح تبقى نموذجاً يحتذى في المنطقة المتصارعة. وهي على الأقل تعطي النظام دفعة هامة من منظور الأقليات، دون أية إشارة تدل على أن الغالبية السنية تعدّ سياسة الأقلية للنظام نقصاً.

الأمن المحلي

ملوحين بمسدساتهم المزودة بكواتم صوت وبندقياتهم الآلية، تقتحم عصابة من أربعة عناصر وكالة تحويل أموال في وسط مدينة دمشق في السابع من شباط من عام ٢٠٠٥. وفي وضح النهار، يجبر اللصوص غير المقنعين الزبائن على التنحي نحو الجدران. ثم يطلق اللصوص طلقتين في الهواء، ويفرون في سيارة مرسيدس مع ثلاثة وأربعين مليون ليرة (نحو ٨٠٠,٠٠٠ دولار)[٢٢].

يمكن لهذا المشهد ذي العشر دقائق أن يحدث في أي مكان آخر من العالم، وهو من بين أكثر السيناريوهات شيوعاً في أفلام هوليود التي تدور في أوساط المدينة الحديثة. أما في دمشق، فإن الجريمة كانت من الندرة بحيث هرع وزير الداخلية غازي كنعان شخصياً إلى الموقع واستجوب بنفسه، مع قائد شرطة دمشق، بعض الزبائن والموظفين في محاولة للتعرف إلى اللصوص، ليضع هذا التدخل الشخصي غير العادي لوزير في حادثة صغرى كهذه، عملية السرقة في دائرة الضوء.

سورية هي دولة أمنية، ووفقاً لأحد التقديرات، هناك عنصر استخبارات لكل ١٥٣ سورياً فوق سن الخامسة عشرة[٢٣]. والقانون والنظام في البلاد هما مضرب مثل للسكان المحليين

وللسياح على حدّ سواء. إن تداول المخدرات وجرائم العصابات موجودة بالطبع، خاصة في العاصمة التجارية حلب، إلا أن المعدل الإجمالي للجريمة يبقى شديد الانخفاض، على الرغم من صعوبة الحصول على أرقام دقيقة. فالجرائم لا تُعرض في وسائل الإعلام، وتُبقى الإحصائيات ذات الصلة طي الكتمان. ليست آلة الدولة القوية هي السبب الوحيد لهذا الأمن، وبل أيضاً التقاليد التي لا تزال قائمة إلى حد كبير ونظام القيم الصارم (على الرغم من التحديات المتزايدة من خلال التغيير الاجتماعي).

من الآمن لأي شخص، بمن في ذلك النساء، أن يتمشى في الشوارع ليلاً، وتبقى أبواب البيوت العثمانية الضيقة في الأجزاء القديمة من المدن مفتوحة عموماً، وتسمح برؤية الباحات الظليلة والحياة العائلية. وتُترك نوافذ السيارات المركونة نصف مفتوحة في قيظ الصيف دون الخوف من أن يسرق مذياع السيارة. «ما من حاجة إلى الشرطة في الشوارع، فثمة شرطي خفي في كل منا»، كما يمزح سوري، ملمحاً إلى الاستخبارات كلية الوجود.

إلا أن تطورات مقلقة قد طرأت مؤخراً ربما تزعزع هذه الركيزة لشرعية النظام، فقد راحت مجموعات شبيهة بالميليشيا تجوب الشوارع وتنهال بالضرب على شخصيات المعارضة وناشطي حقوق الإنسان خلال التظاهرات، وأحياناً بوحشية أكبر من الشرطة أو الاستخبارات. تُرسل هذه العصابات من قطاع الطرق في الحافلات من فروع عائلات النخب الحاكمة المحيطة بالرئيس، والتي لديها الكثير لتخسره في حال حدوث تغيير سياسي. وتخلق مثل هذه الحوادث خوفاً متنامياً في صفوف الشعب وتهدد إحدى أهم بقايا إرث حافظ الأسد.

مع ذلك، لا يزال الأمان عاملاً يتحدث عنه جميع السوريين، بمن فيهم أعضاء المعارضة، على نحو إيجابي عندما يصفون بلدهم. وقد جعلت أعمال النهب والإفراط في العنف في عراق ما بعد الحرب، التضاد مع الهدوء في سورية أكثر وضوحاً. والوضع أسوأ أيضاً في لبنان نظراً للتقسيمات الاجتماعية والطائفية.

التوازن الاجتماعي

بقيت الهوة بين الفقراء والأغنياء مقبولة حتى هذا اليوم، وخاصة بالمقارنة مع مصر حيث تشكل أحياء الفقراء جزءاً من الحياة اليومية. فالاشتراكية المتبقية في سورية لم تخفق في ترك أثر اجتماعي.

تثبّت الحكومة معظم أسعار السلع، وتوضع على المنتجات، بما في ذلك بعض قوائم المطاعم. وحقيقة أن سورية لا تعترف بالقوانين الدولية للحقوق الفكرية تمكن العائلات الفقيرة من شراء الكتب، والكاسيتات، والموسيقى، وأقراص الحاسب المنتجة إنتاجاً رخيصاً في سورية أو الصين. والعديد من المنتجات هي تقليد للعلامات التجارية الأجنبية، وتكلف جزءاً يسيراً فقط من تلك الأصلية. وتقدم الحكومة رعاية صحية مقبولة ومقدوراً عليها، وأدوية رخيصة، وبنزيناً مدعوماً، ومدارس وكليات تمريض حكومية، وجامعات إضافة إلى بزات مدرسية ومخيمات إجازات مجانية للشباب.

بهدف تأمين الفلاحين بصفتهم مؤيديها التقليديين، تشتري الحكومة محاصيل الفلاحين («المحاصيل الاستراتيجية») بضعف سعر السوق. وفي أيار عام ٢٠٠٤ رفعت الحكومة رواتب وتعويضات الموظفين

الحكوميين على نحو حاد بنسبة ٢٠ بالمئة، وذلك في مواجهة الأسعار التي لا محيد عن ارتفاعها، خصوصاً للمستوردات (بسبب قوة اليورو)، وبعض المواد الغذائية الأساسية، وأيضاً في تمرد سياسي على العقوبات الاقتصادية الأميركية.

ثمة على كل حال خطران سيتم تفصيلهما في ما بعد. أولاً، تجد الحكومة صعوبة متزايدة في إيجاد موارد لإعادة توزيعها، وليس فقط بسبب التجمعات السياسية الدولية الجديدة. ثانياً، فإن التوازن الاجتماعي في سورية يهتز. فالأغنياء الجدد يبذرون ثرواتهم المتراكمة بمزيد من اللامبالاة، من خلال السيارات الفارهة، ومجموعات التلفزة ذات التقنية العالية، والمطاعم الخاصة. والوصول إلى التجهيزات الحديثة كالهواتف النقالة، والحواسب، والأقراص اللاقطة يتسبب في رغبات لم يعد من الممكن إرضاؤها برواتب الخدمة المدنية العادية.

بشار

أخفى ميكانيكي سيارتي (اسمه بشار أيضاً بالمصادفة) مجلة معارضة ممنوعة تحمل كاريكاتورات لاذعة لأولئك الذين في السلطة في صندوق سيارته السكودا، لكنه يضع صورة الرئيس مبتسماً خلفية لهاتفه النقال. ليس هذا تناقضاً في سورية اليوم، فالعديد من سائقي التاكسي يضعون اليوم صور الرئيس على النوافذ الخلفية لسياراتهم الأمر الذي ليس مفروضاً بأية طريقة! ـ غالباً على طريقة نجوم البوب مع ملامح باللون الأسود والفضي، ونظارات شمسية، وإذا كان يرتدي الزي الرسمي أحياناً، فإنه يظهر من وقت لآخر في صور عائلية مع زوجته وطفليه. إن طقس القائد الذي اعتاد أن يفرض من فوق، أصبح شعبياً.

بعد ثلاثين عاماً من حكم أبي الهول الغامض الذي لا يمس في القصر الرئاسي، يروق للناس سماع أن بشار يخرج من وقت لآخر وحده لشراء الخضروات، وليتغدى مع عائلته في مطعم دون حرس شخصيين مرئيين. وفي النهاية، فإن الرئيس قد أوصى بتواضع في كلمته الافتتاحية «أشعر أن الرجل الذي عهدتموه [...] لن يتغير أبداً ما إن يتسلم منصبه. لقد خرج من الشعب وعاش معه وسيبقى واحداً منهم. فلكم أن تتوقعوا رؤيته في أي مكان، سواء في مكان العمل، أو في الشوارع أو في نزهاتكم يتعلم منكم [...]. إن الرجل الذي أصبح رئيساً، هو نفس الرجل الذي كان طبيباً وضابطاً، ومواطناً أولاً وأخيراً»[٢٤].

مع أن هالته تذبل، فإن للرئيس الشاب صورة ليست، كما يراها معظم السوريين، ملطخة بالدماء، ولا مشوهة بالفساد أو عدم الكفاءة (مع أن البعض قد يقدمون الثانية على الأولى). لقد استطاع أن ينأى بنفسه بنجاح عن العصر السياسي الحجري لوالده؛ ويميل معظم السوريين إلى النظر إلى الأخطاء في محيط بشار وليس فيه نفسه، الأمر الذي قد يكون نتيجة لطقس الزعيم والتابو التقليدي على انتقاد الرئيس مباشرة. ومع جميع هذه القيود، لا يزال بشار يمثل بالنسبة لكثير من السوريين الاستقرار، كما الأمل في التحديث.

ثمة عامل آخر في صالح بشار يتمثل في زوجته الملتزمة اجتماعياً، والناشطة سياسياً والمواطنة العالمية أسماء الأخرس. وهي من مواليد عام ١٩٧٦ من عائلة سنية غنية تعود في أصولها إلى حمص، وقد ترعرعت في بريطانيا العظمى، وتخرجت بدرجة في علوم الحاسب، وتتمتع بتأهيل وخبرة مهنية ممتازين في مجال الأعمال،

والمال، وصيرفة الاستثمارات، من بينها تجربتها في شركة الصيرفة المعروفة جي بي مورغان في شارع وول ستريت في نيويورك.

تحمل أسماء الأسد، ضمن المعايير السورية، وجهات نظر حديثة على نحو مستفز أحياناً كثيرة. وقد أوجد هذا أعداء لها داخل بنية السلطة أيضاً، إذ يتهمها المحافظون بممارسة تأثير أكبر من اللازم على الرئيس، وبالتدخل في شؤون العاملين.

من خلال إدخاله للإنترنت والهواتف النقالة والسماح بالتلفاز الفضائي على نطاق واسع، استُقبِل بشار، رئيس مجلس إدارة الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية آنذاك، استقبالاً إيجابياً من معظم السوريين في بداية رئاسته. فهو ليس مرتبطاً بالتقنيات الحديثة وحسب، بل ويعرف كيف يستخدمها بفاعلية لخدمة أغراضه الشخصية. ومن ألمع الأمثلة على ذلك أكبر تظاهرة مؤيدة لبشار على الإطلاق في دمشق، والتي أتت بعد الضغوط الدولية المتزايدة بعد اغتيال الحريري في شباط من عام ٢٠٠٥. إذ احتشد نصف مليون شخص، كثيرون منهم من الشباب المرتدين للجينز والبلوزات، أو المراهقات اللواتي يلوحن بطريقة احتفالية، وساروا بأسلوب مهرجاني من أجل رئيسهم بعدما أرسلت شركة الهواتف النقالة سيرياتيل (التي تعود إلى ابن خال بشار رامي مخلوف) رسالة نصية قصيرة تدعو إلى الحدث، في إشارة إلى الأسلوب الجديد للسياسة السورية. إذ ما كان لنداء من حزب البعث أن يأتي بهذا العدد من الأشخاص إلى الشوارع كما فعلت بضعة أسطر على الهاتف النقال!

يكمن بعض من جاذبيته في شبابه، مع أن الرئيس يبدو صارماً خلال ظهوره العلني وأمام كاميرات التلفزة. وثمة شبه غريب

بجورج بوش في ما يتعلق باعتماد بشار على الإغراء الوراثي، وعلى خبرة ووجهة نظر الحرس القديم لأبيه. فلعدم توفر البدائل، يبقى بشار مثالاً للسلطة والشعبية الشخصية بالنسبة لكثير من السوريين ذوي الجذور التقليدية أيضاً. تنتهي أول فترة له في منصبه عام ٢٠٠٧، ويكمن التهديد الأعظم له سياسياً وشخصياً في المحيط المباشر لسلطته وليس في صفوف الشعب السوري.

الفوضى في العراق

كان لفشل قوات الاحتلال الأميركي في كسب ثقة الشعب العراقي، والكارثة الأخلاقية الناتجة عن الصور التي قَدِمت من سجن أبو غريب الذي يديره الأميركيون، والشك المتعاظم حول مستقبل العراق، أصداءً إيجابية في سورية. صحيح أن النصر السهل نسبياً للقوات الأنكلو أميركية كان في البداية صفعة على وجه الاستراتيجيات السورية، إلا أنه بات واضحاً الآن أن إعادة إعمار العراق ستكون عملية مجهدة إلى أقصى حد، ويمكن لسورية أن تفيد مجدداً من هذه الحال.

قال صادق العظم خلال الحرب إنها «ستقّوي موقع النظام هنا [في سورية] إذا ما غرق العراق في الفوضى والمقاومة والحرب الأهلية. وستكون الحجة هي أننا لا نريد أن ننتهي نهاية الجزائر أو لبنان أو العراق»[٢٥]، وفي هذا المجال، فإن غالبية السوريين تقف إلى جانب النظام.

الهوامش

(١) المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (ICG)، التقرير الثاني، ص. ٩.
(٢) إحصاء الأونروا (UNWRA)، ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٣.
(٣) بيرتز (٢٠٠٢)، ص. ٢١٢؛ ليفيرت (٢٠٠٥)، ص. ١٢٤.
(٤) نقلاً عن ليفيرت (٢٠٠٥)، ص. ١٢٥.
(٥) «السياسة، العنف، والدين في فلسطين»، مقابلة مع مشعل في: *Neue Z rcher Zeitung*، ٨ أيار/مايو ٢٠٠٤.
(٦) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.
(٧) بيرتز، ورقة أدلفي (Adelphi Paper) (٢٠٠٤)، ص٦٣.
(٨) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤.
(٩) **جريدة الحياة**، ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٣.
(١٠) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.
(١١) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.
(١٢) مقابلة مع ممثل عن الجماعة اليهودية في بدمشق في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.
(١٣) هينبوش (٢٠٠١) ص ص. ١٩-٢٠ من *Quilliam* (١٩٩٩).
(١٤) جريدة **النيويورك تايمز** (New York Times)، ٥ ٢٠٠٤؛ **كاونتر بانش** (Counter Punch) ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤؛ **واشنطن تايمز** (Washington Times)، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥.
(١٥) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.
(١٦) مقابلة مع الكاتب بدمشق في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.
(١٧) إعادة بناء مفصلة للأحداث ونقاش حول هياكل السلطة المحلية خلال الجزرة يمكن أن توجد في: فواز (١٩٩٤)؛ *Schatkowski Schicher*، (١٩٨٥) ص ص. ٨٧-١٠٦.
(١٨) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.
(١٩) بيرتز (١٩٩٠)، ص. ٢٣٠.

(٢٠) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.
(٢١) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤.
(٢٢) وكالة الأنباء الإسبانية (EFE)، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥.
(٢٣) جورج (٢٠٠٣)، ص٢؛ البيانات تشير إلى العام ٢٠٠١.
(٢٤) جورج (٢٠٠٣)، ص. ١.
(٢٥) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

4

التوازن السلبي

على الرغم من بعض الرياح المواتية، يواجه نظام البعث أزمة متنامية في مشروعيته. أما الأسباب فهي بنيوية في طبيعتها، وتتعلق بالاقتصاد والسياسات الداخلية التي سبقت حرب العراق بزمن طويل، ولم يكن الضغط الدولي هو أول ما أدى إلى الكشف عنها.

زوال الوهم السياسي

في كلمته الافتتاحية في حزيران عام ٢٠٠٠، أعلن بشّار موقفه بوضوح «لا يمكننا تطبيق ديموقراطية الآخرين على أنفسنا، فالديموقراطية الغربية على سبيل المثال، أتت نتيجة تاريخ طويل انتهى إلى عادات وتقاليد هي التي تميّز الثقافةَ الحاليةَ للمجتمعات الغربية. [...] يجب أن يكون لدينا تجربتنا الديموقراطية الخاصة بنا

التي تعبر عن تاريخنا وثقافتنا وحضارتنا، وتكون استجابة إلى حاجات مجتمعنا ومتطلبات واقعنا»[١]. إن هذا يعني ببساطة أن يحتفظ حزب البعث بالقيادة السياسية. ورداً على أسئلة حول الإصلاح السياسي، أجاب الرئيس لاحقاً بعبارات رنانة مثل: «نحن بحاجة إلى قاعدة ثقافية، إذ يجب أن يكون هناك اتصال بين البرنامج السياسي والبنية الاجتماعية في المجتمع»[٢]. مشيراً إلى أن هذا الأخير لم يبلغ بعد من النضج ما يسمح للشعب بالمشاركة في السياسة كما هي الحال في ديموقراطية على النمط الغربي.

يعني هذا أن تحاول سورية أن تحذو حذو الصين: التحرر الاقتصادي من دون الإصلاح السياسي الداخلي أو مع القليل منه فقط، أو الخبز قبل الحرية على حد تعبير رياض سيف، رجل الأعمال، والعضو السابق للبرلمان المنتقد للنظام[٣]. ويتساءل العديد من شخصيات المعارضة عما إذا كان بشار لا يزال يريد إصلاحات سياسية أساساً، أم أنه يريد خبزاً بدلاً من الحرية.

أما ميشيل كيلو من حركة المجتمع المدني فيشكو من أن «بشار قد تحالف مع القوى الفاسدة. وبالتالي فإنه تخلى عن الإصلاح [...] إن بشار ليس عاجزاً عن التصرف فحسب، بل إنه لا يريد ذلك أيضاً»، ويرثي لكون الرئيس يريد الالتفاف على مسألة الديموقراطية. «كل ما يريده هو إصلاح للسلطة فقط، وليس للنظام». لا يمكن إصلاح النظام كما يرى كيلو. بينما يصل قيادي آخر في حركة المجتمع المدني فضّل أن يبقى مجهولاً إلى استنتاج مشابه، فـ«بشار عليم بنقاط ضعفه»، وهو لهذا السبب قد نأى بنفسه بعيداً عن السياسات الداخلية وتخلى عن برنامجه الإصلاحي الأصلي الطموح. «لقد أذعن للمتشددين واختار الاستقرار بدل التقدم».

ينطبق ذلك على جميع الأنظمة الاستبدادية في الوطن العربي، كما يقول كيلو. «إنها ليست في حالة من الاستقرار بل في أزمة مستقرّة»، لقد فقدت الحكومة السورية ارتباطها بإيديولوجيتها و«لم تعد تتمتع بالمرونة نفسها والوحدة نفسها»، كما يقول كيلو. «عندما أراد النظام في الاتحاد السوفياتي إصلاح نفسه، رحل النظام. وهذا ما سيحدث بنفس الطريقة مع الأنظمة في العالم العربي»(٤).

أما بشار، وعلى النقيض، فإنه يدافع عن وجهة نظره المختلفة حول الديموقراطية على النمط الغربي بحجج ثقافية واجتماعية وتنموية. وبصفته رئيساً سابقاً للجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، يطيب له أن يقيس الحالات الواقعية الصعبة بالبرمجيات «إذا كانوا يريدون فهمي كرئيس، عليهم أن يفهموا من أرأس أولاً، وهذا يتعلق بثقافة شعبي»، كما قال للقادة الغربيين في مقابلة مع محطة التلفزة الأميريكية بي بي إس في آذار عام ٢٠٠٦. «هذه هي إذاً المشكلة مع الغرب: إذا أردنا تشبيه ذلك بحاسبين لهما نظامان مختلفان إذا كنا نتحدث عن نظام وندوز ـ فإننا نلاحظ أنهما ينجزان نفس العمل، لكن مع نظامين مختلفين. ويكون لديك أحياناً برمجيات تقوم بالترجمة بين النظامين. ليس علينا أن نتحدث عن أحداث، بل علينا أن نحلل هذه الأحداث ونترجمها من ثقافتنا إلى ثقافة أخرى. هذا ما نريده من وسائل الإعلام في بلدكم ومن السياسيين. هذه هي الوسيلة التي يمكن أن يفهموا عبرها، وعندها سيفهمون أننا بحاجة إلى السلام، بحاجة إلى الازدهار، وبحاجة إلى الإصلاح»(٥).

لقد جرب بشار على الأرجح العديد من السيناريوهات بهدف

الخروج من مأزق الإصلاح هذا دون أن يدمر حكمه أو حتى أن يدفع البلد بكامله إلى كارثة. «لو كانت ثمة انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة، لكان الرئيس واثقاً من فوزه»، كما يقول عضو البعث أيمن عبد النور في تخمين واقعي تماماً. «لكنه إذا ما فعل ذلك، فإنه سيعترف بأن السنوات الثلاثين التي مضت كانت غير شرعية». إنها حلقة إيديولوجية مفرغة. ويسلّم عبد النور بأنه إذا أجريت انتخابات برلمانية حرة تضم أحزاباً جديدة، فإن «نسبة أعضاء حزب البعث في مجلس الشعب ستهبط بالتأكيد إلى ما دون الخمسين بالمائة»، ويضيف بحذر «لا أعلم كم تماماً تحت الخمسين»، ويرى المهندس عبد النور المتشددين في حزب البعث العقبة الكبرى أمام التقدم في سورية، وهم لا يزالون نافذين وانتقاديين حتى بعد التعديلات الكبيرة التي أجريت في المؤتمر القطري في حزيران من عام ٢٠٠٥.

يستأنف عبد النور مواجهته الشخصية مع المتشددين عبر موقع إنترنت أنشأه بنفسه (www.all4syria.com) ليصبح أكثر منتديات تبادل الآراء السياسية شعبية سواء داخل سورية أو خارجها. كما أن عبد النور ينشر في الموقع نصوصاً نقدية من حركة المجتمع المدني ويرسلها على شكل نشرات إلكترونية. «لا بد للبلاد من أن تصبح تعددية»، يصر عبد النور، الذي يوحي قربه من الرئيس بأن الأخير يتعاطف مع مطلبه الأول بطريقة ما، مع أن السنوات الأخيرة قد فرقت الرجلين على ما يبدو. ويمكن اعتبار الأفكار الجديدة التي تنتشر على الويب إضافة إلى النقد العلني للقيادة السياسية والفساد وسوء الإدارة، سلاحاً غير مباشر في يد الرئيس في صراعه مع المعرقلين. لذا فإن عبد النور لا يمكنه فهم سبب تعطيل موقعه في آذار من عام ٢٠٠٤. «كلٌّ ينحو باللائمة على

الآخر، ولا أحد يريد أن يتحمل مسؤولية الأمر»، كما يقول عبد النور الذي يهز كتفيه بلامبالاة. وهو يشتبه في وقوف القيادة القطرية لحزب البعث وراء الأمر(٦).

يرى المراقبون الواثقون من حسن نوايا بشار، أن صراعاً يائساً تدور رحاه. فبعد اعتلائه سدة الرئاسة، حاول بشار قبل كل شيء التحالف مع الشعب ضد آلة السلطة، واستحضر بذلك «ربيع دمشق» الذي سرعان ما خرج عن السيطرة من وجهة نظر النظام وتم قمعه. بعد ذلك قام بمحاولة لإصلاح المؤسسات والإتيان بشخصيات ومفاهيم جديدة إلى الإدارة. وبعدما ثبت أن ذلك أصعب بكثير مما كان يتوقع، راح يركز على إصلاح الحزب. «كانت تلك هي الخطوة الأخيرة التي في متناوله» كما يعتقد أحد المحللين». إذا لم ينفع ذلك، فإن الأزمة ستكون قد نالت منه، إذ قد يبقى في السلطة، لكنه لن يعود جزءاً من الحل».

وزيرة المغتربين في حكومة بشار لا تلطّف من الأمور: «عندما تكون المؤسسة برمتها فاسدة، فلا يمكنك فعل شيء حيالها، عليك أن تعيد بناء المؤسسة». مع أن الإصلاحات قد أثبتت أن تنفيذها أصعب مما كان الجميع يأمل، فإن بثينة شعبان أعربت عن تأكيدها أن «الإصلاحات مدعومة من الرئيس والعديد من الشخصيات الأخرى في الحكومة. إننا بحاجة إلى أشخاص يؤمنون بالإصلاحات وينفذونها. لا يمكن للرئيس أن يدخل إلى كل مؤسسة ويصلحها. علينا القيام بذلك بأنفسنا، ولدينا السند السياسي والتخويل السياسي»(٧).

إن الإصلاح في الإدارة لا يكفي كما يرى كثيرون، فإحباط المعارضة ينبع قبل كل شيء من انهيار ربيع دمشق عام ٢٠٠١.

وإفصاح بشار الشاب في كلمته الافتتاحية عن تأييده لـ«تقبل الآراء الأخرى»، كان بمثابة مكاشفة. لقد حملت المعارضة كلمته محمل الجد وتعاظم انتشار منتديات النقاش السياسي، وكان انتقاد الأوضاع السياسية يتعالى باضطراد. ساير الرئيس مبدئياً، و أقال مديري الإذاعة والتلفاز الحكوميين، إضافة إلى الصحف الحكومية الرئيسية الثلاث: الثورة والبعث وتشرين، حتى أن رئيس تحرير الثورة لم يكن عضواً في الحزب أساساً، فأصبحت الصحيفة منتدىً مقداماً ضد الفساد وسوء الإدارة.

في أيلول من عام ٢٠٠٠، قام أعضاء المعارضة السورية تحت قيادة ميشيل كيلو بكتابة «بيان الـ ٩٩»، الذي تبعه «بيان الـ ١٠٠٠»، وكانت تلك هي نقطة الذروة بالنسبة لحركة المجتمع المدني التي يمثل المثقفون والأكاديميون مكوناتها الرئيسية وكان هدفهم يتمثل في الخبز والحرية في آن معاً. قام رياض سيف، وهو عضو في مجلس الشعب ورجل أعمال، بالخطوة الأكبر، إذ طبق في شركاته المعايير الاجتماعية ومضى قدماً في الأفكار الديموقراطية ـ الاجتماعية. أما سياسياً فقد نادى بالدولة الدستورية، وباقتصاد سوق عادل، وبرلمان مستقل، ومحاكم مستقلة، وبحرية وسائل الإعلام. فقام بتأسيس الكتلة النيابية المستقلة ونادى بكسر الاحتكارات الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي مثل هجوماً مباشراً ضد حكم الحزب الواحد. لقد تخطى الخط الأحمر.

طالبت القوى المحافظة المحيطة ببشار بوضع حد للمسألة، فجاءت أولى التحذيرات في شباط عام ٢٠٠١، وسرعان ما تم أوقف أحدّ المنتقدين للنظام واحداً تلو آخر، وانضم سيف إلى صفوفهم في أيلول، واعتقل عضو مجلس الشعب مأمون الحمصي أيضاً، إضافة

إلى ناشطين آخرين في حركة المجتمع المدني، كالأستاذ في الاقتصاد عارف دليلة، ورياض الترك، زعيم المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري السابق المحظور[٨].

وجاء قانون المطبوعات في أيلول عام ٢٠٠١ بمثابة خطوة هائلة إلى الوراء. فصحيح أنه قد سمح بعمل الصحف الخاصة في بداية الأمر، ليظهر العديد من المجلات المتخصصة إلى جانب المجلة الأسبوعية اللاذعة **الدومري** (التي حظرت من جديد في تموز عام ٢٠٠٣)، إلا أن الشروط المتزمتة التي كانت تحد من حرية الصحافة أشعلت نقداً غاضباً وأدت إلى إزالة الوهم في صفوف الشعب السوري.

لقد حارب النظام ربيع دمشق عبر الاعتقال والحظر. ومع أن الرئيس كان يتحدى المحافظين لوقت طويل من خلال دعمه لحركة المجتمع المدني ودعمه المتحمس لغاياتها، إلا أنه هُزم على أيدي المتشددين بقيادة نائب الرئيس عبد الحليم خدام[٩]، وهو ما يؤيد النظرية القائلة بأن سورية تمر بتجربة توزيع لمراكز السلطة، ويشرح أيضاً سبب استمرار منتقدي النظام (مثل حكم البابا آخر رئيس تحرير **للدومري**، وحتى الناشطين القياديين في مجال حقوق الإنسان مثل هيثم المالح) في دعم الرئيس على نحو شخصي.

في غضون ذلك، بدأ كثير من أعضاء المعارضة بالتفكير النقدي بأحداث ربيع دمشق، معترفين بأنه تجاوز الحد في حجم مطالبه وسرعة تحقيقها. فالطيّب تيزيني، وهو أستاذ ليبرالي في الفلسفة بجامعة دمشق، كان قد درس في ألمانيا الشرقية، يستذكر شهور الربيع العاصفة. «كنت في البداية مع حركة المجتمع المدني، لكنني بعد ذلك نأيت بنفسي عنها. كانوا يريدون كل شيء أو لا شيء،

كانوا سيدمرون كل شيء. كانوا يريدون أن يعصفوا بالباستيل»[١٠]. أما اليوم فإن مؤيدي الحركة يشددون على أن انجرافاً حاداً أكثر من اللازم نحو التحويل الديموقراطي قد يؤدي بنا إلى الفوضى وإلى إعادة فرض الطائفية والقوى الراديكالية. يشبه ذلك ما تقوله الحكومة، إلا أن الآراء تختلف حول التوقيت والطريقة التي يجب أن تنفتح بهما البلاد.

بعد حرب العراق، كانت ثمة مؤشرات إلى قيام الحكومة بخطوة باتجاه المعارضة العلمانية. أصاخ مؤيدو المعارضة أسماعهم مفاجئين في أيار عام ٢٠٠٣، بعيد النهاية المزعومة للحرب، عندما أعربت شخصية مركزية في النظام عن تزكيتها للتعقل الذي تتسم به المعارضة، بل ولأهدافها أيضاً. فمن بين الجميع، كتب بهجت سليمان، الرئيس ذو النفوذ في الاستخبارات السورية، في صحيفة السفير اللبنانية قائلاً «في سورية ليس للنظام أعداء، بل معارضون، لا تعدو مطالبهم أن تكون أكثر من إصلاحات سياسية واقتصادية معينة مثل إنهاء حالة الطوارئ، والقوانين العسكرية، وتبني قانون الأحزاب السياسية وإعادة التوزيع العادلة للثروة الوطنية»[١١].

مهما يكن من أمر، فإن أول انتخابات برلمانية في ظل بشار قبل شهرين لم تحرز أي تقدم يصل إلى مستوى اهتمام المعارضة، فقد حُصرت المنافسة بثلاثة وثمانين مرشحاً مستقلاً، وكانت نتائج ثلثي المقاعد قد عينت مسبقاً كما في السنوات السابقة. ولم يطرح مرشحو المعارضة أسماءهم في الانتخابات، أو أنهم سحبوا ترشيحاتهم من باب الاحتجاج، ولم تذهب سوى نسبة ضئيلة من السكان إلى مراكز الاقتراع[١٢].

إضافة إلى ما سبق، شهد السوريون تراجعاً مريراً في حزيران من

عام ٢٠٠٤، أي بعد ثلاثة أشهر من أعمال الشغب الكردية، عندما فرضت الحكومة حظراً رسمياً على الأحزاب خارج إطار الجبهة الوطنية. لم تكن هذه الأحزاب رسمية على كل حال، لكن نشاطها لم يكن ممنوعاً على الأقل. هدد النظام قادة الحزب بعواقب وخيمة إذا لم يراقبوا الحظر، وقد أثر ذلك على المنظمات الكردية خصوصاً، ولم يكن واضحاً ما إذا كان الحظر يشمل أيضاً الأحزاب الناصرية والوطنية والأحزاب الأخرى من الجناح اليساري التي كان يوحدها ما يسمى التجمع الوطني الديموقراطي، التي كانت حتى ذلك الوقت تتمتع بدرجة من الحرية النسبية في ظل بشار. ودلت التعليمات المتضاربة وغير المفهومة على وجود صراع سلطات يدور وراء الكواليس. ويصبح التحدي أكثر إلحاحاً في ما يتعلق بالأحزاب الجديدة (غير القانونية) الناشئة، مثل حركة الوطنيين الأحرار، التي أسسها في حلب في تموز عام ٢٠٠٥ أعضاء في أوساط التجار والحرفيين ومالكو الأراضي.

وفقاً للمعارضة، ثمّة قانون يسمح بأحزاب جديدة ملقىً في درج مكتب منذ سنوات، يعرقله المتشددون. إلا أن خطوة أولى في هذا الاتجاه كانت قد اتخذت عندما أوصى المؤتمر العاشر للبعث في حزيران من عام ٢٠٠٥ بالسماح بوجود أحزاب جديدة مستقلة عن الجبهة الوطنية التقدمية. كانت الإجراءات ترمي إلى خلق صمام أمان للمعارضة، على الرغم من بقاء قيد هام يفيد بعدم السماح بأية أحزاب لديها أجندة إثنية أو دينية، مما يترك الإسلاميين والأكراد خارج إطار النظام السياسي ما لم يتحالفوا مع قوى سياسية أخرى ـ وهي خطوة حكيمة بالنظر إلى ارتفاع مد السياسات الطائفية في المنطقة. وربما يكون هناك سبب آخر أيضاً،

إذ تدور خلف الكواليس أحاديث عن أحزاب علوية معارضة قد تنشأ إذا سُمح بقوى جديدة، الأمر الذي سيكون نبأً مثيراً على الساحة السورية.

على الرغم من توصيات مؤتمر البعث، لا يزال أيمن عبد النور وآخرون متشائمين على المدى القريب. إذ يقدّر أن قانوناً جديداً للأحزاب لن يأخذ مفعوله قبل عام ٢٠٠٧. كما أن شخصيات المعارضة قد خاب أملها أيضاً، ففي كلمته الافتتاحية أمام المؤتمر، تجنب بشار أي تلميح إلى الإصلاحات السياسية، وسلّم عوضاً عن ذلك، في اعتراف لافت بفشل الحكومة، بوجود «العديد من الصعوبات بسبب ضعف البنية الإدارية، ونقص الأشخاص المؤهلين، وبسبب التراكم الزمني لهذه المشاكل»، وهكذا فإنه يستمر في التركيز على الإصلاح الإداري بدل التغييرات السياسية. رغم ما سبق، إذا كان السماح بأحزاب مستقلة هو الاتجاه الذي تضعه سورية نصب عينيها حقاً، فإن ذلك سيتكفل بتحقيق أحد المطالب الرئيسية للدول الغربية: التعددية السياسية، هذا إذا لم تُجرَ انتخابات ديموقراطية يوماً ما. إلا أن هذا لا يزال سيناريو مستقبلياً وثمة عقبات عديدة تقف في طريقه.

خلال الأعوام التي أمضاها في منصبه، نجح بشار في تحقيق بعض التغييرات الصغيرة، لكن المهمة في الوقت نفسه. فقد خفض الخدمة العسكرية ستة أشهر، من ثلاثين شهراً إلى سنتين، ومنذ خريف عام ٢٠٠٣، والأطفال يرتدون بزات مدرسية جديدة. فبدلاً من البزات العسكرية الخضراء، أصبحت بزات الأولاد الآن كحلية وزرقاء، وبزات البنات كحلية وزهرية. وفي الوقت نفسه، ألغيت العقوبات الجسدية في صفوف المدارس، وحُذفت بعض

المواد العسكرية من مناهج المدرسة. كما يسمح الآن للجامعات بتلقي مساعدة في تدريس اللغة الإنكليزية من السفارة الأميركية في دمشق، الأمر الذي يتناقض مع احتكار الدولة للتعليم العالي. لقد منحت التراخيص لثماني جامعات خاصة، وثمة أخرى في خط الانتظار[١٣]. حتى أن وزارة التعليم العالي دعت الجامعة الأميركية في بيروت إلى تأسيس حرم لها في سورية. وأعطيت مؤسسات غير حكومية ناشطة في مجال حماية البيئة وحقوق المرأة الضوء الأخضر للشروع بعملها.

وثمّة خطوة أخرى تتمثل في التخطيط لأن تكون الانتخابات المحلية التالية حرة بالكامل، مما يذكّر ببداية السبعينيات حين أجرى حافظ الأسد انتخابات حرة موقظاً الآمال الديموقراطية التي تحطمت في ما بعد على صخرة الحرب الأهلية مع الإخوان المسلمين.

على الرغم من هذه التغييرات الهامة، فإن مدى قدرة بشار على الاستمرار بتقديم نفسه على أنه «الرجل الطيب بين الأشرار»، يبقى موضع تساؤل. فتأليف الحكومة الجديدة الذي طال انتظاره في أيلول عام ٢٠٠٣، كان محبطاً بكل المقاييس. وقبل كل شيء، كان بشار قد وعد بالحد من سلطة حزب البعث في السياسات اليومية، وأن يقصرها على دورها الإيديولوجي القيادي. إضافة إلى ذلك، فإنه أعلن أن التكنوقراط سيكونون أكثر نفوذاً في السياسة. لكن في النهاية كان ثمة ثمانية عشر بعثياً تحت قيادة رئيس الوزراء محمد ناجي عطري، بدل الخمسة عشر السابقين، وكان نصف الوزراء الجدد تقريباً من أعضاء الحكومة السابقة. كما أن عطري ذا التاسعة والخمسين، والبعثي الحلبي المتساهل، لكن الباهت أيضاً، وأحد أخوال أسماء زوجة الرئيس، لم يبدِ حتى الآن أداءً مقنعاً

جداً. وقد حدد الرئيس أجندة مجلس الوزراء الجديد في إصلاح الاقتصاد والنظام الضريبي والإداري بهدف خلق مناخ استثماري أفضل.

كانت حقائب الوزراء الرئيسيين، إصلاحيي التوجه، عصام الزعيم (الصناعة)، ومحمد الأطرش (المالية)، تراجعاً مؤلماً. فالزعيم الذي حارب الفساد وطبقة المقاولين الطفيليين في حلب، دفع الثمن الأعلى. إذ اتهم هو نفسه بالفساد على أسس مقبولة ظاهرياً وألقي به في السجن، لتقوم محكمة في آب عام ٢٠٠٤ برد اعتباره. إن هذه الأحداث تبين على كل حال أن بشار كان في الحالات الحرجة إما غير قادر على دعم الأشخاص الذين اختارهم بنفسه، أو غير راغب بذلك. وفي تغير مشابه في الظروف، أقال رئيس الوزراء حسين عمش، المصلح المخلص الذي كان صديقاً حميماً لبشار ذات مرة، من منصبه رئيساً لهيئة مكافحة البطالة في كانون الثاني عام ٢٠٠٥، على نحو مفاجئ. كان على عماش أن يدفع ثمن مقابلة أجرتها معه صحيفة **تشرين** الرسمية، انتقد فيها ركود عملية الإصلاح. وقبل ذلك بوقت قصير، كان رئيس الوزراء قد خفض ميزانية الهيئة وأتبعها بوزارة العمل. وهكذا فإن المؤسسة التي كانت تحفة الإصلاح بعد تأسيسها في أواخر عام ٢٠٠١، تم اختزالها إلى مجرد إطار عاطل. ولم يحصل عماش حتى على موعد لرؤية بشار بعد الحادثة.

من جهة أخرى نجح بشار في التعديل الوزاري الثالث الذي أجري تحت رئاسته في تشرين الأول عام ٢٠٠٤، في زيادة عدد الإصلاحيين في الوزارة، ولو زيادة طفيفة. وكانت أبرز الشخصيات تتمثل بلا شك في شخص وزير الإعلام مهدي دخل الله ووزير

الداخلية غازي كنعان، الذي (على ما أفادت به التقارير) انتحر في ١٢ تشرين الأول من عام ٢٠٠٥.

جاء تعيين دخل الله مفاجأة للكثيرين، فبعدما شكك علناً في الدور القيادي لحزب البعث في السياسة والمجتمع، اعتقد كثيرون أنه أقدم على انتحار مهني بصفته رئيس تحرير صحيفة **البعث الرسمية**. لكنه بدلاً من الوقوع ضحية للإقالة، عين وزيراً. أدخل دخل الله مباشرة ما يُعد تغييرات ثورية في سورية، إذ راح التلفاز الرسمي يبث الجلسات الأسبوعية لمجلس الوزراء، وأصبح الصحافيون مخولين بإجراء المقابلات مع جميع الوزراء، بمن فيهم وزير الدفاع. وكان مراسل للتلفاز، مفروز إلى محكمة أمن الدولة العليا، يصور محاكمات الأكراد والاحتجاجات خارج بناء المحكمة. وأعطيت وكالة سانا للأنباء تعليمات باقتباس قرارات الأمم المتحدة كاملة، حتى لو كانت موجهة ضد سورية. واستبدل الوزير مقدمي الإذاعة والتلفزيون القدماء بآخرين أصغر سناً. ويتوقع مراقبون أن يصلح دخل الله قوانين الصحافة المتشددة ويسمح بوسائل إعلام سياسية خاصة[١٤]. إلا أن هذا لم يمنع رئيس الوزراء عطري من الاستمرار في حظر مجلات خاصة في مناسبات معينة، كما فعل مرة في آذار عام ٢٠٠٥.

أما ميشيل كيلو فيبقى متشائماً مع كل ذلك. لقد كان دخل الله شديد الجرأة، كما يقر كيلو، لكنه بعدما شجع الصحافيين على الكتابة بحرية، سرعان ما نعتهم بالخيانة، منتقداً فظاظتهم بقوله إنهم يجب أن يكتبوا في الواشنطن بوست، وليس في وطنهم. «أنا لا أعتقد أن كلمات دخل الله تعني إصلاحات حقيقية. إنهم [أولئك الذين في السلطة] يتفوهون بعبارات متشعبة كهذه بهدف

تشويش المعارضة. أعتقد أن دخل الله يحاول تغليف الواقع القائم بعبارات براقة مختلفة»[١٥]. وعلاوة على ذلك، فإن وزارته تُعدّ مرتعاً لتدخل مديري الاستخبارات إلى جانب وزير الخارجية المحافظ فاروق الشرع و نائب الرئيس عبد الحليم خدام حتى استقالته.

وفي التعديل الوزاري الرابع الذي بدأ في شباط من عام ٢٠٠٦، شرع بشار بخطوتين جريئتين كما ذكرنا سابقاً، إذ عين فاروق الشرع نائباً له، لكنه بعدئذ، وبعد شهر واحد فقط، أطلق مفاجأة أكبر بإضافة نائب رئيس ثانٍ، نجاح العطار، المرأة المحنكة في مجال الثقافة، لتصبح بذلك أول مرأة تشغل منصب نائب الرئيس في سورية. وهي أول شخص غير بعثي يؤدي هذه الوظيفة منذ وصول الحزب إلى السلطة عام ١٩٦٣. وزيادة في الصدمة، فإن شقيقها عصام العطار قياديّ سابق للإخوان المسلمين ويعيش حالياً في منفاه في أوروبا. لكن نجاح لم توافق أخاها يوماً في آرائه، وكانت مع الحكومة منذ السبعينيات ومن بين المناصب التي شغلتها كانت وزارة الثقافة. وفي عام ٢٠٠٢، أصبحت العطار مديرة للمركز السوري لحوار الحضارات. وتعيينها في منصب نائب الرئيس يوصل رسالة واضحة في ما يتعلق بدور المرأة في المجتمع السوري.

كان ذلك استمراراً للتبديلات التي أجراها بشار منذ عام ٢٠٠٠. ففي غضون عامين من رئاسته فقط، كان قد نجح في استبدال ثلاثة أرباع المناصب القيادية التي تقارب الستين من المناصب السياسية والعسكرية والإدارية[١٦]. وكان التكنوقراط الذين يتميزون بالأداء الجيد بدل الصلات الحزبية قد عُيّنوا أيضاً بأعداد كبيرة في المناصب الواقعة في المستويات المتوسطة من الإدارة. ويتمتع كبار المسؤولين والوزراء بسجل نظيف نسبياً، ولم يعرف عنهم حتى

الآن أنهم متورطون في الفساد، أو ليس علناً على الأقل.

لكن الأدمغة الجديدة لا تأتي بالضرورة بأفكار جديدة. إذ يعترف أحد ثقات الرئيس بأن بشار فشل في تشكيل قاعدة سلطة خاصة به في الأشهر الأولى من توليه لمنصبه. «كان عليه أن يعين مستشارين لديهم كوادرهم الخاصة في البلاط الحكومي بحيث يتمكنون من دعمه دعماً مؤسساتياً. لكنه كان يخاف من فعل ذلك خشية نشوب خلافات مع الحكومة، مما أدى إلى فقدانه الكثير». بينما كان لحافظ الأسد، على النقيض مستشارون، في البداية على الأقل، لكنه أغلق مكاتبهم على كل حال عندما انتقلوا إلى مناصب أخرى. «كان يعتقد أنه آت من عند الله، ومن له أن يصبح مستشاراً لله؟» كانت مزحة من مصدري.

أدرك بشار الإنسان متأخراً جداً أنه معتمد على قاعدة جديدة للسلطة، إذ انتظر حتى عام ٢٠٠٣ حتى يعين أصدقاء مقربين وذوي تعليم جيد مستشارين اقتصاديين ـ هيثم سطايحي ونبراس الفاضل ـ إلا أن كليهما لم يكن لديه كادره الخاص. فغادر الفاضل الذي كان مسؤولاً عن الإصلاح الإداري في بداية عام ٢٠٠٥ في حال من الإحباط. «إنها أنباء سيئة للقادة الغربيين» على حد قول دبلوماسي أوروبي في دمشق متحسراً. في إشارة إلى الأحداث في لبنان، يقتبس ميشيل كيلو قول الفاضل «بشار رجل ليس بحاجة إلى مستشارين، فهو يتخذ أخطر القرارات خلال خمس دقائق، ويقود رئاسة لا يدري في ظلها أحد ما هي مسؤولياته»[١٧].

على الرئيس أن يكافح السمعة القائلة بأن مراسيمه تميل إلى جمع الغبار وليس إلى التطبيق، وحقيقة أنه يضرب رأسه بحائط آلة الحكومة التي تضر بصدقيته. «يشبه بشار إشارات المرور في هذه

البلاد، فاستخدام الأبواق ممنوع من حيث المبدأ، لكن الضجيج في كل مكان»، كما لاحظ أحد البرلمانيين[١٨]. إن تداعيات مؤتمر الحزب في حزيران عام ٢٠٠٥ والتعديل الكبير في الحزب والحكومة والجيش تزيد من الضغوط على بشار للتحرّر، كما أنها تجعل من أية حجة تتكئ على وجود متشددين يعوقونه أكثر هشاشة.

ثمة مشكلة أخرى يتجاهلها النظام هي المسألة الكردية، وقد أصبحت أكثر وضوحاً مؤخراً في ١٢ آذار عام ٢٠٠٤، عندما دفعت الحكومة مرة أخرى ثمن وضعها لمسائل ملحة على الرف.

بدأ الأمر سلمياً تماماً خلال مباراة لكرة القدم. كان من المخطط له أن يلعب «الجهاد»، وهو فريق محلي في القامشلي، مركز الإقليم الشمالي الذي يقطنه الأكراد، في مواجهة فريق «الفتوة» من المدينة السورية الشرقية دير الزور، المعروفة جداً بصلاتها بالقبائل العربية. بدأ مشجعو الفريق العربي فجأة بالتلويح بصور لصدام حسين بدل رايات فريقهم، بينما رد الأكراد بالتلويح بنجوم وشرائط أميركية. وقبل أن يسمحوا ببدء المباراة، تناول كل من الطرفين الآخر بالحجارة والسكاكين، ليُسمع دوي الطلقات بدل ركلات كرة القدم. فأطلقت قوى الأمن النار على الجمهور وانتشر الاضطراب ليعم البلدة، إذ هاجم مشاغبون أكراد محطة القطار وأضرموا النار في أبنية حكومية أخرى كالمدارس ومعمل الحبوب، ليؤدي ذلك إلى مقتل ٢٠ شخصاً تقريباً، وجرح عشرات آخرين.

في الأيام التالية، بدا الخطر من الجسامة بحيث اشتعلت البلاد بالعنف. فانطلق متظاهرون أكراد منظَّمون في العديد من المدن بما

فيها حلب ودمشق، مضرمين النار في السيارات ومشتبكين في معارك مع أجهزة الأمن. حبس السوريون أنفاسهم، فهم لم يروا شيئاً كهذا منذ الحرب الإهلية مع الإخوان المسلمين. كيف لهذا أن يحدث؟ هل ما زال الوضع تحت سيطرة بشار الأسد؟ أجل، فقد انتهى الفزع خلال أسبوع. اعتُقل ما ينوف عن الألف كردي، بل إن البعض كان يتحدث عن ستة آلاف، وألقي المئات في السجون لشهور[١٩]، ووصل إجمالي القتلى من ضحايا أعمال الشغب إلى واحد وثلاثين.

على كل حال، استمر الخطر بالتلاشي. لقد كانت المرة الأولى التي يكون فيها لعراق ما بعد الحرب المنهار تأثير مباشر على الجارة سورية، فالفدرالية الجديدة التي نص عليها الدستور العراقي المكوّن حديثاً، والتي تمنح درجة كبيرة من الاستقلال للمحافظات الكردية الثلاث في الشمال، جاءت بأكراد سورية إلى الواجهة. وأثار القائد العراقي الكردي مزيداً من الجدل باستخدامه تعبير «كردستان السورية»[٢٠]. لطالما نظر البعث إلى شمال شرق سورية على أنه بقعة عسيرة. فالحياة البدوية، والولاءات العشائرية، والإسلام المحافظ، إلى جانب البنية التحتية المهملة، اجتمعت كلها لتجعل من هذه المنطقة إقليماً تصعب السيطرة عليه من المركز في دمشق. فعندما قابل صحافيون سوريون منذ بضع سنوات (قبل ظهور التلفزة الفضائية) بعض السكان في أقصى الشمال الشرقي وسألوهم عن رئيسهم، أجاب هؤلاء بكل جدية إنه صدام حسين.

خلال أعمال الشغب في آذار عام ٢٠٠٤، حتى قادة الأحزاب الكردية في سورية اعترفوا بأنهم فقدوا السيطرة على شعبهم، فقد تولى شباب أكراد، معظمهم من المراهقين، الأمر بأيديهم وراحوا

يتحدون الحكومة بلامبالاة. إضافة إلى ذلك، فإن حزب العمال الكردستاني الناشط في جنوب تركيا بقيادة الزعيم، القابع في السجن الآن، أوجلان، ينشط أيضاً في الشمال السوري. كذلك الاستخبارات الإسرائيلية، الموساد، يتزايد نشاطها باضطراد في المناطق الكردية في العراق وإيران وسوريا وتقوم بتأجيج المشاعر ضد الإدارات المركزية بهدف إضعاف الدول القومية (الأمر الذي ساهم في إفساد العلاقة التي كانت يوماً ما طيبة بين تركيا وإسرائيل). في الوقت نفسه، كانت الشبهات تدور حول تلقي قطّاع الطرق العرب الدعم من مجموعات ضمن آلة السلطة السورية، حيث يفترض أن يقوم العرب بإثارة الأكراد لزعزعة استقرار النظام.

يبدو أن كلا الجانبين، الأكراد والعرب، ربما تلقيا مساندة من أطراف أخرى. ولولا هذه المساعدة، لما كان بالإمكان تنظيم تمرد على مستوى البلد على فترة زمنية بهذا الامتداد[٢١]. وإذا صح ذلك، فهذا يعني أننا لسنا أمام مشكلة إثنية، بل نحن دائماً أمام مشكلة سياسية قائمة. لكن بغض النظر عن الأحداث في العراق، فإن لدى الأكراد السوريين حساباً يصفّونه مع النظام السوري. ففي إحصاء للسكان أجري عام ١٩٦٢ تم تجاهل نحو تسعين ألفاً من الأكراد بكل بساطة بهدف وقف التوازن الديموغرافي في الشمال الذي كان يميل في غير صالح العرب. وكان القائد العام للجيش آنذاك وعائلته بالمصادفة من بين الأكراد الذين جردوا من الجنسية السورية! وفي إجراء مضاد، حاول نظام البعث توطين العرب في حزام على طول الحدود مع تركيا.

يقيم اليوم ما يقدر بمائتي ألف إلى ثلاثمائة ألف كردي دون

جنسية، بمن فيهم المتحدرون من الأكراد الذين جردوا من الجنسية عام ١٩٦٢، إضافة إلى مهاجرين أكراد غير شرعيين قدموا من تركيا والعراق، ولم تسجلهم سورية كلاجئين على المستوى الدولي، وهم ممنوعون من السفر كما من امتلاك الأراضي إضافة إلى العديد من الأشياء الأخرى. يعيش اليوم ما مجموعه مليون ونصف إلى مليوني كردي في سورية، عاش بعضهم هنا لقرون. خلال حقبة الإمبراطورية العثمانية، راحت القبائل الكردية تهاجر جيئة وذهاباً عبر المنطقة الحدودية الحالية بين سوريا وتركيا. وحتى بعد سقوط الإمبراطورية، كان لا يزال يسمح للأكراد بعبور الحدود بين الدولتين الجديدتين بين عامي ١٩١٩ و ١٩٥٨. وقد فر بعضهم من الكمالية القومية ـ الإثنية Kemalism (المترجم: نسبة إلى كمال أتاتورك) إلى سورية الأكثر تسامحاً في الجنوب، حيث وجدوا أيضاً ظروفاً اقتصادية أفضل نتيجة إصلاح الأراضي والتقنيات الزراعية المتقدمة نسبياً. وهكذا فقد كانت سورية ملجأً للأكراد حتى وقت ليس ببعيد.

لقد تم امتصاص الكثير من الأكراد، وهم يعدّون أنفسهم اليوم سوريين أكثر منهم أكراداً. اللغة الكردية ممنوعة في المدارس وفي الحياة العامة في ظل البعثيين. وعلى النقيض، على الطرف الآخر من الحدود، بدأ أول الأكراد للتو بتلقي تعليمهم المدرسي بلغتهم الخاصة بعد الإصلاحات في تركيا. ينادي الناشطون الأكراد في سورية منذ وقت طويل باستقلالهم الثقافي وبدولة حيادية إثنياً. ووفقاً لهم، فإن اسم الدولة يجب أن يتغير من «الجمهورية العربية السورية» إلى «الجمهورية السورية» ببساطة[٢٢].

مع ذلك، لا يمكن التحدث عن وحدة سياسية بين الأكراد. فهم

مستمرون في التحصن ضمن بناهم القبلية، حتى إنه يوجد اثنا عشر حزباً (غير شرعية) في سورية، يرتبط كل منها بقبيلة مختلفة. وحتى الآن، لم تصبح غالبية الأكراد السوريين قوميين ـ إثنيين كما في العراق، ولا أظهرت أنها متقبلة للتشدد الإسلامي الذي من شأن انتشاره أن يمثل رابطة موحِّدة بين الأكراد والعرب، وقد اعتاد الكثير من الأكراد أن يتعاطفوا مع الشيوعية، لكن هذا الأثر في تراجع.

لم يُعبّأ حتى الآن الأكراد السوريون على نحو راديكالي في أي اتجاه. إلا أن الوقت في نفاد بالنسبة للنظام في دمشق في ما يخص معالجة همومهم المتعلقة بالجنسية. فعلى خلاف مسألة الأقليات الدينية، لا يمكن الإيديولوجية العروبية للبعث أن تقدم حلاً في هذه الحالة، بل إنها جزء من المشكلة. إن فعل التوازن بين العروبية القومية ـ الإثنية والقومية السورية يبدو متناقضاً باضطراد على خلفية الميل المتنامي إلى العودة إلى الأصول في المنطقة بعد الحرب في العراق.

من دواعي المفارقة أن أحداث الشغب في القامشلي أدت إلى تعاون تاريخي بين الحكومة والمعارضة. فقد طرأ حدث استثنائي تمثل في التقاء ممثلين لحركة المجتمع المدني وشخصيات قيادية في حركة حقوق الإنسان السورية في مكتب رئيس الأمن القومي. حيث عرضت المعارضة تقديم مساعدة في إيجاد حل للمسألة الكردية، إذ لم يكن أحدهم متطلعاً إلى ثورة عنيفة. كانت مخاوف المعارضة تكمن في أن يؤدي مثل هذا الاضطراب إلى تراجع جهود الإصلاح سنواتٍ إلى الوراء، وإلى إعطاء الحكومة حجة لشد اللجام. قال أحد مؤيدي حركة المجتمع المدني محبطاً

بعد التمرد الكردي: «لقد حكمونا خلال السنوات الخمسين الأخيرة بحجة تحرير فلسطين، وفي السنوات المائة القادمة سيحكموننا بحجة الحفاظ على وحدة سورية».

وسرعان ما خيب هذا اللقاء بين ممثلي الحكومة والمعارضة الآمال. «رفضت الحكومة الحديث في السياسة»، كما يفيد أنور البني، «على الرغم من أن المشكلة سياسية ولا تدور حول أمور التنظيم والقانون». إن قلة قليلة فقط من الأكراد ينادون بدولة مستقلة، «بينما سيرضى معظمهم بالحصول على حقوق مواطنة عادية. وإلا فإنهم سيصبحون أكثر تطرفاً». مارس معظم قياديي الجماعات الكردية نفوذاً معتدلاً بعد أحداث الشغب. وألّفت حركة المجتمع المدني من جهتها، وعلى نحو عفوي، لجاناً راح ممثلوها يسافرون إلى القامشلي ودير الزور لتهدئة أطراف الشغب. من النادر جداً أن يتمتع بلد بمعارضة لها هذا الحس بالمسؤولية!

تحدث البني إلى الأكراد في ضاحية دمر في دمشق وحاول تسكينهم. «ليس العرب جميعهم في صف النظام ويريدون قمعكم، كثيرون هم في صفكم!».على الرغم من رفض الحكومة للتعاون في هذه المحاولات مع حركة المجتمع المدني، فإن الأخيرة ساعدت في استعادة الأمن. «لن نسمح للنظام بدق إسفين بين قطاعات الشعب»، كما وضّح البني «إننا لا نساعد الحكومة، بل نساعد بلدنا»[٢٣].

إن المسألة الكردية مثال على عناد النظام، الذي يفضل إطالة الانتظار أمام المشاكل، لكن ما يجب أن يكون نقطة قوة، أثبت أنه نقطة ضعف في النهاية. ففي تموز من عام ٢٠٠٢، زار بشار المنطقة الكردية ووعد بمعالجة مسألة الجنسية، إلا أن شيئاً لم

يحدث بعد ذلك. يقول مقربون إن بشار قد رسم خطة لمنح بعض الأكراد الجنسية السورية، إلا أن الشوفينيين العروبيين المتشددين في حزب البعث كبلوا مبادرته. أما أهم من كان يعيقون الخطة في جهاز الحكومة فهما نائب الرئيس خدام والكادر البعثي محمد بخيتان.

بأسلوبه المميز، التف بشار على العوائق البعثية محرزاً نجاحاً صغيراً في آذار عام ٢٠٠٥، في الوقت التي كانت فيه الضغوط الخارجية على سورية في تصاعد. ففي اتفاقية شرف مع القادة الأكراد، وتحت شعار الوحدة الوطنية، حصل على مسيرة حاشدة مؤيدة للحكومة تجمهرت في القامشلي قادمةً من كل مكان. وأطلق بالمقابل سراح ٣١٢ من السجناء الأكراد ووعد بتأسيس جمعية مكرسة لتشجيع الثقافة والمصالح الكردية[٢٤].

لا تزال مسألة ما إذا كانت أحداث الشغب في القامشلي قد سرعت حلاً أكثر جذرية للمسألة أو أبطأته، موضع جدل بين أطراف المعارضة. إذ ما زال بشار وأعضاء تقدميون في الحكومة يتعهدون بأنهم سيعالجون الموضوع «قريباً جداً»، ويتوقع مقربون أن يمنح أقل من مئة ألف كردي الجنسية السورية. وستستمر الحكومة في اعتبار الباقين مهاجرين غير شرعيين رَشَحوا على مر السنين[٢٥]. وفي بداية عام ٢٠٠٦، وبعد ارتداد خدام، انتشرت عبارة حل مشكلة الأكراد «قريباً» عبر المقاهي في دمشق مرة أخرى.

إن من تكتيكات النظام أن يلعب دور المنقذ ويسحب من جعبته حلاً في اللحظة الأخيرة. «لدى بشار على مكتبه العديد من الملفات، عليه إعادة طرحها للمناقشة»، كما يوضح أحد ثقاة الرئيس. «يحمل أحدها عنوان «المسألة الكردية» وآخر

«إطلاق سراح رياض سيف»، و«إطلاق سراح مأمون الحمصي». ثمّ أيضاً ملف يحمل عنوان «رفع الرواتب» للموظفين المدنيين أخرجه بشار مباشرة بعدما فرضت واشنطن عقوباتها. إنه دائماً ينتظر الفرصة السانحة». تأويلاً لذلك بطريقة أقل استراتيجية، يمكن القول إن المعرقلين ينتظرون حتى تقود الأحداث إلى حال لا يمكن معها تجنب رد الفعل. أما مدى قدرة بشار علي طرح هذه الملفات للمداولة بنفسه، فهذا سر سيبقى مخبأً خلف جدران القصر.

إن الأفعال تفقد قيمتها السياسية عندما تنجز في اللحظة الأخيرة أو تحت الضغط. هكذا ينظر كثيرون إلى إعادة الفتح المفاجئة لملفات رياض سيف ومأمون الحمصي. فقد أطلق سراح كليهما فجأة في كانون الثاني من عام ٢٠٠٦، إلى جانب ثلاث من شخصيات ربيع دمشق الأخرى، وليد البني، وحبيب عيسى وفواز تللو. كان كل من هؤلاء قد حكم بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة خرق الدستور والتحريض على الفتنة الطائفية، وأصبحوا أحراراً قبل انتهاء مددهم بسبعة أشهر. لقد أنعش هذا الإطلاق المبكر لألمع شخصيات المعارضة السورية الآمال لدى كثيرين بنجاة ربيع دمشق.

القنبلة الاقتصادية الموقوتة

على باب غرفة التجارة السورية في دمشق علقت مقولة جديرة بالتأمل: «منك العطاء ومنا الولاء». قد يبدو ذلك انتهازية ساخرة في بيئة خاضعة لنظام البعث الذي يطالب بالتبعية الإيديولوجية، لكن الشعار ليس جديداً أبداً، ويمكن إيجاد هذه الفكرة بنحو مشابه في نظريات الدولة الغربية. فيورغن هابرماس Jurgen

Habermas على سبيل المثال، مقتنع بأن الالتزام بالأمة في المجتمعات الديموقراطية الحديثة، منوط بكفاءة دولة الرفاه[٢٦]. إلا أن هذه المقولة يجب أخذها بحَرفية أكبر في سورية: إذا وزع النظام ما يكفي من الهدايا على المراكز والشخصيات الحيوية، فسيكفل له ذلك بقاء النقد للقيادة متدنياً. أما إذا كان الاقتصاد متوعكاً، ولم تعد دولة اللصوصية قادرة على تأمين نفس المنافع، فإن هذا النقص سرعان ما سيؤثر على استقرار النظام.

يتهم الصحافي المعارض ميشيل كيلو الحكومة بشراء رجال الأعمال وشرائح من الطبقة الوسطى بصفتهما «بديلاً للإصلاح». ولولا هذه الاستراتيجية، يقول كيلو، لكان ثمة مجازفة تكمن خصوصاً في تبرؤ شباب البرجوازية من النظام. «وهو بالضبط السبب الكامن وراء حاجة الحكام إلى العراق ولبنان كمصدر للأموال» يضيف كيلو[٢٧].

كان الأسد الأب يطبق سياسة خارجية ذكية تضمن الموارد المالية، بينما يحاول ابنه متابعتها في خطاه. ويصف المحلل سمير التقي هذا المنهج كما يلي: تلقت سورية أموالاً من الدول العربية عام ١٩٦٧ لأنها كانت في حالة حرب مع إسرائيل، وقد نجحت هذه الاستراتيجية عام ١٩٧٣ ومرة أخرى عام ١٩٧٦ عندما تدخلت القوات السورية في الحرب الأهلية في لبنان. بعدئذ، وفي عام ١٩٨٢، تلقت سورية دعماً عندما غزت إسرائيل لبنان واحتلت القسم الجنوبي من البلاد. في الوقت نفسه، ضمن الأسد إعفاءً شاملاً من ديونه اتجاه الاتحاد السوفياتي لقاء تأييده للاحتلال الروسي لأفغانستان. وفي حرب الخليج عام ١٩٩١ نفذ الأسد انعطافاً معاكساً عندما قبل مساعدة مالية من دول الخليج، ومن

الكويت بشكل رئيسي، شكراً له دعمه لقوّات التحالف ضدّ العراق. وأخيراً، وفي انعطاف معاكس آخر، تدفقت الأموال من بغداد بعد شهر عسل غير متوقع مع نظام صدام بعد عام ١٩٩٧، وخصوصاً بعد وفاة حافظ الأسد. يختم التقي: «إن أفضل منتج للتصدير لدى سورية هو سياستها الخارجية».

«هذا ما يفسر إمكانية أن يعمل الموظف السوري سبعاً وثلاثين دقيقة في اليوم فقط، ويتمتع مع ذلك برعاية صحية مجانية ونظام تعليم مجاني»، كما يقول المحلل مع ابتسامة عريضة. «إن نظام الرفاه السياسي هو الأداة الرئيسية للتهدئة الاجتماعية. وتمثل إعادة التوزيع ، وليس الإنتاج، أولوية الحكومة السورية. إن نظام الفساد هو نظام سياسي قائم على الولاء».

لكن ما الذي كان يحدث منذ بدأت حرب العراق؟ «إن هذا النظام في طور الانهيار» كما يقول التقي بجفاف بينما يرتشف القهوة العربية المرة من فنجانه، وهو جالس في مقهى الهافانا في المركز الاستعماري لمدينة دمشق.

مع ذلك، سنحت فرصة جديدة لاستدرار المال بطريقة مشابهة، ففي رسالة له في آذار عام ٢٠٠٤، وعد الأمير عبدالله من المملكة العربية السعودية بشار بالمساعدة المالية: «إنهم يتوسلون إلى السوريين ألا يتخلوا عن تشددهم في وجه إسرائيل والسياسة الأميركية في العراق» كما يفيد التقي. «إن سورية ضمانة لهم في وجه العدوان الأميركي». لقد تحول تقارب صفي جورج بوش ورئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون حيال سياسة الاستيطان الإسرائيلية إلى نعمة مالية بالنسبة لبشار[٢٨].

عن طريق هذه التكتيكات، استطاعت سورية، وهي البلد الفقير بالمواد الخام، أن تكدّس ثالث أكبر احتياطي من النقد الأجنبي في العالم العربي بمقدار ما بين ١٢ و١٧ مليار دولار. ومقارنة بحجم الاقتصاد السوري، تساوي هذه المدخرات ما يعادل مستورداتها لمدة ستة إلى ثمانية أشهر. أما معدل الدين فيقارب عشرة بالمئة من الناتج الوطني، وهي نسبة سليمة تماماً مقارنة بالبلدان الأخرى. في أواخر عام ٢٠٠٤ وبدايات عام ٢٠٠٥، حققت سورية صفقات دين رابحة مع عدد من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، كان من بينها روسيا، وبولندا، وسلوفاكيا، وجمهورية التشيك. فمع روسيا على سبيل المثال، حققت دمشق خفضاً للدين بنسبة ٧٣ بالمائة وسترد ٣,٦ بليون دولار بدلاً من ١٤,٥ بليون دولار. وحتى الآن استطاعت سورية المحافظة على فائض تجاري على الرغم من أنه، وفقاً للخبراء، لن يكون من الممكن الحفاظ على هذا الفائض في السنوات القادمة[٢٩].

استراتيجية الباب الخلفي في السياسة الخارجية قلّلت الحاجة للضغط الاقتصادي لتنفيذ إصلاحات مؤلمة. بعد استرخاء السياسة الاقتصادية، طوّرت طبقة جديدة من رجال الأعمال خبرة في استخدام مجالهم البسيط للمناورة، لكن لا يزال من غير الممكن أن يُعدّوا برجوازيات حقيقية مثل تلك التي كانت محرّكة وبطلة الإصلاحات السياسية في القرن التاسع عشر في أوروبا.

يصنف العالم السياسي ريموند هينبوش Hinnebusch سورية ضمن النموذج الشرق أوسطي لأنظمة الفاشستية الشعبية التي ظهرت للوجود بعد انسحاب القوى الاستعمارية، وقد وجدت النخب الوطنية في هذه البلدان نفسها عرضة للتهديد الخارجي

والاضطراب الداخلي. فكانت تتطلع في البداية إلى الآلة العسكرية والإدارية بحثاً عن الدعم، بينما كانت تحاول في الوقت نفسه توسيع قاعدتها الاجتماعية لتشمل الطبقة الوسطى الدنيا لتعزز بذلك من شرعيتها. تحاول الأنظمة الفاشستية حماية استقلالها عن طريق «تحديث دفاعي». وعلى الرغم من أنها تدخل دائرة النظام الرأسمالي العالمي، فإنها تحاول بناء صناعة لتقليد البضائع الاستهلاكية الرخيصة وإنتاجها بهدف تجنب الاعتماد على الاستيراد. وتكون الدولة هي من يتولى هذه الأمور بينما تبقى البرجوازية الصناعية ضعيفة[٣٠].

في نظام المحسوبية السوري تذهب العقود الهامة إلى كبرى العائلات الموالية للنظام أو إلى أعضاء من عشيرة الرئيس. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، تراخيص شبكات الهاتف النقال أو وكالات السيارات الأجنبية. ومن بين المستفيدين من اقتصاد المحسوبية الفاسد، آل مخلوف، من أخوال بشار، إذ تقدر إمبراطورية رامي مخلوف، ابن خال بشار، بثلاثة مليارات دولار[٣١]، ويقول محللون سوريون إنه يجني مليون دولار في اليوم. فإلى جانب شركتي الهاتف النقال، يملك مخلوف ميناء اللاذقية، وعدداً كبيراً من المعامل الرئيسية، والفنادق، والمتاجر المعفاة من الضرائب، بل والمدارس الخاصة أيضاً ـ أو «نصف البلاد» كما يرثي السوريون وهم يهزون رؤوسهم بلا حيلة. أما طرد بشار لمخلوف خارج البلاد في بداية عام ٢٠٠٥ كما يُزعم، فإنه لا يقلل من ثروته ولا من نفوذه السياسي[٣٢].

إن أولئك المدعوين «متعهدين» مرتبطون كلياً بالنظام، وتنتهي الأموال في جيوبهم وليس في دورة الاقتصاد على شكل

استثمارات جديدة، ويأتي احتكار التراخيص ليعزز من هذه النزعة. لذا فإن رجال الأعمال يبقون محافظين سياسياً ويسعون للحصول على حماية النظام، بما في ذلك الحماية من المنافسة الأجنبية، لتتطور حالة من اقتصاد «فرّق ـ تسد» بدلاً من التعهدات النابضة بالحياة اجتماعياً وسياسياً. يصف دبلوماسي أوروبي في دمشق هذه الحال على أنها «تقسيم للبرجوازية». فالطبقة الموالية للنظام والبرجوازية الأوليغارشية، قوية بشكل خاص في دمشق. إضافة إلى ذلك، لدينا أولئك الذين يعملون موظفين مرموقين في جهاز الدولة ويحصلون على عمولات مجزية، وهم من حيث المبدأ مقربون من عائلة الرئيس. ويشار إليهم أحياناً بـ«برجوازيي الدولة»(٣٣).

بعيداً عن «الطبقة الطفيلية» ـ أو «المافياوية»(*) كما يلقبهم السوريون ـ ثمة مجموعتان من رجال الأعمال. تتكون المجموعة الأولى من التجار العريقين الذين تعود تقاليدهم إلى مئات خلت من السنين بصفتهم ملاكاً للأراضي وتجاراً، ومن بينهم التجار في الأسواق القديمة، والذين قد لا تزيد مساحة محل أحدهم على ثلاثة أمتار مربعة، لكنهم يتمتعون بفيض من الصلات التجارية المربحة. أما المجموعة الثانية فتتكون من رجال الأعمال الجدد أو مجتمع الأعمال، وقد تلقى معظم أعضائها تعليمهم في الخارج، أو أنهم يستجلبون رأسمال خارجياً. إن هاتين المجموعتين تشكلان «رجال الأعمال الحقيقيين» الذين يضغطون بقوة متميزة في سبيل إلغاء امتيازات «المافيا» وتحرير النظام الاقتصادي(٣٤).

(*) المافياوية Mafiosi: كلمة تستخدم للدلالة على أعضاء المافيا (المترجم).

ثمة خلاف يتنامى باطراد بين هاتين المجموعتين، بل إن نزاعهم وصل إلى مراحل عنيفة في عاصمة الأعمال حلب، على مقربة من الحدود التركية، حيث تعيث العصابات المتنافسة. ويقال إن فئات من الاستخبارات متورطة في صراع العصابات أيضاً. في ما يتعلق بهذا الشأن، تبدو دولة القانون والنظام فاقدة لسيطرتها، مما يطلق العنان للعصابات وقوات الحماية الخاصة بينما تبقى عامة الشعب في حالة إحباط. إن أحد أسباب هذا النزاع يكمن في أن الشعار المذكور في غرفة التجارة لم يعد سارياً هنا. فالحكومة غير قادرة على توزيع مبالغ كبيرة على الطبقة الطفيلية من رجال الأعمال، الذين يواجهون إضافة إلى ذلك منافسة تزداد حدة من طبقة الأعمال الجديدة. وتمتد هذه المواجهة إلى دوائر الحكومة، حيث يمثل أولئك الذين يأملون بلجم الإصلاح مصالح البرجوازية الطفيلية ويعارضون الليبراليين.

في غضون ذلك، فإن صبر الشعب السوري حيال الإصلاح الاقتصادي آخذ بالنفاد. فمنذ تسلمه لمنصبه، أثار بشار آمالاً لا يزال معظمها ينتظر أن يحققه. وكانت الآمال مرتفعة في البداية، فبينما كان والده قد وضع السياسة الخارجية في المقدمة، وأخضع السياسة الاقتصادية إلى «مقتضيات المعركة» وجعل الإصلاحات منوطة بالسلام مع إسرائيل، قلب بشار الأجندة رأساً على عقب وأدرك أن تحديث البلاد مهمة تأخرت كثيراً. فيما سبق، كان يُتصدق بالإصلاحات المتفرقة تفادياً للوصول إلى أوضاع أسوأ، دون وجود تصور منطقي شامل، الأمر الذي أراد بشار تغييره، فقد كان عدد من مسودات القوانين يتقادم في المكاتب لسنوات، وُضعتْ على الأجندة من جديد عند تسلمه لمنصبه. على الرغم من ذلك، فإن الإصلاحات القليلة التي تبلورت استمرت على نحو

مشابه لنهج والده في الترقيع.

إن الدخول المفاجئ لوسائل الاتصال الحديثة قد عرض البلاد لأثر العولمة، بينما لا يزال فتح الاقتصاد، الذي بقي معزولاً على مدى عقود، متخلفاً جداً عن الركب. ما من خطط للخصخصة لدى الحكومة، وبدلاً من ذلك، فإن النموذج المتبع هو عبارة عن شراكات عامة ـ خاصة. وليس في وسع سوريا مواجهة تحديات السوق العالمية، ولا حتى تحقيق متطلبات التعاون الإقليمي الذي قد يأتي نتيجة لاتفاقية سلام مع إسرائيل يوماً ما.

أدرك النظام في هذه الأثناء أن تحفيز الاقتصاد لا يمكن أن يتحقق إلا من الخارج، لذا منح الحرية للاستثمارات وللتجارة الخارجية. إذ يسمح الآن للمستثمرين بشراء الأراضي وأصبح وصولهم إلى القطع الأجنبي أيسر، كما جرى التخطيط لسوق أوراق مالية وأصبحت البنوك الخاصة قادرةً على العمل في سورية منذ عام ٢٠٠٤ ولو تحت قيود بيروقراطية لا تزال قائمة. أما بالنسبة إلى المستهلك العادي، فأكثر الدلالات على التغيير جلاءً هي الصرافات الآلية التي تتكاثر في المدن، وتُكسى أحياناً بالرخام الأبيض كأنها تؤكد بصرياً الإنجاز الثمين: الخروج من العصر الحجري المالي.

مازلت أذكر قبل سنوات قليلة مضت كيف كان على الطلاب الأجانب أن يخصصوا عطلة الأسبوع ليسافروا إلى لبنان بغرض سحب الدولارات الأميركية ليصرّفوها بعد ذلك في دمشق.

على الرغم من التقدم الذي لا يمكن إنكاره، لا يزال العديد من الإجراءات الهامة في انتظار تحقيقها. فليس في وسع سورية منافسة

الدول المجاورة كالأردن ولبنان حين يتعلق الأمر بالمناخ الاستثماري وذلك بالنظر إلى النظام والأمن القانوني والتدريب ومهارات العاملين. وتكمن ميزات سورية في انخفاض تكاليف الإنتاج من جهة وفي موقعها الجغرافي من جهة أخرى. إذ يُعد قربها من سوق الاتحاد الأوروبي ميزةً، كما هي الحال بالنسبة لحدودها مع تركيا التي تزداد انفتاحاً. وبإمكان سورية استغلال موقعها المركزي لتصبح محوراً تجارياً، كما أنّ التقاربات الأخيرة مع تركيا والطلب الاستهلاكي المتفجر في العراق هي عوامل مشجعة.

لقد اعترف بشار مراراً بأن الإصلاحات الاقتصادية لا تسير بالسرعة التي كان يأملها. «صحيح أنه ثمة تأخر»، كما يعترف في مقابلة في أيار عام ٢٠٠٣، «لدينا من يدفع بالعملية في الاتجاه الصحيح، وثمة من يدفعها في الاتجاه الخاطئ، وآخر يسحبها إلى الخلف». وهكذا فإنه يلمّح إلى الحرس القديم الذي يُحجم عن الإصلاحات الاقتصادية بقدر ما يحجم عن الانفتاح السياسي. «إلا أن هذا لا يعني أنني تغيرت»، يضيف الرئيس، كما لا يعني أنني لا أعمل على تحقيق ما قلته»[٣٥]، وفي هذا إشارة إلى كلمته الافتتاحية في ١٧ تموز عام ٢٠٠٠ عندما شدد على الحاجة إلى التغيير وأعطى المعارضة أسباباً للأمل.

إن الرئيس على علم بعدم قدرة سورية على مواجهة تحديات العولمة في حالتها الاقتصادية الراهنة. وثمة كارثة مقبلة يمكن توقعها إذا استمر الركود، ففي أماكن قليلة فقط من العالم ينمو تعداد السكان بالسرعة التي ينمو بها في سورية، وفي سورية الآن ثمانية عشر مليون نسمة زادوا في فترة حكم بشار فقط بمقدار أربعة ملايين[٣٦].

في الوقت نفسه، لم يعد ثمة الكثير لتوزيعه، وتحديداً منذ بدء الحرب في العراق، وقد نما الاقتصاد أبطأ من نمو السكان أو بنفس المعدل تقريباً. وبالرغم من ذلك جاء أداء الاقتصاد السوري أفضل مما توقعته التقديرات. ففي عام ٢٠٠٤ نما الناتج المحلي بنسبة ٣٪ مقارنةً بـ ٢,٦٪ عام ٢٠٠٣ و ٣,٦٪ عام ٢٠٠٢[٣٧]. وعلى الرغم من الضغط الدولي والأزمات السياسية المحلية ارتفع الناتج المحلي بنسبة مدهشة بلغت ٤,٥٪ عام ٢٠٠٥ وفقاً للأرقام الرسمية[٣٨]. وتتوق الحكومة بإصلاحاتها إلى رفع معدل النمو ليصل إلى ٦ أو ٧ بحلول عام ٢٠١٠. إلا أن الدراسات تقدر حاجة سورية إلى الاستثمارات بخمسين مليار دولار إذا ما أرادت تجنب نمو متناقص، وإنتاجية متهاوية وبطالة متزايدة خلال السنوات العشر المقبلة[٣٩]. (إن الحاجة إلى استثمارات أجنبية مباشرة تتجاوز سنوياً الأرقام الفعلية مثل ١٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠٣ أو ١١٥ مليون دولار عام ٢٠٠٢، التي تؤلّف ١٠٪ فقط من الناتج المحلي للبلاد)[٤٠].

إضافةً إلى ما سبق فإن مائتين إلى ثلاثمائة ألف من الشباب الجدد يحتشدون كل عام في سوق العمل، ومن بينهم المزيد والمزيد من النساء. أما القطاع العام، الذي يوظف نحو ربع العاملين من الشعب فإنه لم يوفر أكثر من عشرين ألف فرصة عمل سنوياً منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين[٤١]. وكان من الممكن أن يفاقم الانسحاب من لبنان عام ٢٠٠٥ المشكلة بما أن عشرات الآلاف من العمال السوريين العاطلين من العمل وضئيلي التعليم كان عليهم العودة إلى وطنهم ليصبحوا عبئاً على سوق العمل. ويقدّر إجمالي العمال في لبنان ما بين ثلاثمائة ألف ونصف المليون، وحتى قبل الانسحاب تضع تقديرات مستقلة البطالة

السورية عند معدل يتجاوز الثلاثين بالمئة، بينما تضعه هيئة مكافحة البطالة عند ١٧ بالمئة، وأرقام الحكومة الرسمية عند ٩,٥ بالمئة[٤٢]. على المرء أن يأخذ بالحسبان على كل حال أن هذه الأرقام يعتريها العديد من عوامل الشك، فمن الصعب تحديد من يمكن عدّه جزءاً من قوة العمل في هذا الظرف الذي يكون فيه للمشاريع العائلية وشروط العمل العشوائي وتشغيل الأطفال دور تلعبه.

على الرغم من كونها لا تزال أفضل مما هي عليه في البلدان المجاورة، استمرت الفجوة بين الأغنياء والفقراء بالنمو باطراد خلال السنوات الأخيرة. وتشير التقديرات إلى أن خمسة بالمئة من السكان يملكون خمسين بالمائة من الثروة الوطنية. ويترك تشغيل الأطفال، وتناقص في ميزانية التعليم، والفقر المتنامي أثراً سلبياً على المستوى التعليمي للسكان[٤٣]. ويقال إن ١١ إلى ٣٠ بالمائة من السوريين تحت خط الفقر، يعيش معظمهم في المناطق الريفية الأقل تطوراً الواقعة بالقرب من الحدود التركية والعراقية[٤٤]. ولا يزال نظام العائلات الكبيرة التقليدي يلبّي جزءاً من الحاجات الاجتماعية، إلا أن هذه الأمور ستصبح أكثر إلحاحاً في المستقبل دون نظام تأمين اجتماعي، الأمر الذي يمثل عاملاً حاسماً يهدد بتقويض شرعية النظام. غير أن الحكومة تستغل هذه الحجة لأهدافها الخاصة من خلال رفضها لإجراء الإصلاحات بسرعة أكبر. «كيف لنا أن نحقق إصلاحاً اقتصادياً حقيقياً دون المساس بالتركيبة الاجتماعية للبلاد؟» يتساءل بشار في مقابلة أجراها بعيد بداية حرب العراق[٤٥].

وفقاً لدبلوماسيين أوروبيين، يطمح الإصلاحيون إلى استبدال النظام المكلف وغير الفعال للمعونات المالية التي تشمل كل القطاعات

بنظام ضمان اجتماعي موجه إلى المحتاجين. إلا أنهم يحتاجون لتحقيق هذه الغاية إلى مزيد من الإحصاءات والبيانات، ولسوء الحظ لم ينجز سوى القليل من الاستعدادات الضرورية، وبدلاً من ذلك بدأ بالفعل خفض المعونات، الأمر الذي سيتضرر منه الفقراء أكثر بكثير من الأغنياء. ففي تشرين الأول عام ٢٠٠٤ زادت الحكومة من سعر المازوت الصناعي بنسبة ٤٥ بالمائة، وارتفع البنزين بنسبة ٢٥ بالمائة في كانون الثاني من عام ٢٠٠٦، بينما تنتظر الكهرباء دورها على رأس القائمة.

على الجانب الآخر من الميزانية، أتت زيادة الرواتب بنسبة عشرين بالمائة لموظفي الدولة في أيار من عام ٢٠٠٤ لتشير إلى أن الحكومة لا تزال تمسك بزمام الاقتصاد وتتصرف على نحو من المسؤولية الاجتماعية. كما طرأت زيادة مترنحة للرواتب في القطاع الخاص بين ٥ و ١٥ بالمائة.

علاوةً على ذلك منح بشار في نهاية رمضان في تشرين الثاني من عام ٢٠٠٤ مكافآت بلغت ٥٠ بالمائة من الراتب الشهري للموظفين المدنيين، إلا أن هذه الإجراءات إلى جانب مضاعفة بشار للأجور منذ وصوله إلى السلطة عام ٢٠٠٠، لا يمكنها التخفيف من نفاد الصبر لدى معظم السوريين في تطلعهم إلى المزيد من الإصلاح على المدى الطويل[٤٦].

فعلى الرغم من هذه التطورات لا يزال السوريون يشهدون تضخماً لم يعهده معظم الشباب من السكان، كما أن الدفء شبه الاشتراكي يرمى به في مهب الرياح الرأسمالية مثيراً المخاوف. فمنذ منتصف عام ٢٠٠٥ والزائرون يشهدون كيف كان يبدي سائقو سيارات الأجرة وأصحاب المحال والتجار القليل من الاسترخاء

الشامي المعروف، مبدين عوضاً عنه إصراراً على جني رزقهم. يواجه السوريون الآن، وهم المعتادون على نسبة تضخم لا تتجاوز ١ بالمائة على مدى سنوات، ارتفاعات في الأسعار بنسبة ٤,٨ بالمائة عام ٢٠٠٣ وما يقدر بعشرين بالمائة عام ٢٠٠٤[٤٧]، وكان ذلك نتيجة لرفع أسعار المستهلك وزيادة الرواتب وقانون ضريبة الاستهلاك الجديد (كإجراء مؤقت يعبد الطريق أمام ضريبة قيمة مضافة أكثر تطوراً)، ولليورو القوي الذي يضع الليرة تحت الضغط بزيادته لتكاليف الاستيراد. إضافة إلى ذلك، ارتفعت أسعار العقارات ارتفاعاً دراماتيكياً، بل إنها تضاعفت في بعض مناطق العاصمة نتيجة لتدفق اللاجئين العراقيين واستقرارهم في دمشق، إلى جانب أسباب أخرى. وفي محاولة للتخفيف من الضغط على الليرة، خفضت الحكومة معدلات الفائدة على القروض التجارية وسهلت وصول رجال الأعمال إلى القروض بالقطع الأجنبي[٤٨]. إلا أن هذا الإجراء بدا كقطرة في محيط بالمقارنة بالعوامل الكثيرة التي تصب في جدول التضخم، لكن المحللين الغربيين متفائلون بإمكانية استقرار ارتفاع الأسعار على المدى المتوسط. ومهما يكن من حال فإن الخطط الرامية إلى جعل الليرة قابلة للتحويل تأجلت في الوقت الراهن. وسيعتمد الكثير من الأمور على التطورات السياسية أيضاً، فبعد اغتيال رئيس الوزارء اللبناني رفيق الحريري فقدت الليرة أرضيةً لا يستهان بها مرةً أخرى وبدأت تظهر تقارير عن هروب رؤوس الأموال في أواخر عام ٢٠٠٥.

يمثّل التحديث الاقتصادي في القطاع الخاص المتنامي نقيضاً حاداً للبنى المتكلسة للدولة والتكوين القديم الطراز في القطاع العام. فحتى عام ١٩٩١ أتخم حافظ الأسد القطاع العام بـ ١,٢١٥ مليون موظف، ويوجد الآن ١,٦ مليون[٤٩]. لذا، وبالرغم من

الرواتب الحكومية المنخفضة عموماً والتي يبلغ معدلها ١٤٥ دولاراً في الشهر (إضافةً إلى بعض الحوافز كالسكن الرخيص وشاليهات الإجازات)، فإن أعداداً كبيرة من العائلات تعتمد في بقائها على النظام، وبأخذ جميع القطاعات الاقتصادية في الحسبان يجني السوري بين ١٠٠٠ و ١٣٠٠ دولار في العام وسطياً[٥٠].

منذ سقوط نظام البعث في العراق والآلة الاقتصادية الساحقة تشد من قبضتها، وقد اعترف بشار بأن اقتصاد سورية يعاني من جراء حرب العراق والفوضى الناتجة. فقد اعترف بأن الاستثمارات الأجنبية قد انخفضت، وبأنه ليس المستثمرون الأجانب وحدهم بل العرب أيضاً قد نأوا بأنفسهم[٥١]. لقد استقبلت سورية ١,٧ مليون دولار فقط على شكل استثمارات عربية مباشرة عام ٢٠٠٣، الرقم الذي يؤلف ١,١٢ بالمائة من إجمالي الاستثمارات البين ـ عربية، ولا يشكل أكثر من جزء من عشرين مما استقبله لبنان الأصغر بكثير. وفي العام نفسه هوت التجارة بنسبة ٢٢ بالمائة من مستواها السابق[٥٢]. إلا أنه في عام ٢٠٠٥ استجمع الاقتصاد السوري قواه وأفلح في استقطاب استثمارات لا يستهان بها من جديد[٥٣].

مع ذلك فإن ما يُفتقد خصوصاً في سورية هو النفط العراقي الرخيص. فقبل الحرب كانت سورية تستورد النفط بأسعار منخفضة من وراء ظهر برنامج النفط مقابل الغذاء الذي تديره الأمم المتحدة، بينما كانت الولايات المتحدة تغض بصرها عن الأمر. ومنذ عام ٢٠٠٠ حتى حرب العراق كان ٢٠٠ ألف برميل يذهب يومياً إلى سورية مما يشكل ١,٣ مليار سنوياً. كانت سورية

قادرة على بيع الفائض من ناتجها هي محققةً أرباحاً تعود من الخارج بالقطع الأجنبي، كما كانت البلاد تصدّر بضائع من إنتاجها في الوقت نفسه تساوي ما يقدر بـ٢ مليار إلى العراق في العام الذي سبق الحرب، لينتج من ذلك نمو بنسبة ٤٠ بالمائة للصادرات السورية الرسمية. وما إن أحكمت القوات الأميركية سيطرتها على إنتاج النفط في العراق، حتى أوقفت خطوط النفط المتوجهة إلى سورية. ويقدر بيرتز وشفيتسكي الخسارة الناجمة عن نضوب النفط الرخيص القادم من العراق وانخفاض أسعار النفط بعشرين بالمائة من ميزانية الدولة الرسمية.

يقلل معظم المسؤولين في دمشق من أهمية الضرر الناجم عن حرب العراق، إلا أنه من الواضح لهم أن موارد النفط السوري ستنتهي على الأرجح خلال العقد المقبل[٥٤]. ولا يبدو أن ربابنة الاقتصاد في سوريا قد أجروا أية استعدادات لهذه الصدمة البنيوية. فالنظام الاقتصادي السوري يقبع بأكمله على قنبلة موقوتة، لأن الأعمال المتعلقة بالنفط كانت تشكل أربعين إلى خمسين بالمائة من ميزانية الدولة وستين إلى سبعين بالمائة من الصادرات خلال الأعوام القليلة الأخيرة[٥٥]. وصلت أنباء سارة غير متوقعة في كانون الثاني من عام ٢٠٠٦ عندما اكتشفت بنية نفطية في منطقة دجلة لتزيد من الاحتياطيات الإجمالية لسورية زيادةً كبيرة، وتدرس الحكومة الآن استدراج عروض دولية لإنتاج السيارات العاملة بالغاز الطبيعي، الأمر الذي يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح.

أما المصدر الاقتصادي الثاني فيتمثل بالسياحة. فبعد ١١ أيلول وبسبب سياسات تأشيرات الدخول المتشددة راح كثير من المسافرين العرب يحيدون عن وجهاتهم في أوروبا وأميركا مفضلين

ملاذات أقرب. ففي عام ٢٠٠٤ بعدما هدأ الاضطراب الناجم عن حرب العراق عبر مليونان ونصف من السياح الحدود إلى سورية مغدقين ملياري دولار على الاقتصاد السوري، مما وفر مئة ألف فرصة عمل جديدة. على الرغم من ذلك، فإن القطاع السياحي لا يزال يتيماً، وفي حاجة ماسة إلى الإصلاح مقارنة بأداء دول الجوار كالأردن ولبنان[٥٦].

على الرغم من هذه التخمينات، من الصعب تقدير الضرر الذي تسببته حرب العراق للبلاد، فمنذ نهاية عام ٢٠٠٣، عادت التجارة مع العراق أسرع من المتوقع، ليمثل العراق الشريك التجاري الرئيسي لسورية في العالم العربي، بحصة تبلغ ١٦ بالمئة من الصادرات السورية. ويبدو أن الفوضى في هذا البلد المجاور، كانت عوناً أكثر منها عائقاً. إذ لا يمكن لقوات التحالف أن تتحمل مجازفة منع البضائع المتدفقة من سورية، حتى لو كان موقعها العسكري يسمح لها بذلك. فهم بحاجة إلى أي نوع من المساعدة على استقرار البلد، حتى لو كانت من سورية. تشكل مثل هذه التناقضات جزءاً من حياة ما بعد الحرب في العراق. فثمة على الأقل آمر أميركي في كل منطقة مجاورة لسورية قد عقد صفقة مع السلطات السورية، بحيث يقدم من جهته النفط، بينما يرسل السوريون بضائع استهلاكية لها حاجة ماسة، وذلك على الرغم من العقوبات الأميركية المفروضة على سورية. يذكر ذلك ببرنامج النفط مقابل الغذاء، لكن على مستوى محلي، ومع أفراد براغماتيين يتخذون المبادرة[٥٧]. ومما يزيد من المفارقة، تشير تقارير إعلامية إلى أن من بين الجميع، رامي مخلوف، ابن خال بشار، وملك الأعمال، يصدّر إلى العراق في هذه الأثناء الغاز السوري ذا الجودة العالية اللازم لملء العربات العسكرية الأميركية. إن إحدى

أسوأ الشخصيات في دائرة النظام إذاً، وأحد رموز بنية السلطة البعثية الفاسدة، يتولى تموين الجيش الأميركي عبر الحدود.

في تموز من عام ٢٠٠٤، وعندما راحت الأوضاع تتحسن نوعاً ما، وسحبت الإدارة الأميركية قواتها من بغداد لتسلم السيطرة على العراق إلى الحكومة المؤقتة، وقع النظام في دمشق اتفاقية رسمية مع الحكومة العراقية الجديدة. وفي تحدٍّ للولايات المتحدة، وضع السوريون على التوازي خططاً لإجراء جميع الأعمال الخاصة بالنفط مستقبَلاً باليورو بدلاً من الدولار، وهو ما فعله صدام حسين أيضاً لمضايقة الإدارة الأميركية.

يجرى القسم الأكبر من التجارة بين سورية والعراق في إطار القطاع الخاص، من خلال علاقات يناهز عمرها القرن بين عائلات التجار. «إن ما يقارب ٧٠٠ شاحنة تشق طريقها يومياً بين حلب والموصل وحدها»(٥٨)، كما أفاد سمير التقي منذ عام ٢٠٠٣، عندما كان غبار المعارك بالكاد قد هدأ في حرب العراق. يتحدر المحلل بنفسه من عائلة تعمل في التجارة. «إن لهذه التجارة جذوراً ضاربة في القدم»، كما يوضح. وقد وصلت إلى التقي أنباء موثوقة من أقاربه، تفيد بأن الجنود الأميركيين كانوا يقبلون الرشى من التجار السوريين، لكي يسمحوا لهم بالعبور(٥٩).

على الرغم من ذلك، فإن السوق العراقية ليست بديلاً كافياً بالنسبة لسورية التي كانت عرضة لحظر أميركي أكثر صرامة في ظل قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان (SALSA)، منذ أيار عام ٢٠٠٤. لقد تردد الرئيس الأميركي بوش لوقت طويل قبل التوقيع على تفعيل العقوبات تحت ضغط من الكونغرس. أما التبعات فهي بطبيعتها سياسية أكثر منها اقتصادية، وقد زادت من

المشاعر المعادية للأميركيين في الشارع السوري[٦٠]. إن العقوبات مثيرة للجدل من المنظور الاقتصادي، فحتى قبل إدخالها، لم تكن هناك رحلات جوية مدنية إلى الولايات المتحدة، وكانت تجارة البضائع المتبادلة ضئيلة نسبياً، إذ كانت تصل إلى ٥ بالمئة من الصادرات السورية. ثمة بالطبع استثناء واحد، إذ لا يزال يسمح للشركات الأميركية بالتنقيب عن النفط في سورية وبجني العوائد في قطاعات أخرى. ولم يكن ثمة أية قيود على العلاقات الدبلوماسية[٦١]. ثمة شيء آخر لا يمكن للعقوبات إيقافه يتمثل بالاستثمارات في النفط السوري من بلدان أخرى. وتستمر التجارة مع هونغ كونغ سورية ـ لبنان ـ بالازدهار، لتسمح لجميع أنواع البضائع بالدخول إلى سورية، بما فيها البضائع القادمة من الولايات المتحدة. إلا أن وزير التجارة السوري غسان رفاعي كان من بين القلائل الذين اعترفوا علناً بأن العقوبات كانت مضرّة أيضاً. فهي تمنع الاستثمارات في وقت تكون فيه سورية في أمس الحاجة إليها، وقد أصبح من المعروف أيضاً أن رجال الأعمال السوريين فقدوا عقوداً تصل قيمتها إلى ٣٠ مليون دولار بعدما أصبحت العقوبات قانوناً، وجمّدت اتفاقية بين الشركة الأميركية جنرال إلكتريك، ومؤسسة الخطوط الحديدية السورية بقيمة ٣٠٠ مليون دولار[٦٢].

لا يزال الضرر الاقتصادي الناجم عن الانسحاب العسكري لسورية من لبنان صعب التقدير، إذ يجري الكثير من التبادل التجاري عبر قنوات خفية، ولا يظهر في الإحصاءات الرسمية، ومن المرجح أن يبقى الكثير على حاله بما أن الجانب الاقتصادي من الحكاية فيه الكثير من الدراما السياسية في أغلب الأحيان. وبينما يشير البعض إلى العودة الإشكالية للعمال السوريين الزائرين من لبنان، وكما قلنا

من قبل، فإن آخرين يحاججون بأنهم سيتوجهون إلى الغرب من جديد، وبأن سحب الإيداعات السورية من المصارف اللبنانية، ربما يعود بالفائدة على نظام المصارف الخاصة المؤسس حديثاً في سورية، وفي ضوء الأحداث الأخيرة، تكشّف أن هذا الأخير يمثل إصلاحاً جاء في وقته[٦٣].

إن سورية، بينما تختنق في عزلتها، تبحث عن شركاء جدد. وربما تكون التحالفات المستقبلية ذات طبيعة وظيفية أكثر منها إثنية ـ وطنية (عروبية مثلاً). وستكون البراغماتية عوضاً عن الإيديولوجية هي البديل[٦٤].

إن التقارب السوري التركي الأخير على سبيل المثال، يمثل خطوة في هذا الاتجاه. ففي عام ١٩٩٨ فقط كان البلدان على شفا الحرب، إذ اتهمت أنقرة دمشق بدعم المتمردين الأكراد في تركيا، بينما كانت سورية تلوم تركيا على احتباسها لمياه نهر الفرات الثمينة. إلا أن سورية أذعنت في اللحظة الأخيرة وسلّمت عبدالله أوجلان، الزعيم السابق للحزب الشيوعي الكردي الانفصالي **PKK**. ثم وقعت سورية بعد ذلك معاهدة لمكافحة الإرهاب مع جارتها، وراحت تسلم إلى تركيا باستمرار ناشطي الحزب الشيوعي الكردي.

بعد زيارة بشار التاريخية لتركيا في كانون الأول من عام ٢٠٠٤، أبدت العلاقات الثنائية بين البلدين زخماً منقطع النظير، ليوقع البلدان مع نهاية العام نفسه معاهدة تجارة حرة، ولإزالة الألغام من الحدود، وتخفض سورية من منطقة سيادتها البحرية. وتنوي الجارتان الآن استغلال المساحات الخالية الجديدة في مشاريع بحرية وزراعية مشتركة، بل إن العدوين السابقين يتعاونان على المستوى العسكري.

على هذه الخلفية، يكاد يبدو منسياً أن الخرائط السورية تمثل اليوم المحافظة التركية الإسكندرون مع مدن أنطاكيا، وهاتاي وإسكندرون، على أنها إقليم سوري. إلا أنه وفي استثناء مثير، حدث في صحيفة **تشرين** الحكومية في أيلول من عام ٢٠٠٥ أن طبعت للمرة الأولى خريطة دون المناطق المتنازع عليها. إن الحقائق الجديدة لم تعد تفسح مجالاً للتعديلات الوطنية.

على النقيض، يبدو أن التحالف العسكري الذي أبرمته تركيا مع إسرائيل عام ١٩٩٦ لم يعد له مكان في الصورة، إذ زادت أنقرة من حدة لهجتها ضد تصرفات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما أن الحكومة التركية أدارت ظهرها ببرود للانتقادات الأميركية اللاذعة لتقربها من سورية. وفي نيسان عام ٢٠٠٥ رد الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر زيارة بشار لأنقرة، وعلى الرغم من ضغط واشنطن لإلغاء الرحلة فإن سيزر ذهب وأكد على أن «تركيا عازمة على المضي في تحسين علاقتها بسورية». في الوقت نفسه تقريباً حاول رئيس الوزراء التركي أردوغان تهدئة الجانب الآخر بزيارة إسرائيل وعرض أيضاً خدماته كوسيط بين دمشق وتل أبيب.

وفي مبادرة أكثر هدوءاً، أثبتت سورية أنها مستعدة لإصلاح علاقتها بجارتها في الجنوب الأردن. ففي بداية عام ٢٠٠٥ حل البلدان نزاعاً حدودياً ظل تحت السطح طوال عقود، منذ رسمت فرنسا وبريطانيا الخط عام ١٩٣١. وافقت سورية على تسليم ١٢٥ كيلومتراً مربعاً من الأرض إلى الأردن بينما تسلمت ٢,٥ كيلومتر مربع من جارتها.

في إطار جهودها للعثور على شركاء جدد تمد سورية مجساتها إلى

أبعد. فقد قوت البلدان الآسيوية موقفها بوصفها أكبر مزودي السوق السورية مع زيادة لا يستهان بها لحصص الاستيراد بالمقارنة مع عام ٢٠٠٣ (زيادة بنسبة ٨٠ بالمائة للصين و٥٦ بالمائة لكوريا الجنوبية و٥٠ بالمائة لماليزيا)، مما يمثل ٢٨ بالمائة من إجمالي الواردات السورية وبالتالي ضعف حصة الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤.

زار بشار الصين في حزيران عام ٢٠٠٤ في أول زيارة لرئيس سوري إلى هناك منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في أواخر الخمسينيات. إلا أن الصين لم تبدِ حتى الآن اهتماماً بتحالف سياسي موسع واستراتيجي، بدلاً من ذلك فإنها تضغط على السوريين لمحاربة الروتين الحكومي وتسهيل التجارة. إن البراغماتية تسود حتى ولو كانت الدولتان الاشتراكيتان قد اتخذتا المسار نفسه: انفتاح اقتصادي حذر مع إصلاحات سياسية. تكمن مصلحة الصين في التجارة مع الغرب الرأسمالي، أما زمن التحالفات الإيديولوجية فقد ولى: إنه درس قاس لأولئك المتشددين في دمشق.

ربما يثبت أن تقارباً جديداً مع موسكو أكثر أهمية على المستوى الاستراتيجي. فقد أنعش بشار علاقته مع روسيا خلال زيارة الدولة التي قام بها في كانون الثاني عام ٢٠٠٥، كانت الأولى لرئيس سوري منذ عام ١٩٩٩. إلى جانب تنشيط العلاقات الاقتصادية كان الرئيس السوري أيضاً مهتماً بشراء الصواريخ، وبدا أنه قد وجد في روسيا أحد البلدان القليلة المتبقية المستعدة لبيع أسلحة إلى سورية.

إلا أن بشار لم يحصل على مراده، ففي اليوم نفسه الذي بدأ فيه

زيارته، أجرى أرييل شارون اتصالاً هاتفياً مع فلاديمير بوتين وأقنعه بإلغاء صفقة أسلحة كانت تشمل صواريخ أرض جو من طراز إس إي ١٨ (SA-18) إلا أن الرئيس الروسي بقي على وعده ببيع السوريين أنظمة دفاع جوي نقّالة قصيرة المدى. وفي زيارته إسرائيل في نيسان من العام نفسه، برر الرئيس الروسي مبيعه للأسلحة إلى سورية مؤكداً أن ذلك لن يؤثر في توازن القوى في الشرق الأوسط. وفي تعليق ماكر نوعاً ما أضاف «سيؤدي هذا بالطبع إلى تعقيد التحليقات المنخفضة فوق منزل الرئيس السوري، لكنني لست متأكداً من أن تحليقات كهذه ستكون فكرة جيدة إذا ما أردنا نحن جميعاً، أخذين في الحسبان مصلحة الشعب الإسرائيلي، خلق مناخٍ مواتٍ لمتابعة عملية السلام»(٦٥). لا بد أن هذا أثلج قلب بشار كونه كان متوتراً عندما حلقت الطائرات الحربية الإسرائيلية فوق مكان إقامته الصيفي في اللاذقية في آب عام ٢٠٠٣.

رأى بوتين في هذا الموقف إمكانية جديدة لزيادة نفوذ روسيا المتراجع في الشرق الأوسط عبر سورية، كما في الأيام الخوالي. واتفق الطرفان على تكثيف علاقاتهما التجارية، الأمر الذي انتهى إلى فشل مخيب. في كانون الأول عام ٢٠٠٥ أكد برلمانيون روس زاروا دمشق على الدعم الروسي لسورية على إثر كارثة مقتل رفيق الحريري. إذا كان على روسيا أن تختار بين الدفاع عن الولايات المتحدة أو عن المصالح السورية في المنطقة فإنها ستختار سورية بالتأكيد على حد قولهم(٦٦).

على جبهة أخرى بدأت تنبثق عرىً أوثق مع الاتحاد الأوروبي مشكّلةً محور اهتمام القوى التقدمية في الحكومة السورية. يرى

كثير من السوريين في أوروبا ثقلاً موازياً للولايات المتحدة ويعدّونها قوةً معتدلة من شأنها أن تمد لهم يد العون. تصدّر سورية نحو نصف منتجاتها إلى الاتحاد الأوروبي وقد قَدِمت ١٥بالمائة من وارداتها من الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤ (مما يمثل هبوطاً بنسبة ١٥بالمائة مقارنةً بعامي ٢٠٠٠/٢٠٠١)[٦٧]. غالباً ما تكون منتجات الشركات الأميركية أرخص إلا أن الولايات المتحدة الأميركية وحتى قبل بداية الحرب في العراق توقفت عن التزود بسلع معينة لأن البيت الأبيض رفض منح الشركات الأميركية تراخيص تصدير إلى سورية، بما في ذلك تجهيزات إنترنت تعتبر الحاجة إليها ماسة.

أتت سورية بالنتيجة بطاقة متجددة لمباحثات اتفاق الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي بعدما وصلت هذه المحادثات إلى توقف تام عام ١٩٩٨. كانت سورية تشكل إحدى صلات الوصل القليلة المفقودة بين بلدان البحر الأبيض المتوسط في التوسّط بما يسمى عملية برشلونة. كان الطرفان يأملان التوصل إلى اتفاقية بحلول نهاية عام ٢٠٠٣، كما أن المصلحين يرون في الاتفاقية خطوةً هامة على طريق العضوية في منظمة التجارة العالمية.

إلا أن المفاوضات انعطفت على نحو متفجّر عندما أرادت بريطانيا العظمى وألمانيا من سورية أن توقع على مذكرة أشد لهجة ضد أسلحة الدمار الشامل. فاعترضت دمشق بأن الاتحاد الأوروبي يبدي معايير مزدوجة في تصرفاته، بما أنه كان قد وقع منذ وقت طويل اتفاقية شراكة مع إسرائيل صاحبة الطاقة النووية. وانقسمت دول الاتحاد الأوروبي بالتساوي: فأنصار الاتفاقية اتهموا خصومهم باتباع سياسة أميركية وبالمبالغة في مهاجمة سورية من طرف

واحد. ولم يصبح القرار أسهل مع دخول دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي. وبعد التوسع، وعندما كان يجب تعيين نسب جديدة للدول الأعضاء، أصبحت هناك فرصة متزايدة لإبرام الاتفاقية من حيث المبدأ وذلك من خلال جعل توقيع المذكرة ضد أسلحة الدمار الشامل ملزمةً لجميع الشركاء المتوسطيين، إلا أن شيئاً لم يحدث.

لا بد لسورية أيضاً أن تتحمل جزءاً من اللوم، فصحيح أن التعقيدات كانت سوء طالع من وجهة النظر السورية، إلا أن المسؤولين في سورية كانوا نائمين وراء المقود أو أنهم عرقلوا أي تقدم طوال سنوات، على الأقل بعدم تشجيعهم للاتفاقية. لقد داس المحافظون في النظام بعنف على المكابح، محذرين من وقوع سورية في خطر إضاعة استقلالها، لكنهم في الحقيقة كانوا يخشون من أن فتح السوق سيعرض امتيازاتهم للخطر. بعيداً عن كل ذلك، لم يدرك «الأباراتشيكيون الجهلة»(*) منافع الاتفاقية كما يعترف العضو السابق في فريق التفاوض السوري وسفير اليوم في لندن، سامي

(*) Apparatchiki: صيغة جمع والمفرد Apparatchik وهو مصطلح روسي عامي، ويعني الموظف المهني الذي يعمل بوقت كامل في الحزب أو الحكومة. الذي يتقلّد أي موقع في المسؤولية السياسية أو البيروقراطية باستثناء المراتب العليا من الإدارة، وهذا الموظف عادة ما ينقل بين مجالات مختلفة من المسؤولية، وفي الأغلب يكون تدريبه ضعيفاً أو غير فعلي للمجالات الجديدة من المسؤولية.

يستخدم المصطلح اليوم في البيئة غير السوفياتية لوصف الأشخاص الذين يتسببون في حالة من الإعاقة البيروقراطية في التنظيمات أو المؤسسات المختلفة. كذلك يستخدم لوصف الأشخاص الذين يوضعون في مواقع حكومية استناداً إلى ولائهم الأيديولوجي أو السياسي بدلاً من معايير الكفاءة (المترجم).

الخيمي. «إن بشار هو من شجع فريق التفاوض السوري على الوصول إلى اتفاقية»، كما يقول الخيمي[٦٨]. لكن بشار في الوقت نفسه هو الذي قلما فوت فرصة في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٤ ليدلي بتصريح استفزازي في ما يتعلق بموضوع أسلحة الدمار الشامل. ويقول بحدّة إن الحصول على مثل هذه الأسلحة كان سهلاً، وكان من المبرر تكديسها طالما امتلكتها إسرائيل. إضافة إلى ذلك، خمنت تقارير إعلامية أن تكون سورية قد تصفحت برنامجاً نووياً دون طائل، وأنها حصلت على أسلحة كيماوية[٦٩].

إن الكرة الآن في الملعب السوري بلا شك. وعلى أولئك المسؤولين عن الأمر أن يقدروا ما إذا كان من المجدي التضحية بالبلاغة مقابل الفرص الاقتصادية، خصوصاً بعد قطعهم كل هذه الأشواط في مفاوضاتهم. فخلال المفاوضات، أبدى السوريون استعدادهم لتقديم تنازلات كانوا يرفضونها لزمن طويل. ومن بين النقاط، هنالك البند المتعلق بحقوق الإنسان، الذي كان جزءاً طبيعياً من الاتفاقية، والصيغة المتعلقة بالحرب على الإرهاب. يبدو أن للضغط الأميركي هنا أثر غير مباشر.

إلا أن شيئاً آخر أوقف المحادثات، فقد أصر الجانب السوري على مساعدات أسخى من طرف الأوروبيين. «لا علاقة لهذا بالتسول»، كما قال شخص مشارك في المفاوضات مبرراً هذه الاستراتيجية. «نريد من الأوروبيين تولي التزامات أكبر اتجاه استقرار بلادنا على المدى الطويل. عندما دفع الأوروبيون ملايين اليوروات للفلسطينيين على شكل مساعدات إعادة إعمار، ثم دمرت إسرائيل المرافق مرة أخرى، كاد الأوروبيون يفقدون صوابهم. إن من شأن دعم كهذا أن يخلق ارتباطات». إلا أن سورية كانت في الموقع الأضعف.

«إنهم يعتقدون أننا سنوقع ببساطة على أي شيء»، كما قال المفاوض محبطاً.

كانت التنازلات الأخرى التي قدمتها دمشق أكثر تقنية بطبيعتها، مثل الخفض المطرد بانتظام لرسوم الاستيراد المرتفعة خلال السنوات الاثنتي عشرة القادمة. (كانت أعلى الرسوم تفرض حتى وقت قريب بنسبة ٢٥٠ بالمئة على سيارات ومحركات مستوردة معينة). بهذه الطريقة، سيكون على الصناعة السورية أن تتأقلم تدريجاً مع منافسة متنامية من الخارج. لكن مراقبي الاتحاد الأوروبي يشككون في أن تفيد الاتفاقية الصناعة السورية فعلاً في النهاية. فبعيداً عن النفط، تتكون معظم صادراتها من منتجات زراعية (وبخاصة القطن والمنسوجات وزيت الزيتون والخضر والفواكه)، وكان الاتحاد الأوروبي قد وضع حواجز حماية تحسباً لأية حال. مع ذلك، فإن الجانب السوري مسرور في ما يتعلق بالنسب الجيدة للفواكه والبطاطا على سبيل المثال.

إن كثيراً من المنافع هي ذات قيمة سياسية على المدى الطويل، إذ يأمل المفاوضون السوريون أن تقرب الاتفاقية بين سورية والاتحاد الأوروبي (كما في ما يتعلق بالصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي)، وتجذب المستثمرين الأوروبيين، وفوق كل شيء، تطلق العنان للإصلاحات الاقتصادية المحلية. وأخيراً أنجزت التواقيع الأولية للاتفاقية في بروكسل في تشرين الأول من عام ٢٠٠٤. لكن لا يزال على مجلس الاتحاد الأوروبي، أي على كل دولة عضو، أن يعطي توقيعه الأخضر قبل أن تصبح الاتفاقية قانوناً سارياً. وقد زادت التطورات في لبنان في تأخير هذه العملية.

تأتي المجموعة الثانية من العوامل التي تضغط على الاقتصاد السوري

من انضمام سورية لاتفاقية التجارة العربية الحرة الكبري (GAFTA) غافتا، والتي خفضت سورية بموجبها من رسومها إلى الصفر مع جاراتها العربية عام ٢٠٠٥.

على هذه الخلفية راحت موارد الحكومة المالية تنضب، وأصبح لا بد من إيجاد موارد دخل جديدة تحل محل الفائدة المشكوك بها للرسوم المرتفعة. سيكون من بين التحديات تطبيق جباية فعالة للضرائب. فالقطاع الخاص الذي يشكل ٨٧ بالمئة من الناتج المحلي، ويوظف ٦٠ بالمئة من القوى العاملة، لا يدفع سوى تسع الضرائب. بينما يتحمل الموظفون الحكوميون الباقي، إذ تقتطع الضرائب مباشرة من دخلهم.

تبين جميع هذه التطورات أن أوقاتاً عصيبة تنتظر الرئيس ووزراءه ما لم تُجرَ إصلاحات حاسمة بسرعة، وما لم ترتفع معدلات النمو أكثر. وبينما يرى معظم المحللين أن ضعف سورية الخارجي سيبقى محدوداً على المدى المتوسط نتيجة مخزونها الكبير من القطع الأجنبي ومعدل الدين المنخفض لديها، لا يستبعد آخرون إمكانية نشوب أزمة في ميزان المدفوعات. «على سورية أن تتوقف في النهاية عن تمويه فشل اقتصادها بمبيعات النفط»، كما يقول مستشار اقتصادي للرئيس على الملأ. ثمة سبب وجيه وراء معاملة الشخصيات ذات الصلة بإنتاج النفط السوري على أنهم من أسرار الدولة التي يقفل عليها في القصر الرئاسي.

إن التمهيد للإصلاحات الاقتصادية على المستوى الاجتماعي من بين أعظم التحديات الذي بدونه ستنهار دعامة هامة للشرعية، وهو بمثابة مشية بهلوانية رشيقة بالنسبة إلى النظام. فمن شأن الخلل الاجتماعي أن يغذي عودة القوى الإسلامية التي تجتذب مؤيديها

من خلال عرض منافع اجتماعية تهدف إلى تضييق هوة الرفاه، كما هي الحال في البلدان الإسلامية الأخرى.

يقول المثل العربي «من يأكل من سفرة السلطان، يضرب بسيفه»، وإذا لم يعد ثمة ما يكفي من الطعام للجميع على المائدة، فمن الممكن جداً أن يستلّ أولئك الذين تُركوا خارجها سيف شخص آخر.

انتهاكات حقوق الإنسان

«من حسن الحظ أنني أصبحت محامياً»، يمزح أنور البني بدعابته الماكرة المميزة. «إنني لا أخلو من العمل أبداً»، يأخذ الناشط في مجال حقوق الإنسان سحبة طويلة من عقب سيجارته. نحن جالسون في شقته المتواضعة في ضاحية مساكن برزة بدمشق، في جوار الجدران العالية للأكاديمية العسكرية مباشرةً، وفرع الاستخبارات المنفّر، دوناً عن كل الأماكن. وفقاً لحساب البني فإن أبناء عائلته قد قضوا جملةً ستين عاماً في السجن، والأمور تضيق عليه الآن أيضاً، بعد ارتفاع حدة تحذيرات الاستخبارات التهديدية بعدم تمرير أية معلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان إلى أجانب. إن لديه أتلالاً من العمل، إلا أنه يقوم بمعظمه مجاناً، فهو يؤدي دور الرسول والوسيط في النزاعات بين الأفراد والحكومة، ناطقاً باسم من يحتاج إلى المساعدة في مواجهة النظام. أما الزبائن الذين يدفعون، فإنهم يبقون بعيداً، وعليه أن يكافح من أجل لقمة العيش. عندما زرته مجدداً في نيسان من عام ٢٠٠٥، كان قد باع سيارته الأوبل كاديت الأثرية وكان على وشك الانتقال إلى مكتب أصغر وأرخص. وفي تشرين الأول، أمضى عشرة أيام متخفياً بعدما لُفقت له تهمة زائفة بهدف إكراهه على الصمت.

بعد خروجه من حالة الاختباء، سُحب من سيارة وضرب ضرباً مبرحاً في الشارع على أيدي مهاجمين مجهولين.

أما شقيقه الصحافي أكرم فقد أطلق سراحه عام ٢٠٠١ بعد سبعة عشر عاماً قضاها في السجن، وليس بوسعه سوى أن يذكر جيداً السجن الذائع الصيت ـ الذي كان قد أغلق آنئذ ـ في صحراء تدمر في قلب سورية. يألف السياح المكان أكثر تحت اسم بالميرا ويرتبط لديهم بأحد أهم المواقع الأثرية الرومانية في العالم. وبينما كان السياح يأتون بحافلاتٍ ليأخذوا صور الإجازات، كان الصحافي ينبطح في السجن المروّع القريب على مدى خمس سنوات. «لم يكن هنالك أسرّة، كل ما كان لدينا هو عبارة عن بطانيات على الأرضية الإسمنتية»، كما يستذكر ذو الثامنة والأربعين بصوت هادئ. «السجن عبارة عن بناء دائري في وسطه فناء محاط بالزنزانات. وثمة فتحات في سقوف الزنزانات تسمح للحراس بالنظر إلى داخلها، ويأتي منها المطر والبرد القارس في الشتاء، بينما تضرب منها الشمس في الصيف. كان التعذيب خبزنا اليومي».

الاعتقال التعسفي، الحجز، التعذيب، الحبس الانفرادي تحت الأرض، المعاملة السيئة، الظروف السيئة تمثل جميعها في السجون المكتظة الجانب المظلم من الحياة اليومية في سورية، التي كانت لتبدو لولاها مسالمة. كانت الاعتقالات الجماعية شائعة من قبل، حين كانت الاستخبارات تقبض ببساطة على أي شخص موجود في المكان المشبوه، حتى أعضاء العائلة الذين لا علاقة لهم بالسياسة، وتحجزهم لسنوات، وكان الإسلاميون والشيوعيون هم الأكثر عرضة لذلك. إن القضاء فاسد اليوم، بينما كان لا يزال

يُعد مثالاً يحتذى في سورية في الأربعينيات والخمسينيات.

في ربيع عام ٢٠٠٥، صرح البني بأن عدد السجناء السياسيين الذين طال احتجازهم قد انخفض إلى نحو الثلاثمائة، وفقاً لمعلومات مستمدة من تقارير أطباء السجون. وإذا أضفنا المعتقلين الجدد من مقاتلين غير شرعيين وإسلاميين عائدين من العراق، ومن إسلاميين متطرفين جدد في سوريا ـ يرتفع الرقم ليصل إلى ألف وخمسمائة. إضافة إلى ذلك فإن ما ينوف على المائة كردي لا يزالون وفقاً للبني وراء القضبان بعد فورة آذار عام ٢٠٠٤، مع أن الحكومة تدّعي أنها أطلقت كل من له صلة بعد عام واحد تماماً. وفي الأعوام الأربعة الأخيرة، أطلق بشار سراح ما مجموعه ألف ومائتا سجين سياسي، كما يقول البني في مقابلة في نيسان عام ٢٠٠٥[٧٠]. وقد أطلق سراح أكثر من ٢٣٠ منهم في آذار فقط[٧١]. وفي تشرين الثاني، منح عفو جديد الحرية لمائة وتسعين من الموقوفين السياسيين. وعلى سبيل المقارنة، في بداية التسعينيات كان ٧٥٠٠ منشق لا يزالون خلف القضبان، من بينهم العديد من الإخوان المسلمين[٧٢]. إلا أنه يوجد حتى الآن سبعة آلاف «شخص مفقود» منذ الثمانينيات، وفقاً للبني. ولم يبق اليوم سوى ثلاثة سجون في الخدمة، في صيدنايا قرب دمشق، وفي عدرا، وفي حلب. أما السجون الأخرى فقد أغلقت. وعلى الرغم من ذلك فإن زنزانات جديدة لا يزال من الممكن إيجادها في ثكن الشرطة وأجهزة الأمن.

يشعر الناشط الإسلامي في مجال حقوق الإنسان، هيثم المالح، والذي كان ناشطاً على مدى عقود، بالانزعاج خصوصاً من المادة رقم ١٤ لعام ١٩٦٩. فالفقرة ١٦ من هذا القانون الاستخباراتي

تقول إن من حق المشرف الاعتراض على تهمة جنائية توجه إلى عناصر فريقه، «الأمر الذي يجعل من الموظفين أكثر اعتماداً على رؤسائهم، الذين يستطيعون إجبارهم على ارتكاب جرائم متزايدة، وممارسة الضغط عليهم»، كما يقول المالح، «لم تُجرَ محاكمة واحدة تطال عناصر من الاستخبارات». إضافة إلى ذلك، يمكن تعليق أي قانون في ظل قانون الطوارئ القائم، وتدير محاكم عسكرية المحاكمات بدلاً من المحاكم المدنية، في حال وجودها أساساً. ووفقاً للمالح، فإن الحال لم تتحسن كثيراً في ظل بشار الأسد. «إننا لا نلاحظ أي تغيير حقيقي. كل ما في الأمر أن الجو أصبح أكثر استرخاءً»، كما يقول المحامي في الحادية والسبعين من عمره، والباقي على تواصل مع الإخوان المسلمين. «لكن بشار الفتي سجين عصبة السلطة». يعول المالح الآن على الاتحاد الأوروبي ويستحثهم على اتخاذ إجراء قانوني أكثر حسماً ضد انتهاكات حقوق الإنسان. «من شأن ذلك أن يساعدنا كثيراً»(٧٣).

تتجلى التغييرات في ظل بشار الأسد على سبيل المثال في أن أجهزة الأمن لم تعد بالضرورة تدخل البيوت وتعتقل الناس فوراً. إذ ترسل الآن استدعاءات إلى الأشخاص ليمثلوا بأنفسهم لدى الاستخبارات. حتى أن البعض يفيد عن نقاشات حامية مع كوادر الاستخبارات حول قضايا البلاد. «إنهم يصغون أكثر اليوم»، كما يُقرّ أعضاء من المعارضة.

من بين مؤشرات التغيير جمعية حقوق الإنسان في سورية التي أسسها المالح في تموز من عام ٢٠٠١. إذ لم تتقدم الحكومة باعتراض ضد تأسيس المنظمة. فوفقاً للقانون السوري، تصبح الرابطة شرعية تلقائياً بعد مرور فترة ستين يوماً إذا لم يكن ثمة

اعتراض، كما يقول المالح. بل إن وزير الشؤون الداخلية ردّ على رسائله، وهو اعتراف ضمني بالمنظمة. وفي شباط من عام ٢٠٠٥، وصل الأمر بوزير العدل الجديد محمد الغفاري إلى استقبال المالح في مكتبه في زيارة غير مسبوقة. وفسرت هذه الزيارة على أنها اعتراف نهائي بجمعية حقوق الإنسان. سلم المالح، الذي لا يزال ممنوعاً من السفر إلى الخارج، إلى الغفاري نسخة من جريدة الجمعية الممنوعة ورسائل كان قد أرسلها ذات مرة إلى الرئيس.

يفيد دبلوماسيون بأن الحكومة الآن تعطي على الأقل معلومات موثوقة حول الاعتقالات وتجري ملاحقات قضائية تكون أحياناً مفتوحة أمام المراقبين، والإخوة بنّي يجدون تقدماً أيضاً. «تحسنت ظروف السجون منذ وفاة حافظ الأسد لكنها ليست بعد كما يجب أن تكون»، كما يقول أكرم، «كنا نجد في العادة خمسة عشر شخصاً متكدسين في زنزانة واحدة، أما اليوم فلا نجد سوى عشرة». بل إنه في السنتين الأخيرتين، صار يسمح للسجناء بالكتب والتلفاز والراديو والهاتف. ويسمح للسجناء السياسيين اليوم باستقبال الزائرين.

خلال عام ٢٠٠٤ فقط، أطلق سراح مئات السجناء السياسيين، من بينهم بشكل خاص إسلاميون وأبناء عائلاتهم. وفقاً لمحمد حبش، وهو عضو في مجلس الشعب، لم يعد هناك الآن أي عضو من الإخوان المسلمين السابقين في السجون السورية، مع أن البنّي يجادل في ذلك[٧٤]. كما أطلق سراح أعضاء من البعث العراقي وشيوعيين من خلال مراسيم العفو. وفي شهر آب من عام ٢٠٠٤، أطلق سراح عماد شيحا حامل الرقم التعيس لأطول مدة سجن في سجن سوري (بل وأطول مدة في العالم وفقاً للبني)،

وذلك بعد ثلاثين عاماً قضاها في السجن. وكان قد اعتقل لانتمائه إلى منظمة الشيوعيين العرب. مقارنة بذلك، قضى نيلسون مانديلا سبعة وعشرين عاماً في سجن جنوب إفريقيا قبل إطلاق سراحه عام ١٩٩٠.

أمضى السوري فايز مراد في السجن وقتاً أطول من مانديلا أيضاً، تسعة وعشرين عاماً، أمضى ستة عشر منها في الحبس الانفرادي في تدمر. حين كان في شبابه، تظاهر مع أصدقائه ضد سياسة أميركا في الشرق الأوسط وفجر قنبلة صوتية منزلية الصنع في الرابعة صباحاً. لم يحدث الكثير ولم يتأذّ أحد. وفي بداية عام ٢٠٠٤، صار الشيوعي ذو الرابعة والخمسين عبارة عن جثة حيّة، تجبره حدبة ظهره على النظر إلى الأرض. «تدمر عبارة عن تابوت»، كما يقول بعد إطلاق سراحه، بوجهه الشاحب. «لقد دفنا أحياء، دون أن تكون لنا حياة. الطعام مريع، وما من أحد يكترث لحالك، تتعرض للتعذيب ليل نهار. لا يمكنك تخيل كيف يضربونك. إن الخروج من تدمر أشبه بالمعجزة»[٧٥]. قضى بعض أولئك الذين أطلق سراحهم معه أكثر من محكومياتهم الفعلية بعدة سنوات في السجن، وكثيرون منهم مدمرون جسدياً، أو مصابون بمرض عضال.

«كل هذه [عمليات إطلاق السراح] عبارة عن إجراءات ذات أثر مهدّئ»، كما يقول دبلوماسي أوروبي في دمشق. «ثمة سياسة مسايرة في ما يتعلق بموضوع حقوق الإنسان. وما يسمى بالتنازلات لا يخص على أية حال سوى الأشياء التي تُعدّ غير قانونية أو متطرفة في ضوء القانون الدولي»[٧٦].

يبدو أن النظام قد تبنى منهجاً ذا مسارين منذ حرب العراق. «إذ

يجري التغاضي عن الأسماء الكبيرة لأن سورية لا تستطيع تحمل أن يكون لها صورة سيئة في الخارج»، كما تقول الطبيبة مي الرحبي من حركة المجتمع المدني. أولئك الذين في السلطة يقدمون تسويات، خصوصاً عندما كانت سورية في المرحلة الأخيرة من مفاوضات اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. «إلا أن العمل أصبح أصعب بالنسبة إلينا جميعاً»، كما تشتكي الرحبي(٧٧). وتدور أحاديث عن اعتقالات طازجة ومحاولات ترهيب في كواليس المعارضة. ووفقاً للمالح، فإن النظام اعتقل خصوماً سياسيين بعد حرب العراق أكثر مما فعل قبلها.

بعد الاضطراب الكردي في آذار عام ٢٠٠٤، عانى شباب تتراوح أعمارهم بين الرابعة عشرة والسادسة عشرة، من بين آخرين، من التعذيب في السجون على مدى أشهر، ووفقاً لتقارير من منظمات حقوق الإنسان، فإنهم تعرضوا للتعذيب بالصدمات الكهربائية، والجلد بالسياط، واقتلعت أظافر أرجلهم، وضربت رؤوسهم ببعضها، وأجبروا على التعري الكامل. بعضهم كان يعاني من نزيف مستمر في الأنف، ومن انثقاب طبلة الأذن، أو من الجروح المجرثمة(٧٨). وحقيقةُ أن سورية قد وقَّعت على الاتفاقية الدولية ضد التعذيب في تموز من عام ٢٠٠٤، تبدو نوعاً من السخرية في ضوء هذه الخلفية.

وحتى «الأسماء الكبيرة» لا يبدو أنها آمنة تماماً. فقد اعتقل أكثم نعيسة، رئيس مجلس إدارة لجان الدفاع عن الحريات الديموقراطية وحقوق الإنسان في سورية ذو الرابعة والخمسين، في نيسان من عام ٢٠٠٤. وعلى الرغم من الاضطراب القلبي الذي يعانيه إضافة إلى العديد من المشاكل الصحية الأخرى، ألقي في الحبس الانفرادي في صيدنايا دون أي اتصال بعائلته. وصيغت التهم

الموجهة إليه بنفس الأسلوب القديم المألوف: «نشاطات موجهة ضد النظام الاشتراكي للدولة» و«معاداة أهداف الثورة». كان نعيسة يناضل بشكل خاص من أجل إلغاء الحكم العسكري، ومن أجل حقوق الأكراد، وتحصيل معلومات عن «المفقودين». وأطلق سراحه بناءً على كفالة رمزية في أواخر عام ٢٠٠٤، بل وسمح له يتسلّم جائزة حقوق الإنسان في بروكسل في تشرين الأول. لقد كان الناشط قد أمضى مسبقاً السنوات ما بين ١٩٩١ و ١٩٩٨ في السجن حيث تعرض للتعذيب[٧٩].

في أيار من عام ٢٠٠٥ قرر النظام إرسال رسالة قوية، وأثار سخط المجتمع المدني حين اعتقل جميع الأعضاء الثمانية لمجلس إدارة آخر المنتديات السياسية المعارضة المتبقية. حدث ذلك قبل مؤتمر البعث العاشر فكان رسالةً مقلقة أعادت الذكريات إلى الحظر الذي فرض على ربيع دمشق عام ٢٠٠١. وسرعان ما اكتشف أنه كان مجرد محاولة ترهيب لأن الرجال الثمانية أطلق سراحهم بعد خمسة أيام. وعلى الرغم من أن منتدى جمال الأتاسي هو منتدى حوار علماني، فإن الكاتب علي عبد الله كان قد قرأ رسالةً من زعيم الإخوان المسلمين في المنفى الشيخ البيانوني.

اعتقل عبد الله قبل أعضاء مجلس الأتاسي بأسبوع واحد. وفي حادثة منفصلة أيضاً في أيار ألقي بمحمد رعدون خلف القضبان. وهو محامٍ ورئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية، فقد كان قد حذر الإخوان المسلمين في المنفى من العودة إلى سورية حتى ولو كانت الحكومة قد وعدتهم بالعفو (غالباً دون أن تلتزم بكلمتها). وأُطلق سراح كل من عبد الله ورعدون مرةً أخرى في عفو تشرين الثاني.

كان أيار من ذلك العام وقبل مؤتمر البعث شهراً كالحاً بالنسبة إلى جميع شخصيات المعارضة مع موجة الاعتقالات التي اجتاحت البلاد. فقد طالت الاعتقالات العديد من الإسلاميين الراديكاليين إضافةً إلى آخرين أيضاً مثل الشيخ الكردي محمد معشوق الخزنوي، الذي اختفى ليعثر عليه في ما بعد مقتولاً. فألقت عائلته اللوم على الاستخبارات، إلا أن المسؤولين أشاروا إلى وقوع حادثة جنائية. لقد كان في عمر السابعة والأربعين من عمره مدافعاً عن حقوق الأكراد. كذلك اعتقل العديد من الناشطين الأكراد الآخرين أيضاً في ذلك الشهر.

باختصار فإن وضع حقوق الإنسان في سورية شديد الارتباط بالظرف الدولي. فمن جهة كان للمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي على اتفاقية الشراكة أثر إيجابي، ومن جهة أخرى فإن السيناريو العام المشتمل على الضغط الدولي المتنامي بعد حرب العراق قبل كل شيء من الولايات المتحدة، إضافةً إلى الإهانة التي وجهتها سورية إلى نفسها في لبنان، كان له أثرٌ سلبي على المعارضة. فقد أصبح الحكام في سورية أكثر توتراً، الأمر الذي أثر على ردود أفعالهم بما أن العالم بأكمله يشاهد.

الفساد

يعم الفساد كل مناحي الحياة العامة، إذ يعمل نظام المحسوبية البعثي بمثابة إطار عمل عريض يعيش في ظله الفساد. وتعد الأجور المنخفضة للموظفين الحكوميين سبباً آخر. ويمكن للطلاب شراء درجاتهم في الجامعات وخصوصاً في كلية الحقوق، مما يحبط الكثير من الشباب ويحرم الطلاب اللامعين من فرص الارتقاء. وتوظيف النخبة مشوّه على نحو يجعل الكثير من الشباب السوري

لا يرى المستقبل إلا في الخارج.

إن الفساد في الإدارة، والقضاء، والشرطة، والجمارك، ومنح العقود العامة هو أحد الأسباب الرئيسية للشلل الذي يعانيه الاقتصاد السوري ولا يستثنى من ذلك الجيش، فالضباط وجنودهم بنوا اقتصاداً موازياً مع بعض «الإقطاعية العسكرية»[٨٠].

كان لبشار صورة السيد النظيف عند تسلمه منصبه، وقد وضع محاربة الفساد على أجندته. لكن المقاومة المتأصلة في النظام أثبتت أنها أقوى بكثير. فبعد حرب العراق دعيت مجموعة من الخبراء الفرنسيين إلى سورية لتفحص النظام ووضع اقتراحاتٍ لتحسينه. لقد كان ثمة أمل ضعيف بأن تثمر هذه المحاولة الجديدة. ووفقاً لميشيل كيلو فإن رئيس مجلس إدارة معهد التنمية الإدارية الجديد هو شخصياً «أحد أكثر المسؤولين فساداً في الدولة السورية»، ويحمل شهادة مزورة ولديه سجل حافل بالاختلاسات[٨١].

الهوامش

(١) نقل عن الترجمة الإنكليزية لوكالة الأنباء السورية (سانا)؛ انظر أيضاً: جورج (٢٠٠٣)، ص. ٣٢.

(٢) مقابلة في جريدة **سيريا تايمز** (Syria Times)، ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٣.

(٣) جورج (٢٠٠٣)، ص. ١٧٠.

(٤) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ و٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

(٥) نسخة من المقابلة التي نشرت في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦ مع وكالة الأنباء السورية (سانا).

(٦) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٧) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤.

(٨) المزيد عن قمع ربيع دمشق في: جورج (٢٠٠٣)، ص. ٤٧ وما بعدها. نقل أن ميشيل كيلو ورياض سيف لديهما نهجان مختلفان للتغيير السياسي وبينهما خلافات شخصية، إلا أن الآراء تتباين في ما يخص درجة اختلافهم، ص. ٤٢. وقد انتقد سيف أيضاً ممارسة الفساد بإعطاء التراخيص الرسمية لشركتي الهاتف النقال؛ الأمر الذي يراه البعض على أنه السبب الحقيقي وراء اعتقاله.

(٩) بيرتز (٢٠٠٢)، ص. ٢١٠.

(١٠) مقابلة مع الكاتب ببيروت في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(١١) **جريدة السفير** ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣، نقلاً عن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (ICG)، التقرير الثاني، ص. ١٠؛ صادق العظم في مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢٢ آيار/مايو ٢٠٠٣.

(١٢) بيرتز، ورقة أدلفي (Adelphi Paper) (٢٠٠٤)، ص. ٢٧.

(١٣) في الوقت الحاضر، أربع جامعات خاصة تعمل، من بينها جامعة القلمون في دير عطية، وجامعة المأمون للعلوم والتكنولوجيا في القامشلي، وجامعة العلوم والتكنولوجيا في حلب، وجامعة الاتحاد في الرقة، كما يجري

التخطيط لفتح أربع جامعات أخرى من بينهم؛ الجامعة العربية الأوروبية في درعا، والجامعة العربية الأميركية للتكنولوجيا في حلب (جبل سمعان)، وجامعة الأندلس للطب في طرطوس، والجامعة الدولية للعلوم والتكنولوجيا في درعا. البيانات حسب موقع شام برس، ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٥.

(١٤) **جريدة الحياة**، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

(١٥) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٥.

(١٦) بيرتز، ورقة أدلفي (Adelphi Paper) (٢٠٠٤)، ص. ١٣.

(١٧) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٥.

(١٨) نقلاً عن: المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (ICG)، التقرير الثاني، ص ١٢.

(١٩) تقرير اللجنة السورية لحقوق الإنسان (لندن)، انظر: **الخليج تايمز** (Khaleej Times)، ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

(٢٠) «تساءل نائب رئيس اتحاد الصحافيين السوري حول مصطلح «كردستان السورية» الذي أطلقه مسعود البرزاني»، في: **جريدة الشرق الأوسط**، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

(٢١) مقابلة مع شيوعي كردي وآخرين ممن تورطوا في التطورات. بدمشق في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٤.

(٢٢) مقابلة مع عبد اليوسف، رئيس حزب يكيتي الكردي (الذي انشق عن الحزب الديموقراطي الكردي، أكبر الأحزاب الكردية في سورية)، بدمشق في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

(٢٣) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤.

(٢٤) **جريدة الحياة**، ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٥.

(٢٥) أحاديث مختلفة مع بثينة شعبان في مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤.

(٢٦) هابرماس (Hambermas)، في: Balakrishnan (١٩٩٦)، ص. ٢٩٠.

(٢٧) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

(٢٨) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٢٩) هينبوش، في: DOI-Fokus (٢٠٠٤)، ص. ١٠؛ شخصيات من

المفوضية الأوروبية في الجمهورية العربية السورية.

(٣٠) هينبوش (٢٠٠١)، ص. ٢ وما بعدها.

(٣١) ليفيرت (٢٠٠٥)، ص. ٨٤.

(٣٢) موقع شام برس الإلكتروني نقلاً عن **جريدة نيويورك تايمز**، ١ تشرين الثاني/نوفبمر ٢٠٠٥.

(٣٣) استخدم بيرتز هذا المصطلح رغم الشكوك ودمجه في المناقشات حول نظريات التنمية. بيرتز (١٩٩٠)، ص ٣٣، ٢٠٩ وما بعدها.

(٣٤) سمير التقي في مقابلة مع الكاتب في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤. انظر أيضاً المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، التقرير الثاني، ص ١٣؛ بيرتز (١٩٩٠)، ص ٢٠٥ وما بعدها يعطي تصنيفاً مختلفاً نوعاً ما.

(٣٥) مقابلة في **جريدة السيريا تايمز** (Syria Times)، ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٣.

(٣٦) شخصيات من وزارة الداخلية السورية، من مجلة البيان، ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٤.

(٣٧) شخصيات من المفوضية الأوروبية ٢٠٠٥. The economist country risk service٢٠٠٣، ص١٥، ما زال يقدر نسبة ٠,٩ بالمئة فقط من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٣، و٢ بالمئة لعام ٢٠٠٤، و٢,٦ بالمئة لعام ٢٠٠٥. وكان المعدل السنوي للنمو السكاني ٢,٤ منذ العام ٢٠٠٢.

(٣٨) موقع Arabicnews.com، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

(٣٩) جريدة **ديلي نيوز** (The daily news)، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. تظهر الدراسات المعاصرة أن أربعة ملايين من أولئك القادرين على العمل في سورية لا يشاركون في العملية الإنتاجية أو التنمية، وهم يشكلون ٤٥ بالمئة من قوة العمل السورية. وأشارت تقارير صحافية إلى أن قيمة الاستثمارات المندرجة تحت القانون رقم /١٠/ منذ صدوره عام ١٩٩١ تصل إلى نسبة ٣٠ بالمئة فقط من ٨ بليون دولار أميركي التي كان من المفترض أن تستثمر؛ الأمر الذي يعني أن خطط سورية تحتاج إلى مراجعة، كما أنها تحتاج إلى خطة اقتصادية قادرة على تحقيق معدل نمو اقتصادي يتجاوز الـ ٦ بالمئة سنوياً.

(٤٠) شخصيات من المفوضية الأوروبية ٢٠٠٥.

(٤١) بيرتز، في: مجلة (Survival) (٢٠٠١)، ص. ١٤٤؛ المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، التقرير الثاني، ص١٣.

(٤٢) مقابلات مع الكاتب. المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، التقرير الثاني، ص١٣ يقرر ٢٠ بالمئة.

(٤٣) واحد من كل عشرة أطفال تقريباً في سورية عليهم أن يعملوا لدعم عائلاتهم مادياً. بيرتز، في: ورقة أدلفي (Adelphi Paper) (٢٠٠٤)، ص٣٥.

(٤٤) حسب التقديرات الرسمية، نقلاً عن: **جريدة الحياة**، ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٥.

(٤٥) مقابلة في: Der Standard، ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. الاقتباس مأخوذ من نص المقابلة الأصلية.

(٤٦) في أيار/مايو ٢٠٠٤ حصل العمال الذين يصل دخلهم إلى ٥,٠٠٠ ليرة على زيادة أجور بنسبة ١٥ بالمئة، وحصل أولئك الذين يكسبون ما بين ٥,٠٠٠ و١٠,٠٠٠ على زيادة في الأجور والرواتب بنسبة ١٠ بالمئة، وحصل من يزيد دخلهم على ١٠,٠٠٠ ليرة على زيادة بنسبة ٥ بالمئة. وكانت آخر زيادة للرواتب والأجور في القطاع الخاص (٢٠ بالمئة) مُنحت في آب/أغسطس ٢٠٠٢. **الخليج تايمز** Khaleej Times، ٢٧ تموز/يوليو ٢٠٠٤.

(٤٧) شخصيات من المفوضية الأوروبية ٢٠٠٥، ومقابلة مع دبلوماسي أوروبي بدمشق في ١ أيار/مايو ٢٠٠٥.

(٤٨) تتضمن الأسباب الأخرى ارتفاع أسعار الإسمنت ومواد البناء الأخرى، والمزيد من القيود المفروضة على الأبنية المخالفة، وانخفاض معدل الفائدة على حسابات الودائع لنسبة تصل إلى ٣ بالمئة، ما أدى إلى دخول مستثمري القطاع الخاص في سوق العقارات. مقابلة مع دبلوماسي أوروبي بدمشق في ١ أيار/مايو ٢٠٠٥.

(٤٩) جورج (٢٠٠٣)، ص ١٠. سمير التقي في مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٥٠) تختلف الأرقام باختلاف المصدر. تقرير الأمم المتحدة للتنمية عام ٢٠٠٣ يقيم الدخل السنوي لعام ٢٠٠٢ بـ ١,١٧٥ دولاراً. من جهة أخرى، نشرت الحكومة أن المبلغ ١,٠٣٨ دولاراً لعام ٢٠٠٢ مع انخفاض (بالمقارنة مع ١,١١٥ دولاراً لعام ١٩٩٨، المجموعة الإحصائية، المكتب المركزي للإحصاء، ومكتب رئيس الوزراء في سورية، ٢٠٠٣). ووفقاً لأرقام الأمم المتحدة، فإن متوسط الأجر الشهري في القطاع العام ١٢٠$ (٨,٢٠٠ ليرة سورية)، و١٥٥ دولاراً (٦,٢٠٠ ليرة سورية) في القطاع الخاص. ووفقاً لخبراء الاقتصاد بإدارة المخاطر عام ٢٠٠٣، فإن الناتج المحلي الإجمالي قد استقر على حوالي ١,٢١٠ دولاراً منذ عام ٢٠٠٢ (ص ١٥).

(٥١) جريدة **نيويورك تايمز** (New York Times)، ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٤ (من مقابلة في El Pais و La Repubblica.

(٥٢) مقالة «خلق الحلم السوري، حيث لا يوجد شيء اليوم» (Creating Syrian Dream, where none exists today)، جوشوا لاندس، في: جريدة **الديلي ستار** (The Daily Star)، ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٤. استشهد بأرقام من صندوق النقد الدولي (IMF).

(٥٣) ورقة بيرتس/شواتزك، (أيار ٢٠٠٣)، ص٧؛ ورقة أدلفي (٢٠٠٤)، ص٤٣؛ نيل ماك فاركهر (Neil MacFarquhar)، «الحزب السوري يراقب العراق بقلق ويتأمل في مصيره (Syrian Party Watches Iraq With Unease and Ponders Its Own Fate)» في: جريدة **النيويورك تايمز** (New York Times)، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، حتى أنه وضع مبلغ ٤ بليون دولار من الصادرات السورية إلى العراق. حسب بيرتز/شواتزك فإن ميزانية الدولة السورية تصل إلى نحو ٤٢٠ ليرة سورية (٨,٢ بليون دولار أميركي تقريباً).

(٥٤) علي صالح في مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

(٥٥) جورج (٢٠٠٣)، ص٢٤.

(٥٦) «مستشار السفر المقيم في المملكة المتحدة»، باسل طلال قدسي، في: موقع كلنا شركاء الإلكتروني www.all4syria.com، ٢ أيار/مايو ٢٠٠٥.

(٥٧) مقابلة مع دبلوماسي غربي بدمشق في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٥٨) **أخبار الشرق**، ٥ تموز/يوليو ٢٠٠٥.

(٥٩) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

(٦٠) كان الضغط يأتي من المحافظين الجدد، والأعضاء المسيحيين الأصوليين في الكونغرس الأميركي ومؤيدي الجنرال الماروني السابق ميشل عون الذي أطاحه السوريون في الحرب الأهلية اللبنانية. في جلسة استماع للكونغرس في نهاية عام ٢٠٠٣، لم يسمح لأحد ممن رفضوا قانون المحاسبة بالتكلم. وقد زعم زعيم الأغلبية في مجلس النواب في ذلك الوقت، توم ديلاي، أن سورية تشن حرباً على العالم المتحضر بأسره وتشكل تهديداً على الأمم الحرة جميعها. هينبوش، في: DOI-Fokus (٢٠٠٤)، ص٩.

(٦١) صدّرت الولايات المتحدة الأميركية بضائع بقيمة ٢١٤ مليون دولار أميركي إلى سورية في عام ٢٠٠٣. وتصل قيمة الصادرات السورية إلى ٢٥٩ مليون دولار أميركي، غالباً على شكل نفط خام أو منتجات مشابهة، التي غالباً ما تستثنى من الحظر. اسوشييتد برس، ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤. بالنسبة لقيمة الصادرات السورية إلى الولايات المتحدة: خبراء الاقتصاد بإدارة المخاطر ٢٠٠٣، ص٧.

(٦٢) جريدة **الحياة**، ٢٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤.

(٦٣) في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٥ خسرت البنوك اللبنانية ٣,٢ بالمئة من قيمة الودائع. **الديلي ستار** (The Daily Star)، ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٥.

(٦٤) انظر أيضاً: بيرتز: «الشرق الأوسط بعد حرب العراق ـ قواعد وخطوط أساس جغرافية جديدة» (Der Mittlere Osten nach dem Iraq-Krieg - Neue geopopitische Grundlinien und Spielregeln)، في: Neue Zurucher Zeitung، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

(٦٥) «بوتين يؤيد بيع صواريخ قصيرة المدى لسورية» (Putin Confirms Sale of Short-Range Missiles to Syria)، وكالة الأنباء الفرنسية (AFP) ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(٦٦) جريدة **الحياة**، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

(٦٧) شخصيات من المفوضية الأوروبية في الجمهورية العربية السورية؛ غاريث سميث: «المؤتمر يسلط الضوء على النهج الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي في معاملة سوريا»، في: **الفاينانشال تايمز** (Financial Times)، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣؛ سامي خيمي/سمير سعيفان: «الطريقة الأفضل للمضي قدماً»، في: مجلة **سوريا اليوم** (Syrian Today)، العدد رقم: ٠، شتاء عام ٢٠٠٤، ص١٧.

(٦٨) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٦٩) **الديلي تلغراف** (Daily Telgraph)، ١ تموز/يوليو ٢٠٠٤؛ «برنامج سورية النووي السري: التجربة تقود إلى هاناو» (Syrias geheimes Atomprogramm: Die Spur fuhrt nach Hanau)، في: Spiegel online، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٧٠) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(٧١) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(٧٢) بيرتز (٢٠٠٢)، ص ١٩٢.

(٧٣) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

(٧٤) موقع شام برس الإلكتروني، ١٢ أب/أغسطس ٢٠٠٤.

(٧٥) «دُفـنـا أحـيـاءً» (Wir waren lebendig begraben)، تـقـريـر في Deutschlandfunk ôEine Weltخ، كتبه كريستن هيلبرغ Kristin Helberg، ٦ آذار/ مارس ٢٠٠٤.

(٧٦) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٧٧) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

(٧٨) منظمة العفو الدولية واللجنة السورية لحقوق الإنسان (لندن). انظر: المنطقة (The Region)، ١٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، **الخليج تايمز** (Khaleej Times)، ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، سكوب (Scoop)، ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤.

(٧٩) بيان لمنظمة العفو الدولية في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

(٨٠) Quilliam (١٩٩٠)، ص ص: ٤٥-٤٦، ٨١-٨٤.

(٨١) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

5

تشي وليس أسامة
المجتمع السوري والمثل الغربية

يقود المحارب الملتحي صراعاً ضد القوة الاستعمارية المحتلة المتغطرسة باسم أولئك المحرومين من حقوقهم. ويختبئ في الجبال حيث يدير حرب عصابات. أما أتباعه فإنه بشخصيته الساحرة ومعتقداته الأيديوليوجية التي لا تهتز يدب فيهم الحماسة التي تصل بهم إلى حد الاستعداد للموت في سبيله. يُبجَّل في كل مكان من العالم تقريباً مثل قديس. ترمقك هذه الشخصية التي ترمز إلى مقاومة الاضطهاد والرأسمالية الغربية بنظرتها من ملصقاتٍ في دمشق أيضاً. ويحمل متظاهرون يافعون صوره احتجاجاً على الاحتلال الأميركي للعراق، وعلى اضطهاد الفلسطينيين، وضد تهديد العولمة الذي يستشعرونه وضد «الإمبريالية الغربية الجديدة».

إن الرجل الذي ينطبق عليه كل ما سبق ليس أسامة بن لادن ـ ليس في سورية على الأقل. إنك لن تجد ما يشبه بن لادن هنا، فالبطل الذي كثيراً ما يظهر في التظاهرات العامة هو تشي غيفارا! القمصان والرايات والملصقات التي تحمل صورة الثائر الاشتراكي تنتشر في دمشق وحلب وحمص تماماً كما في هافانا وبرلين وبوسطن. والأعلام الحمراء التي يحمل بعضها المطرقة والمنجل السوفياتيين، راحت ترفرف في شوارع العاصمة السورية عندما تظاهر الناس ضد الحرب في العراق عام ٢٠٠٣، حتى بدا الزمن وكأنه توقف في مكانه. وبالطبع فإن المتظاهرين الإسلاميين يسيرون إلى جانب الشيوعيين مع شعاراتهم لكن دون أن تزبد أفواههم مطالبة بجهاد عالمي، ففي النهاية ثمة عناصر من الفرع المدني للاستخبارات تسيطر على مسيرات الاحتجاج وتنظمها لأجل كاميرات التلفزة.

يُشاهَد تشي غيفارا أيضاً في ملصقات معلقة في سكن الطلاب وليس فقط خلال التظاهرات السياسية. إن المجتمع السوري خليط ملون من أنماط الحياة والمعتقدات وهو بوتقة ينصهر فيها الإسلاميون والإنسانيون والملحدون والإسلامويون والعروبيون والوطنيون والليبراليون والشيوعيون والتقليديون. وليس بوسع جميعهم أن ينشطوا علناً، فضلاً عن دخول المعترك السياسي. لكن وبسبب عزلتها، فإن سورية بقيت محيطاً حيوياً غريباً. تبدو بعض الأشياء مغطاةً بالغبار وحالمةً وقديمة الطراز، لكن سورية بالتأكيد ليست مستنبتاً للتعصب الإسلامي الذي يريد معتنقوه حمل راية النبي إلى الغرب والمناداة بالإرهاب الدولي وسيلة شرعية للوصول إلى هذه الغاية. أما الدعاية الأميركية فهي في غير مكانها هنا، خاصةً وهي تستهدف النظام حصرياً على أنه شوكةٌ في خاصر الإدارة

الأميركية، لأنه ديكتاتوري ولأنه كان قد وقف على الطرف الخاطئ أثناء الحرب الباردة، ولأنه معادٍ لإسرائيل. إن الخطاب الأميركي يتجاهل كلياً الواقع الاجتماعي في سورية. فلو كان الأمر متعلقاً بقيم اجتماعية وليس بالنفط، كما يقول الشعب السوري محبطاً، لتحالفت الولايات المتحدة مع سورية العلمانية وليس مع النظام السعودي الشمولي القادم من «العصر الحجري للإسلام». يمكن تفسير الصورة السلبية لسورية في الغرب بطرقٍ عديدة، منها أسباب متعلقة بدمشق نفسها وأخرى تتعلق بالنظام السياسي. إلا أن سورية كانت ستقُدَّر على نحو مختلف على كل حال، لو أن معايير المُثُل الغربية طبقت حقاً.

لقد استخدم البعض في الحكومة السورية هذه الحجة أيضاً مقدمين أنفسهم شريكاً للغرب على خلفية الضغط الدولي المتنامي. فـ«لو كانت الولايات المتحدة جادةً في أن يصبح الشرق الأوسط في سلام وآمناً ومزدهراً لكانت سورية الشريك البديهي في المنطقة»، كما تقول وزيرة المغتربين النشيطة بثينة شعبان. «إنه النظام العلماني الوحيد في المنطقة، فلدينا مجتمع متعدد الإثنيات والأديان كما في الولايات المتحدة، وقد كان لدينا على مدى أربعين عاماً أفضل سياسة في العالم العربي للارتقاء بحقوق المرأة، لا يمكنني رؤية أي سبب يجعل للولايات المتحدة إشكالاً معنا. وإذا أخرجت إسرائيل من المعادلة، فإنني لا أرى أي تضارب في المصالح»(١).

بالمقارنة مع جاراتها في المنطقة، فإن سورية قد حافظت على علمانية اجتماعية كفوءة ومميزة، وهو إنجاز هام في الوقت الذي ينشغل فيه صناع القرار الغربيون بمسألة ارتفاع مد الإسلام السياسي الراديكالي في العالم العربي. إذ ينظر إلى هذا النوع من

الإسلام في النهاية كمستنبتٍ للإرهاب الدولي كالذي خبره العالم خصوصاً منذ ١١ أيلول ٢٠٠١. أصبحت المجتمعات في العالم العربي أكثر أسلمةً في السنوات الأخيرة، والسبب الرئيسي وراء ذلك هو الصراع غير المنتهي بين إسرائيل والفلسطينيين الذي شوه الوقائع. لقد ازداد نفوذ علماء الدين المسلمين المحافظين، كما عدد النساء المرتديات لغطاء الرأس على نحو ملحوظ في الفترات الأخيرة، إلا أن تنوعاً نسبياً من أنماط الحياة والعادات قد استمر في سورية دون أن يكون مبنياً على الدين.

ففي الأردن على سبيل المثال يمنع تناول الطعام في الأماكن العامة نهاراً خلال رمضان. أما في سورية على الجانب الآخر، فالعديد من المطاعم يبقى مفتوحاً وليس فقط في الأحياء المسيحية. على الرغم من أن قانوناً سورياً قديماً يعود إلى عام ١٩٧١ يمنع تناول الطعام والتدخين في الشارع خلال فترة صيام المسلمين، لكنه قلما طبق منذ ذلك الحين[٢]. ونجد فعلاً دجاجاً مشوياً ذهبياً، ولحم كباب مدهِناً ينزّ علناً على الشوايات على طول الشوارع في مدينة دمشق، ولا يكاد أحد يشعر بالإساءة.

تبيع كثيرٌ من المطاعم والبارات الكحول، ومرةً أخرى ليس فقط في المناطق المسيحية، ويوجد نبيذ سوري، وجعة سورية، وبالطبع المشروب الوطني العرق وهو مشروب كحولي قوي من حبوب اليانسون. وتعلق صورة لفتاة بملابس السباحة عارية الصدر على جدار في خمارة صغيرة قرب البوابة الشرقية لمدينة دمشق القديمة، حيث غالباً ما يجلس كبار السن في الأمسيات على ثلاث طاولات صغيرة ورؤوسهم متقاربة. إنه جزء آخر من الفسيفساء السورية.

تمثل النوادي الليلية وعروض الكباريهات، مع فتيات روسيات

وعراقيات عادةً، جزءاً من المشهد في شوارع دمشق وغالباً ما يكون زبائنها من السعوديين خلال أشهر الصيف. فهاهنا يمكنهم الترويح عن رغباتهم الجنسية التي لا متنفس لها في المجتمع المتزمت الراديكالي في المملكة العربية السعودية. وإذا كانوا متزوجين، فإن زوجاتهم اللواتي قد يصل عددهن إلى أربع، يقين في جناح الفندق، حتى أن التلفاز السوري يعرض اليوم كاريكاتيرات تتناول سلوك السعوديين خلال إجازاتهم الصيفية في سورية. تمثل سورية بالنسبة لكثير من العرب في الشرق الأوسط مكاناً للتحرر الاجتماعي مقارنةً بأوطانهم، الأمر الذي ينغص على نحو متزايد على الدوائر المحافظة. ولا تبدو الحياة اليومية أكثر تحرراً سوى في لبنان، وهو حالة خاصة بالنظر إلى التعداد المسيحي الكبير بين سكانه.

ليس من الغريب رؤية ضفائر الشعر والبلوزات الضيقة والياقات التي تكشف عن الصدور بجرأة والماكياج المثير في الحرم الجامعي في دمشق وحمص وحلب واللاذقية، كما في الشوارع وأحياء التسوق. كذلك تؤدي الجامعة دوراً في سوق الزواج، إذ تتخالط فتياتٌ مع حجاب وبدونه في مجموعات، ويرتدي الشبان الجينز والبلوزات والنظارات الشمسية وقبعات البيسبول ويضعون الجِل على شعرهم.

على الرغم من بعض القيود، فإن الحياة اليومية للنساء أفضل حالاً في سورية مما هي عليه في الكثير من البلدان العربية المسلمة الأخرى. وقد تم تخطيط الدستور المدني عام ١٩٤٩، الذي لا يزال قيد التطبيق إلى حد كبير اليوم، بما يحاكي الدستور الفرنسي العلماني. إذ يسمح للنساء بطلب الطلاق، وهو أمر بعيد عن التقاليد السائدة كما بينت المجادلات في مصر. إنهن يتمتعن بالمساواة مع الرجال أمام القانون ويتلقين أجوراً متساويةً مقابل

العمل نفسه، الأمر الذي لا يحدث دائماً حتى في بعض البلدان الغربية. ثمة عدد كبير من النساء السوريات اللواتي يشغلن مناصب في الإدارة المتوسطة وتتجاوز نسبة النساء بين طلاب الجامعة النصف. ومنذ عام ١٩٨٠ لم يعد الجيش حكراً على الذكور، كما أن الأولاد والبنات يدرسون في القاعات المدرسية نفسها منذ عام ١٩٨٣[٣].

رغم كل ما سبق فإن للدين والتقاليد النابعة منه دوراً مهماً في الحياة اليومية لجميع السوريين من سنة، ومسيحيين من جميع الطوائف، وعلويين، ودروز، وشيعة، ويهود. فبعض الشيوعيين على سبيل المثال يذهبون إلى المسجد أو الكنيسة بانتظام، وأكثر ما يبرز الدين والتقاليد هو في حالة الزواج. فالشريعة، أو القانون الإسلامي، تحكم الأمور المتعلقة بالعائلة والإرث. وفي عام ١٩٧٠ روّعت حافظ الأسد الاحتجاجات الواسعة الانتشار الناتجة من مطالب الإخوان المسلمين، فكرّس الشريعة في الدستور لتكون «المصدر الأساسي» للتشريع، بدلاً من أن تكون «مصدراً أساسياً» له، كما كان ينص دستور عام ١٩٥٠. ليس من الممكن أن يتم الزواج في مكتب تسجيل، وعلى الناس الراغبين بالزواج أن يعلنوا ولاءهم لعقيدة دينية، وإذا سُجلوا دون عقيدة فإنهم يُعدّون تلقائياً مسلمين. وتنص قوانين الزواج الإسلامية على أن من حق الرجال المسلمين أن يتزوجوا من نساء مسيحيات، لكنه لا يسمح للأخيرات بوراثة الثروة والملكية. وعلى الرجال المسيحيين الذين يتزوجون من نساء مسلمات أن يتحولوا إلى الإسلام. وقلما تختلف سورية في هذا الشأن عن أي بلد مسلم آخر.

لقد تجاوزت توصية الإسلام بالتسامح في الواقع، وإلى حد بعيد،

الممارسة المسيحية غير المتسامحة حتى بدايات القرن العشرين. إلا أنه بالمقارنة مع تشريعات اليوم في العالم الغربي المتأثر بتنوير القرن الثامن عشر، تبدو التوصية الإسلامية أقرب إلى التساهل منها إلى التسامح الحقيقي. فعلى الرغم من أنها تتقبل الأديان الكتابية الأخرى إجرائياً، فإنها لا تنظر إليهم على أنهم أنداد، بل تزدريهم من الناحية الأخلاقية. لماذا إذاً على الرجل الذي يتزوج مسلمة أن يتحول إلى ديانتها، أو لماذا لا يحق سوى لمسلم أن يتولى رئاسة الدولة في معظم البلدان الإسلامية؟ وحتى في سورية العلمانية، ما من متسع للملحدين أو المنتمين إلى ديانات أخرى غير الديانات الكتابية التقليدية.

لقد تناقصت مساحات الحرية التي لا يمسها الإسلام في الحياة الخاصة والاجتماعية على مدى السنوات القليلة الماضية. وأصبح الإسلام قاعدة توجيه أقوى بالنسبة إلى كثير من السوريين، ليس بالرغم من الانفتاح الجديد، وتآكل التقاليد، والنفوذ الغربي عبر وسائل الإعلام والإنترنت، ، بل بسبب كل ذلك. ثمة «عودة إلى الإسلام» أقل مما هنالك تطور جديد، كما تشهد الحجابات. فوفقاً لعالم سياسة سوري، تضع ٨٥ بالمئة من النساء في حلب المحافِظة الحجاب، والرقم ما انفكّ يزداد.

إن أنقبة الوهابيين الراديكاليين من العربية السعودية، والذين لم يكن باستطاعتهم إيجاد موطئ قدم لهم في المجتمع السوري لوقت طويل، تمثّل اليوم جزءاً من مشهد الشارع، حتى إذا كانت لا تؤدي سوى دور هامشي. يعود النفوذ الوهابي الجديد في سورية بجذوره إلى المساومات الحاذقة بين حافظ الأسد والعربية السعودية عام ١٩٨٠. فقد نجح الأسد في ثني السعوديين عن دعم مقاتلي

الإخوان المسلمين في سورية، في خطوة هامة ضمنت بقاءه سياسياً. وسمح الأسد العلماني بالمقابل للعربية السعودية بتأسيس مدارس للقرآن، ومنظمات خيرية، ومساجد في سورية. ووفقاً لتقديرات مصادر إسلامية، تم ضخ ١,٥ مليار دولار في سورية والأردن ولبنان عبر السنوات الخمس عشرة الأخيرة في الترويج للوهابية. «لقد دمرت دولارات البترول الإسلام المتميز بتسامحه مع الوقت»، كما يقول المحلل سمير التقي. الصوفية، والإسلام المتسامح الشعبي في سورية، هما أكبر ضحايا هذا التوجه. يستذكر التقي طفولته، حين كان حتى اليهود يذهبون أحياناً إلى المشايخ لأن عقلياتهم كانت أكثر انفتاحاً من عقليات حاخاماتهم. إن ما يبدو غير قابل للتصديق اليوم، كان شائعاً جداً قبل خمسين عاماً. «حين تحمل فتاة غير متزوجة، كانت تذهب بورطتها إلى الشيخ ليحميها بهدف منع الفضيحة»[٤].

إن التقاليد المشتركة بين المسلمين والمسيحيين وغيرهم، راحت تفقد قوتها الرابطة باطراد. أما الغرب، الذي لا تُدرك قيمه إلا عبر قنوات مشوهة، من خلال أفلام هوليود الرخيصة، فلا يقدم بديلاً مقنعاً. وسياسة الغرب المتناقضة حيال الشرق الأوسط تدفع الناس أيضاً إلى الاستخفاف بالقيم الغربية.

يصف مصور فوتوغرافي في الخمسين تقريباً، ورحالة عالمي خبير، التغير الذي لا يخلو من مفارقة في القيم في سورية. «عندما كنت صغيراً، كان من المستحيل تقريباً التحدث إلى الفتيات الغريبات. وقد أعجبتني مرة فتاة، فكنا دائماً نتواعد عند الرابعة من بعد ظهر كل يوم ليلوّح أحدنا للآخر بيده من نافذة شقته. بعد شهور طويلة، تجرأنا على أن يكتب أحدنا إلى الآخر. هكذا كانت

التقاليد. يمكنك اليوم الاقتراب من أية فتاة في الشارع، فتعطيها رقم هاتفك النقال، بل وربما تعطيك هي رقمها. عندما تذهب إلى الجامعة، ترى سرات عارية ولا تعرف أين تنظر. لهذا السبب يلجأ كثيرون إلى الإسلام وإلى الحجاب، لأنهم فقدوا توجههم».

أصبحت التناقضات أكثر تطرفاً. «إما أن تغطي نفسك أو أن تتجولي نصف عارية»، كما تلاحظ طالبة اقتصاد بوضوح، «إما أن تقولي: سيحيا الإسلام! أو أن تظهري أنك ضد الإسلام، وبالكاد يوجد حل وسط»، كما تقول شروق ذات الثانية والعشرين، والتي تحضر محاضراتها مرتدية الجينز الأزرق العادي من دون ماكياج.

يسترجع السوريون العلمانيون الأكبر سناً ذكريات الستينيات والسبعينيات بحنين، حين كانت النساء يجلسن مع الرجال في المقاهي حتى وقت متأخر من الليل، عوضاً عن الرجال الذين يجلسون ويحتسون شايهم وحدهم في هذه الأيام. عندما تنظر إلى صور العائلة القديمة، يمكنك غالباً أن ترى الأمهات في تنانير قصيرة، الأمر الذي يعدّ من الجسارة بمكان اليوم. أخبرتني صديقة علوية أنه كان لعائلتها منزل إجازات على الشاطئ الجنوبي للاذقية، لكنهم باعوه لأنهم لم يعودوا يشعرون بالراحة في معيشتهم هناك. «لقد أصبحنا في النهاية النساء الوحيدات تقريباً اللواتي ما زلن يسبحن بالبكيني»، كما تفيد. «كانت نسوة يأتين من الأرياف على نحو متزايد، ليسبحن بجميع ملابسهن وهم مرتديات الحجاب، وقد فرض العدد الكبير للسياح السعوديين هذا التوجه. حين تكونين اليوم الشخص الوحيد الذي يريد السباحة بالبكيني، فإن الجميع يحدقون بك، ويعدّونك فاسقة».

تروي إيمان شاكر، زوجة صادق العظم، وهي امرأة مفعمة بالحيوية ذات شعر قصير مكشوف، كيف طلب منها متعصب إسلامي مؤخراً ـ للمرة الأولى ـ أن ترتدي الخمار في المدينة القديمة في دمشق. لقد مرّر ليدها ورقة توضح بالتفصيل كيف يمكن لـ«الأخت» أن ترتدي حجاباً. يجب أن يكون رمادياً، من دون أية ألوان حية، ودون عطر. يستعمل القائمون على المساجد في المهاجرين، الحي الذي تقطنه، جواسيس في الحي للتحقق من أنماط حياة الرعية. كانت سيارات الأجرة تتجاوزها أحياناً لتتوقف على بعد خطوات وتقلّ امرأة محجبة. ويروي مثقف علماني مسلم من حلب، كيف رماه سائق خارج سيارة الأجرة لمجرد أنه كان يحمل زجاجة عرق معه. «ما كان هذا ليحدث منذ خمسة عشر عاماً. إنهم يتعلمون كل ذلك من وعّاظ الكره في الجوامع»، كما يقول محبطاً.

يضيف مثقف معروف جيداً من حلب هو عبد الرزاق عيد: «ثمة شيوخ محافظون يعظون بما هبّ ودبّ. فضد المرأة مثلاً ـ علينا قتلها إذا فعلت هذا وذاك. لكن لا مشكلة لدى الاستخبارات مع هذا، إذ لا بأس بالمواقف الراديكالية في ما يتعلق بالعقيدة والمجتمع، فالمهم ألا يتكلموا ضد النظام. إن سورية تحارب الإسلامية على المستوى الأمني، وليس على المستوى الإيديولوجي والثقافي»(٥).

إن محاولات الاستخبارات لوضع نهاية للخطب العنيفة الراديكالية من قبل الإسلاميين، تؤدي إلى نزاعات مفتوحة باطراد. وما يزال خطر تخلخل التوازن بين وعّاظ الكره الراديكاليين والحكومة قائماً. وقد أعاد مقتل عنصر استخبارات في حمص في نهاية عام ٢٠٠٤ هذه المسائل إلى الواجهة. كان الرجل مسؤولاً عن مراقبة جامع الغفاري في حمص، وفي هذا الموقف، منع تقديم التعاليم الدينية

الراديكالية للأطفال تحت سن الثامنة عشرة، وقد ساعد المشرف على الجامع على قتله. لم تتحدث الصحافة الرسمية بالطبع عن الحادث، لأن هذه القضية تعدّ متفجرة لسبب آخر: فالقتلة من السنة، والضحية علوي.

يشير تكرار هذه الحوادث إلى توجه جديد في سورية. إن الضغوط الاجتماعية المطبقة على سورية العلمانية في ازدياد. والقوى الإسلامية المحافظة تتجرأ الآن على الخروج من غطائها أكثر فأكثر، خصوصاً بعد موت الأسد الأب. لم يعد من الممكن رؤية عناصر الاستخبارات في بعض المناطق الإسلامية مثل باب سريجة في دمشق، ويمكن للمارة اليوم أن يشهدوا ما كان مستحيلاً ذات يوم: اسم الرئيس وصوره ممزقة ومنتزعة من على الجدران والألواح. كم يتناقض هذا مع الزمن الذي كانت فيه قوات النخبة النسائية التابعة لشقيق حافظ الأسد، رفعت، تنتزع الحجابات عن رؤوس النساء في الشوارع منذ عشرين عاماً، بحماسة غامرة تشبه ما حدث في بداية الكمالية في تركيا.

الهوامش

(١) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤.

(٢) لوبمير (Lobmeyer) (١٩٩٥)، ص ٣٥١.

(٣) لوبمير (Lobmeyer) (١٩٩٥)، ص ٣٥٣، ٣٥٥.

(٤) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٥ تموز/يوليو ٢٠٠٤.

(٥) نقلاً عن تقرير إذاعي لكريستن هيلبرغ، «الإسلاميون المتطرفون أم المسلمون الديموقراطيون؟ فرص ومخاطر الإسلام السياسي في سورية» (Radikale Islamisten oder muslimische Demokraten? Chancen und Gefahren des politischen Islam in Syrien)، في: Deutschlandfunk، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

6

استطراد: العلمانية في سورية

لا بدّ من توضيح مفهوم العلمانية بمزيد من التفصيل، خاصة في سياق الشرق الأوسط، بما أن للأوروبيين والعرب المسلمين تجارب وأفكاراً مختلفة حول فهمهم لهذا المصطلح[1].

إن العلمانية في أوروبا متضمنة ضمن عملية طويلة من التطورات الفلسفية والاجتماعية والسياسية. وتعود إلى حد كبير في جذورها إلى أفكار عصر التنوير، حين كان الناس يشككون في الدوغماءات والتفسيرات الدينية، وراحوا يتحدّون بشجاعة الكهنوت المسيحي المتسلط. ومن بين الأشياء التي تطورت من أفعال التحرر هذه كانت إمكانية الاعتراف علناً بالإلحاد أو الربوبية، أي الاعتقاد بإله خاص دون تبني تفسيرات وطقوس الكنيسة، فراح الإيمان يتحول تدريجاً إلى قرار شخصي، ولو أن تحول الحرية إلى واقع اجتماعي لم يحصل سوى في العقود الأخيرة. ولم يحز الفرد وتقرير المصير

الحر نصرهما الحاسم سوى بعد الثورات الاجتماعية في المجتمعات الغربية عام ١٩٦٨.

والحال فإن العلمانية في الغرب أقرب إلى أن تكون جزءاً من التطور الاجتماعي والتجربة الشخصية، منها إلى الإيديولوجية السياسية، لتكون النتيجة الممكنة الوحيدة هي فصل الكنيسة عن الدولة. من الممكن أن تشتمل العلمانية بالمعنى الأوروبي أيضاً على خصخصة الدين وتلاشي الإيمان الشخصي والممارسات الدينية بين الناس[٢]. إلا أن هذه السمات الثلاث للعلمنة في أوروبا ليس من الضروري أن تحدث في كل مكان في الوقت نفسه.

فقد أصبحت ألمانيا الشرقية إحدى أكثر المناطق لادينيةً في أوروبا، إذ يعترف ٦٩ بالمئة من سكانها عام ٢٠٠٠ بعدم إيمانهم[٣]. كما أن الممارسة الدينية تتلاشى في ألمانيا الغربية أيضاً. ومع ذلك، فإن الكنيسة والدولة ليستا منفصلتين كلياً، بما أن الحكومة الألمانية هي من يتولى جباية الضرائب الخاصة لمصلحة الكنيسة. وثمة في اسكندنافيا كنيسة دولة بروتستانتية، على الرغم من أن قلة فقط من السكان تعلن تدينها. بينما في فرنسا على الطرف الآخر، فإن الفصل بين الكنيسة والدولة صارم ومتماسك، مع أن الغالبية العظمى من الشعب تؤمن بالكاثولوكية إيماناً عميقاً.

يمكن للمرء في الولايات المتحدة أن يلاحظ دوراً متزايداً للدين، والإظهار العلني للمعتقدات الشخصية في الحياة العامة خلال السنوات الأخيرة، وتحديداً مع النشاطات المتصاعدة لما يسمى باليمين المسيحي الذي غالباً ما يبدي أعضاؤه حماسةً تبشيرية وطموحات اجتماعية وسياسية، في ما يشبه الأصوليين المسلمين في أماكن أخرى. وعلى كل حال، فإن ذكر الله الخطابي كان سائداً

في الحياة السياسية والعامة في الولايات المتحدة، ويشكل جزءاً من الثقافة العامة. إذ لا ينتهي أي خطاب للرئيس دون العبارة الوطنية ـ الدينية «بارك الله أميركا!». لكن الصلاة في الوقت نفسه ممنوعة في المدارس العامة بحكم القانون، وتوجد المنظمات الدينية مستقلة عن الحكومة. فما من ضريبة عامة للكنيسة كما في ألمانيا، مع أن الكنيسة قد تتلقى دعماً مالياً لأسباب واضحة التعريف. إن العلاقة بين الدين والدولة في الولايات المتحدة معقدة جداً، وهي متسايرة تارةً ومتناقضة تارة أخرى مع التشريعات القانونية التي تتعارض في ما بينها في الولايات المختلفة ضمن الولايات المتحدة. على الرغم من أن القوى الدينية قد أحرزت نفوذاً تحت إدارة جورج دبليو بوش، فإن مجتمع الولايات المتحدة وسياساتها معروفان بقدرتهما العالية على التصحيح الذاتي، مما يرجح بالتالي أن تنقلب الاتجاهات الحالية مرة أخرى مع الوقت.

لكننا إذا أردنا الإيجاز، فإن الفرق الأساسي بين الولايات المتحدة وأوروبا يعود بجذوره إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر. فقد كانت الممارسة الحرة للدين لدى المستوطنين والمؤسسين الأوائل في الولايات المتحدة تؤدي دور إيديولوجية التحرر خلال عملية بناء الأمة الجديدة. لذا فإنها كانت تعدّ قوة تقدمية، بينما يرى الأوروبيون في الدين على العكس جزءاً من المؤسسة السياسية المستبدة التي حرروا أنفسهم منها، ليس عبر الهجرة (مع أديانهم) بل من خلال الانعتاق (من أديانهم).

تبين هذه الأمثلة مدى اختلاف التأثير العملي للعلمانية في العالم الغربي. إذ يصعب تحديد أي البلدان هي أكثر علمانية أو أقل علمانية من غيرها. إن العلمانية في العالم الغربي مفهوم مرن يفسح

المجال للدين أيضاً. إلا أن قاسماً مشتركاً لا يزال موجوداً على الرغم من الفروقات، فالعلمانية هي تجربة ثقافية، وحركة فكرية واجتماعية تتداخل فيها وتتزامن تطورات الديموقراطية الليبرالية، والدستورية، والحريات الفردية، وحقوق الإنسان، بمعزل عن الإيمان الشخصي أو القناعة الدينية.

أما في العالم العربي، فالعلمانية شيء آخر تماماً. فقد قدِمت أفكار نظام التعليم الحكومي، والأشكال الحديثة للإدارة، والفصل بين الدين والدولة إلى المنطقة العربية من أوروبا. وكانت مصر أول من احتك بأفكار الثورة الفرنسية عندما حط نابليون فيها في حملته عام ١٧٩٨. ثم بادر محمد علي، الضابط الألباني الذي ذهب إلى مصر بتكليف من الامبراطورية العثمانية للتخلص من المماليك، باصلاحات جذرية عام ١٨٠١ إلا أنه أعلن نفسه في ما بعد حاكماً على النيل. وسرعان ما أصبحت البلاد أول دولة قومية علمانية حديثة في المنطقة[٤].

ومع ارتفاع مد القومية العربية بعيد انهيار الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، ما فتئت العناصر العلمانية أن دخلت الخطاب ثم السياسات في الشرق الأوسط العربي (انظر الفصل «هل أفلست البعثية؟»). إلا أن هذا المفهوم كان يعاني علة مزمنة: فقد قدم بمعية الاستعمار الأوروبي. وبعيداً عن التجارب السلبية العديدة الأخرى، فإن القوى الغربية قلما طبقت في الأقاليم المستعمَرة القيم التي كانت تعليها وتحققها في أوطانها، الأمر الذي يفسر السلوك الرفضي لكثير من المسلمين الذين يرفضون أفكاراً لمجرد أنها قادمة من الغرب. (وهو سلوك موجود بالطبع في الاتجاه المعاكس أيضاً).

إن العلمانية، كما خبرها الكثير من العرب، تعني استبدال استبداد بآخر، وهي إيديولوجية مستوردة تطعّم تطعيماً مشوهاً في المجتمعات التي لديها خلفيات من الخبرات مغايرة كلياً. لقد ارتبطت العلمانية بالإمبريالية، وثمّ بالنظم الاستبدادية المرتبطة بالغرب، ومع نظم اشتراكية الدولة(*) Etatism، والتشتت الثقافي، وغالباً مع انتهاك حقوق الإنسان والحريات الشخصية. العلمانية هي أداة للنخب ذات التعليم الغربي لشرعنة حكمها دون أن تلتزم بالركائز الفكرية والسياسية للعلمانية الغربية(٥).

لقد حُطّ من شأن العلمانية لتصبح عبارة عن أداة سياسية وواجهة إيديولوجية فارغة، وهو ما يفسر مقايضة العلمانية بسهولة بالشعبية الإسلامية في العراق. فما إن شعر صدام حسين بحاجته إلى علماء الدين والمؤمنين السنة بعد كارثة حرب الخليج عام ١٩٩١، حتى سارع إلى التحول من العلمانية البعثية إلى الإسلام. فاستكتب عبارة «الله أكبر» على العلم العراقي بحروف خضراء، ومنع الكحول والنوادي الليلية، وقيّد حقوق المرأة. من الصعب تصور إمكان حدوث ردة كهذه في بيئة علمانية غربية. ويكمن الخطر في العراق في حقيقة أن الأولى لم تكن علمانية حقيقية، ولا الثانية كانت إسلاماً حقيقياً.

باختصار فإن علمانية أصيلة نمت في الغرب منسجمة مع التطلعات الفلسفية والاجتماعية والأخلاقية، بينما يمكننا على

(*) State Socialism – Etatism وتعني اشتراكية الدولة، وهي نظام اقتصادي تتحقق فيه بعض الأهداف الاشتراكية عن طريق العمل السياسي التدريجي (المترجم).

النقيض القول إن علمانية مفروضة هي التي انتشرت في العالم العربي.

ما من علمانية بالمعنى الأوروبي في سورية. فقد كان آباء العروبية العلمانية، والإيديولوجية البعثية من بعدها، يرون أن القومية العربية والإسلام (بوصفه عاملاً ثقافياً على الأقل)، مكونان متلازمان[٦]. أما العلمانية السورية فهي جزء من إيديولوجية الدولة، فضلاً عن وجود تقليد عريق للتسامح والتعددية الدينية في البلاد يتجاوز إلى حد بعيد الاستيلاء على السلطة من عناصر من حزب البعث الاشتراكي والعلويين بما هم طائفة شيعية ليبرالية. فقد انتشرت وجهات النظر العلمانية على نطاق واسع بعد حصول سورية على استقلالها عن فرنسا عام ١٩٤٦. حتى أن رئيس الوزراء كان مسيحياً في منتصف الأربعينيات والخمسينيات. «لقد فقد الإسلام إلى حد بعيد وظيفته السياسية وجزئياً وظيفته الاجتماعية أيضاً قبل الثامن من آذار من عام ١٩٦٣ عندما وصل حزب البعث إلى السلطة، بوقت طويل»، كما يستنتج هانس غونتر لوبمير Hans Gunter Lobmeyer[٧].

صحيح أن الأفكار الاشتراكية سادت بحيث أثرت في السياسة الاقتصادية، خصوصاً بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٠ حين كان الجناح اليساري للحزب (البعثيون الجدد) في السلطة، إلا أن إصلاحات اجتماعية شاملة ـ وهي تبعة لا محيد عنها للإيديولوجية الماركسية ـ اللينينية الملحدة ـ لم تحدث. لقد كانت القوى التقليدية أقوى من ذلك، وأصبحت الاشتراكية لا تعدو كونها شاخصة للسياسة الخارجية تشير باتجاه موسكو.

وهكذا فإن حزب البعث كان قد أمضى ثماني سنوات في السلطة

عندما أصبح حافظ الأسد رئيساً عام ١٩٧١، ومع مجيئه، قام الكثير من العلويين بتقوية مواقعهم في السلطة. وكان معظمهم من الفلاحين الفقراء في الجبال المحيطة باللاذقية، الذين كانوا قد خبروا تقدماً اجتماعياً نتيجة السياسة الاستعمارية الفرنسية. (فيما يناقض تماماً فهمهم للدولة على أنها ديموقراطية المواطنين في بلادهم، كان الفرنسيون يستغلون وجود طوائف مختلفة في مستعمراتهم ويحركون الطوائف، إحداها ضد الأخرى ضمن استراتيجية «فرّق ـ تسد»)[٨]. لم تكن تلك «ثورة علوية»، بل مجرد أن علوياً أثبت أن لديه ما يكفي من القسوة والتجرد من المبادئ الأخلاقية ليوجه مكائد عصره وصراعاته في صالحه. إلا أن الخلفية العلمانية الشخصية للأسد لعبت دوراً. لذا لم تكن إيديولوجية (غربية) ـ أي الاشتراكية ـ بل عاملاً في غاية التقليدية، أي الانتماء الديني، هو الذي رجّح كفة التحرر الاجتماعي بسبب تعاليمه الدينية، وطبقه وحافظ عليه حتى اليوم على الرغم من المعارضة.

لم يكن حزب البعث الاشتراكي بنفسه، بل الأسد العلوي، هو من شرع بالإصلاحات العلمانية ومنح المزيد من الحقوق للمرأة. حتى أنه عام ١٩٧٣ كان يريد أن يحذف شرط أن يكون الرئيس مسلماً من الدستور، في محاولة منه للحصول على المزيد من الدعم من الأقليات[٩]، ليثير بذلك معارضة شديدة من الإسلاميين.

مأخوذاً بالفزع، تراجع الأسد ووضع اقتراحه جانباً، وقدّم العديد من التنازلات الطويلة المدى. فلتهدئة المسلمين المحافظين بدأ يذهب إلى المسجد على نحو استعراضي، وأسس مدارس لتحفيظ القرآن باسم النظام تحمل اسماً متناقضاً وطريفاً: «معهد الأسد لتحفيظ

القرآن». يؤكد النقاد العلمانيون في دمشق أن المماليك، الذين حكموا في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، والعلويين في ظل الأسد، قد بنوا من الجوامع أكثر من أي حكام آخرين في تاريخ سورية. وقد كان لكليهما الهدف نفسه، فبصفتهما منشقين سابقين سياسياً ودينياً، كانوا يريدون أن يثبتوا إيمانهم أمام الغالبية السنية متجنبين بالتالي البلبلة العامة. فأمّموا الممتلكات التي تحت الوصاية الإسلامية (الأوقاف)، التي كانت تدير عملية بناء المساجد بتمويل من الأموال العامة والخاصة، في ظل البعثيين ووضعت تحت تصرف وزارة حكومية. وهذا مثال واضح على أن نظاماً علمانياً رسمياً ومؤسساتياً ـ أي الفصل بين الكنيسة والدولة ـ لا يوجب بالضرورة علمانية اجتماعية.

يمكن إيجاد تناقضات على جميع المستويات، فبعدما أصبح رئيساً بوهلة، أعاد تطبيق قَسَم ديني على تسلّم المناصب، كان البعثيون قد أبطلوه قبل عامين. وشرّع حظراً على تناول الطعام العلني في فترة الصيام في رمضان ولم يكن ينفر من تضمين خطاباته تعابير دينية.

كان الأسد البراغماتي يضمر كرهاً عميقاً للمحافظة الدينية ولتسييس الدين. وكان يطالب بتحرير الإسلام من «الوجه القبيح للتعصب»، وكان يؤكد أن القيم الأخلاقية، وليس الدين، هي التي يجب أن تكون المادة المحورية لتنمية المجتمعات[١٠]. وفي تنظيراته الموجهة ضد الإخوان المسلمين، كان الأسد يشدد على أنه «ما من حق أي حزب أن يحتكر الإسلام، أو أي دين آخر». كما أنه قال أيضاً: «إن حزب البعث العربي الاشتراكي حزب وطني اشتراكي لا يفرق بين الأديان[...]. ولولا أن سورية كانت دائماً فوق

الطائفية، لما كانت موجودة اليوم»[١١].

لم يعد الإخوان المسلمون في السبعينيات والثمانينيات على كل حال يستخدمون حججاً دينية، بل حججاً معادية للعلوية، محاولين بذلك استغلال كون العلويين العمود الفقري للنظام. واغتيل العديد من العلويين في ذلك الوقت، فقد قدمهم الإخوان المسلمون على أنهم طائفة غير مؤمنة كانت تنتهك البلاد وتضطهد المؤمنين السنة. لقد حطّ الإخوان المسلمون من العلمانية البعثية، معتبرين إياها مجرد بدعة علوية[١٢].

لا تزال الورقة العلوية تستخدم في نظام الولاء السوري، وأصبح الانتماء إلى دين معيّن جزءاً من لعبة البوكر السياسية على نحو متزايد. إلا أن من غير المبرر كما ذكرنا سابقاً الحديث عن «حكم علوي»، فما من عمالة محصورة بالعلويين أو لصالحهم في سورية. وحزب البعث ليس حزباً علوياً، فقاعدته تتكون من مختلف المجموعات الاجتماعية وليس الدينية. والعلويون لا يسيطرون على المجتمع، فضلاً عن الأعمال، ولا هم مدعومون من منظور البنية التحتية. ولا يجني العلويون أفضل مما يجنيه أبناء المجموعات الأخرى في سورية[١٣]. كان معظم مؤيدي الأسد من السنة، من بينهم مصطفى طلاس الذي تقاعد عام ٢٠٠٤ بعدما حقق رقماً قياسياً بسنواته الاثنتين والثلاثين وزيراً للدفاع. لقد تزوج بشار الأسد، في حركة سياسية ذكية، من امرأة سنية، وهو متلهف لتحقيق توازن في آلة السلطة. كما أن ثمة عداوة بين العشائر العلوية، وعدداً كبيراً من العلويين يقبع في السجون لمعارضتهم للحكومة. وغالباً ما يكيل لهم النظام أحكاماً أقسى مما يناله أبناء الديانات الأخرى.

كان الإخوان المسلمون يسعون وراء أهداف سياسية محددة، تتمثل في إسقاط حافظ الأسد و«العصبة العلوية». واستُخدم الإسلام كإيديولوجية تعبئة للوصول إلى هذه النهاية. إلا أن كلا الطرفين استخدما الخطاب الإسلامي، مدّعين أن الآخر يسيء استغلال الإسلام لأهداف سياسية. وتصاعد النزاع ولم يعد بإمكان الأسد تهدئة الإسلاميين بأفعال دينية رمزية وتجميلية، فقد كان انعدام الثقة بين الطرفين في غاية العمق.

استمر امتحان القوة بين النظام والإسلاميين السنة على مدى أعوام عصيبة، وهو لم يكن خلافاً دينياً. كان الأسد مدعوماً من شرائح واسعة من الشعب، كالفلاحين، وطبقة ذات عقلية متحررة من التجار السنة وخصوصاً في دمشق، والأكراد، والقبائل البدوية السنية، والأقليات الدينية كانت جميعها تقف في صفه. «كانت هذه القوى المتضافرة قادرة تماماً على منع أسلمة البلاد»، كما يقول المؤرخ عبدالله حنا. «كانت الفرص متساوية»[١٤]. قدم الأسد تكتيكياً تنازلات كبيرة لرجال الأعمال السنة في حلب، سلموا بعدها المزيد والمزيد من الإخوان المسلمين من أحيائهم إلى السلطات. كذلك نجح الأسد تحقيق الصفقة المذكورة آنفاً مع العربية السعودية، موقفاً الدعم السعودي للجناح العسكري من الإخوان المسلمين.

تحقّق الانعطاف الحاسم في الأحداث من الجيش أخيراً. ففي عام ١٩٨٢، وضع الأسد نهاية دامية للحرب الأهلية عبر مجزرة حماه الذائعة الصيت. ومن المرجح أن عشرات الآلاف قضوا خلال قصف بالقنابل واقتحام المدينة القديمة التي كان الإخوان المسلمون يتحصنون فيها بين السكان. منذ ذلك الوقت، لم يعد بوسع

الإسلاميين الراديكاليين أن يحظوا بموطئ قدم في الحياة العامة في سورية مرة أخرى.

إن ثمناً باهظاً لا بد من دفعه للحفاظ على الوضع الراهن. ولا يزال حتى المنتقدون للنظام السوري لا يتجرؤون على المجازفة بالاستقرار الحالي، نظراً للأسلمة السياسية والاجتماعية التي تطوّق سورية.

الهوامش

(١) التفسير التالي مرتكز على محاضرة للكاتب في معهد الدراسات الإسلامي للمعارف الحكمية في بيروت. انظر: Wieland (٢٠٠٤)، في: المحجة (al-Mahajjah).

(٢) من بين الآخرين، أحدث تيودور هانف هذا التميز خلال المؤتمر الدولي، «حكم الله وحكم قيصر: استكشاف الفراغات بين الحكومة الدينية والعلمانية»، في بيبلوس Byblos، لبنان، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

(٣) الإحصائيات صادرة عن الكنيسة البروتستانتية في ألمانيا (EKD) وكونغرس الأساقفة الكاثوليك.

(٤) طيبي (١٩٧١)، ص ٦٤ وما بعدها، ٨٣.

(٥) المزيد حول هذه التجارب المختلفة مع العلمانية في أوروبا والعالم العربي، انظر: Esposito and Keanẽ in: EspositoLTamimi (٢٠٠٠).

(٦) هينبوش (٢٠٠١)، ص١، ٧٠ وما بعدها؛ داويشا (٢٠٠٣)، ص ص ٢٩٥-٢٩٦؛ قدوري (Kedouri) (١٩٩٢)، ص ٣٢٥ وما بعدها؛ مانسفيلد Manfield (٢٠٠٣)، ص٣٢٣؛ زيني Zeine (١٩٦٦)، ص١٥٠، ١٥٥-١٥٦.

(٧) لوبمير (Lobmeyer) (١٩٩٥)، ص ١١٥.

(٨) المزيد حول سورية تحت الانتداب الفرنسي، انظر: خوري (١٩٨٧)؛ مفتي (١٩٩٦)، ص٤٤ وما بعدها.

(٩) لوبمير (Lobmeyer) (١٩٩٥)، ص ١٩٣ وما بعدها، شويزر (Schweizer) (١٩٩٨)، ص٢٧٨.

(١٠) سيل Seale (١٩٨٨)، ص١٧٣.

(١١) فان دام Van Dam (١٩٨١)، ص١١٠.

(١٢) لوبمير (Lobmeyer) (١٩٩٥)، ص ١٩٩.

(١٣) لوبمير (Lobmeyer) (١٩٩٥)، ص ٢١١، ٢١٩ وما بعدها؛ باتاتو Batatu (١٩٩٩)، ص٢٢٧-٢٢٩، ٣٢٧؛ بيرتز (١٩٩٩)، ص ١٦؛ بيرتز في: الشرق Orient (١٩٩٠)؛ فان دام Van Dam (١٩٨١).

(١٤) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

7

هل أفلست البعثية؟

أحد الرموز السياسية للبعث هو تلك الخريطة التي تضم جميع الدول العربية حول حوض البحر المتوسط في شبه دائرة من الأخضر الداكن، وراية بألوان العروبة، الأسود، الأبيض، الأحمر، والأخضر مغروسة في قلب سورية. وعادة ما توضع صورة لحافظ الأسد أو بشار الأسد، قائد حزب البعث السوري، بجانب هذه الراية كضامن لوحدة العرب ومناضل في سبيلها. وقد كانت هذه الخريطة جزءاً من لوحة جدارية عملاقة في المتحف الوطني ببغداد إلى أن نُهبت بعد الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣، حيث يحمل العراقيون في الجدارية الخريطة كبيرق، وهي المرة الوحيدة التي تتبع فيها الحشود صدام حسين الذي كان يمتطي جواداً أبيض فخوراً، ويتجه نحو القدس حاملاً بيده سيفاً.

من الصعب للغرباء أن يفهموا لماذا تكون دولتان ملتزمتان

بالأيديولوجية نفسها من ألد الأعداء لعقود من الزمن، مع أن فروعاً من حزب البعث كانت تحكم في سورية والعراق معاً، لكن على ما يبدو كانوا يكرهون بعضهم بعضاً أكثر مما يكرهون عدوهم الرئيسي إسرائيل أو الولايات المتحدة الأميركية. ما هي الأسباب وراء هذا العداء الأخوي؟ وما هي جذور العروبة بأي حال كقوة سياسية؟

تزامن نمو مفهوم القومية العربية مع الانقلابات الاجتماعية والاقتصادية العديدة في الشرق الأوسط التي برزت بقوة نتيجة التأثير الأوروبي، حيث تحققت بنى تحتية أفضل، برز معها حراك اجتماعي كبير. وأخذ الناس بالانتقال أكثر فأكثر إلى المدن السريعة النمو، ونتيجة لذلك انحلّت الروابط التقليدية والهويات، وبدأت الطبقة الوسطى بالنمو، كما ظهرت إمكانيات جديدة للاتصال الجماهيري باستخدام الصحافة المطبوعة، حيث أنتج النظام التعليمي الحديث المزيد من المناهج الموحدة، التي ظهر معها مستوى تعليمي أعلى. هذه هي العوامل التي دعّمت تجانس الوحدات الثقافية (أو التي أُدركت في ما بعد بهذا الشكل)، كما فعلت الحركات الوطنية في أنحاء أخرى من العالم[١].

ويلعب تاريخ الأفكار دوراً أيضاً، حيث إن الأيديولوجيات الوطنية التي انتشرت من أوروبا إلى بقية أنحاء العالم في القرن التاسع عشر، مارست تأثيراً كبيراً على الشرق، كما أن الأفكار القومية ـ العرقية (الإثنية) للرومانتيكيين الألمان احتلت مكانة هامة في حالة العرب، حيث شحذت القومية العربية صورتها السياسية على هذا الأساس الروحي عند نهاية الحرب العالمية الأولى لكي تضع حداً فاصلاً لنفسها عن الأيديولوجية القومية ـ العرقية للأتراك الشباب

الذين حطمت ثورتهم الأسس التقليدية للإمبراطورية العثمانية. وقد شكلت الإمبريالية والسياسة الاستعمارية الأوروبية مصادر أخرى للاحتكاك بالنسبة للأيديولوجية العربية الناشئة، بالإضافة إلى أن العروبة السياسية قد تغذّت بسبب مقاومتها للصهيونية، القومية اليهودية المتنامية في فلسطين.

لهذه الظاهرة عدة جوانب؛ أسباب سياسية، وظروف اجتماعية. كان الإطار العام بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية عبارة عن مشهد سياسي مجزأ لدويلات مُشكّلة حديثاً وضعت حدودها المصطنعة القوى الاستعمارية الأوروبية. وخلقت الهوية الوطنية للدولة قوة مضادة للعروبة وتطورت فجأة وسريعاً ضمن إطار اجتماعي وسياسي هام ومميز للعمل. وقد كتب برنارد لويس أن «واحدة من الميزات الاستثنائية للشرق الأوسط الحديث، هي في الحقيقة، هذه القوة التي تمتلكها الدول وقدرتها على مقاومة الضغوط حتى ينحلوا في مكوناتهم المحلية أو يلتحموا في اتحاد ما أكبر»[٢].

الكثير من الدراسات التاريخية الحديثة تركز على العوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية للقومية في المنطقة العربية، وتحاول أن تجعل القومية العربية جزءاً من سياقها السياسي، المؤسساتي، الاجتماعي، وبتشديد أقل على مظاهر تاريخ الأفكار. ولا ترى المقاربات الحديثة أن القومية العربية مجرد ردة فعل آلية لضعف الإمبراطورية العثمانية، بسبب الأتراك الشباب، أو على السياسة الاستعمارية الأوروبية، لكنهم مع ذلك أدركوا أن هناك ارتباطاً شديداً بين الظواهر. التركيز هنا على اللاعبين، والوظائف التي تقوم بها القومية في سياقات متعددة، وأشكالها المختلفة في الأقاليم المتباينة[٣].

وهكذا، يقول فيليب س. خوري على سبيل المثال، إنه خلال فترة

ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية كانت القومية العربية الأقوى، حيث وحّدت مجموعة كبيرة من الأقليات الدينية والعرقية في الوقت الذي كان فيه مشروع بناء الأمة والحصول على الاستقلال من القوى الاستعمارية عملية صعبة بنحو خاص. وينطبق هذا الأمر على سورية والعراق[٤]، حيث كان على الأولى أن تناضل بوجود مشاكل أكبر نسبياً خلال فترة بناء دولتها، ففي حين كان للحكومة الملكية تأثير مُوحِّد في العراق حتى عام ١٩٥٨ ـ كما كان دخل النفط يساعد على ضمان مستوى معين من الاستقرار ـ كان المشهد السياسي في سورية مجزّأً بشكل ميئوس منه[٥].

وفي سبعينيات القرن الماضي تجاوزت القومية العربية ذروتها كقوة سياسية، وأخذت الدراسات التاريخية الحديثة تتعامل مع القومية العربية على أنها أداة بأيدي الحكّام أكثر منها أيديولوجيا عميقة الجذور. وكما أشار مالك مفتي فإن سبع عشرة محاولة لدمج دائم للدول العربية المنفردة ضمن اتحادات مختلفة فشلت فشلاً ذريعاً. وبالكاد يرى هدفاً أعمق للقومية العربية من تكتيك التضليل السياسي من جهة الرؤساء العرب. «في غياب حق السلالة المالكة بالمطالبة بالقيادة بعد أسلافهم الملكيين، والانشغال أكثر مما ينبغي بالصراع من أجل البقاء عن الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، فإن معظم الحكام الذين عمدوا إلى شق طريقهم نحو القمة التمسوا الدعم والشرعية من خلال برامج عمل للوحدة العربية»[٦]. وفي ظل هذه الظروف، كانت القومية أداة هامة لترسيخ بنية الدولة الناشئة، فمن جهة كان تركيز الدول الجديدة محدوداً جداً على أفكار العروبة من أجل الإقلاع عنها، ومن جهة أخرى كان التركيز كبيراً على الروابط الأصلية والتقليدية الواضحة

لتماسك الشعب في ما بينه[٧]. كتب رايموند هينبوش «لم يكن بناء الدولة في سورية قادراً على اعتماد الولاء التاريخي السوري أو الأساطير، لكنه، وللمفارقة، كان قادراً على النجاح فقط باستثمار كل من الولاء الموجود مسبقاً للدويلات كالطائفة، وأيديولوجيا العروبة المسيطرة»[٨]، حتى أن أهمية كليهما زادت كدعائم للشرعية والاستقرار عندما فشلت أنظمة الحكم الفاشستية في خلق مؤسسات قوية.

كانت القومية العربية في مرحلة البداية، خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، مجرد قطعة فسيفساء من نوايا وقناعات مسبقة مختلفة، والتي كانت تعمل جزئياً بعضها ضد بعض. خلف الواجهة الأيديولوجية ظهرت اتحادات غريبة. على سبيل المثال، فإنه وبالرغم من الأيديولوجيات القومية ـ العرقية الموجودة جنباً إلى جنب ـ استطاع «الأتراك الشباب» استمالة العرب الرفيعي المستوى كمؤيدين لهم، أولئك الذين تحدروا من السلالات الحاكمة المحلية للإمبراطورية العثمانية، مثل رفيق العظم من دمشق أو الجنرال العربي محمد شوكت، وكلاهما كان عضواً في لجنة الشباب التركي للاتحاد والترقي (CUP) التي انطلقت في «سالونيكي» Saloniki، وكانت العلمانية أحد القواسم المشتركة في ما بينهم[٩]. وفي مقابل هذا، كان بعض القوميين العرب على استعداد للتوصل إلى اتفاق مع الصهاينة ضد العثمانيين[١٠]. وتحالف آخرون بدورهم مع فرنسا ضد البريطانيين والصهاينة آملين الحصول على حكم ذاتي والحفاظ على مناصبهم في السلطة[١١]. وفي الجانب الآخر كان هناك القوميون المصريون الذين اعتقدوا بفكرة الدول القومية ورفضوا أي شكل للعروبة بوصفه رجعية وشكلاً من أشكال السيطرة الأجنبية. وفي النهاية، بعد انهيار حلم

«سورية الكبرى» عام ١٩١٨ كان الوطنيون الفلسطينيون يحاربون بين الفينة والأخرى بنحو منعزل ـ وبتخلٍّ من الدول العربية كلها ـ ضد كل من البريطانيين والصهاينة من أجل هويتهم السياسية[١٢].

وبالرغم من التناقضات في السياسات اليومية، فإن نظرة على الأصول الأيديولوجية يجب ألا تغفل، لأن ذلك ضروري لفهم أفضل لأيديولوجيا حزبي البعث اللاحقين في سورية والعراق.

وبما أن القومية في أوروبا نشأت كحركة جماهيرية مع الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، فإن متغيرين أيديولوجيين كانا يتنافسان، أحدهما ما يسمى «المفهوم الفرنسي للأمة»، والآخر هو «المتغير الألماني»[١٣]. إن ديموقراطية المواطن في المفهوم الفرنسي قد تركت الخيار للفرد إن كان يريد الانتماء إلى الأمة أم لا (الذاتية)، حيث الأمة مجتمع مفتوح، وجماعة صاحبة خيار. ففي البداية تخلق الدولة ثم تنمو الأمة ضمن حدودها، ويتشارك أعضاؤها في القيم المشتركة والآراء الشرعية (عمانوئيل كانت Immanuel Kant)، وليس المهم المكان الذي أتوا منه بل المهم ما يعتقده ويعترف به الشعب، وقد أيد مناصرو «التنوير» هذا المتغير.

وفي الجانب الآخر، يقوم المفهوم الألماني أو القومي ـ العرقي على تقسيم الشعب من البداية إلى طبقات مختلفة لا تملك الخيار (الحقيقة الموضوعية)، وما يهم هو الأصل والنسب وليس الإيمان الراسخ، والأصل أكثر أهمية من النسب، حيث يُعدّ الناس «الذين يتحدرون من دم واحد» أعضاءً في هذه الأمة آلياً. ووفقاً لهذه الفكرة، فإن الأمة وجدت قبل الدولة التي تحتضن بعد ذلك الأمة كلها ضمن حدودها. حيث الأمة بناء متناسق، أمة ثقافية

(Kulturation)، مجتمع مغلق ذو أصل ولغة وتاريخ مشترك، وغيرها. وقد نال هذا المتغير شعبية في القرن التاسع عشر خاصة لصالح الرومانتيكيين الألمانيين جوهان غوتفريد فون هيردر (١٧٤٤-١٨٠٣) وجوهان غوتليب فيتشي (١٧٦٢-١٨١٤).

في الوقت الحاضر، وبدون شك، طغى مفهوم القومية العرقية على مفهوم ديموقراطية المواطن في الأمة. وكلما تحدث شخص ما في العالم عن الأمة، فإنه غالباً ما يعني المتغير الألماني بكل نتائجه السلبية. وعندما يتداخل المفهومان ينتج مزيج كارثي بوضوح، كما حدث في البلقان في تسعينيات القرن الماضي.

وقد استقبلت أفكار هيردر Herder وفيتشي Fichte في المستعمرات أيضاً، حيث قصد متأدلجو القومية العرقية لاحقاً المدارس في أوروبا على نطاق واسع، أو نعموا بثقافة غربية في أوطانهم. وهكذا ارتكزت القومية الهندوسية في الهند على المفكرين الألمان، وكذلك فعل متأدلجو العروبة من حزب البعث حيث استمدوا أفكارهم من قوام الأفكار هذا[١٤]. وبما أن اللغة بالنسبة للرومانتيكيين الألمان تلعب دوراً بارزاً في فكرة الأمة، ففي هذه الحالة يكون كل الذين يتكلمون اللغة العربية أعضاءً في الأمة شاؤوا أو أبوا، ويجب أن تتكيف الحدود السياسية مع هذا الوضع إذا كان بالإمكان. وقد كان رأي هيردر أن اللغة العربية بوصفها اللغة الأصلية «اللغة المقدسة» للقرآن وغنية بالتعاليم، مناسبة بشكل خاص للتسليم بفكرة «روح الشعب السامية» (Volksseole). وبالإشارة إلى القرآن، فقد كان من الممكن أيضاً التشديد بمهارة على الإرث الإسلامي الذي رأى العديد من الدارسين الإسلاميين حقيقة أنه مهدد من القومية.

ومن بين كل أشكال القومية العرقية فإن النسخة العربية غذيت بقوة عن طريق الخيال والتي ـ حسب الوضع ـ يمكنها أن تزدهر أو تضمحل. وقد وصفت بينيديكت أندرسون Benedict Anderson الأمم بنحو رائع حيث قالت إن الأمم «مجتمعات متخيلة»(١٥). كما يدعو العرقيون الحديثون، مثل ولفغانغ كاسشوبا Wolfgang Kaschuba، المجموعة العرقية، الهيكل العظمي للأمة العرقية، بـ«الحقيقة الخيالية»(١٦). وبالرغم من هذا كله، فإن القوة المؤثرة للوهم يمكنها أن تصبح حقيقة على المستوى الاجتماعي ـ حقيقية لدرجة أن تطلق نتائج سياسية. ولسوء الحظ لا مساحة هنا للخوض في النقاشات الطويلة التي أجراها الدارسون حول القومية، وكم أن الجماعة العرقية هي حقيقية أو منظمة بالفعل، وكيف يجب أن تُعامل بناءً على ذلك.

إن تلميحاً موجزاً حول هذه المفارقة يجب أن يفي بالغرض في الحالة العربية، حيث اللغة العربية، والتي تُعد العنصر الأساسي في «الأمة العربية» تطورت باتجاهات مختلفة جداً في الحياة اليومية، حتى أن العرب من الأقاليم المختلفة بالكاد يستطيعون أن يفهموا بعضهم بعضاً. وعلى سبيل المثال، فإن المغربيين الذين يزورون أصدقاء في سورية، غالباً ما يلجؤون إلى اللغة الفرنسية في أحاديثهم، ورغم وجود اللغة العربية القياسية (الفصحى) التي تسيطر على الإعلام المطبوع والأخبار الإذاعية، تبقى اللغة المحكية العامية تتميز بعدد كبير من اللهجات عامية (أمية). وبالرغم من أن العديد من العرب لا يتكلمون اللغة العربية الكلاسيكية، إلا أن ذلك لا يشكل مشكلة عظيمة. وإذا ما قارن أحد هذا مع ما يسمى اليوم اللغة الصربية، الكرواتية، والبوسنية لأدرك سخرية الأقدار، فقد تميزت اللغات بدقة وطورها عمداً، كلٌّ على حدة،

القوميون ـ العرقيون بعد انهيار يوغسلافيا. وإن المصطلحات التي تعود إلى ثلاث أمم مختلفة تتشابه كثيراً لدرجة أنه يجب على المرء أن يستخدم المغالطة القواعدية (السفسطة النحوية) ليحدّد الفرق، ولا يعاني الصربيون، والكرواتيون والبوسنيون مشاكل في أن يفهم بعضهم بعضاً على الأقل لغوياً. وقد اعتادت حركة جنوب سلافيا، القوة المضادة للقومية ـ العرقية، التشديد على العامية بين سكان البلقان (اللغة المشتركة كانت تعرف بالصربية الكرواتية)، وقد لعب العروبيون الدور نفسه في الدول العربية، حيث يعتمد الأمر ببساطة على موضع التشديد، وتكون الدوافع ذات طبيعة محض سياسية. وفي الوقت الراهن سادت الخلافات في البلقان، أما في العالم العربي فقد حدثت تطورات معاكسة، حيث يمكن للمرء أن يشير إلى الإعلام الجماهيري الجديد، وخصوصاً مذيعي الأخبار في التلفزيونات العربية؛ الأمر الذي خلق عالماً قوياً من التجارب المشتركة من قناعتهم واستخدام اللغة العربية الفصحى.

السؤال الآخر المستفز للقوميين العرب يكمن في ما إذا كانت بعض الجماعات الدينية في المنطقة العربية يمكن أن تعرَّف كجماعات عرقية بدلاً من دينية. وهنا نعود إلى الصعوبة الأساسية في تعريف مصطلح «العرقية»، حتى أن الأدب الأكاديمي لم يستطع تقديم جواب واضح، لكن إذا كانت العرقية متصلة بالأصل والنسب المشترك، كما يدعي القوميون ـ العرقيون، فإن المرء يستطيع الادعاء بأن «الدروز» الآن يشكلون جماعة عرقية خاصة بهم؛ والدروز هم مجموعة صغيرة نسبياً تزوج أعضاؤها ولمدة قرون من بينهم فقط وفقاً لقواعد صارمة، حيث سيكون من السهل أكثر تأكيد نسبهم من مجموعات أكبر من العرب مثلاً. لكن تبقى

نقاشات كهذه أشبه بملاكمة الظل، فمن ابن خلدون إلى ماكس فيبر وصولاً إلى يومنا هذا، يؤكد كل الدارسين الجديين أن النسب الفعلي لا أهمية له في نهاية الأمر لأناس يعتقدون أنفسهم منفصلين أو مع بعضهم البعض[١٧]، حيث إن الأمر برمته يرتكز على «الشعور» بالجماعة (العصبية).

وبالرغم من كل التناقضات يبقى هذا الشعور بالجماعة (العصبية)، وكذلك اللغة العربية نفسها أعمدة أيديولوجية العروبة. المفهوم الفرنسي للأمة، والذي تحتل فيه اللغة حيزاً أقل من الأهمية في مرحلة التشكل، لم يطرح بتاتاً في المنطقة العربية، لأنه بداية لم يكن هناك دول عربية بالشكل الحديث، وفقط لاحقاً رسم الأوروبيون حدود الدول. وعلى الرغم من ذلك يمكن لمفهوم الأمة الديموقراطية للمواطنين أن يوجد كحالة فردية بين المفكرين العرب، ولم يكن مصادفة أنهم عاشوا وكتبوا فقط بعد عدة عقود من حملة نابليون على مصر عام ١٧٩٨، وبحسب مفهوم الأمة عند المصري رفاعة الطهطاوي الذي درس في فرنسا، فإنه يربط قيماً مثل الوطنية والمساواة والعدل بمعنى ديموقراطي متحرر، وقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها العرب عن الأمة بالمعنى العلماني[١٨].

وعندما انتقل محمد علي من مصر إلى سورية عام ١٨٣١ وسيطر على الحكم هناك، مهد الطريق لتأثيرات أوروبية أوسع على المنطقة، وتابع ابنه إبراهيم باشا سياسة أبيه في الإصلاح حيث نما الجيل الأول من القوميين في المشرق، وكان المؤيدون غالباً من رجال الأدب والعرب المسيحيين الذين تأثروا بالمبشرين البروتستانت الأميركيين والأرثوذكس الروسيين الذين شجعوا الترجمات إلى

العربية (التعريب) وطباعة الكتب. وقد ربط النحوي بطرس البستاني (١٨١٩-١٨٨٣) لأول مرة نهضة الأدب والثقافة العربية بفكرة وحدة قومية للعرب، وكان البستاني يعمل في الكلية البروتستانتية السورية، وهو معهد أنشأه المبشرون الأميركيون ليصبح في وقت لاحق الجامعة الأمريكية في بيروت (AUB)، وما زالت الجامعة الأميركية في بيروت اليوم النافذة الفكرية على الغرب لطلاب المنطقة.

وقد أصبحت اللغة العربية، بمساعدة المبشرين الغربيين، مصدراً للفكر العروبي الحديث، فقد كتب بسام طيبي «إن إحياء اللغة القومية دل على عودة الحيوية للثقافة القومية، وخلق هوية «قومية» جديدة دفعت بالهوية الدينية السابقة ـ جوهر ولاء العرب للإمبراطورية العثمانية ـ إلى الخلفية»[١٩]. وفي الواقع تحول إحياء الأدب السياسي أكثر فأكثر إلى تيار قومي ـ عرقي واضح بين المثقفين، حيث كانت آراؤهم في تباين مع الفكر الإسلامي التقليدي، وفي الوقت نفسه مرتبطة به. وهكذا، أكد العلامة الإسلامي عبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٩-١٩٠٣) أن العرب فقط هم الممثلون الشرعيون للإسلام، حيث دعا إلى نقل الخلافة من اسطنبول إلى مكة وتسليمها إلى أعضاء من قبيلة «قريش العربية». وقد ناضل أشخاص مثل الكواكبي وجمال الدين الأفغاني لتحديث وتمتين الإسلام، مع الإشارة للأفكار والتجربة الغربية جزئياً، وقد كانوا أقل اهتماماً بالحركات السياسية ضد العثمانيين. ورغم أن الانفصال العربي ـ التركي بدأ يأخذ شكله، وبعض الناس دعوا إلى استقلال ثقافي أكبر قبل وقت قليل من انهيار الإمبراطورية العثمانية، إلا أنه لم تكن هناك «صحوة» قومية عروبية أو حركات جماهيرية سياسية من أجل الاستقلال، حيث

كان مؤيدو القومية من المثقفين والنخب الإدارية والعسكرية، بالإضافة إلى أشخاص من الريف قلّما يشاركون في تطويرها، ولم تحشد القوات الأوسع حتى بدأت الثورة العربية الكبرى في مكة عام ١٩١٦، رغم أن هدفها الأساسي كان الحفاظ على الإسلام[٢٠].

لم تكن هناك اختلافات أيديولوجية تستحق الذكر بين العرب والإدارة العثمانية لمدة أربعة قرون. إن سبب التغيير وحقيقة أن الإسلام خسر بشكل متزايد قوته الرابطة يعود بنحو رئيسي إلى التطورات التي حدثت في البوسفور Bosporus نفسها. لوقت طويل كانت الإمبراطورية العثمانية نموذجاً مضاداً للأمة، حيث تعيش الأقليات بعضها مع بعض وتنعم بحق الحكم الذاتي (النظام الملّي Millet System)(*). ولم يشكل المزيج الغني من اللغات أي عائق أمام إدارة الدولة المحايدة، فقد شعر الأكراد والعرب بالاندماج في الإمبراطورية كسنّيين، تماماً، كما وجد المسيحيون واليهود مكاناً لهم كمسلمين محميين (ذميين Dhimmi) مع كثير من الحرية كمواطنين من الدرجة الثانية.

ومع ذلك فقد امتدت الإمبراطورية الضخمة من «البوسنة Bosnia» إلى بغداد، وأخذت مكة تخسر قوتها واستقرارها الداخلي تدريجاً بدءاً من القرن التاسع عشر وما بعده. وهزت الفتن والانشقاقات

(*) نظام الدّخُن Millet System: يستخدم هذا المصطلح لوصف الإطار المؤسسي الذي كان يحكم العلاقات بين الإمبراطورية العثمانية والعدد الكبير المتنوع من السكان غير المسلمين (الأقليات الدينية)، ويعود أصله للكلمة العربية «ملّة» Milla (المترجم).

القومية ــ العرقية مقاطعة البلقان، فتدخلت الأمم الأوروبية بطموح متزايد في الشؤون الداخلية للإمبراطورية «كقوة حامية» للأقليات، وهدفت الإصلاحات (التنظيمات) إلى تحديث الإدارة ومركزتها، وأظهر النظام التعليمي نجاحاً مبدئياً فقط، ومع ذلك أصبح الجيل الجديد الذي نشأ خلال هذه الفترة من الإصلاحات من أنصار القومية التركية أو العربية ــ العرقية.

وحصل «الشباب الأتراك» بقيادة كمال أتاتورك (١٨٨١-١٩٣٨) على تأثير متزايد في الإمبراطورية العثمانية في أوائل القرن العشرين، حيث قرؤوا أيضاً للرومانتيكيين الألمان وشجعوا قومية عرقية متطرفة تدعى «الطورانية» (Turanism)، بلغت ذروتها بالنظرية القائلة بأن الأتراك يتحدرون من العرق الآري، وبالتالي جاؤوا من وسط آسيا مهد الحضارة ما قبل الإسلام (الأمر الذي يدعيه مصادفةً القوميون الهندوس لأنفسهم)[٢١].

وقد استثنت هذه الأيديولوجيا في الإمبراطورية العثمانية فكرياً العديد من الجماعات العرقية والأقليات الدينية بمن فيهم العرب، حيث قلل معظم «الأتراك الشباب» من شأنهم باحتقار ووصفوهم ضمن حلقاتهم بـ «كلاب الأمة التركية»[٢٢]. وفي الوقت نفسه كانت هذه القومية ــ كما في أجزاء أخرى من أوروبا ــ وسيلة للطموحات الديموقراطية ضد نظام الحكم القديم، تجسدت أخيراً بشخص عبد الحميد الثاني في الإمبراطورية العثمانية[٢٣]. وفي العام ١٩٠٩، عندما أسقط «الشباب الأتراك» السلطان، كان باستطاعتهم الاعتماد بعد على الضباط العرب. ورغم قيام «حلف الأخوة العربي العثماني» الذي حُلَّ ثانية بعد ثمانية أشهر فقط بسبب التوترات المتزايدة سريعاً بين الجانبين، إبدأ المتمردون من

اسطنبول «بتتريك» المقاطعات العربية بطريقة فاشستية مستخدمين اللغة والسياسات التربوية، الأمر الذي زاد من استياء العديد من العرب تجاه العثمانيين، حيث بدأ الناس أكثر فأكثر يرون الأتراك كقوة محتلة[٢٤].

وقد قلل «الشباب الأتراك» العلمانيون أيضاً من شأن اعتناق القومية الإسلامية عندما عدّوا اللغة والثقافة عامل ربط قومي أكثر من الدين، وفوق هذا ألغى أتاتورك خلافة القومية الإسلامية في عام ١٩٢٤، مغضباً العديد من المؤمنين بالإسلام، وحتى ذلك الوقت كان معظم السنة يعدّون الخليفة أعلى سلطة دينية[٢٥]. وهكذا تحول التركيز بشكل متزايد من فكرة دينية مميزة لمجتمع إسلاموي من المؤمنين «الأمة»، أو القومية الإسلامية (Umma as nation)، إلى وحدات سياسية من الدول القومية «الوطن» أو «العروبة». وبعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، قال الملك فيصل بن الحسين في عام ١٩١٩، الذي عاش لفترة قصيرة: «نحن عرب قبل أن نكون مسلمين، ومحمد عربي قبل أن يكون نبياً»[٢٦]. وقد كانت قومية العروبة في معارضة مباشرة مع القوى الإسلامية بسبب علمانيتها المتزايدة وآرائها الاشتراكية اللاحقة. وقد رفض معظم الإسلاميين أي شكل من أشكال القومية ـ وليس فقط العروبة بل أيضاً الدول القومية، باعتبارها متضاربة مع الإسلام.

كان الإسلام ذا أهمية ثانوية بالنسبة لساطع الحصري (١٨٨٢-١٩٦٨) المتأدلج العروبي الأكثر تأثيراً، حيث ولد الحصري في عائلة سورية، وأمضى شبابه في منطقة البلقان العثمانية، ولسخرية الأقدار أنه أتقن اللغتين التركية والفرنسية قبل تعلمه اللغة العربية، وبالتالي فإن اللغة الجوهرية للتعبير عن أيديولوجيته كانت باللهجة

التركية[٢٧]. وقد تأثر فكره بقوة بالفلاسفة والرومانتيكيين الألمان، فقد أعجب بفيتشي هيغل، وهيردر، وأكسبه دوره الأيديولوجي الهام في العالم العربي لقب «فيتشي العرب»[٢٨]. ووفقاً لذلك قدّم الحصري فهماً أساسياً للأمة ذات اللغة المشتركة والتي تشكل عمودها الفقري. وحسب رأيه لم يكن هناك مكان للفرد، حيث كان الأفراد منغمسين كلياً في أمة العروبة التي ـ من وجهة نظره ـ تمتد حتى المغرب. وكانت هذه فكرة جديدة، لأنه منذ غزو نابليون عرّف القوميون المصريون أنفسهم بتعبير الدولة القومية (الوطن). وقد أثر الحصري بقوة في المناهج التعليمية الجديدة بوظائفها المتعددة في كل من مصر وسورية والعراق.

هذا النوع من الأفكار القومية ـ العرقية لم يكن بعيداً جداً عن الأيديولوجيا العنصرية النازية، ولأن ألمانيا لم تكن قوة استعمارية في المنطقة، بل كانت عدواً لإنكلترا وفرنسا في الحربين العالميتين، فقد تعاطف العديد من العروبيين معها (كما فعل القوميون الهندوس للأسباب نفسها). وقد ظهر التأثير القوي للعروبيين بداية في العراق في عشرينيات القرن الماضي وثلاثينياته عندما تسلّم هتلر السلطة في ألمانيا. ففي عام ١٩٤١ أيّد الحصري الجماعة الفاشستية في بغداد، رغم أنه في هذه الحالة تلعب السياسات اليومية على الأرجح دوراً أكثر أهمية من أيديولوجيا القوميين العرقيين، وكان هدف العروبيين من خلال التحالف مع قوى المحور ألمانيا، إيطاليا، طرد القوى الاستعمارية البريطانية[٢٩].

قدمت العروبة بشكل خاص فرصاً جديدة للأقليات غير المسلمة في الشرق الأوسط، فقد كتب غيرهارد شويزر Gerhard Schweizer «عندما فكر المسيحيون العرب بطريقة قومية استطاعوا

تحرير أنفسهم من حالة الأقلية المتسامحة، وكعرب استطاعوا اعتبار أنفسهم متساوين مع المسلمين»[٣٠].

وقد كان الأيديولوجي الأساسي لحزب البعث اللاحق في سورية نفسه مسيحياً (لكنه تحول ـ كما قيل ـ إلى الإسلام قبل موته بفترة قصيرة، إلا أن هذا لم يثبت). فقد ولد ميشيل عفلق في دمشق عام ١٩١٠، ثم ذهب إلى باريس لدراسة الفلسفة في جامعة السوربون، وهناك وجد فكرة العروبة (Arabness) في الأدب الغربي كما فعل العديد من قبله. وكان عفلق يرى الإسلام جزءاً أساسياً من الإرث الاجتماعي الثقافي للعرب، لكنه فكّر بأنه أصبح بالياً كوسيلة سياسية للقومية الإسلامية، وحلت محله العروبة مع اعتبارها أن الإسلام مؤسسة إنسانية[٣١]. ورغم ذلك لم يستطع عفلق ولا أنصار الأيديولوجيا الآخرون إزالة التناقض الأساسي بين الإسلام ـ الغريب عن القومية والذي لا يفرق بين الجماعات العرقية ـ والعروبة القومية العرقية التي تنظر للإسلام بوصفه إرثاً ثقافياً.

وقد عُوّض هذا النقص في المنطق بالهياج السياسي للأيديولوجيين العروبيين، وبالنسبة لعفلق ومؤيديه كانت فكرة العروبة (Arabness) ممزوجة بالغضب من إذلال النزعة الاستعمارية. فعندما كان عفلق صبياً في السادسة من عمره، خططت فرنسا وإنكلترا لتقاسم سورية الكبرى (بلاد الشام) في ما بينهما ضمن اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية، وأصبح واضحاً أن العرب اقتيدوا إلى طريق مبتذل، خاصة من البريطانيين، حيث كانت الحكومة البريطانية قد وعدت، خلال الحرب العالمية الأولى والصراع اللاحق ضد الإمبراطورية العثمانية، بمملكة عربية موحدة ومستقلة تحت

حكم الملك الهاشمي فيصل (١٨٨٣ ـ ١٩٣٣)، لكن سرعان ما ظهرت الخيانة، وحققت القوى الاستعمارية مخططها ضد إرادة الشعب العربي في عامي ١٩٢٠ و١٩٢١.

وضعت فلسطين والأردن (ما كان يسمى شرقي الأردن في ذلك الوقت) تحت الاحتلال الإنكليزي، وما يعرف بسورية ولبنان اليوم تحت الاحتلال الفرنسي. وخُدِع الملك فيصل بشبه سيادة على العراق (بلاد ما بين النهرين سابقاً) تحت الانتداب الإنكليزي بعدما طرده الفرنسيون من سورية بعد تسلّمه العرش مدة خمسة أشهر فقط. ولم يكن هذا كل شيء، فبعد سنة واحدة من اتفاق سايكس ـ بيكو، تعهد البريطانيون للصهاينة بإنشاء «وطن» لليهود في فلسطين في وعد بلفور عام ١٩١٧، وقد كانت هذه القرارات ضربة قاسية للعرب زرعت بذور الصراعات الدائمة في الشرق الأوسط، والتي لا تزال بعيدة عن الحل حتى اليوم.

إن اضطهاد اليهود الأوروبيين وإبادتهم على أيدي النازيين، ثم الهجرة الصهيونية العدوانية المتزايدة إلى فلسطين بموافقة بريطانيا العظمى، أعطيا العروبيين دفعاً إضافياً. ويناقش ابرهارد كينل Eberhard Kienle «ألم تكن الهجرة الصهيونية الهائلة إلى فلسطين التي فاقمت حساسية العرب بشكل متزايد، وانتفاضة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ التي أصبحت بلا شك القضية الأساسية للسياسات العربية، هما ربما ما منع القومية العربية من أن تعيش كأيديولوجيا توحيد هدفها خلق كيان سياسي يشمل العالم العربي بأكمله»[٣٢].

وقد لخص تيبي Tibi التطور الأيديولوجي كالآتي: «بينما القومية العربية في مرحلة ما قبل الاستعمار، كما صاغها السوريون

واللبنانيون المثقفون ثقافة غربية، تناضل من أجل إدخال الحريات العقلية وديموقراطية المواطن بعد النموذج الغربي في وطن عربي علماني، أصبحت أيديولوجيا تبريرية، رجعية، «سوقية»، وأحياناً عدائية تحت حكم الاستعمار». وقد مهّد الحصري وعفلق خصوصاً الطريق لهذا التغيير «القومية العربية التي كانت مرة محبة للثقافة الفرنسية وإلى حدٍّ ما محبة للثقافة الإنكليزية، ثم تغيرت مع الاستعمار الإنكليزي والفرنسي لتصبح معادية للإنكليزية والفرنسية ومحبة للثقافة الألمانية»[٣٣]. ويرى أديد داويشا Adeed Dawisha هذه القومية فاشستية بشكل متأصل ـ أيديولوجيا لا تعرف أية حريات مدنية، بل فقط الحرية من الاستعمار، غير مبالية بالأوضاع الداخلية والتقدم الاجتماعي. وبالنسبة له فإن هذه «الميزة غير التحررية» لقومية الحصري وعفلق يقع عليها اللوم إلى حد ما في فشل الحركة العروبية لأنهما لم يقيما أية مؤسسات تستطيع دعمهم في الأزمات[٣٤]. وقد حاول البعثيون الجدد تصحيح هذا الخطأ وتدبروا إنجاز بعض التغيرات الاجتماعية، لكن في النهاية بقوا فاشستيين.

ولم يخفِ عفلق حماسه لهتلر[٣٥]، فقد أصبح مدرساً لمادة التاريخ في دمشق، وفي الأربعينيات قاد حركة مع زميله السني صلاح الدين البيطار دعيت بـ«حركة الإحياء العربي». وفي عام ١٩٤٥ اندمجت الحركة مع حزب ولد قبل خمس سنوات باسم «البعث»، وقد أنشأ هذا الحزب «العلوي» زكي الأرسوزي من أنطاكية الذي انسحب في ما بعد من العمل السياسي بخيبة أمل، وقد كان دور الفيلسوف واللغوي الأرسوزي مثار جدل بين البعثيين، فالأرسوزي لم يرد اعتباره كأب روحي للبعثيين حتى عام ١٩٦٦ عن طريق حافظ الأسد من بين الآخرين[٣٦]. وللمصادفة فإن كلاً من

المدرسين الثلاثة ـ عفلق، البيطار والأرسوزي ـ قد درس في فرنسا، وبعد عودتهم حاربوا الاحتلال الفرنسي في أماكن متعددة من سورية.

وكان انعقاد أول مؤتمر حزبي لحزب البعث الجديد في دمشق بعد الاستقلال في ٧ نيسان ١٩٤٧، وفي تشرين الثاني عام ١٩٥٢ اندمجت المنظمة مع الحزب الاشتراكي العربي (ASP) ليصبح «حزب البعث العربي الاشتراكي»، وشعاره «وحدة، حرية، اشتراكية». وقد كان الحزب الاشتراكي العربي (ASP) أول حركة فلاحية في سورية، وبذلك وسع البعثيون قاعدتهم الاجتماعية وبرنامجهم السياسي إلى حد بعيد، وبدأ اللاعبون القرويون، خاصة من الطبقة الوسطى والعائلات ذات النفوذ، مسيرتهم في مؤسسات البعث[٣٧].

وكانت البداية الجديدة في أوقات مضطربة، فقد كانت الحرب العالمية الثانية قد انتهت لتوها؛ وابتدأت حقبة الحرب الباردة والاشتراكية السوفياتية في شرق أوروبا، وأسست الجامعة العربية كأول نتيجة عملية لأفكار العروبة، وفي عام ١٩٤٦ غادر آخر جندي فرنسي التراب السوري. وفي النهاية، سلمت إنكلترا المرهقة بيأس انتدابها على فلسطين للأمم المتحدة لقمة سائغة، حيث قررت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨ تقسيم قطعة الأرض وتعبيد الطريق أمام دولة إسرائيل اليهودية.

ولم يكن حزب البعث الصوت العلماني الوحيد في سورية المستقلة، فقد كان هناك الشيوعيون، الاشتراكيون، القوميون السوريون (العديد منهم أيضاً يعتقدون بمقولة العروبة)، وبشكل طبيعي كان هناك المحافظون والإسلامويون في المعسكر الآخر. لكن

منظمة عفلق والبيطار أصبحت قوية أكثر فأكثر خاصة بعد انتخابات عام ١٩٥٤ التي عُدّت أول انتخابات حرة في العالم العربي[٣٨].

وفي السنوات التي تلت الاستقلال، تعاقبت فترات من الديموقراطية الواعدة والانقلابات العسكرية بخطوات متسارعة، وأصبحت سورية مثالاً لعدم الاستقرار والفوضى في المنطقة. وكما علّق أ. ر. كيليدر A.R. Kelidar مازحاً «كان وقتاً يجب فيه على كل الضباط أن يستيقظوا صباحاً في الوقت نفسه، وإلا ابتدأ أحدهم انقلاباً»[٣٩]. وفي ٨ آذار عام ١٩٦٣ كان البعثيون هم من قفزوا من أسرّتهم بلحظة أبكر وقاموا بانقلاب في دمشق[٤٠]، ولا يزال هذا اليوم عيداً وطنياً حتى اليوم.

وقد اجتذب حزب البعث الشباب من الأقليات مثل العلويين، الدروز، والإسماعيليين خاصة، فقد ساعدت إيديولوجيا العروبة الراديكالية والإصلاحات الاجتماعية في إعطائهم الفرصة للاندماج في الأمة الناشئة. وقد رأى العلويون الذين أخرجوا من إقليم الإسكندريتا (منطقة ما حول الإسكندرون وأنطاكية) الذي تخلت فرنسا عنه لتركيا عام ١٩٣٩، واللاجئون الفلسطينيون ـ وكلاهما ضحايا السياسات الإمبريالية ـ أن وطنهم السياسي مع البعثيين[٤١]. وقد استطاع البعثيون أيضاً كسب دعم أولئك الذين تعبوا من النخبة القديمة، ومن خطورة الأوضاع الاجتماعية المغلقة وغير العادلة.

وكانت القوى المحركة الأساسية في سورية في الخمسينيات والستينيات مزيجاً من أيديولوجيا العروبة والصراع من أجل الإصلاح الزراعي الذي طال انتظاره، وقد جمع حزب البعث

العنصرين بمهارة، الأمر الذي وسع قواعده وحشد الفلاحين وفقاً للأجندة الوطنية، وبذلك أصبحت الثورة الوطنية بدورها ثورة اجتماعية، حيث ازدهرت أوضاع أولئك المزارعين الصغار أو المتوسطين الذين استفادوا بنحو خاص من إعادة توزيع الأراضي[٤٢]. ولا يزال لحزب البعث حتى اليوم عدد مهم من المؤيدين القرويين، بالإضافة إلى العمال، الطلاب، وأعضاء من الطبقات الوسطى المدينية الأدنى. ورغم أن الفائدة الاقتصادية للإصلاح الزراعي التي دامت لعقدين من الزمن، تعدّ مثار جدل بين الباحثين، إلا أنها في الحقيقة أنجزت هدفها السياسي والاجتماعي. «ومن دونها»، كتب رايموند هينبوش «لكانت سورية ـ على الأرجح ـ تحكم اليوم بنوع من النظام العسكري بالتحالف مع الطبقة الإقطاعية ضد جماهير الفلاحين، حيث يوجد هذا النوع في العديد من مناطق أميركا اللاتينية»[٤٣].

ومع ذلك فإن للعروبة والاشتراكية مبادئ أساسية اجتماعية مختلفة، فكما وُصف سابقاً، فإن العروبة والقومية السورية متأصلة في الفكر القومي العرقي، حيث يصنف أبناء الأمة وفقاً للميزات الأصلية، وهذا يعني وفقاً للمبادئ السابقة والظاهرية أنها ترتكز على النسب. وبالمقابل، فإن الاشتراكية هي الطبقات الاجتماعية التي نتجت من التطور الاجتماعي الاقتصادي نقطة البداية. وبالرغم من هذا التناقض، استطاع حزب البعث دمج القومية العربية والاشتراكية في معادلة صعبة.

وقد كانت الاشتراكية وسيلة للقومية العربية، كما اعترف مؤسسو حزب البعث أنفسهم. فقد كتب ميشيل عفلق «إن اشتراكيتنا بالتالي وسيلة لتعزيز قوميتنا وشعبنا، وهي الباب الذي ستدخل منه

أمتنا العربية التاريخ»[٤٤]، وقد كان «المسيحي» عفلق بالطبع معارضاً لدوداً للماركسية الملحدة. وبهذا السياق نادراً ما كانت الاشتراكية مجرد إسهاب بل كانت دعوة واضحة إلى العدالة الاجتماعية.

إن قضية الاشتراكية ذاتها سرعان ما هددت حزب البعث بالانشقاق. فمن جهة كان هناك عفلق والبيطار ومؤيدوهم الذين يدافعون عن الاشتراكية المعتدلة مع الحريات الديموقراطية، والذين تبعون برنامج العروبة قبل كل شيء، الذي يتضمن أيضاً إحياء وحدة سورية مع مصر عبد الناصر التي أصبحت حقيقة عام ١٩٥٨ لتنهار بعد ثلاث سنوات فقط. ومن جهة ثانية كان هناك المثقفون الشباب الراديكاليون، الذين رأوا أن الماركسية واللينينية هما العمودان الرئيسيان لحزب البعث، وبالنسبة لهم كان للثورة الاجتماعية في بلد واحد الأولوية على الهدف البعيد المتمثل بالوطن العربي. وبذلك فقد وقف ممثلو الوطن العربي الكبير ضد رؤية مؤيدي الثورة الاجتماعية «سورية أولاً»[٤٥].

وفي عام ١٩٦٦، أُخرج الحرس القديم حول عفلق والبيطار من مناصبهم في السلطة بانقلاب دموي داخل حزب البعث قام به الضابطان صلاح جديد وحافظ الأسد، وأصبح للجناح اليساري، البعثيين الجدد، مطلق الحرية لإنجاز «ثورتهم من الأعلى»، وبدأ الجناح عمله بكادر حزبي شبه لينيني[٤٦]، حيث استمر الحزب بالإصلاح الزراعي، وتأميم البنوك والشركات، وأعطى احتكار التجارة الخارجية للدولة. وقد أكسبت هذه المعايير البعثيين الجدد التأييد من الريفيين والطبقات المدنية الدنيا، لكنها أكسبتهم كذلك عداوة رجال الأعمال والتجار من الطبقة الوسطى المدنية.

و«كممثلين للقضية الفلسطينية» أيضاً، اعتمد البعثيون الجدد لهجة أكثر حدة تجاه إسرائيل. لكن، وكما ذكر سابقاً، فإن التوجه المستعجل نحو العلمانية بعقلية الماركسية ـ اللينينية، لم يذهب أبعد من لغة الخطابة.

وبعد عام واحد من ذلك، عانت الدول العربية من هزيمة جارحة في حرب الأيام الستة مع إسرائيل، وبعد عام آخر قام قسم من البعثيين القدامى بانقلاب في العراق. وبعد قليل من التردد هاجر عفلق إلى بغداد في عام ١٩٧٠ ليصبح أميناً عاماً لحزب البعث العراقي، كما كان نائباً لصدام حسين لبعض الوقت. وتحلّلت القيادة القومية العامة المتضامنة إلى مهزلة، ومنذ ذلك الوقت أصبحت السلطة في سورية بقيادة «القيادة القطرية». ولا يزال المستوى «القومي» لحزب البعث موجوداً كمؤسسة يمكنها أن تقارن نوعاً ما بفكرة الشيوعية، والعالمية، لتحافظ على ادعاء العروبة رمزياً فقط.

إن الانشقاق الذي حصل بين الحرس القديم والبعثيين الجدد ازداد تبعاً للخصومة الشخصية بين الغرور المستعصي لكل من حافظ الأسد وصدام حسين، وأيضاً كان تبعاً لسياسات القوى الإقليمية ومن الذي سيقود قافلة أيديولوجيا البعث في العالم العربي. وقد كانت هذه مسألة حاسمة للشرعية الداخلية، خاصة لنظام الحكم السوري. وللمفارقة، فإن هذا الكره الأخوي بين سورية والعراق انتهى فقط قبل سنة وعدة أشهر من الهجوم الأنكلو ـ أميركي على العراق عام ٢٠٠٣.

وقد بقيت العداوة بين نظامي الحكم البعثيين حتى بعدما عانت ما تسمى بالثورة الاجتماعية في سورية من نكسة ثانية. وفي عام

١٩٧٠ ظهر أخيراً حافظ الأسد، قائد ورئيس القوى الجوية السورية من الجناح القومي، الظافر بصراع السلطة من بين شخصيات البعث الأمامية المكونة من القوات المسلحة الدرزية، الإسماعيلية، وعلى رأسهم العلوية، وصرف الرئيس نور الدين الأتاسي ورئيس الوزراء، الذي كان يحمل الآراء النظرية للماركسيين الجدد في ما كان يسمى بالجناح التقدمي لحزب البعث السوري، ولكنه كان يتبنّى مواقف أقل عنداً وتناقضاً تجاه إسرائيل. وفي ذلك الوقت ما كان أحد ليتنبأ بأنه سيكون آخر انقلاب في سورية حتى هذا اليوم، حتى أن الأسد لم يدعه انقلاباً بل مجرد «حركة تصحيحية».

وقد قام الأسد، الابن الذكي من المجتمع الجبلي الزراعي، بتصحيح السياسة الاجتماعية والاقتصادية بشكل أساسي، حيث شكل حلفاً مع البرجوازيين. وفي سبعينيات القرن الماضي عرفت سورية ازدهاراً اقتصادياً من خلال فتح أسواقها على العالم الخارجي (الانفتاح)، كما أحرز الأسد في السنوات التي تلتها تقدماً بتوسيع استخدام الصناعة في البلاد، حيث استثمر في البنية التحتية، بناء المدن، القطاع الصحي، والنظام التعليمي، الأمر الذي ساهم في خلق طبقة وسطى عريضة نسبياً زادت من الحركة الاقتصادية للسوريين وخفضت نسبة الأمية بشدة[٤٧]. وقد حوّل الأسد حزب البعث إلى تنظيم ذي جاذبية جماهيرية، حيث ارتفع عدد الأعضاء فجأة من ٦٥,٣٩٨ عام ١٩٧١ إلى ٣٧٤,٣٣٢ عام ١٩٨١، إلى ١,٠٠٨,٢٤٣ عام ١٩٩١ في بلد يقارب عدد سكانه ثلاثة عشرة مليون نسمة في أوائل التسعينيات[٤٨].

وبعد الانقلاب الذي قام به، بدأ الأسد أولاً بتحرير محدود للسياسات المحلية، وخفض قوات أجهزة الأمن المخيفة (التي، على أية حال، دامت لفترة قصيرة فقط بسبب المواجهة مع الإخوان المسلمين)، وقد رحب معظم السوريين بالتغييرات بارتياح كبير. وفي العام ١٩٧١ انتُخب الأسد نفسه رئيساً لمجلس الشعب المكون من البعثيين، الناصريين، والشيوعيين بنسبة ٩٩ بالمئة من الأصوات، وبذلك بدأ عهد جديد.

ومنذ ذلك الحين وُسمت البلاد بالبراغماتية (النفعية) التي تهدف إلى الحفاظ على السلطة والاستقرار في كلتا السياستين الداخلية والخارجية. كتب لوبمير Lobmeyer «ومنذ ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٧٠ نزعت الأدلجة من السياسات السورية على نطاق واسع، وتضاءلت البعثية إلى مجرد أيديولوجيا تبرير وذخيرة من العبارات الدعائية»[٤٩]. وسرعان ما اختفت النشوة الأولية، التي أخذت بالتراجع نتيجة السلوك الصارم للسياسة المحلية، وبدلاً من التحرر اختبر السوريون النظام «الرئاسي المونارشي»[٥٠]. وقد دعم الأسد فكرة عبادة القائد العظيم، حيث انتشرت في الشوارع والساحات العامة تماثيل وملصقات «القائد للأبد»[٥١]. «وفي النهاية، كانت سلطته الشخصية، وفقط ذلك هو ما جمع البلاد بعضها مع بعض»، كما كتب باتريك سيل كاتب السيرة الذاتية للأسد، «لقد كان العمود الوحيد الذي رفع الخيمة»[٥٢].

لذلك فقد كان من غير البديهي الاعتقاد بأن الخيمة لن تنهار في ١٠ حزيران ٢٠٠٠ عندما توفي الأسد بمرض سرطان الدم، لكن موت «القائد» و«باني سورية الحديثة» فتح الباب على مصراعيه من جديد للسؤال الذي احترق ببطء وبدون لهب: ما الذي حدث

فعلاً لأيديولوجيا حزب البعث؟ ماذا عن مقوماته المتينة: العروبة والاشتراكية؟

إن الجواب بسيط ما دام أنه يتعلق بحالة الاشتراكية، حيث إنها أفلست بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو. ورغم حقيقة أن سورية لا زالت تقدم لمسة من الحنين للشيوعية من خلال مكاتب الحكومة المغبرة، تقديم الإعانات الغذائية والدوائية، الخطط الخمسية، حكم الحزب الواحد، المرافق العامة المتضخمة، الدعاية الحكومية، سيارات الجيب السوفياتية العسكرية غير الآمنة، ومفارقات زمنية أخرى مثل نبيذ الشيفاز الأميركي المعتق Chevys من خمسينيات القرن الماضي والتي تخلق جواً أشبه بالكوبي (نتيجة لرسوم الاستيراد المرعبة سابقاً على السيارات)، لكن تبقى هذه مجرد صورة مشوهة عن الواقع الحديث والرأسمالي المتزايد، حيث تطلع الأسد، وكما كان دائماً، بطريقة براغماتية، باتجاه الغرب عندما سقط جدار برلين عام ١٩٨٩[٥٣].

وقد حوّل معظم المعارضين الشيوعيين في سورية اتجاههم، وأصبحوا يسمون أنفسهم العلمانيين أو الحقوقيين. وبعيداً عن عناصر الاقتصاد المخطط، فإن الشيء الأساسي الذي بقي من اشتراكية البعث، هو في الحقيقة العلمانية السورية ـ أو دعونا نسميه التحرر الاجتماعي المؤهل غير المألوف في الشرق الأوسط، إلا أنها تغامر بالانهيار، حتى أن واجهة الاشتراكيين تعاني المزيد من هذا الانهيار، حيث ومنذ أواسط عام ٢٠٠٤ لم يعد الإعلام الرسمي يشير إلى أعضاء حزب البعث بـ«الرفيق»، بل ببساطة بـ«السيد».

ولا يبدو ميزان الحساب أفضل بكثير عندما يتعلق الأمر بالعروبة،

فإن حزب البعث ـ ورغم ادعاءاته ـ لم ينم أبعد من دوره كحزب قومي سوري، وفشلت طموحات العروبة، حيث إن اتحاد دولتين عربيتين فقط ـ سوريا ومصر ـ انتهى بهزيمة نكراء، لدرجة مخططات لإقامة اتحادات أخرى لم ترَ النور في المقام الأول. كما سحق الإخوان البعثيون بعضهم البعض بالمنافسة الغيورة وحرب الخنادق الرمزية. وفي النهاية، ومع حرب العراق ٢٠٠٣ انتهى وجود العروبة ـ الركيزة التاريخية الثانية لحزب البعث ـ كلياً. وتكوّن الدول العربية دائماً تحالفات سياسية مؤقتة، وغالباً بعضها ضد بعض بمساعدة الدول غير العربية، كما كان واضحاً بشكل خاص في حرب الخليج، وطبعاً في حرب العراق، وقد ارتكزت مبادئ السلوك بين الدول العربية على سيادة الدول القومية والاستقلال عن شروط العروبة، حيث تحتسب الأهمية لدولارات النفط أكثر من الخطط الخيالية الثورية. وكانت الجامعة العربية، خلال تاريخها، مسرحاً للخلافات البين عربية أكثر من كونها مسرحاً للتعاون العربي، ولم يكن هناك حديث عن وحدة عربية حول قضية فلسطين، أو عن سياسة شاملة تجاه إسرائيل(٥٤).

إن الأثر الإيجابي الوحيد لأيديولوجية البعث اليوم يكمن في القليل من العروبة والمزيد من القومية، الأمر الذي عمل مظلة مشتركة للأقليات الدينية التي استطاعت الشعور بالاندماج ضمن مفهوم الدولة، حتى أن معظم السُّنة الذين رفضوا السياسة الطائفية قد عرَّفوا أنفسهم بها بالتساوي. ورغم ذلك فإن فكرة «العروبة المشتركة» (Common Arabness) تجاهلت مشكلة الأقليات العرقية مثل الأكراد، وهنا تكمن أزمة المعنى القومي العرقي المتضمن في «الجمهورية العربية السورية»، والذي بدأ يُحدث صريراً منذ الحرب الأخيرة على العراق.

ويدرك بشار الأسد الأزمة الأيديولوجية لحزب البعث، ولأنه يفتقر لجاذبية شخصية والده (كاريزما)، فإنه بحاجة للمزيد من التأسيسات المؤسساتية والأيديولوجية. وقد بدأت لجان الحزب وعلى مستويات مختلفة بمناقشة دور حزب البعث في سورية اليوم. ويقول المراقبون إن الجدال العنيف بين الرئيس وموظفي الحزب، الذي يقال إن بشار يقوم به غالباً، أظهر صراحة عدم جدواه، والأمر المفاجئ أنه حتى أعضاء المعارضة من «حركة المجتمع المدني» دُعوا إلى هذه النقاشات. ويبقى السؤال الهام في دمشق عما إذا كان إصلاح أيديولوجية حزب البعث ممكناً على الرغم من التناقضات العديدة الموروثة.

وبعيداً عن نقاشات المثقفين حول الاتجاهات والأيديولوجيا، فإن أصواتاً انتقادية أيضاً تستجوب قاعدة الحزب، حيث أشار أيمن عبد النور، عضو حزب البعث وصديق سابق لبشار الأسد في شبابه، إلى التناقضات المتزايدة في حزب البعث، وكذلك افتقار القيادة «يوجد في حزب البعث إخوان مسلمون، مثقفون، تجار، أعضاء نقابات، جنود وما إلى ذلك؛ إنه ليس حزباً بل حركة تعاونية، ولم يعد هناك أيديولوجيا إطلاقاً»(٥٥). ومع ذلك، يجب ألا يستخف بالحزب كعامل قوة، كما حذّر المحلل سمير التقي «إن الدور الأيديولوجي للحزب قد ضعف، لكن الحزب لا يزال المطبخ الأساسي لصناعة الولاء»(٥٦).

وقد حصلت أيديولوجيا العروبة أخيراً، خلال الحرب العراقية، على دعم من جهة غير متوقعة، حيث استخدم بشار خلال بحثه عن اتجاهات لسياسته الخارجية الهجوم الأنجلو ـ أميركي على دولة جارة لسورية لإحياء اللغة الطنانة للعروبة، ويبقى الأمر قابلاً للنقاش

ما إذا كان هذا الأمر قد ساعده أو أعاقه. ويتساءل العديد من الناس عن كيفية تصرف حافظ الأسد في حالة كهذه، ويرى البعض أن سياسة بشار أكثر أيديولوجية من سياسة أبيه في هذا الصدد لأنه، وفي نهاية الأمر، معظم السوريين سعدوا بسقوط صدام[٥٧]. لماذا يجب على سورية فجأة أن تقدم دعماً للديكتاتور العراقي، أهو أرشيفها البعثي؟. أما ميشيل كيلو فهو مقتنع بأن «حافظ الأسد كان ليتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية، لأن ذلك سيعني أنها معركته الأخيرة»[٥٨].

ومن المبكر جداً القول بأن بشار أكثر أيديولوجية من أبيه فعلاً، حيث إن موقعه السيئ الحظ في قضية العراق يمكن أن يكون ـ مهما حدث ـ على الأكثر تعبيراً للبحث عن توجه سياسي نحو الشرق الذي يمكن أن يكون أكثر فائدة لسورية، كعملية معرفية تخص السياسة الخارجية أكثر من أيديولوجيا المواقف الدفاعية. وبالكاد يكون مفاجئاً أن تسدي الكوادر البعثية بشكل خاص ـ كما يقال ـ النصيحة لبشار الأسد بتبني موقف مؤيد للعراق ومضاد للأميركيين كهذا، فبالنسبة لهم كانت فرصة مرحباً بها للبدء بإعادة ملء ذخيرة الأيديولوجية البعثية الفارغة، في الوقت الذي نفدت الإجابات منهم بطريقة أو بأخرى.

وقد برر هينبوش موقف سورية بأسباب سياسية أيديولوجية «إن معارضة الولايات المتحدة الأميركية كان قراراً جمعياً يجب أن يتخذ من أي قيادة قومية في دمشق، حيث إن الغزو لم يكن يهدد المصالح الحيوية لسورية في العراق فقط، بل كان أيضاً إهانة فاضحة لقيم القوميين العرب المتأصلة في فكر السوريين»، وبعد هذا كله، فقد كان الغزو أيضاً في مصلحة إسرائيل أولاً[٥٩].

إن موقف سورية الحاسم في حرب العراق هو أيضاً جزء من سياق أوسع، حيث كانت لأحداث الحادي عشر من أيلول نتائج غير مباشرة كارثية في العالم العربي، فقد قالت الوزيرة بثينة شعبان: «إن هجمات الحادي عشر من أيلول أصابتنا نحن المسلمين كما أصابت الولايات المتحدة. لقد كانت أفظع شيء حدث لمنطقتنا»[٦٠].

وبالطبع، وقبل كل شيء كانت أحداث الحادي عشر من أيلول ضربة قاسية للأميركيين وسببت ألماً كبيراً نفسياً ومادياً، لكن من خلال المبالغة في تصوير الهجمات قولاً وفعلاً، والتي عُدّت عقوبة جماعية للعالم العربي، زودت إدارة بوش الإرهابيين بالبرنامج السياسي الذي يحتاجون له للحصول على دعم أوسع لحملات الكره الإسلامية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سياسة الولايات المتحدة تسببت في فقدان التوجيه لدى العديد من المسلمين المعتدلين، حيث بدؤوا يتأرجحون بين الاشمئزاز من هجمات الحادي عشر من أيلول والسخط على الفهم المتبلد لواشنطن، سياسة «الاستعمار الجديد».

إن المحافظين الجدد في البيت الأبيض ووزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، الذين وصفهم جورج بيكر George Packer في مقدمته لحرب العراق بأنهم ذوو «عقول محمومة»[٦١]، قد أيدوا مزيجاً من السياسات المتفجرة، والتي تتكون من تمجيد العنف والخيارات العسكرية المرتبطة بالتعامي أو عدم الرغبة في تحليل سياسي أعمق، والميل نحو «الفكر الجماعي» ـ الآلية الديناميكية الخطيرة حيث تتخذ القرارات دون أن تمتلك العقول النقدية الإمكانية أو الشجاعة لمساءلة الافتراضات الأساسية[٦٢] ـ، الإفراط

في التبسيط، الازدواجية، وارتكاز الدولة على تقسيم الجنس البشري إلى «جماعة خيّرة» و«جماعة شريرة» الذي يذكر بالحرب الباردة، والإيمان بأن الولايات المتحدة صاحبة مهمة دينية تاريخية «الشعب المختار»، وهذا غالباً ما يتضمن تمركزاً على الذات مبالغاً فيه أخلاقياً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم اتخاذ موقف حاسم تجاه سياسات الحكومة الإسرائيلية وسياستها الاستيطانية أبعد الولايات المتحدة عن العديد من العرب الذين ليسوا جميعاً إلى حد بعيد إسلاميين راديكاليين. ولم يبذل المستشارون السياسيون البارزون وصانعو سياسة المحافظين الجدد أي جهد لتجسيد المعرفة بالثقافة الإسلامية أو مراعاة المظالم السياسية والاجتماعية المتجذرة بعمق في الشرق الأوسط، وقد كانت النتيجة طريقة تعامل خالية من أي إحساس أو دبلوماسية جدية، على الأقل في الفترة الأولى من إدارة بوش.

وقد أعطت هذه العوامل دفعاً لفكرة العروبة الجديدة اليوم، وهي عروبة مع مظهر إسلامي أو حتى إسلاموي أكثر قوة ومغذاة بفكرة العداء لمبادئ الثقافة الأميركية Americanism(*). وعادت الأيديولوجية، التي أُعتقد أنها ماتت تقريباً، إلى الأجندة السياسية بمساعدة واشنطن، حيث استغلها السياسيون العرب ليصرفوا انتباه الشعب عن تناقضاتهم الخاصة، وضعفهم ومشاكلهم التي لم تحل.

ووجدت سورية نفسها ضمن تفاعل القوى هذا، الذي يتطلب من

(*) Americanism: تعني الولاء للولايات المتحدة الأميركية، أو المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها الثقافة الوطنية الأميركية، أو العادات والسمات المميزة للولايات المتحدة الأميركية (المترجم).

البعثيين إنجاز خطوة أيديولوجية أخرى لمد الجسور، فإذا كانوا يريدون السباحة مع تيار العروبة الإسلامي يجب عليهم أن يقللوا من دور فهمهم العلماني للعروبة الذي يمنح الإسلام دوراً ثقافياً فقط، وهذا يظهر كم خُففت ـ أو أصبحت مرنة إذا جاز التعبير إيجابياً ـ أيديولوجية البعث.

إن السؤال الكبير في سورية هو: هل هذه العروبة الجديدة المضادة لمبادئ الثقافة الأميركية ستكون كافية لإعطاء بشار الأسد المساندة التي يحتاج إليها ليتغلب على الصخور العديدة في السياسة الداخلية والخارجية التي تقف أمامه؟ أم تسود البراغماتية في نهاية المطاف؟.

الهوامش

(١) بين العديد من الآخرين انظر إلى الأعمال الرائدة لـ Deutsch (١٩٦٦)، Gellner (١٩٨٣)، و Anderson (١٩٩١).

(٢) لويس Lewis (١٩٩٨)، ص١٠٤.

(٣) مقارنة جيدة بين الكتابات التاريخية القديمة والحديثة توجد في جانكوفسكي/جيرشوني في: Jankowski/Gershoni (١٩٩٧)، ص٣ وما بعدها.

(٤) خوري في: Jankowski/Gershoni (١٩٩٧)، ص٢٨٦.

(٥) مفتي (١٩٩٦)، ص١٨٧.

(٦) مفتي (١٩٩٦)، ص٢٥٦.

(٧) عالم الاجتماع العربي الكبير ابن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦) دعا هذا الشعور المشترك أو انتماء المجتمع لبعضه البعض بالعصبية. إن هذا المصطلح يمكن أن يشتق من العلاقات القائمة على أساس الدين أو الأصول المشتركة (القبيلة، العشيرة) أو كليهما معاً. وبمعنى العرقية (الإثنية)-القومية فإنه الآن يترجم بـ«الشعور القومي» لصياغة مرحلة حديثة.

(٨) هينبوش (٢٠٠١)، ص ٢٠.

(٩) مصلح (١٩٨٨)، ص ٥٥.

(١٠) بانزل Bunzl (١٩٨٣)، ص ص: ١٧-١٨.

(١١) خوري (١٩٨٧)، ص ص: ٥٣٥-٥٦٢؛ داويشا (٢٠٠٣)، ص٧٩.

(١٢) Jankowski and Gershoni في: Jankowski and Gershoni (١٩٩٧)، ص ١٢ح وحول مصر، انظر: Jankowski And Gershoni (١٩٨٦)؛ حول الفلسطينيين، انظر: مُصلح (١٩٨٨)، ص١٣١ وما بعدها.

(١٣) لوصف تفصيلي أكثر حول مفاهيم الأمة والجدال حول المصطلح الإشكالي «الجماعة العرقية»، انظر: Wieland (٢٠٠٠)، ص٤٥ وما بعدها؛ طيبي (١٩٧١)، ص٨٠ وما بعدها.

(١٤) طيبي (١٩٧١)، ص ١٠٣ وما بعدها؛ لوبمير (Lobmeyer) (١٩٩٥)،

ص١ وما بعدها؛ قدوري Kedouri (١٩٩٢)، ص٢٨٢؛ Kienle (١٩٩٠)، ص١٨؛ أوياما/خنسا/الشريف (Aoyama/Khansa/al-Charif) (٢٠٠٠)؛ أرسوزي ـ الأمير (٢٠٠٣).

(١٥) Anderson (١٩٩١).

(١٦) Kaschuba (١٩٩٧)، في: Ethnologie francaise، ص ٦٠، ٦٧.

(١٧) Weber (١٩٢١)، ص٥٢٨؛ خلدون (١٣٧٧، الطبعة الإنكليزية ١٩٦٩)، ص ١٠٢-١٠٣.

(١٨) طيبي (١٩٧١)، ص٧٣.

(١٩) طيبي (١٩٧١)، ص٨٧.

(٢٠) داويشا (٢٠٠٣)، ص٢٧ وما بعدها؛ مُصلح (١٩٨٨)، ص٦٠، ٦٧.

(٢١) قدوري Kedouri (١٩٩٢)، ص ٢٨٨.

(٢٢) مُصلح (١٩٨٨)، ص ٦٠.

(٢٣) للتقييم التاريخي لحكم عبد الحميد بين الإصلاح ورد الفعل، انظر: مُصلح (١٩٨٨)، ص٤٧ وما بعدها.

(٢٤) طيبي (١٩٧١)، ص٩٤ وما بعدها؛ مُصلح (١٩٨٨)، ص٦٠ وما بعدها؛ Zeine (١٩٦٦)، ص٩٢؛ Mansfield (٢٠٠٣)، ص١٢٨ وما يعدها؛ Kienle (١٩٩٠)، ص ٤ وما بعدها.

(٢٥) حول مرحلة ما قبل تاريخ الخلافة الإسلامية منذ عهد محمد، انظر: حالم (١٩٨٨)، ص ١٠ وما بعدها، ١٧ وما بعدها، ٦٦١. وحول التاريخ السياسي، انظر: Schulze (١٩٩٠)، ص ٤٤٦ وما بعدها، (١٩٩٤)، ص٨٨ وما بعدها؛ Schimmel (١٩٨٣)، ص١١٩ وما بعدها. أشارت شيميل إلى أن الخلافة الإسلامية لم ينص عليها بالإسلام بل تُمثل كأثر رجعي.

(٢٦) Mansfield (٢٠٠٣)، ص٢٢٨.

(٢٧) داويشا (٢٠٠٣)، ص٤٩.

(٢٨) طيبي (١٩٧١)، ص١١٠. حول أيديولوجية الحصري، انظر بالتفصيل في كتاب طيبي من صفحة ١٠٣ وما بعدها؛ وأيضاً داويشا (٢٠٠٣)، ص٤٩ وما بعدها.

(٢٩) قـــــــدوري (١٩٩٢)، ص٢٩٥؛ Thomas von der Osten-Sacken/ Thomas Uwer: ôDie Araber-Macher في: Die Zeit ١٤/ ٢٠٠٣؛ طيبي (١٩٧١)، ص١١٣ وما بعدها؛ أوياما/خنسا/الشريف (٢٠٠٠).

(٣٠) Schweizer (١٩٩٨)، ص٢٦١.

(٣١) Lobmeyer (١٩٩٥)، ص ٣٥-٣٦.

(٣٢) Kienle (١٩٩٠)، ص ٨.

(٣٣) طيبي (١٩٧١)، ص ١٠٤.

(٣٤) داويـشـا (٢٠٠٣)، ص ص: ٢٩٨-٣٠٢. ونـاقـش أفينـيـري Avineri بطريقة مشابهة في: Winkler (١٩٨٥)، ص٢٤٠ وما بعدها بهدف التوصل إلى عناصر التغيير الاجتماعي مقارناً هذا مع القومية اليهودية. وأشار خوري أيضاً إلى هذه المشكلة في: Jankowski and Gershoni (١٩٩٧)، ص٢٨٦.

(٣٥) طيبي (١٩٧١)، ص١٩٠.

(٣٦) للمزيد حول حياة وأعمال الأرسوزي، انظر الأرسوزي- الأمير (٢٠٠٣)؛ أوياما/خنسا/الشريف (٢٠٠٠).

(٣٧) في ما يتعلق بتفاصيل نشوء الطبقة الفلاحية ودورها في السياسة السورية، انظر: Batatu (١٩٩٩).

(٣٨) بيرتز (١٩٩٠)/ ص٤٩؛ Petran (١٩٧٢)، ص١٠٧.

(٣٩) Kelidar (١٩٧٤)، في: الشؤون الآسيوية (Asian Affairs)، ص ص: ١٦-٢٢؛ نقلاً عن Lobmeyer (١٩٩٥)، ص٦٤.

(٤٠) مبدئياً، ما زالوا مدعومين من الناصريين والوحدويين المستقلين، الذين رغم ذلك تم التخلص منهم بعد الانقلاب الفاشل للناصريين في ١٨ تموز/يوليو ١٩٦٣.

(٤١) هينبوش (٢٠٠١)، ص٣١.

(٤٢) هينبوش (٢٠٠١)، ص٣، ١٢٠.

(٤٣) هينبوش (١٩٨٩)، ص٩٩.

(٤٤) Lobmeyer (١٩٩٥)، ص٣٥، نقلاً أبو جابر (١٩٦٦).

(٤٥) هينبوش (٢٠٠١)، ص٤٧ وما بعدها؛ Lobmeyer (١٩٩٥)، ص١٠١ وما بعدها؛ Kienle (١٩٩٠)، ص١٠ وما بعدها.

(٤٦) هينبوش (٢٠٠١)، ص ٥٢ وما بعدها.

(٤٧) تضاعف محو الأمية بين عامي ١٦٠ و١٩٨٩. في عام ١٩٦٠ عاش ٣٧ بالمئة فقط من السوريين في المدن؛ لكن في عام ١٩٩٠ زادت هذه النسبة إلى ٥٠,٥ بالمئة. هينبوش (٢٠٠١)، ص ١٠٤.

(٤٨) Batatu (١٩٩٩)، ص١٧٧.

(٤٩) Lobmeyer (١٩٩٥)، ص١٨٤.

(٥٠) هينبوش (٢٠٠١)، ص ١٤٥.

(٥١) المزيد حول عبادة القائد وتجاوزاتها الغريبة في بعض الأحيان، انظر: Wedeen (١٩٩٩).

(٥٢) Seale (١٩٩٨)، ص٤٤٠.

(٥٣) في ما يتعلق بانفتاح سورية بعد عام ١٩٩١، انظر: Kienle ١٩٩٤٠).

(٥٤) في ما يتعلق بفشل ممارسة العروبة، انظر: مفتي (١٩٩٦) وداويشا (٢٠٠٣).

(٥٥) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(٥٦) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٥٧) المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، التقرير الثاني، ص i.

(٥٨) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٥.

(٥٩) هينبوش، في: DOI-Fokus (٢٠٠٤)، ص١٤٢.

(٦٠) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤

(٦١) Packer (٢٠٠٥).

(٦٢) Janis (١٩٨٢) يقدم مجموعة من الأمثلة التي انتهت بإخفاق تام بالإجماع. Packer (٢٠٠٥)، يذكر أيضاً هذه الديناميكية في العلاقة مع حرب العراق.

8

المعارضة، الإسلام ونظام الحكم

تسلّم مهام منصبه كشخص يسعى للتحرر. كان الشعب مفعماً بالأمل، والعديد من الناس صاحوا فرحاً في الشوارع، فقد كانوا مرتاحين للتخلص من حكم سلفه الاستبدادي. مدّ رجل الدولة الجديد (الرئيس) الاقتصاد بقوة دفع عن طريق انفتاح البلاد، تحديد سلطة الأجهزة الأمنية، التخفيف من استخدام قانون الطوارئ، تحرير السجناء السياسيين، إجراء انتخابات محلية عادلة، كما وعد بتحرر سياسي أكبر يمكن لأحزاب أخرى المشاركة فيه أيضاً. وكذلك وعد الرئيس الجديد بالتحالف مع الشعب وإحياء «حرية وكرامة» المواطن[١]، حيث انتشر مصطلح «ربيع دمشق» بسرعة من مكان لآخر.

وهذا كله كان قد حدث في نهاية عام ١٩٧٠ وبداية ١٩٧١، فقد كان حافظ الأسد الشخصية الجديدة التي تعلقت كل الآمال

عليها، وقد تكررت الحالة في العام ٢٠٠٠؛ وهذه المرة كان بشار الأسد «أمل الشعب الواعد».

وفي كلتا الحالتين سرعان ما بدأت خيبة الأمل وبدت كأنها مستمرة، ولكن الفرق بين الحالتين يكمن في أن الأمل لم ينقطع حتى الآن في سورية اليوم. حيث إن لعبة شد الحبل بين البعثيين المتشددين والمتحررين لم تحسم بعد. وأكثر من ذلك، فقد كان هناك حركة في معترك السياسة الخارجية، ومع هذا، يبدأ بعض المراقبين بالتساؤل عما إذا كان التاريخ يعيد نفسه.

توجد مقارنات خطيرة بين علاقة الأسد الأكبر مع المعارضة، وطريقة تعامل ابنه بشار مع منتقديه. ففي القرن الماضي ألغى البعثيون نظامياً أية قوى معتدلة، وكذلك المحافظين الإسلاميين مثل حزب الشعب والحزب القومي، حيث أصبح البرجوازيون المدينيون السُّنة الأقوياء بلا ملجأ سياسي. «ولهذا السبب فإن القاعدة الاجتماعية لحركة الإخوان المسلمين توسعت إلى حدٍّ بعيد»، كما استنتج لومبير. فقد اندفع حافظ الأسد فجأة وبعنف لمحاربة ليس فقط الإخوان المسلمين، بل المعارضة العلمانية أيضاً، وقضى عليهم في العام ١٩٨٠. ولفترة من الزمن كان الخيار الوحيد أمام معارضي نظام الحكم هو دعم الإسلامويين الأصوليين أو الراديكاليين[٢].

واليوم ربما يثبت أن بشار الأسد اقترف الخطيئة الكبيرة نفسها عندما ترك القوى المعتدلة مثل «حركة المجتمع المدني» غير متضمنة في جماعته أو نشاطاته. وحتى اليوم، عامل نظام الحكم الإسلامويين وشخصيات المعارضة العلمانية بشكل أو بآخر بالطريقة نفسها، بعيداً عن بعض التقلبات الدورية. لكن، وكما في الأوقات

السابقة، يقدم نظام الحكم فكرة الخوف من الإسلامويين سبباً لتأخير انفتاح البلاد. وبينما كان يمكن «لربيع دمشق» عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ أن يقدم فرصة نادرة للتقريب ما بين نظام الحكم والقوى العلمانية في البلاد، أضاع كلا الجانبين هذه الفرصة. كما كان يمكن لحركة المجتمع المدني أن تقوّى وتستخدم قوة مضادة للإسلامويين الشعبيين، الأمر الذي كان سيكون في مصلحة كل من بشار الأسد والإصلاحيين.

العلمانيون:

يمكن أن تقسم المعارضة في سورية بصعوبة إلى تيارين: القوى اليسارية العلمانية والإسلامويين بظلالهم المختلفة. وحركة المجتمع المدني، التي ذكرت مراراً في هذا الكتاب لأنها الحركة التي يحكى عنها غالباً في النقاشات شبه العامة، والتي نشر أعضاؤها الكثير، تعدّ شبكة غير منظمة من المثقفين، الصحافيين، الممثلين، الأطباء، المحامين، وأساتذة الجامعات بآراء مختلفة. ولا أحد يعرف كم من الأشخاص يدعمونها، حيث يستخدمون الهواتف النقالة بدلاً من الاجتماعات، والاتصالات الشخصية بدلاً من التشريعات القانونية، وتشكيل مجموعات عمل بدلاً من مجالس إدارة، وإدارة مواقع إلكترونية بدلاً من بطاقات الفهرسة.

بعد اعتقال عدد من الناشطين الرئيسيين في ربيع دمشق، أخذ ميشيل كيلو دور المتحدث باسم المجتمع المدني. وقد درس المسيحي كيلو عدة سنوات في بلدة مونستر Munster في شمال ألمانيا، وهو يتكلم اللغة الألمانية بطلاقة، أما فلسفته فهي ذات جذور ديموقراطية منذ ذلك الوقت، وهو يفضل الكثير من المبادرات الصغيرة على حزب كبير بما يجعل ظلم أجهزة الدولة أكثر

صعوبة. ويقول الشيوعي السابق، الذي يصف نفسه بالمهتم بحقوق الإنسان، «يجب على نظام الحكم أن يقبل بأن الحرية هي المبدأ الأهم في الحياة. ففي مجتمع حديث لم يعد يمكنك فصل الدولة عن المجتمع، لأن الإنسان الحر هو المبدأ المركزي». وكيلو مقتنع بأن كل حزب أيديولوجي في السلطة سيدخل في فترة أزمة لأن الحياة الواقعية أعقد بكثير من أية فلسفة حياتية.

ومع أن كيلو أخذ على عاتقه دور الناشط في خط المواجهة بكتابة المقالات وتقديم العرائض، يبقى صادق جلال العظم العقل الفلسفي الموجه للحركة. ويحمل العظم، السني منذ الولادة، خلفية ماركسية ويُعرف بـ«مهرطق دمشق»، حيث ناضل أستاذ الفلسفة الذي أكمل الدكتوراه في جامعة «يال Yale» ودرّس فيها أيضاً، من أجل الفصل الكامل بين الدولة والدين طوال حياته. وقد كان والده، الذي ينتمي لطبقة الأرستقراطيين الرفيعة في الإمبراطورية العثمانية، مؤيداً متحمساً لأتاتورك. وكتب العظم حول عمانوئيل كانت ودعا العرب المسلمين إلى أخذ «التنوير الأوروبي» نموذجاً لإصلاحاتهم. وفي الشهر السادس من عام ٢٠٠٥ عاد العظم إلى الولايات المتحدة الأميركية أستاذاً زائراً في جامعة برينستون Princeton.

لقد صنع صادق جلال العظم معظم أعدائه بعد «حرب الأيام الستة» في كتابه «النقد الذاتي بعد الهزيمة» الذي نشر عام ١٩٦٨، وقد حمّل العظم في الكتاب العرب مسؤولية هزيمتهم الكارثية على يد إسرائيل، واضعاً اللوم على التقاليد البالية، التحديث غير الكافي، وفقدان التقدم الاجتماعي. وكذلك انتقد التأثير القوي للإسلام المحافظ الذي اعترض سبيل التعليم العلمي. وفي النهاية، اتهم

الدول والمجتمعات العربية بتجنب النقد الذاتي. وبعد سنة واحدة فقط من نشر مجموعة مقالاته تحت عنوان «نقد الفكر الديني» والتي أثارت واحدة من أكبر الفضائح الثقافية في تاريخ العرب الحديث، حيث خسر العظم منصبه التعليمي في الجامعة الأميركية في بيروت ودخل السجن، لكن أطلق سراحه بعد أيام قليلة فقط، وقد جعلت «فضيحة العظم» منه إحدى أكثر الشخصيات الرمزية المثيرة للجدل في العالم العربي المعاصر[٣].

يعدّ أحمد برقاوي، أستاذ الفلسفة في جامعة دمشق، منظراً آخر من حركة المجتمع المدني، وهو كاتب وثائق بحثية بارزة حول الحرية والديموقراطية في سورية، ودور المجتمع المدني، القومية والديموقراطية، المرأة والديموقراطية، والعديد من القضايا الأساسية الأخرى. لقد دعم حركة المجتمع المدني كل من: القوميين، الشيوعيين، وجماعات أخرى من اليساريين ـ غالباً الجماعات المنشقة الخارجة عن كتل الأحزاب الأكبر التي ارتبطت مع حزب البعث في الجبهة الوطنية[٤].

كانت بغداد بالكاد قد سقطت، عندما رأى أعضاء المجتمع المدني فرصتهم لقلب المعادلة في دمشق، وكان أول عمل لهم تقديم عريضة وضعها ميشيل كيلو للرئيس في أيار ٢٠٠٣. حيث شدد نص العريضة على مفهوم «التحديات والأخطار» الاستراتيجي الجديد الذي يقول بأن سورية هي التالية بعد احتلال العراق. وذكرت شخصيات المعارضة صفات مشتركة بين نظام الحكم في دمشق وإدارة بوش وإسرائيل مثل «العدائية، التمييز العنصري، الأنانية، والأيديولوجيا والسياسات الشريرة». وتابعت العريضة: «الرئيس المحترم. إن بلادنا تواجه هذا الخطر الكبير دون أن تكون

مستعدة له، يجب على [سورية] أن تقوي نفسها ضد [هذا الخطر]، وتعزز قدرتها لمواجهته بعدما أضعفتها الأخطاء المتراكمة التي أبعدت الأمة عن القضايا العامة، وأرهقت الدولة والمجتمع وعرضتهم [لأخطار] لم يتعرضوا لها من قبل»[٥].

ودعا الموقعون على العريضة إلى «إصلاحات شاملة» تتضمن رفع قانون الطوارئ الموجود منذ العام ١٩٦٣، كبح جماح سلطة الأجهزة الأمنية، السماح بحرية الصحافة، حرية الكلام، حرية التجمعات، وكذلك حرية أن تكون ناشطاً سياسياً تتمتع بحرية الحركة داخل البلاد وخارجها. لكن لم يكن هناك رد رسمي من بشار الأسد.

وتستمر المعارضة بالنضال من أجل «ربيع دمشق» جديد، حيث يزودهم الضغط الدولي بالحجج والبراهين، ففي عريضتهم دعوا الرئيس إلى أن يتصرف قبل أن تفعل الولايات المتحدة ذلك، مظهرين أنه فقط الدولة الحرة تكون قادرة على تحمل ضغط كهذا من الخارج. وهناك إشارات إلى أن نظام الحكم، في هذه الحالة الصعبة، يسعى وراء النقاش مع حركة المجتمع المدني، حتى لو كان على المستوى غير الرسمي. ويقول بعض أعضاء المعارضة إنه كان هناك محاولات لكسبهم كمتعاونين أو إقناعهم بحكمة سياسة الحكومة، ومن الصعب في الوقت الحاضر، الحكم إذا ما كانت هذه محاولة لكسب أجزاء من المعارضة أو خطوة باتجاه ترهيب أعظم.

تسلَّم صادق جلال العظم مرة استدعاء شخصياً من رئيس الاستخبارات (بهجت سليمان)، وقد نقل مؤيدو العظم فحوى اللقاء: «إن سورية في الوقت الحاضر في خطر أكبر مما تعتقد،

يجب أن تكبح جماح النقد!». كانت هذه الرسالة تحذيراً جدياً، قصدت أن تصل لحركة المجتمع المدني ككل، وقد كان قدر رياض سيف والسجناء الآخرون في المعارضة حاضرين دائماً في الأذهان. ويحاول نظام الحكم استخدام القواسم المشتركة بين الحكومة والمعارضة: الخطر المترصد من الخارج، التهديد للوطن الأم، ضغط الولايات المتحدة وإسرائيل.

يتخبط نظام الحكم يميناً وشمالاً ـ يضرب ضربة ساخنة وضربة باردة ـ، وفي اللحظة التي حبس الجميع فيها أنفاسهم، أعطيت المعارضة فجأة تشجيعاً من الحكومة، وقد اختبر ميشيل كيلو هذا عدة مرات؛ ففي شباط ٢٠٠٤، دعا أحد أعضاء نظام الحكم المقرب من الرئيس كيلو إلى نشر مقالاته النقدية ليس فقط في الصحف اللبنانية بل في الصحف السورية أيضاً، «لقد وعدني بأنه لن يحذف ولا كلمة واحدة»، قال كيلو مبتهجاً. وفي آذار ٢٠٠٤ سُمح له أن يظهر في برنامج حواري على تلفزيون سوري لأول مرة، وقد صوِّر في بثٍّ حيٍّ وهو ينتقد التأخير في الإصلاحات بحضور ممثلٍ عن الحكومة، قائلاً إن: «سورية بحاجة لبداية مختلفة عن تلك التي حدثت في الثامن من آذار»، مشيراً إلى اليوم الذي قام فيه البعثيون بالانقلاب وتسلّموا زمام السلطة عام ١٩٦٣.

وبعد بثٍّ هذا البرنامج استقبل كيلو بترحيب صاخب في قهوة الروضة الشعبية الواقعة مقابل مبنى البرلمان في حيٍّ تجاري حديث في دمشق. وخلال عدد لا يحصى من الأمسيات، حيث يلتقي الصحافي هناك بمعارف متنوعين، ويمضي الساعات معهم جالسين على طاولات صغيرة مع رائحة أراكيل معسل التفاح، وأصوات

طقطقة أحجار الشطرنج والنرد على لوح اللعب الخشبي المعشق بالفسيفساء، ومستوى الصخب العالي جداً في الفناء الداخلي الكبير المغطى، حتى أن «المخبر» نادراً ما يستطيع استراق السمع. يتذكر كيلو «عندما دخلت القهوة أخذ الناس يعانقونني ويربتون كتفي ويقبلونني، وقالوا لي: لقد قلت ما نفكر به تماماً. لم نكن نعتقد بأنه سيأتي يوم ونرى هذا على شاشة تلفزيون سوري». لم يكن البرنامج بثاً حياً ومباشراً، إلا أن شيئاً لم يحذف منه، ثم إن وزير الإعلام آنذاك، أحمد الحسن، قد تحمل مسؤولية هذه التجربة كاملة. وقد سُرَّ كيلو أنه بعد ذلك قفزت الصحف الرسمية إلى العربة نفسها، حيث أثنت على النقاش النقدي الذي دار في البرنامج الحواري[٦].

وكذلك فقد تمكن الوزير الحسن من عقد مؤتمر إعلامي سوري ـ بريطاني في نيسان ٢٠٠٤ بناء على مبادرة من هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، وقد دُهش المراقبون من صراحة الإعلاميين السوريين وانتقاداتهم الحادة للوضع في بلادهم وطريقة عملهم، حتى أن صحافيين من الإعلام الرسمي عبروا عن انتقاداتهم بحدة أكثر من بعض إعلاميي المعارضة[٧]. وفي النهاية، تقع الملامة على عاتق وسائل الإعلام الرسمية المغبَّرة ومراسلي النظام الكارثيين مهنياً، لحقيقة أن معظم السوريين تحولوا لسماع أخبار القنوات الفضائية، حيث لم يعد أحد يثق بمعلومات القنوات الرسمية، خاصة وأن قناة الجزيرة الإخبارية يمكن استقبالها الآن في سورية.

وتتزايد الضغوط، التي تأتي من أماكن غير متوقعة، للسماح بحرية الكلام أكثر. وكما ذُكر سابقاً، فقد أكد مهدي دخل الله، رئيس تحرير سابق لصحيفة البعث الرسمية، فجأة، أهمية حرية الكلام

وحقوق الإنسان، حتى وإن كان ذلك بانسجام مع الدستور السوري، وقال باهتمام أكثر إنه يجب على حزب البعث والأحزاب الأصغر في الجبهة الوطنية أن تتقرب من المجتمع المدني. كذلك مجلة سياسية مستقلة «أسود وأبيض»، في الشهر نفسه، قمع حرية الصحافة في سورية بأسلوب مشابه غير حاد، حيث دافع كاتب مقالة المجلة عن تحرير قوانين النشر الصارمة، وبعد فترة قصيرة من ذلك، سلمت المجلة عنقها بالدعوة إلى تخفيف الأحكام العرفية. والأمر المشوّق في الموضوع أن ناشر الصحيفة هو نجل وزير الدفاع الجديد حسن توركماني[٨].

ويتضاءل الخوف من انتقام الحكومة للتعبير عن الرأي بصراحة، حيث أصبحت التنازلات التدريجية من الحكومة قاعدة اليوم، الأمر الذي أدى إلى تشكيل تحالفات جديدة، إذ بدأت المعارضة العلمانية بتنظيم قواها، ففي بداية عام ٢٠٠٥ اتحد اثنا عشر حزباً من الأحزاب غير المرخصة والجماعات لتشكيل لجنة «التنسيق الوطني للدفاع عن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان»، والتي ضمت أعضاء من حركة المجتمع المدني، ناشطي حقوق الإنسان، شيوعيين، وناشطين أكراداً[٩]. وبدون شك أصبح النقاش السياسي في سورية أكثر تلوناً وحيوية، ومع ذلك تنظر المعارضة إلى هذه المساحة من الحرية بريبة، حيث تراها مناورة لصرف الانتباه عن الممارسات الديكتاتورية للحكومة.

وبعيداً عن حركة المجتمع المدني، تعمل شخصيات سورية معارضة في الخارج، ومن بينهم فريد الغادري الذي لعب بشكل أو بآخر الدور نفسه لرجل الأعمال المشكوك فيه أحمد شلبي في العراق قبل أن يلحق به العار لتعاونه مع الأميركيين. لقد دعم الأميركيون

الغادري، الذي يبلغ من العمر خمسة وثلاثين عاماً، على أنه «قائد المعارضة»، وعززه الإعلام الأميركي، وفي المقابل فإنه بالكاد معروف في سورية على أنه رئيس حزب الإصلاح السوري. وأكثر من ذلك، ليس لديه مساندة من السكان أو من جماعات المعارضة في الوطن الأم. وزعم بعض المراقبين أن نهاد، والد الغادري، الذي يصدر صحيفة ويعيش في لبنان، قد تعاون مع وكالة الاستخبارات الأميركية CIA، إلا أن نهاد تشاجر مع فريد حول السياسة، حيث يقول إن ولده استُخدم من الولايات المتحدة الأميركية. ويضيف الغادري الأب أن فريد بعيد جداً عن الشؤون السورية «حتى أنه يعتقد بأن حلب تقع في السودان»[١٠].

ويثور كيلو غضباً عندما يتكلم عن المعارضة السورية المؤسسة في الولايات المتحدة، حيث يقول بإيجاز «إنهم يريدون ما نريده، لكن فقط تحت الرعاية الأميركية»، وكان كيلو يفضل لو أن أوروبا تبنت هذا الدور.

وبعد حرب العراق، جمعت المعارضة في المنفى قواها، حيث نظم الاتحاد الأوروبي في حزيران ٢٠٠٤ اجتماعاً لمجموعات وشخصيات قيادية متنوعة في بروكسل Brussels وقد أخذ فيه الغادري دور المتحدث الرسمي، الأمر الذي أثر بدوره على النشاط في سورية نفسها، فقد اعترف كيلو بأنه «بسبب هذا [انضمام القوى في الخارج] فإن صوتنا أصبح أعلى وأقوى، وسيتعين على نظام الحكم إعطاءنا مساحة أكبر من الحرية بما أنهم خائفون من انضمامنا للمؤيدين في الخارج. لقد هُددنا بفعل ذلك، ويجب علينا أن نكون أكثر عدائية!». وكيلو مقتنع بأن النظام لا يستطيع أن يقوم بأي فعلٍ ضد القادة الحاليين لحركة المجتمع المدني «إنها

ستقوي أيضاً المعارضة الأميركية ـ السورية، وهذه معركة لا يستطيع بشار أن يفوز بها»[١١]. ومن ناحية ثانية، فقد أزعج الأوروبيون العديد من أعضاء المعارضة السورية بدعوة الغادري إلى جلسة استماع في منتصف شهر آذار عام ٢٠٠٥ ببروكسل، حيث ألغى السفير السوري لدى الاتحاد الأوروبي، والذي كان يريد المشاركة في الاجتماع، زيارته مستنكراً، وقد اعترف دبلوماسي أوروبي في دمشق بندم «كانت هذه غلطة كبيرة»[١٢].

وبالرغم من العلاقات المتقلبة بين شخصيات المعارضة في سورية وفي المنفى، ما زال النشطاء المحليون يعتمدون على التأثير غير المباشر للمعارضة المدعومة من أميركا في الخارج على نظام الحكم في دمشق، فهم يأملون أن يستفيدوا من خوف أولئك الذين هم في السلطة من «أن الأمور ستزيد سوءاً»، وبذلك يحصلون على امتيازات. ومع ذلك، تبقى أجنداتهم وشخصياتهم مختلفة، لدرجة أن من غير المرجح أن توحد قواهم لإسقاط نظام الحكم في وطنهم. إن مسألة عدم ثقة المعارضة المحلية نتجت أيضاً من حقيقة أن أولئك الذين في المنفى سيحصلون ـ على الأرجح ـ على المراكز القيادية في الحكومة، إذا ما اتبع النموذج العراقي لإسقاط نظام الحكم بالتدخل العسكري الأميركي.

وبالمقارنة، فإن خطوة تاريخية باتجاه معارضة أكثر توحداً قد تحققت داخل الوطن من خلال إعلان دمشق في ١٦ تشرين الأول ٢٠٠٥، وللمرة الأولى تُصدر كل جماعات المعارضة ـ من حركة المجتمع المدني وصولاً إلى النشطاء الأكراد، والمسلمين المعتدلين، وحتى حركة الإخوان المسلمين غير الشرعية في لندن ـ نداء صريحاً لتغييرات ديموقراطية في سورية، حيث دعت الوثيقة

الطويلة لإنهاء العمل بقوانين الطوارئ وأشكال القمع السياسي الأخرى، ولمؤتمر وطني للتغيير الديموقراطي، وكذلك لاجتماع تأسيسي لتشكيل دستور جديد، «وهذا ما أربك المغامرين والمتطرفين».

ويدين الموقعون بشدة سياسات نظام الحكم، «التي جرَّت البلاد إلى وضع يدعو للقلق على أمنها الوطني ومصير شعبها»، كما انتقدوا أيضاً «العزلة الخانقة التي تسبب بها نظام الحكم للبلاد نتيجة لسياساته الهدامة، المجازفة، والقصيرة النظر على المستويين العربي والإقليمي، وخاصة في لبنان». ومتوجهة للبعثيين بالإضافة للإسلاميين الراديكاليين، دعت الوثيقة «إلى تجنب الأفكار الديكتاتورية، ووقف كل مشاريع الاستبعاد»، وشددت على أنه «لا يحق لأي حزب أو اتجاه أن يدَّعي دوراً استثنائياً، ولا يحق لأحد استبعاد الآخر، ولا اضطهاده، ولا اغتصاب حقه في الحياة، وحرية التعبير، والمشاركة في أرض الوطن». والهدف هو «تبني الديموقراطية كنظام حديث يمتلك قواعد وقيماً عالمية ترتكز على مبادئ التحرر، سيادة سلطة الشعب، دولةٍ مؤسسات، تداول السلطة من خلال انتخابات دورية وحرة تمكِّن الشعب من السيطرة على أولئك المسؤولين في السلطة وتغييرهم». لم يقصد الموقعون التحريض على الثورة، بل الوصول إلى قوى تقدمية في نظام الحكم الحالي، ودعوتهم لأخذ دورٍ في المؤتمر الوطني للتغيير الديموقراطي المقترح.

وقد دعا إعلان دمشق إلى «عقد اجتماعي جديد» يؤدي إلى «دستور ديموقراطي حديث يجعل من المواطنة معياراً للانتساب، ويتبنى التعددية، والتداول السلمي للسلطة، وحكم القانون في دولة يتمتع كل مواطنيها بالحقوق نفسها ويؤدّون الواجبات نفسها بغض

النظر عن الجنس، الدين، العرق، الطائفة، أو العشيرة، كما يمنع عودة الاستبداد بأشكال جديدة، وتكون مبادئ ذلك المجتمع «التحديث، التسامح، التفاعل المتبادل، والتحرر من التعصب والعنف والاستبعاد، وفي الوقت ذاته يعطى أهمية كبرى لاحترام المعتقدات، الثقافات، والخصوصيات المميزة للآخرين، مهما كان انتماؤهم الديني، الطائفي، أو الثقافي، والانفتاح على الثقافات الجديدة والمعاصرة».

ونصت الوثيقة، اعترافاً بمساهمة الإخوان المسلمين، على أن «الإسلام ــ والذي هو دين الأغلبية، بمقاصده النبيلة، وقيمه السامية، ومبدأ التسامح ــ هو العنصر الثقافي الأكثر بروزاً في حياة الأمة والشعب»[١٣].

إذا أخذنا في الحسبان هذا التحالف الواسع لموقعين متنوعين لدرجة كبيرة، ومطالب إعلان دمشق السياسية البعيدة المدى، ونبرته التوفيقية، وشجبه لأي شكل من أشكال العنف وكذلك الديكتاتورية الاجتماعية والسياسية، وخاصة رؤيته واستعداده لدمج كل أنواع «الثقافات المعاصرة» والمعتقدات، فإن ذلك يجعل هذه الوثيقة من بين أكثر الوثائق الهامة في الثقافة السياسية العربية اليوم. لكن، بعيداً عن قيمتها الإنسانية والأيديولوجية، يبقى السؤال مفتوحاً حول ما إذا كان «الإعلان» سيكون له تأثير في سورية. يشكّك المراقبون إن كان الإعلان قد قوّى المعارضة أو أنه يمثل حصناً يمكنه جمع التيارات المعارضة خلفه إذا ما حدث تغيير سياسي مفاجئ. وبالفعل، بعد عدة أشهر فقط، كسب تحالف المنشق عبد الحليم خدام وشيخ الإخوان المسلمين في لندن البيانوني زخماً، حيث شارك كلاهما في «جبهة الخلاص الوطني» الجديدة

التي أصبحت نقطة التقاء لشخصيات المعارضة في المنفى، الأمر الذي دق إسفيناً بين الجماعات داخل سورية، الذين يزدرون خدام والإخوان المنفيين. ويكاد التقارب الصعب باسم «الوحدة الوطنية»، بين الجماعات العلمانية والإسلامية المعتدلة في البلاد، والإخوان في المنفى أن يتمزق كلياً. حيث إن اتحاد العلمانيين، والمسلمين المعتدلين، والجناح التطهّري في الإخوان المسلمين ـ والذي كان يمكن أن يكون له تأثير معتدل أو أن يكون نموذجاً للدول العربية الأخرى ـ يبدو أقل احتمالاً مرة ثانية. وتبقى المعارضة ممزقة، والأكثر من ذلك، أن شخصيات المعارضة في الخارج، والذين على وشك الالتفاف وراء صفوف خدام ـ البيانوني، سيخربون أنفسهم ويفقدون الصدقية في الوطن الأم.

وبالمقابل، فإن دفعاً للمعارضة العلمانية المحلية بشروط عملية، يمكن أن يظهر بتحرير رياض سيف ومأمون الحمصي في كانون الثاني ٢٠٠٦. وبالفعل يرى البعض إمكانية إحياء «ربيع دمشق»، حيث أعلن سيف بجرأة وفور خروجه من السجن تشكيل قوة سياسية جديدة باسم «الحزب الليبرالي الوطني»، وكان تأسيس حزب مستقل (في البرلمان في ذاك الوقت) النقطة التي تجاوز عندها الخط الأحمر عام ٢٠٠١، والسبب الذي سجن من أجله. ويقول دي جي فوا Deja-vu بعد خمسة أعوام من ذلك: إن سيف يتحدى بشار، والآن يجب على الرئيس، الذي شعر بقوة كافية أو ضغطٍ كافٍ لإطلاق سراح خصم رئيسي ذي كاريزما، أن يجد استراتيجية تُظهر أن الأحوال تغيرت وأن سورية مستعدة للتعددية، وهو يعلم أن اعتقالاً آخر لسيف لن يكون ممكناً دون خسائر سياسية كبيرة.

ورغم تحديه لاحتكارية بشار والبعث، اتبع سيف بحذر الخط

المعتدل من باقي خطوط حركة المجتمع المدني المتغايرة، وأكد في مقابلته الأولى بعد إطلاق سراحه «أننا نسعى بصدق لتغيير نظام الحكم بطريقة سلمية جداً... وليس بطريقة إسقاط النظام، فهناك الكثير من المؤشرات إلى عجز النظام السوري عن الاستمرار وتحقيق الإصلاح [...]، وإذا ما قرر الرئيس بشار الأسد الموافقة على التغيير والديموقراطية الحقيقية، [.....]، عندها سيكون الانتقال إلى الديموقراطية سهلاً وبتكاليف قليلة جداً، ويمكن تحقيقه بنهاية دورته الرئاسية عام ٢٠٠٧. وسيدخل الرئيس بشار الأسد التاريخ كرجل أخذ على عاتقه الموقف الوطني وأبعد عن شعبه الكثير من المعاناة»(١٤).

ومع أن المعارضة العلمانية عززت صفوفها مع سيف والحمصي، إلا أنها لا تزال تفتقد التنظيم، التماسك، والمتابعة الشعبية الواسعة. وأيضاً، لا يعتبر سيف، كرجل أعمال، شخصية غير قابلة للشك أو الاختلاف حولها بين معظم المثقفين الرفيعين من نشطاء المجتمع المدني. فإن الإجماع على خارطة طريق لانتقال سياسي فعّال وحكيم يعتبر بعيد المنال، حيث إن مسألة تحقيق الانتقال «بخسائر قليلة» حقاً ـ كما أمل سيف ـ تعتمد على كلا الجانبين.

الإسلامويون

إن أكثر الجماعات الإسلاموية شهرة في سورية، هي جماعة الإخوان المسلمين، المنظمة التي دفعت تقريباً «المهرطق أو المنشق العلوي» حافظ الأسد للخروج من مكتبه. فمنذ العام ١٩٨٠ كانت العضوية في المنظمة المحظورة تستحق عقوبة الموت، حيث عاش قادتها في المنفى بأوروبا، لكن العديد من المتعاطفين تسللوا داخل النظام السوري، من بينهم المثقفون، وأعضاء من القوات

المسلحة، وحتى أعضاء في حزب البعث[١٥].

وما أن ظهر «إعلان دمشق» حتى أصبح بعض من ممثلي حركة المجتمع المدني وبعض من إسلاميي اليوم لا يعارضون بعضهم بعضهم بشكل متناقض على الإطلاق، حتى أنه كانت هناك اتصالات منتظمة بينهم، كما أخبرني أحد أعضاء حركة المجتمع المدني بدمشق. كذلك وقع الإسلامويون أيضاً على بعض من عرائض العلمانيين السابقة، حيث إن كلاهما يسعى للنهاية نفسها: الديمقراطية، على الأقل في الكلام.

ولم ينبع هذا الانسجام المفاجئ من الانتهازية فقط، بل يكمن خلفه عمق ثقافي ديناميكي بالمقارنة مع «حركة كفاية» في مصر، حيث منذ نهاية عام ٢٠٠٤ سار الإخوان المسلمون المتشدّدون والعلمانيون الأوفياء جنباً إلى جنب في الشوارع ضد حكم حسني مبارك الأبدي، لكن دون أية أهداف مشتركة أبعد من «كفاية»!. كما أن هناك اختلافاً آخر بين مصر وسورية، هو أن «كفاية» هاجمت الرئيس مباشرة، أما في سورية فيبقى هذا الأمر بعيداً عن التركيز الأساسي للمعارضة.

ويعدّ تطوير السوريين لحركة إسلام سياسي أكثر اعتدالاً مما هي في الدول المجاورة، أحد أسباب انسجام ناشطي المجتمع المدني والإسلامويين في سورية. حيث يتذكر العديد من الأشخاص الإخوان المسلمين قبل خمسة وعشرين عاماً والوضع في سورية، الذي كان يشبه الحرب الأهلية، بحالة من الرعب، الأمر الذي يجعل من غير المحتمل أن يكون للإسلاموية الراديكالية مجموعة واسعة من الأتباع في سورية، ولا حتى من السُّنة، حتى الوقت الحاضر على الأقل. وسبب آخر للانسجام يكمن في التجربة

العلمانية لعدة عقود خلال فترة حكم البعث وقبله.

وعلى أية حال، فإن شيئاً غريباً ومتناقضاً في ما يبدو يحدث تحت الضغط الأمريكي، حيث إنها المرة الأولى، ومنذ حمام الدم في حماة عام ١٩٨٢، يسعى نظام الحكم السوري بحذر لمحادثات مع الإخوان المسلمين. وصحيح أن بشار الأسد أكد للصحافيين الأميركيين في أيار ٢٠٠٤ أنه لن يكون هناك اعتذارات لما حدث في حماه، إلا أنه كان قد التقى، قبل شهر، إسلامويين بارزين من دول مجاورة لديهم علاقات مع الإخوان المسلمين السوريين، حيث لعب كل من مفتي دمشق السابق أحمد كفتارو، وعضو مجلس الشعب السوري محمد الحبش دور الوسيط، ووفقاً للتقارير، اتصلت الحكومة في تلك الفترة بقادة الإخوان المسلمين السوريين، لكن يصعب كشف التفاصيل لدقة مثل هذه التطورات، بالإضافة لتناقض المعلومات نوعاً ما[١٦]. على أية حال، يعدّ حبش مؤيداً بارزاً لإلغاء عقوبة الإعدام لأعضاء حركة الإخوان المسلمين باسم الوحدة الوطنية.

ومهما كانت التفاصيل الدقيقة لهذه الاتصالات، فإن هناك مؤشرات إلى أن شيئاً جديراً بالملاحظة يحدث، حيث ينتقد المحلل السياسي سلام كواكبي بشدة هذا التحرك «إن النظام الآن يفعل ما بوسعه ليبقى على قيد الحياة، بما في ذلك التقرب من الإخوان المسلمين. إن النظام يحاول الحصول على تأييد الجميع عدا حركة المجتمع المدني العلمانية، فقد كانت القوى العلمانية الأخرى، ومنذ البداية، أشد أعداء حزب البعث»[١٧]. وهناك بعض التخوف من أن نظام الحكم يتخلى ببطء، ولكن بنحو أكيد عن تأسيس العلمانية في سورية، حيث يرى المراقبون أن الاعتقال المؤقت

للمثقف نبيل فياض، الذي كتب حول انتشار الإسلامويين الراديكاليين في البلاد، دليل على نمو تأثير القوى الإسلاموية على الحكومة وداخلها.

إن بشار الأسد يلعب بالنار، حيث إن معاداة الثقافة الأميركية وعزلة نظام الحكم يقربان العروبيين والإسلامويين بعضهم من بعض. وعندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية، يصبح العلويون المكروهون سابقاً في نظام الحكم بدمشق الخيار الأفضل للمتطرفين السُّنة. وقد ذهب السفير السوري في الولايات المتحدة عماد مصطفى، الذي يعرف بتصريحاته غير المألوفة، أبعد حتى من بشار الأسد حين قال ما كان لا يتصوَّر سابقاً: لقد كان ما حدث في حماه «حدثاً مأساوياً»، ولم يكن قد مضى زمن طويل جداً على تغليف الحكومة السورية حماه بعباءة من الصمت. وقد تبنّى تصريح مصطفى نبرة جديدة يمكنها أن تكون خطوة صغيرة باتجاه المصالحة الوطنية، كما سمح للعديد من الأعضاء السابقين في حركة الإخوان المسلمين بالعودة إلى سورية بعد دراسة قضاياهم الفردية، إلا أن واحداً من شروط عودتهم أن يعتذروا عما حدث في حماه.

وكان الشيخ علي صدر الدين البيانوني، الذي يعيش في لندن، زعيماً لحركة الإخوان المسلمين السورية منذ العام ١٩٩٦، وبتشجيع من «ربيع دمشق» أصدرت الحركة بياناً في أيار ٢٠٠١، بدا كأنه يعلن تغييراً في الاتجاه، يتعهد فيه الإخوان المسلمون بالالتزام بالديموقراطية، الانتخابات الحرة، سلطة القانون دون مرجعية الشريعة، الفصل بين السلطات، ودولة تعددية حديثة. وقال البيان: «لقد مضى الوقت الذي يدعي فيه حزب واحد بأنه

الوطن»، ثم تابع البيان ليؤكد أن كل حزب مؤهل ليقدم نفسه لكن بانسجام مع السلطة المستمدة من الانتخابات الحرة، وإن الصراع بين القومية العربية العلمانية والإسلامويين كان «مرحلة من التاريخ أصبحت الآن من الماضي»(١٨).

وأعلنت الحكومة السورية في بيان رسمي أن الإخوان المسلمين يريدون فقط صرف النظر عن أزمتهم الداخلية وخلق هوية جديدة لأنفسهم، واستعادة التأثير في السياسة السورية. وبقي الإسلامويون «منظمة إرهابية» تعتقد بأن هناك فراغاً سياسياً في البلاد تأمل أن تملأه(١٩). وزاد نشاط الإخوان المسلمين بعد سنوات من الصمت من قلق بشار الأسد والإصلاحيين، الذين خشوا أن تخرج سياستهم الإصلاحية عن السيطرة، وربما كان هذا السبب الجوهري الحاسم لسحق «ربيع دمشق».

وأخذ النظراء بالتضارب، حيث وقع اللوم بداية الأمر على الإسلامويين السوريين في الهجمات التفجيرية التي حدثت في منطقة المزة بدمشق في نيسان ٢٠٠٤، كما كانت هناك نظرية بديلة تقول بأن الهجوم أُحدث لاستحضار الخطر الكامن للإسلامويين، وفي الحال تخوف أعضاء من حركة المجتمع المدني من إمكانية أن يخنق هذا عملية الإصلاح، أسوة بما حصل في شغب الأكراد الشهر السابق.

في شهر آب عام ٢٠٠٢، اجتمع الإخوان المسلمون ثانية في لندن لتحويل بيانهم لعام ٢٠٠١ إلى دستور وطني، وقد حضرت هذه المرة شخصيات المعارضة من الجناح اليساري ومعسكرات الوطنيين. ورغم ذلك، تضمنت الوثيقة الجديدة على اختلافات بسيطة عن سابقتها: حيث شددت بقوة على دور الإسلام «بأهدافه النبيلة،

وقيمه السامية، وتشريعه المثالي»، وحذفت الفقرة التي تصرح بأن الإسلام يمكن أيضاً أن يفهم كمجرد «انتماء ثقافي»[٢٠]، حيث يمكن لتصريح كهذا أن يعني بأن الإسلامويين أصبحوا فجأة على الموجة نفسها مع مؤسس البعث ميشيل عفلق!.

وفي شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٠٥ كرر البيانوني موقفه البراغماتي، وأكد أن الإخوان المسلمين غير مهتمين بانقلاب عنيف في سورية، ولا بحملة انتقامية ضد العلمانيين والعلويين، حيث صرح قائلاً: «نحن نريد دولة مدنية وليس دولة دينية»[٢١].

إن البراغماتية ليست شيئاً جديداً على الإخوان المسلمين، فقد أظهر الإسلامويون تناقضات وثغراً في أيديولوجيتهم خلال صراعهم ضد حافظ الأسد، رغم أن الأسد نفسه لم يبق ثابتاً على مبدأ. وفي أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي تعاطف الإخوان المسلمون مع أفكار الاشتراكيين، حتى المبادئ العلمانية في الاشتراكية، ثم تعاطفوا بعد ذلك مع النظام الاقتصادي الرأسمالي المرتبط بالدعوة للحريات السياسية وحقوق الإنسان، حيث كان لديها الهدف العالمي ذاته للتخلص من الديكتاتورية لحساب البرجوازية. وقد تأثرت نقاشاتهم بالمزاج السياسي العام لذلك الوقت، والاعتبارات الإستراتيجية[٢٢]. ويقوم الإخوان المسلمون في الوقت الحاضر، ليس فقط في سورية بل في كل الدول العربية ذات الحكم الاستبدادي تقريباً، بالكشف عن قضايا عامة وأغلبها ترتبط عموماً بنمط الديموقراطية الغربي، حيث يتقاربون مع حركة المعارضة العلمانية بثلاث قضايا أساسية: الدعوة لحقوق الإنسان، والتأكيد على المبادئ الإنسانية المتضمنة في الإسلام، واحترام التعددية السياسية والأيديولوجية، وضمان حرية الكلام.

إن هذه البراغماتية جعلت الإسلامويين الجدد مقبولين لدى باقي المعارضة، حتى أن المسيحي ميشيل كيلو قد قارنهم مع الديموقراطيين المسيحيين الأوروبيين، أو الحزب الإسلامي المعتدل الحاكم في تركيا (حزب العدالة والتنمية AKP) تحت رئاسة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان. ويقول كيلو «أنا أؤمن بأنهم قوة معتدلة ذات ميول ديموقراطية قوية، لذلك يجب ألا نعطي نظام الحكم الفرصة كي يلعب بنا ضد بعضنا البعض». إن الاستعداد للحوار «هو القاعدة في الوقت الذي يجب فيه أن تتحدى سلطة أولئك الناس [الحكّام]». وإن التغيير السياسي له الأولوية «وإذا كان رأيي تعبيراً عن ديموقراطية مدنية وعلمانية، ورأيهم تعبيراً عن ديموقراطية إسلامية، فلا ضير في ذلك ما دامت الديموقراطية هي القاسم المشترك في ما بيننا، فسوف نقبل المسلمين الذين يتسلمون زمام السلطة عن طريق الانتخابات شرط أن يقبلوا النظام الديموقراطي»[٢٣]. وبالمثل، قال رياض سيف بعد خروجه من السجن: «ليس لدينا مشاكل مع الجماعات والمنظمات الإسلامية، أي أنه عندما يصبح الإسلامويون ديموقراطيين لن يخيفونا بعد ذلك»[٢٤].

إن التيارات الإسلامية في سورية قد نبذت بشكل تقليدي الأصوليين في المملكة العربية السعودية أو أي مكان آخر. اقتنع كيلو، خاصة بعد هجمات الحادي عشر من أيلول الإرهابية عام ٢٠٠١، بأن «المملكة العربية السعودية لم يعد لديها صدقية في العالم الإسلامي»، ولم تعد إيران كذلك نموذجاً حتى للمسلمين المؤمنين. وقد وافق صادق العظم على هذا بقوله: «إن الإسلام الأصولي سار بطريق الانحدار عالمياً منذ أحداث الحادي عشر من أيلول»، وهذا يصح في سورية أيضاً «فإذا كان هناك تغيير في نظام

الحكم، فإن فكر الإسلام المعتدل لتجار الطبقة الوسطى سوف يسود» ضد فكر الإسلام المحافظ، ويثبط مخاوف الأقليات الدينية المحتملة من اضطهاد الأغلبية الإسلامية[٢٥].

ويشارك المحامي البراغماتي أنور البني وجهة النظر هذه، فيقول: «بالطبع هناك خطر في السماح للإسلامويين بالعودة إلى البلد، لكن السوريين لن يتحملوا نظاماً ديكتاتورياً آخرَ بالتحول من الفكر القومي إلى الفكر الإسلاموي، فالسوريون لا يريدون أن يصبحوا أفغانستان ثانية. وأنا لست خائفاً من الإخوان المسلمين، فالسوريون على علاقة وثيقة في ما بينهم، وحتى لو تسلّم الإخوان المسلمون السلطة فإنهم لن يكونوا أصوليين كما كانوا في مصر»[٢٦].

وبالطبع يعترف صادق العظم بأن الشك موجود، قائلاً: «ولكن أعتقد بأن الأمر يستحق المغامرة»، فإن نظام الحكم يستخدم فقط الخوف من الإسلام الأصولي كعذر لعدم تغيير أي شيء في النظام المغطى بقشرة. وقد تقدم الطيب التيزيني عنه خطوة حيث يقول: إن نظام الحكم قام أحياناً بدعم الإسلامويين فعلياً لأنه يريد أن يحافظ عليهم كخطر مرئي للمعارضة العلمانية: «فقط انظر، هذا هو الخطر، إما أن تكون معنا أو تكون معهم»[٢٧].

إن مواقف العظم المريحة من الإسلام السياسي جديرة بالملاحظة، خاصة بعدما كان الفيلسوف غالباً ما يدعو الإسلام باستخفاف «الفلكلور المتخلف»، وكان يردد محذراً «إن الإسلامويين دائماً مع الديموقراطية عندما يعلمون بأن الأغلبية السياسية معهم، وضد الديمقراطية عندما يخافون من خسارة الانتخابات»، وفي سورية ليس الإسلامويون وحدهم، بل اليساريون أيضاً ينتهجون هذه الطريق.

إن الخط المعتدل الذي انتهجته القيادة السياسية للإخوان المسلمين في لندن قاد أيضاً إلى فجوات في الحركة نفسها مع الجناح السياسي المعارض لما يسمى بالجهاديين. وبينما يرغب المعتدلون بالتقرب حتى من الولايات المتحدة للضغط على نظام الحكم في دمشق، يطالب الجهاديون، بعضهم ممن يعيش في المنفى في المملكة العربية السعودية، بالتشديد على معاداة الفكر الأميركي أكثر من معاداة العلمانية. ويرى الشيخ محسن القعقاع Mohsen al-Qaqa الذي يقود خطب الكراهية في ريف حلب من الشخصيات الجهادية الأصولية، حيث يدعو إلى دولة إسلامية في سورية ولدعم صريح للمقاومة العراقية ضد الولايات المتحدة، وقد لاقت أقراصه المدمجة المفعمة بالشعارات المعادية للأميركية رواجاً في سوق بغداد والمدن السنية الأخرى في العراق[٢٨].

وتبدو الخلافات السياسية الأساسية بين الإسلامويين بعيدة عن الحل، في الوقت الذي يحصل فيه المعتدلون على المزيد من دعم الملتزمين السنيين. ويرى المراقبون أن هذه الجماعة تبعد نفسها عن الحكومة لأن تلك الأخيرة لم تعد تستطيع ضمان بيئة مريحة. كذلك ابتعد المعتدلون أيضاً عن الخطابة الإسلامية، مدركين أنه ليس من الصدقية اتباع سياسة التحرير مع فكر شعبي إسلامي يكفر الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً. ولم يعد الإخوان المسلمون الأكثر أصولية بدورهم يعتمدون على القواعد الاجتماعية من طبقة رجال الأعمال، وبدؤوا يبحثون عن دعم من الطبقات المدنية الدنيا، وسكان الريف المتمدنين ـ بالضبط حيث أرسى حزب البعث قواعده الشعبية!

وهناك أيضاً خلاف طبيعي في الرأي ضمن حركة المجتمع المدني

حول كيفية تقييم الإخوان المسلمين، حيث لم يتبع الجميع إستراتيجية كيلو في مصادقتهم. وعلى سبيل المثال، يحذر المؤرخ الاقتصادي علي صالح «إن خطر الأسلمة السياسية سيدوم ما دام ليس في البلد مؤسسات علمانية مقبولة أيضاً من قبل القوى الإسلامية. وكما حدث في الجزائر، فإنه حالما تسلم الإسلامويون السلطة، طالبوا بدولة إسلامية ومجتمع إسلامي لأن الله وحده هو الحاكم الأعلى عندهم».

لقد اعترف المنظّرون لدى الإخوان المسلمين في ثمانينيات القرن الماضي بأن الديموقراطية ما هي إلا وسيلة لنهايتهم، حيث أكد أحد قادتهم أن «الإسلامويين يحاربون الديموقراطية في العالم... [إلا أن] الديموقراطية الوسيلة المناسبة لتمهيد الطريق لنصر الإسلامويين»[٢٩].

لذلك، فقد أكد علي صالح على أن سياسيي حزب العدالة والتنمية (AKP) في تركيا أجبروا على الحفاظ على المؤسسة العلمانية، رغم أنهم أنفسهم قد يكونون مسلمين متشددين. وبخلاف ما حصل في تركيا فإن الإسلامويين في سورية يتفوقون على المثقفين اليساريين، حيث يمتلكون بنية تحتية مسبقة من مدارس تعليم القرآن والمساجد. إن التجمعات لأكثر من خمسة أشخاص في الأماكن العامة ممنوع حسب قانون الطوارئ، «وهذا ينطبق علينا في حركة المجتمع المدني» يقول علي صالح السنّي المولد، ويتابع «لكن لا أحد يمنع الناس من الذهاب في حشود إلى المسجد والاجتماع لسماع الخطب الدينية»[٣٠]، حتى أن المسيحيين وبعض الشيوعيين كانوا يتسللون إلى صلوات الجمعة للمسلمين، وبأعداد كبيرة، ليلتقوا دون أن يتعرف إليهم أحد من أعضاء المعارضة.

وينتقد سلام كواكبي، الذي يتحدّر من عائلة علماء إسلاميين معروفة «في الوقت الحاضر، هناك المئات من المساجد في دمشق لكن لا قاعة اجتماع واحدة للعلمانيين، وهذا يفسر كل شيء، فإن حقيقة الإسلامويين ستظهر عندما يتسلمون السلطة». وبالنسبة للكواكبي فإنهم يتظاهرون بالاعتدال في الخارج فقط، لكنهم يوصون بالتعصب والحماسة التبشيرية داخل المساجد. ويقول بأن المشكلة تكمن في أن القوى الإسلامية تتكون من دعامتين: علماء دين ضيقي الأفق وجماهير جاهلة[٣١]. وقد حذر المؤرخ العلماني عبد الله حنا أيضاً «إن المعارضة الدينية أقوى من المعارضة العلمانية، وفي الوقت الحاضر، يعمل الإسلامويون تحت غطاء ممارسة الشعائر الدينية، ولكن الأرض ممهدة للانفجار بمجرد أن يرفع الغطاء»[٣٢]. ويضيف التيزيني: «هذه الدولة هي عصبة من اللصوص، وبالطبع سيفوز الإسلامويون [في حالة جعل البلد ديموقراطياً] لأنهم يفعلون كل شيء لجماهيرهم، بينما الدولة لا تقوم بشيء»[٣٣].

في الحقيقة، إن السؤال الذي يجب أن يطرح: في حالة تغيير نظام حكم مفاجئ، من سيستطيع ملء فراغ السلطة بسرعة أكبر: مجموعة من المثقفين الأوائل الذين يمثلون الفلسفة العلمانية الغربية والمجتمع المدني الحديث، أم الحركة الإسلاموية المدعومة بأية حال من دولارات النفط السعودية أم الإخوان المسلمون الأكثر أصولية في الأردن ومصر؟ وإذا ما حدث ثوران عنيف، فسيضع أولئك الذين يستولون على مقار السلطة، وفي هذه الحالة، سوف لن يكون للدستور وظيفة تصحيحية. وهذا نقاش لصالح الانتقال الحذر الذي يكافح معظم نشطاء المجتمع المدني (والمسلمون المعتدلون أيضاً) لتحقيقه.

البديل الإسلامي الجديد

بعيداً عن الإخوان المسلمين التطهّريين، فقد ظهرت قوة إسلامية أخرى في سورية تقدم نفسها بطريقة أكثر اعتدالاً. ويمثل الشخصية المحورية في هذا التيار الشيخ محمد حبش، مدير مركز الدراسات الإسلامية وحفيد مفتي دمشق ـ لفترة طويلة ـ أحمد كفتارو من ابنته.

ففي شهر آذار من عام ٢٠٠٣، انتخب حبش عضواً في مجلس الشعب بأكبر عدد من الأصوات بين المرشحين المستقلين في دمشق، حسب الإحصائيات الرسمية. وقد رأى العلامة الإسلامي حبش نفسه والمرحوم كفتارو كأشخاص «مختارين من الله» لإبطال العصبية الدينية والتعصب، الأمر الذي حاول نقله للمسلمين عن طريق كتاباته بمساعدة السُّور المناسبة من القرآن. ومن وجهة نظر حبش فإن الدولة والمجتمع في «علاقة منسجمة» في سورية «العلمانية»، ولذلك فإنه يتذمر من كسب القوى الأكثر أصولية لأرضية أو ثقل. هذه القوى تلعنه وتصفه بالمهرطق، وأحياناً بالمسيحي، وأحياناً أخرى «بالإمام العلماني»، لكن حبش لم ير حتى في اللقبين الأخيرين مهانة.

وقد اكتسب حبش أفكاره عن تجديد الإسلام حصرياً من المجال الإسلامي نفسه. فقد درس العلامة ابن الثالثة والأربعين عاماً في مدارس تعليم القرآن في دمشق، حيث ركز على تلاوة القرآن، وفي عمر العشرين بدأ ينشر كتاباته حول الشريعة الإسلامية، والتي ميزته عن إصلاحيي الحاضر والماضي الذين حاولوا تجديد الإسلام باستخدام مقومات إسلامية وغير إسلامية.

لا ينفك يرن الهاتف في جناح مكتب حبش الواقع في حديقة

معهده في حي ركن الدين بدمشق، المعهد الذي ينشط بالمؤتمرات، والمقابلات، ومغامرات النشر. إن حبش رجل ذو مطالب عظيمة، يقف مرتدياً طقمه الأسود أمام جدار من رفوف الكتب يزخر بالمجلدات الإسلامية المكتوب على ظهرها بالخط الذهبي، وبعد مقاطعة كل اتصال هاتفي، يلتقط حبش ثانية خيوط أفكاره تماماً حيث تركها.

«إننا نعتبر الإسلام واحداً من العديد من الأديان»، يقول حبش مدركاً أن هذا الكلام يثير غضب الشريحة الأكبر من المسلمين. «إننا نرفض فكرة أن الإسلام حل محل كل الأديان التي وجدت من قبل، ونحن ضد احتكار عقيدة الخلاص، فأنت إنسان خير ما دمت تفعل الخير، وليس مهماً بأي دين»، ولكن يصعب حتى على المسلمين المعتدلين ابتلاع فكرة أن الإصلاح ممكن دون الإيمان بالنبي محمد، الأمر الذي يدلل عليه ضمناً حبش[٣٤].

وينتقد حبش بشجاعة رؤية المسلمين الفصامية للمرأة إما «قديسة أو عاهرة»، وبالنسبة له فإن لهذه الرؤية تأثيراً مدمراً على حياة المجتمع الإسلامي. وقد كتب حبش أن المرأة منحها الله قدرات عقلية وروحية يجب أن تستخدمها بحرية، وأنها يجب أن تكون قادرة على تقرير مصيرها ومصير جسدها، إلا أن حبش يتوافق مع التعاليم الإسلامية التي تمنع الجنس قبل الزواج والعلاقات الاجتماعية المتحررة بين الجنسين، وكذلك يتوافق مع «اللباس المعتدل» للمرأة.

ويقتنع حبش بأن المسلمين يستطيعون فقط إصلاح علاقتهم مع الله عندما يصلحون علاقاتهم مع الشعوب الأخرى، الأمر الذي يتعارض مع معتقدات المتطرفين الذين يحاولون إصلاح علاقتهم مع الله من

خلال قطع اتصالاتهم مع الآخرين الذين لا يتفقون مع احتكارية الإسلام إن كانوا مسلمين أو غير مسلمين. وبرأي حبش، الحوار وحده يستطيع إنقاذ الإسلام من أزمته الداخلية، بينما يتهمه النقاد المسلمون بأنه يريد دمج كل أشكال الإيمان في دين جديد[٣٥].

ويؤمن حبش بكون شامل يتداخل فيه كل شيء، الأمر الذي يقربه من تعاليم مذهب الصوفية الروحية، كتعاليم الصوفي الإسلامي العظيم والفيلسوف ابن عربي الذي ولد في الأندلس بإسبانيا عام ١١٦٥ وتوفي في دمشق عام ١٢٤٠. وتتطابق اعتقادات حبش مع الحاكم الهندي المغولي أكبر Akbar (١٥٥٦-١٦٠٥) الذي ناضل من أجل تبادل روحي حيوي بين الأديان المتعددة في مملكته، حتى أنه تصوَّر ديناً مشتركاً، «الدين الإلهي». وقد توقف العديد عن اعتبار أكبر مسلماً أيضاً[٣٦].

وبنظرة حول العالم اليوم، نجد أن هناك العديد من العلماء الإسلاميين الذين يؤيدون الحوار بين الأديان والثقافات وكذلك أهمية الدولة العلمانية. ومن بين أولئك العلماء عبد الرحمن وحيد الرئيس الأسبق لإندونيسيا (١٩٩٩-٢٠٠١) ورئيس المنظمة الإسلامية «نهضة العلماء»[٣٧]. ويعرف حبش وحيد شخصياً وشخصيات إسلامية تحمل الفكر ذاته مثل فيلسوف الشيعة الإيراني عبد الكريم سوروش أو رئيس الوزراء التركي أردوغان. ويقول حبش «نحن نعتبر أنفسنا من تيار التجديد ذاته. لدينا اتصالات فردية ولكن لم نشكل حركة مشتركة كبيرة. إن تركيزنا الأساسي في سورية هو السياسات المحلية».

ويشبّه حبش نفسه أفكاره بأفكار الأوروبيين المتنورين. وفيما كانت وحدة الوجود الإسلامية تعرف البشر بأنهم مخلوقات الله

السلبيين، فإن حبش، من بين صفوف المفكرين الإسلاميين العقلانيين كالمعتزلة، هو الذي عزا للجنس البشري قدراً كبيراً من الحرية لتقرير مصائرهم الفردية[٣٨]. إن الديموقراطية هي هدف حبش السياسي، لكن في رأيه أن السير باتجاه الديموقراطية يجب أن يكون بحذر: «إن أولويتنا أن نحدث تجديداً في الإسلام قبل أن نتحرك باتجاه الديموقراطية، فيجب علينا أولاً أن نصحح أفكارنا عن الإسلام».

إن الإيمان الإسلامي عبارة عن «مجموعة من الأفكار تكونت عبر مجرى التاريخ» يقول حبش. وبالنسبة له «يمكننا أن نختار من بين عدد كبير من الأفكار». إن المسلمين المحافظين يؤولون القرآن بشكل اختياري حسب أهدافهم. ويكنّ حبش كرهاً خاص للمملكة العربية السعودية التي برأيه أرسلت رسائل متطرفة عن الإسلام للعالم الخارجي. وقد عبر حبش برسالة لولي العهد عبد الله في نيسان ٢٠٠٥ عن فشل الترجمة الجديدة للقرآن الذي نشر في مسقط رأس النبي والذي يستخدم الطريقة الأكثر تطرفاً، حيث قال بازدراء: «لماذا نترجم القرآن بهذه الطريقة ثم نرسله إلى إنكلترا أو الولايات المتحدة؟ إذا ما قرأه الغربيون فإنهم بالتأكيد سوف يرغبون بمحاربتنا. إن عدم فهم الإسلام ليس غلطة الشعب الغربي فقط، بل أيضاً مسؤولية المسلمين عندما ننقل لهم فهماً مضللاً عن الإسلام»[٣٩].

إن تفسير حبش البراغماتي للإسلام قد أبعده حتى عن كفتارو الذي توفي في الأول من أيلول عام ٢٠٠٤ عن عمر يناهز التاسعة والثمانين عاماً. فقد أصدر كفتارو بياناً مكتوباً يقول إن حبش لم يعد المتحدث عنه، وقد عزا حبش هذا إلى «الناس المحافظين» من

حول المفتي في آخر عمره. وقد عبرت أصوات أخرى أيضاً عن النقد بأن كفتارو كان ينشر بازدياد صنفاً محافظاً من الإسلام السنة. وقد دعا أيضاً المسلمين حول العالم «لاستخدام كل الوسائل والعمليات الاستشهادية لهزيمة الاعتداء الأميركي، البريطاني، والصهيوني على العراق»[٤٠]. وهكذا، فقد أظهر كفتارو مرة أخرى ولاءه للخط السياسي لنظام الحكم في سورية.

ومن جهة أخرى، فإن حبش «أكثر علمانية» حتى من الدستور السوري، لأنه يرفض الشريعة كقانون للحياة اليومية. وكما يقول حبش فإن السوريين كانوا دائماً شعباً ذا إرادة خاصة، كما تبين من الصعوبة التي واجهها الفرنسيون في إنشاء حكم استعماري، «والآن لدينا خطر نوع آخر من الاستعمار: الحركات الإسلاموية من الخارج».

وهناك أمران مهمان بشكل خاص بالنسبة لحبش؛ الأول، أن الدولة يجب أن تبقى محايدة وأن لا تملي على مواطنيها أية قواعد رسمية عامة بما في ذلك الحجاب. وثانياً، أن الأصوليين قد أساؤوا تأويل الجهاد الإسلامي، الذي يعني في الحقيقة مجرد الدفاع عن النفس، والعائلة، والوطن، وليس محاربة الأديان الأخرى وإجبارها على التحول إلى الإسلام.

من جهة أولى يفكر حبش بالنماذج الثقافية والعقيدية (الدوغمائية) للإسلام، ففي أحد كتبه يدين «الخواء الروحي» للغرب، وينظر بشكل مثالي للمجتمعات الإسلامية «كمناطق طاهرة» حيث السلم، ولا جرائم، ولا كحول، ولا اغتصاب. ومن جهة أخرى، يعبر أيضاً عن انتقاد حاد للمسلمين في الغرب الذين يرون دولهم المضيفة «مرعى لشهواتهم ورغباتهم وسوقاً لمصالحهم دون الشعور

بالولاء للأرض التي حمتهم ورحبت بهم»[٤١]. ويأمل حبش من جهة بنمو التأثير الإسلامي في أوروبا، ومن جهة أخرى يوصي بالتسامح وينبذ الحماسة الدينية. ويلقي حبش بانتظام خطباً دينية في مسجد الزهراء Az-Zahara في منطقة المزة وهو سعيد بعدد الحضور الجيد حيث «أكثر من خمسة آلاف يأتون كل يوم جمعة».

ويعدّ جودت سعيد أحد معلميه المخلصين، وهو شيخ متحرر من محافظة القنيطرة. هذا الرجل المسن الشعبي بقبعته الفرو البارزة يدافع عن الديموقراطية بحماسة، حتى لو كان معظم السوريين سيقفون ضد الشكل الإسلامي للمجتمع. كما يحب أن يستخدم تجربة الاتحاد الأوروبي نموذجاً للحوار المفتوح بين الشعوب وتوازن المصالح بين الدول المختلفة. وبالنسبة له يجب على العالم العربي أن يأخذ الاتحاد الأوروبي مثالاً لكيفية التعايش السلمي بين الجيران بدلاً من محاربة بعضهم بعضاً، حيث يقول بإصرار: «نحن بحاجة لثقافة وليس لقنابل نووية. يجب أن نستخدم عقولنا والإنترنت وليس الأسلحة»، شغّل الشيخ المسن موقعاً إلكترونياً خاصاً به. ويعدّ الشيخ جودت سعيد إنسانوياً من البداية إلى النهاية من خلال ما يحب أن يشير إليه في الحديث عن حكاية كهف أفلاطون Plato's Cave ذات المغزى الأخلاقي، حيث يحرر الكائن البشري نفسه من الظلمة ويرى نور الحقيقة في نهاية الطريق الصعب. ويعارض سعيد عقيدة الأديان التوحيدية، وفي الوقت نفسه، يقول صراحة كم هو خائب الأمل من الولايات المتحدة والأوروبيين أيضاً، بالنظر لسياسة الغرب الحالية في الشرق الأوسط في العراق وإسرائيل، حيث كانوا مرة «أمة المكتشفين والمفكرين». ويرثي الرجل المسن بنقد ذاتي «اليوم لم يعد هناك قيم، بل فقط

العضلات واعتماد العنف»، وهذا يطبق على كلا الجانبين، ويؤمن بأن ظاهرة العنف الإسلامي هي نتيجة لأزمة ثقافية غير محلولة في العالم الإسلامي[٤٢].

وفي المعسكر الإسلامي المعتدل، هناك أيضاً رجال أعمال يضغطون من أجل انفتاح اقتصادي في البلاد، وأحد المتحدثين عنهم هو إحسان سنقر الذي يقول: «إن الإسلام المحافظ في سورية هو مجرد رد فعل على الاشتراكية ونظام الحكم، وهذا الأمر لا ينتمي إلى ثقافتنا». إن هذا الرجل الممتلئ الجسم النشيط والأصلع تقريباً (٥١ عاماً) يدير إمبراطورية مالية مع عائلته في دمشق، وهو وكيل دايملر كرايسلر DaimlerChrysler، بورتش Porsche، سيمنس نيكسدروف Siemens، وشركات عالمية أخرى في سورية، ويمتلك شركة مواد غذائية. وعندما خطط رجل الأعمال الفاسد والمحمي من النظام رامي مخلوف لأخذ وكالة المرسيدس، أيّدت شركة ستوتغرات Stuttgart سنقر. وقد تقبلت شركة دايملر كريسلر العواقب ومنعت من تصدير سيارات جديدة لسورية لمدة ثلاث سنوات. ورسمياً، رفع الحظر في كانون الثاني عام ٢٠٠٥، وكان من المفترض لعائلة سنقر أن تكون قادرة مرة أخرى على استيراد سيارات الليموزين من ماركة المرسيدس. وقد بدا أن رجل الأعمال قد فاز بخلاف قانوني دام طويلاً، لكن «الأعباء الإدارية» و«الرسوم الجمركية الجديدة» المفاجئة التي فرضت على سنقر قد أطالت حرب الأعصاب هذه. إنه لمن الصعب أن يتقدم أحد في سورية إذا ما كان عدواً علنياً لآل مخلوف.

شهادات، صور لمشاهد من سورية، وصورة تظهر سنقر مع الرئيس حافظ الأسد معلقة بجانب المكتبة في مكتب سنقر في وسط

دمشق بحي البرامكة، حيث شغل رجل الأعمال مقعداً مستقلاً في مجلس الشعب من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٨، وهو داعم ملتزم لسوق الاقتصاد الاجتماعي. «عندما قرأت تاريخ ألمانيا ما بعد الحرب، ومفاهيم لودوينغ إيرهارد، ذكرني بتاريخنا»، يقول سنقر ملمحاً لوزير الاقتصاد الألماني والمستشار السابق، والذي أصبح رمزاً لنموذج اقتصاد السوق الاجتماعي والازدهار الاقتصادي في ألمانيا في ستينيات القرن الماضي، «وهذا متوافق مع ثقافتنا».

إن كلمة «ثقافة» ـ وفوق كل شيء بالمعنى الإسلامي ـ غالباً ما تتكرر في سياق حديثه الحيوي، حيث يؤمن سنقر بأن شيئاً من هذه الثقافة يجب أن يطفو على السطح ثانية في السياسة. سنقر مقتنع «بأن تركيا مثال جيد للشرق الأوسط كله»، بالنظر إلى حكومة حزب العدالة والتنمية (AKP). حيث «هذا النموذج لم يترك الأشخاص المتدينين مبعدين بل أعطاهم مظلة سياسية. وكما فعل الديموقراطيون المسيحيون في أوروبا، فإن هذه القوى باستطاعتها امتصاص المحافظين. وهذا الأمر ليس له علاقة بالأصولية الإسلامية. وبالعكس فإنهم يستطيعون جر السكان المسلمين إلى المركز المعتدل». وتحتاج سورية أيضاً إلى حزب كهذا ليتنافس مع حزب البعث، كما يقول سنقر. قد يكون الإسلام عامل دمج (توحيد): حيث أغلبية الأكراد السنة الذين يشعرون بالاستبعاد من قبل أيديولوجيا العروبة، يستطيعون إيجاد وطنهم السياسي في حزب كهذا. وعاجل سنقر بالقول إن الحزب يجب أن يكون معتدلاً جداً حتى يستطيع جذب المسيحيين. «إحساسي يقول بأن الرئيس يرغب في السماح بحزب كهذا ولكنه لا يستطيع لأن الضغط الخارجي كبير جداً في هذا الوقت». ولا ريب في أن من سينشئ ويقود حزباً كهذا هو سنقر نفسه، «إنني فقط أنتظر الفرصة

لأنني لا أريد أن أحرق نفسي باكراً جداً»، يقول ذلك بطريقة شيطانية ويقتبس مثلاً عربياً «ضع العسل في المخزن حتى تزيد قيمته». وكان واحد مثل رياض سيف كافياً ليتجاوز الحد في «ربيع دمشق».

ويشدد سنقر على أنه بالتأكيد يؤيد الإصلاحات، «ولكن هنا لدينا مشكلة بأن الشعب ما زال يتصرف كثيراً وفق مشاعره، وهذا خطر». وفي مجتمع كهذا، يجب أن تأتي الديموقراطية ببطء ومن الأعلى كي تضمن «هبوطاً سهلاً». ويظهر رجل الأعمال إدراكاً كبيراً للواقع عندما يصرّ «يجب أن ننجز الإصلاحات قبل أن يكون هناك سلام بين إسرائيل والفلسطينيين فعندها نكون مستعدين، لأن المشاكل الاقتصادية ستبدأ فقط بعد السلام»[٤٣].

يعدّ حبش وسعيد وسنقر أصدقاء يدعمون بعضهم بعضاً سياسياً، وهم أيضاً على اتصال بنشطاء المجتمع المدني على الجانب الآخر من الطيف السياسي. وكلا الجانبين يدعو بعضهم بعضاً للاجتماعات، ويفردون مساحة لهم ضمن منشوراتهم. ونرى أن موقف حبش من الحكومة متذبذب بنحو نموذجي، فمن جهة يعمل معهده بشكل غير قانوني لأن أيديولوجية البعث لم تسمح بمؤسسات مجتمع مدني كهذه خارج نطاق الجمعيات الرسمية، ومن جهة أخرى لديه «علاقات جيدة» مع الحكومة، على حسب قوله. ويرى حبش نفسه يتبع خط الرئيس ذاته بشأن الديموقراطية كهدف طويل الأمد (وهذا ما يختلف فيه عن حركة المجتمع المدني التي تريد تحقيق الديموقراطية أسرع)، وفي محاربته ضد الأصوليين.

يعدّ الشيخ حبش بلا ريب صاحب نفس سلطوي حتى أن الألسن

السليطة تدعوه بمكيافيلي، وحتى يحصل على النفوذ لا يخجل من إقامة معاهدات مع هؤلاء الذين في السلطة. وقد شد حبش المؤيدين في انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٣ من خلال تأليف حلف مع قائمة مرشحين من اتحادات معروفة بين طبقة رجال الأعمال الطفيليين. وقد كان محمد حمشو، المعلم السابق الذي أصبح غنياً ويملك مجموعة شركات تدعم مؤسسات الدولة، في القائمة أيضاً. ويمثل حمشو شركتي الهاتف المحمول سوني وأريكسون من بين الشركات الأخرى في سورية، وقد وعد حمشو خلال الانتخابات بهاتف محمول مجاني لكل شخص يسلم عدداً معيناً من الأصوات الانتخابية له.

ويرى المشككون أن كلاً من سماحة المفتي وحبش شركاء في جريمة النظام. فقد كان كفتارو مرجع السوريين السنة المعترف به من الدولة منذ العام ١٩٦٥ وما بعدها، حيث حاول الحكام العلويون أن يبرئوا أنفسهم من تهمة الاستخفاف بالإسلام، ليتخلصوا من صورتهم الهرطقية بين السنة، وليوسعوا جمهور ناخبيهم، وكان الأسد دائماً يستطيع الاعتماد على كفتارو. ففي عام ١٩٩١، أعلن الشيخ أن إعادة انتخاب الرئيس هو «التزام وطني وواجب ديني»[٤٤]، وأيضاً حبش مرحّب به بين البعثيين منذ أن أكد على خاصية القومية العربية للإسلام، بعكس سنقر على سبيل المثال. وهكذا، فقد قوّى حبش الصلة الضعيفة تاريخياً ما بين الدين وقومية العروبة[٤٥]. وبنحو مشابه فقد أومأ أحمد بدر الدين حسون خليفة كفتارو إلى الرغبة في سد الفجوة ما بين القومية العربية والإسلام، متصرفاً لمصلحة أجندة البعثيين الحالية.

وعلى أية حال، وبالرغم من كل الانتقادات، فإن البعثيين ـ ولأية

أسباب كانت ـ خلقوا بيئة حيث إسلام متحرر كهذا لم يبن فقط مؤسسات قوية بل أيضاً أوجد تابعين ملتزمين، الأمر الذي يمكن عدّه تقدماً، ومصدر قوة سياسياً واجتماعياً قيماً، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول.

ويبدو حسون أكثر تقدماً من كفتارو السابق، فعندما تسلم حسون مكتبه في تموز عام ٢٠٠٥ انتقد هجمات الاختطاف والانتحار في العراق، ولم يكن وحيداً في هذا الرأي بين العلماء السوريين. في كانون الثاني ٢٠٠٤ قدم العلامة الإسلامي والأستاذ الجامعي محمد سعيد رمضان البوطي بياناً مثيراً للجدل، يصف فيه المدنيين الأميركيين بأنهم «غير إسلاميين» ويدعو إلى موت الأميركيين لأنهم «جهلة»، وقد كان البوطي يرغب في تأسيس حزب إسلامي سياسي، لكن نظام الحكم رفض رفضاً قاطعاً بعيد أن يسمح له بذلك[٤٦]، حيث يراه البعض محافظاً جداً. وهناك زعيم آخر أيضاً، وهو الكاتب السوري والمهندس محمد شحرور الذي يستخدم نقاشات معتدلة جداً، حيث يدعو إلى تفسير القرآن بطريقة جديدة وبراغماتية لكل عصر، بدلاً من تأويلات القرون القديمة التي باعتبارها حقائق أبدية تشكل عائقاً مستمراً.

وفي حالة التغيير السياسي أو انفتاح النظام، فإن المتعاطفين مع حبش، حسون، سنقر، أو ربما البوطي أيضاً، والذين لم يجهدوا أنفسهم بالسجل الماضي للأصولية والعنف مثل الإخوان المسلمين، يمكنهم بالفعل أن يصبحوا إسلاميين حقيقيين «ديموقراطيين مسيحيين». ويقدِّر حبش بأن نصف سكان سورية هم ذوو عقول علمانية والنصف الآخر متدينون، وبالنسبة له فإن ٨٠ بالمئة من المتدينين المسلمين هم محافظون، و٢٠ بالمئة منهم يحسبون على

«الاتجاه المتنور»، و٢ بالمئة أصوليون منهم أقل من واحد بالمئة مستعدون لاستخدام العنف.

وهكذا، فإن حزباً معتدلاً إسلامياً سيكون لديه الإمكانية والقدرة على جذب المسلمين التقليديين قبل أن يتحولوا إلى العزف على أوتار أكثر أصولية. وسيكون على الحزب أن يكون جذاباً لأولئك الذين يبحثون عن بعض الصلة مع الإسلام في السياسة لكن دون الرغبة في أسلمة السياسة، وهذا هو جمهور الناخبين الذي نادراً ما يستطيع نشطاء المجتمع المدني العلمانيون «الملحدون» جذبهم.

وقد بذل حبش جهوداً لخلق خروقات في حشود المحافظين الكبيرة، ففي نيسان ٢٠٠٥، خاض الانتخابات بصفته رئيساً لعصبة علماء الإسلام السوريين المحافظين «رابطة العلماء»، وانتخب مع دهشته ودهشة الآخرين، وقد كان تفسير حبش لهذا ممتعاً «لا يوجد للاتجاه المحافظ في سورية أية أجندة على الإطلاق، إنهم يستعدون للحياة بعد الموت ويتقيدون بتقاليد وقيم صارمة، وهذا كل شيء، ومن السهل جداً التأثير بالاتجاه المحافظ لمصلحة التجديد الإسلامي، لكن من الممكن أن يتحولوا ببساطة إلى أصوليين إسلاميين لنفس السبب!»[٤٧].

ومع الضغوط المتزايدة على نظام الحكم، فإن الوضع الراهن لمصلحة الإسلامويين الأصوليين فقط. والحكومة تلعب بالنار من خلال قمع المبادرات الإسلامية في جميع الجهات، بما في ذلك على المستوى المحلي، ولأنها بالوقت نفسه تمنح امتيازات للواعظين الأصوليين الذين يثيرون الكره ضد السياسات الغربية. كم من الوقت سيلعب نظام الحكم بالإسلام دون أن يفقد السيطرة؟ ليس عليهم أن يسمحوا بأية أحزاب عرقية أو دينية حصراً يمكنها أن تمزق المجتمع السياسي سريعاً.

وما زالت هناك حاجة لإعطاء قيمة حيوية سياسية واجتماعية للإسلام المعتدل في سورية لكي يوفر ثقلاً مضاداً للأصوليين. ومن المحتمل أن البعثيين يخافون أن تقوى شوكة المعتدلين أكثر من خوفهم من المتطرفين الذين يشكلون رادعاً مرحباً به.

الهوامش

(١) بيرتز (Perthes) (١٩٩٥)، ص٧٠.

(٢) لومبير (Lombeyer) (١٩٩٥)، ص٣٩٩، ٤٠٢.

(٣) لمزيد من المعلومات انظر: ويلد (Wild) في: الإسلام ٤٨ (Der Islam 48) (١٩٧٢)، ٢، ص ٢٠٦ وما بعدها؛ شويزر (Schweizer) (١٩٩٨)، ص ٣٣٦ وما بعدها؛ مبيض (٢٠٠٦)، ص ص ٤٢٨-٤٣٠.

(٤) توحدت هذه القوى تحت مظلة التجمع الوطني الديموقراطي، الذي يعد غير قانوني لكن هناك تسامح معه. وتشمل هذه القوى: الاتحاد الاشتراكي العربي (الناصريين)، بزعامة حسن إسماعيل عبد العظيم، الذي خرج من الجبهة الوطنية بعد سنة من تأسيسها في عام ١٩٧٣، والمكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري بقيادة رياض الترك (ينبغي عدم الخلط بينه وبين الحزب الشيوعي السوري القانوني الذي ينتمي للجبهة الوطنية)، وحزب العمال الثوري، وحركة الاشتراكيين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي الديموقراطي.

(٥) عريضة ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٣، التي نشرت في جريدة **أخبار الشرق**، نقلاً عن النشرة الإخبارية ميمري (MEMRI newsletter) ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٣.

(٦) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤، و١١ أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٧) «فسحة الديموقراطية في سورية» (Democratic Room in Syria)، في جريدة **النهار**، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤؛ ميشيل كيلو في مقابلة مع الكاتب بدمشق في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٨) **أخبار الشرق**، ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤، و٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

(٩) الموقعون على التحالف الجديد: التجمع الوطني الديموقراطي، لجان إحياء المجتمع المدني، منتدى الأتاسي، جمعية حقوق الإنسان في سورية، لجان

الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ـ فرع سورية، حزب العمل الشيوعي، التحالف الكردي الديموقراطي، الجبهة الديموقراطية الكردية، حزب يكيتي الكردي، اتحاد الشعب الكردي، لجان الدفاع عن السوريين المجردين من الجنسية (جريدة **الشرق الأوسط**، ٢١ كانون الأول/يناير ٢٠٠٥).

(١٠) **أخبار الخليج** (Gulf News)، ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥.

(١١) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(١٢) مقابلة مع الكاتب بدمشق في في ١ أيار/مايو ٢٠٠٥.

(١٣) ترجمة إنكليزية مأخوذة عن موقع شام برس، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

(١٤) جريدة **النهار**، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

(١٥) أيمن عبد النور في مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥؛ جورج George (٢٠٠٣)، ص٩٣.

(١٦) التقى بشار في شهر نيسان بدمشق من بين آخرين الشيخ يوسف القرضاوي، النشيط في دولة قطر والذي يترأس المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث؛ وفتحي يكن أحد مؤسسي منظمة الجماعة الإسلامية؛ والممثل اللبناني لحركة الإخوان المسلمين؛ وحمزة منصور أمين عام جبهة العمل الإسلامي، الذراع السياسية لحركة الإخوان المسلمين الأردنية؛ حيث اجتمع القادة الروحيون والناشطون لعقد مؤتمر حول تأويل الشريعة الإسلامية في دمشق، انظر: «دمشق، الإخوان يجتمعون للمصالحة؟»، في **الديلي ستار** The Daily Star، ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤، انظر أيضاً: «هل سينجح المدنيون حيث فشل رجال الأمن؟»، في جريدة **النهار**، ١ حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

(١٧) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

(١٨) جورج George (٢٠٠٣)، ص٩٢.

(١٩) المجلة Al Majalla، ٦ أيار/مايو ٢٠٠١، جريدة **الحياة**، ٦ أيار/مايو ٢٠٠١.

(٢٠) جورج George (٢٠٠٣)، ص ص ٩٢-٩٣.

(٢١) جريدة **الحياة**، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.
(٢٢) لومبير Lombeyer (١٩٩٥)، ص ٣٤٧ وما بعدها.
(٢٣) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.
(٢٤) جريدة **النهار**، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.
(٢٥) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.
(٢٦) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.
(٢٧) مقابلة مع الكاتب ببيروت في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤.
(٢٨) «إشارات مختلطة من واشنطن تترك دمشق مرتبكة»، في: **الديلي ستار** The Daily Star، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.
(٢٩) لومبير Lombeyer (١٩٩٥)، ص٣٦٤.
(٣٠) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.
(٣١) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤.
(٣٢) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤.
(٣٣) مقابلة مع الكاتب ببيروت في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤.
(٣٤) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.
(٣٥) هيك Heck (مخطوط ٢٠٠٤)، ص٦، ١٩، ٢٦، ص ص: ٣٠-٣١.
(٣٦) سينغ Singh (١٩٩٦)، ص ٦٩؛ آثار Athar (١٩٩٦)، في: عالم الاجتماع، ص ٨٣ وما بعدها؛ روثفن Ruthven (٢٠٠٠)، ص ٢٧٢ وما بعدها.
(٣٧) المزيد عن الشخصيات الإسلامية المعتدلة المعاصرة في العالم في: ايسبوزيتو/فول Esposito and Voll، في: Petito and Hatzopoulos (٢٠٠٣)، ص ٢٥٥ وما بعدها.
(٣٨) في ما يتعلق بمذهب وحدة الوجود الإسلامي المبكر والنظرية العقلانية للمعتزلة، انظر: التيزيني (١٩٧٢)، ص٢٧.
(٣٩) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٥.
(٤٠) هينبوش Hinnebusch في: DOI-Fokus (٢٠٠٤)، ص١٤، نقلاً عن: ستالنسكي/كارميلي Sralinsky and Carmeli «الحكومة السورية»، مجموعة عمل أكسفورد Oxford Business Group، «موجز على

شبكة الإنترنت» Online Briefing، ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥.
(٤١) حبش (٢٠٠٣)، ص١٦، ٣٥.
(٤٢) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٤.
(٤٣) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٤.
(٤٤) بطاطو Batatu (١٩٩٩)، ص ٢٦١.
(٤٥) هيك Heck (مخطوط ٢٠٠٤)، ص ٢٣.
(٤٦) **أخبار الشرق**، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤؛ المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات ICG، التقرير الثاني، ص١٦.
(٤٧) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٥.

9

سورية، الدولة المارقة؟

القضية الفلسطينية

مع انبلاج الفجر، تعلو دمدمة تعبر الصحراء وتقترب سريعاً. عقارب الساعة تشير إلى الرابعة والنصف صباحاً في اليوم الخامس من شهر تشرين الأول ٢٠٠٣. تحلق اثنتان من مقاتلات الـ إف. ١٦ النفاثة فوق حدود مرتفعات الجولان لتصل العاصمة السورية بأقل من نصف دقيقة، حيث الناس يغطون في نوم عميق، بمن فيهم سكان بلدة عين الصاحب. يطلق الطياران قذيفتين على البلدة الصغيرة التي تبعد خمسين كيلومتراً فقط عن دمشق، ثم يعودان ويختفيان بالسرعة التي أتيا بها، ليخلفا جريحاً واحداً. إنها المرة الأولى منذ ثلاثين عاماً التي تهاجم فيها إسرائيل عمق الأراضي السورية.

وفي الساعة الثانية وأربع عشرة دقيقة من اليوم الذي سبقه، كانت هنادي جرادات، المحامية الفلسطينية الجميلة، قد تزنرت بحزام ناسف وذهبت إلى كافتيريا شاطئ مكسيم في مدينة حيفا شمال إسرائيل، حيث نزعت ابنة التاسعة والعشرين عاماً، المرتدية بنطلون جينز مع وشاح على رأسها، الفتيل لتقتل نفسها وواحداً وعشرين شخصاً آخرين، بمن فيهم عائلتان تمتد أعمارها لأجيال ثلاثة، وثلاثة أطفال، وطفل رضيع. وكانت هنادي قد فقدت أخاها في بلدة جنين في الضفة الغربية قبل ذلك بخمسة أشهر، وكذلك كان حبيبها قد قتل على أيدي الجنود الإسرائيليين لتنسيقه هجوماً على المستوطنات اليهودية(١).

ما هو الشيء المشترك بين حادثتي عين صاحب وحيفا؟ اتخذت إسرائيل من العملية «الانتحارية» سبباً لتأسيس صلة مباشرة مع دمشق، وحسب القراءة الإسرائيلية والأميركية، فإن العمليات الانتحارية يخطط لها في سورية، وفيها يتدرب الانتحاريون. ومن وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية فإن هذه الحالة تنطبق على حالة هنادي أيضاً. وقد فرضت دائرة العنف أبعاداً بين الدولتين. وللحظة في تشرين الأول عام ٢٠٠٣، تخوف المراقبون من أن الحرب بين سورية وإسرائيل لم يعد ممكناً استبعادها، فقد دقت آلات الفاكس في مكاتب المراسلين الصحافيين بيانات صحافية من الحكومة الإسرائيلية، تدعي بأن القذائف قد ضربت معسكر تدريب للجهاد الإسلامي، وإن إسرائيل لها الحق في اتخاذ إجراءات «الدفاع الوقائية». لكن السلطات السورية طمست كل شيء، حيث طوقت المنطقة التي حدث فيها الانفجار، ثم عقدت الحكومة السورية مؤتمراً صحافياً بعد أسبوع على الأقل، في الوقت الذي لم يعد أحد مهتماً بالموضوع ـ وهو

مثال نموذجي لإهمال الحرب الإعلامية.

في الحقيقة، إن الصواريخ سقطت على معسكر مهجور منذ مدة طويلة، حيث اعتاد أعضاء الجبهة الشعبية اليسارية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) (PFLP-GC) أن يتدربوا هناك، ومنذ ذلك الوقت تحول إلى أرض للألعاب الرياضية حيث يأخذ الأطفال دروساً في السباحة، كما ذكر سكان عين الصاحب[٢]. لم يستعمل المعسكر لتدريب الفلسطينيين منذ سنوات عدة، لكن إسرائيل أرادت أن تلقن السوريين درساً وتثبت مدى ضعفهم. وفي الوقت نفسه آنذاك، عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي خريطة لدمشق وأعلن أن مزيداً من الهجمات على أهداف في العاصمة السورية سوف تتبع، وكما قالها، فإنه ينوي تدمير مكاتب المنظمات الفلسطينية في دمشق، بالطريقة نفسها التي دمرت بها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقبل بضعة أسابيع من الهجوم على بلدة عين الصاحب، هاجمت طائرات حربية إسرائيلية مواقع سورية في لبنان، كما حلقت على ارتفاع منخفض فوق السكن الصيفي لبشار الأسد في بلدة ساحلية سورية باللاذقية. ولم تتوقف أمثلة الإذلال عند ذلك، فقد حطمت القوات الأميركية مركز التجارة السوري في بغداد أثناء الحرب، حتى أنها انتهكت الأراضي السورية في حزيران ٢٠٠٣ وأخذت جنوداً سوريين إلى العراق سجناء.

صحيح أن النظام السوري يرى نفسه مدافعاً عن القضية الفلسطينية، وأحياناً يستخدم لغة عدائية، وكما ذكر سابقاً، فإن سورية منحت حسن الضيافة وحرية الحركة لأعضاء منظمات فلسطينية مثل حماس، الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير

فلسطين، حيث أسست هذه المجموعات شبكة من المستشفيات، المدارس، والمؤسسات الترفيهية للاجئين الفلسطينيين في سورية. إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن دمشق أصبحت مركزاً لقيادة العمليات الانتحارية داخل إسرائيل، حيث يُفتقر لأي دليل على هذا حتى الآن. في الحقيقة، هناك دائماً بعض الشك لأن سورية تعالج أمورها العسكرية بسرية تامة، ولكن لو كان عند إسرائيل هدف أفضل، لما كانت أطلقت الصواريخ على بلدة عين الصاحب. وبالاستناد إلى المعلومات الحالية، فإن نظام الحكم في دمشق لم يعد قادراً على أن يكون متهماً بتدريب الإرهابيين الفلسطينيين بشكل نظامي أو مقاتلي المقاومة كما كان يفعل في السابق، كما أن امرأة مثل هنادي ليست بحاجة لتدريب في سورية بعدما وسمت حياتها بوحشية قوات الاحتلال الإسرائيلي، والشعارات الإسلاموية الأصولية حول الشهادة في سبيل الله، فالأمر لا يتطلب تدريباً معقداً لسحب زناد حزام ناسف.

ومن جهة أخرى، فإن النظام السوري قد اغتنم كل فرصة متاحة خلال السنوات الثلاثين الماضية لخلق حالة ضبابية من الدعاية المعادية لإسرائيل. وهكذا، وبالموازاة مع المتطرفين في إسرائيل، فقد عزز النظام السوري الجو الذي خلق عقبات كبيرة للسلام بين شعوب المنطقة. ومثال ذلك الكتب المدرسية السورية، التي تصف الصهيونية في جميع مستوياتها بالعنصرية دون الدخول في التيارات التاريخية للقومية اليهودية مثل الاشتراكية المبكرة أو الصهيونية الماركسية، وكليشيهات معاداة السامية ونظريات المؤامرة حول اليهودية يمكن أن توجد في الكتب، وكذلك التصريح بأن الصهيونية هي السبب وراء تخلف العرب وإعاقة وحدة الوطن العربي. وتتضمن الكتب أيضاً الدعوة إلى الموت بالشهادة في

«سبيل الله» ضد إسرائيل. وهذه مناورة مشوّهة، حيث هذه الأفكار الإسلامية تتضارب مع أيديولوجية البعث العلمانية[٣].

كذلك الأمر متناقض على حد سواء، أن تتكلم الكتب المدرسية عن الصراع المستمر ضد إسرائيل حتى عودة كل الأراضي المغتصبة إلى العرب من جهة، بينما يصفون السلام مع إسرائيل ـ ما دام «عادلاً وشاملاً» ـ «بالخيار الاستراتيجي» لسورية من جهة أخرى؛ حيث يمكن أن يفسر هذا بطريقة ما كتمهيد الطريق لظروف جديدة في عقول الجيل القادم، مثل مفاوضات سلام مع العدو الرئيسي المفترض. وعلى سبيل المصادفة، اقترحت الكتل الحزبية الثماني في الجبهة الوطنية تحت قيادة حزب البعث عام ٢٠٠٤، حذف البند الذي يمنع المفاوضات مع إسرائيل أو الاعتراف بدولة إسرائيل من النظام الداخلي للجبهة الوطنية. وبدلاً من ذلك أشير إلى قرارات الأمم المتحدة، ومفاوضات السلام في مدريد، وحتى الرغبة في السلام مع إسرائيل كمرجعية. وعلاوة على ذلك، فإن المقترح أوحى باستبدال مصطلح «اقتصاد الحرب» في النظام الداخلي بـ«النمو الاقتصادي»، وكذلك استبدال الهيكلية السياسية «الوحدوية» للبلاد بهيكلية «تعددية»[٤].

ينبغي الإشارة أيضاً إلى أن عملية السلام الإقليمية التي بدأت بمؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وجدت مكاناً في الكتب المدرسية الأكثر حداثة في سورية، لكن الكتب تتضمن أيضاً انتقاداً للولايات المتحدة بأنها تستخدم هذه الفرصة لإعطاء إسرائيل معاملة تفضيلية، ومنذ العام ١٩٩١ فقط، بدأ مؤلفو الكتب المدرسية السورية باستخدام اسم «إسرائيل» بدلاً من «الكيان الصهيوني». وبالمقابل، فإن الأسد الأكبر ومنذ سبعينيات القرن الماضي أصر على تسمية

إسرائيل باسمها ولم يناقش سيادتها، حتى في مقابلاته مع المجلة العسكرية السورية «جيش الشعب»، وهذا تباين استثنائي واضح مع مصطلحات البعث الرسمية السابقة(٥).

وباختصار، فإن الكتب المدرسية الجديدة تستخدم لغة أكثر تصالحية من سابقتها، وحتى عندما يتذمر المؤلفون من سوء استخدام الولايات المتحدة لمصطلح «الإرهاب» ومن خرق الاحتلال الصهيوني للشرعية الدولية، فإنهم لا يمثلون موقفاً سورياً عدائياً أو كلياً بنحو خاص(٦).

إن الذي تغرزه الدعاية في عقول الناس يعتمد على عدة عوامل؛ فالشباب السوري، الذين يتألف عالمهم الحديث من القنوات الفضائية بشكل أساسي، يتكلمون عن تعليمهم المدرسي والجامعي بنوع من الفكاهة، حيث يخبرني طالب «أنا جيد في الكذب. ولهذا أحصل على علامات عالية دائماً في مادة القومية». وبعد محادثات عدة أصبح واضحاً لي أن العديد من الناس يدركون حقيقة دعاية البعثيين أو حتى يرفضونها. إن إثارة الكراهية في الكتب المدرسية تعد من أكبر الأخطار لعملية سلام طويلة الأمد، لكن الدعاية ليس بالضرورة أن تترجم بشكل تام للرأي العام، وبالتأكيد ليس عندما تفقد الدولة احتكارها للإعلام من خلال القنوات الفضائية والإنترنت، فحتى التلفزيون الإسرائيلي يمكن أن يستقبل في دمشق دون مشاكل، واليهود يشاهدون الأخبار يومياً باللغة العبرية. إن معظم السوريين قد خضعوا لثقافة إسلامية تقليدية، ولذلك فهم لا يكنون كراهية دينية لليهود، بل على العكس فإنهم يدمجونهم ضمن رؤيتهم العالمية كدين سماوي قديم، حيث يفرقون بوضوح مذهل بين هذه الحقيقة والصهيونية بما

هي مشكلة سياسية عالمية وحديثة، على الرغم من المشاهد الوحشية التي ترسل من الأراضي المحتلة كل يوم.

منذ العام ١٩٧٩ وسورية موجودة باستمرار في قائمة الدول السوداء للولايات المتحدة، كما أن سورية تعد «داعمة للإرهاب» في نظر العديد من الدول الغربية الأخرى، لكن ـ وللمفارقة ـ فإن سورية هي الدولة الوحيدة «المارقة» التي لديها علاقات دبلوماسية طبيعية مع واشنطن، حتى أن هناك تبادل آراء سياسية على أعلى المستويات من وقت لآخر. هذا على الرغم من حقيقة أن الرئيس بوش يحتسب سورية كجزء من قائمته المطولة «لدول محور الشر».

إن مشكلة تقييم سورية «دولة مارقة» لها وجهان؛ فجزء من القضية يرتبط بتمييز الماضي من الحاضر، حيث إن نظام حكم البعث كان له سجل من الحروب بالوكالة والإرهاب الدولي، إلا أن آخر حادثة كانت قبل عشرين سنة مضت، كما أن بعض الأحداث التي صنفت في خانة الإرهاب كانت مدعومة من الجماعات الفلسطينية العلمانية القومية التي أدارت هجمات ضد منظمة التحرير الفلسطينية التي كان يقودها عرفات في أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينات القرن الماضي. وعلاوة على ذلك، فإن سورية ارتبطت بالجماعات الأصولية اللبنانية والفلسطينية في لبنان التي نفذت هجمات ضد أهداف لبنانية، إسرائيلية، وغربية بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، وكان هذا لمنع الحكومة اللبنانية من توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل. وبعدما استفزت إسرائيل سورية باعتراض طائرة تحمل ضباطاً سوريين وقتل اثنين من المقاتلين السوريين في المجال الجوي السوري عام ١٩٨٥، حاول الأسد تفجير طائرتين حربيتين إسرائيليتين في مطاري لبنان

ومدريد عام ١٩٨٦، إلا أن كلتا العمليتين باءتا بالفشل وسببتا ردود فعل دولية حادة، ما حدا الأسد على اتباع طريقة أكثر مواربة (غير مباشرة) بعد ذلك[٧].

والمشكلة الثانية في تقييم سورية هي حقيقة التعريفات المتباينة بنحو واسع لمصطلح «الإرهاب»، حيث إن التعريف بعيد عن الوضوح على الرغم من عدة محاولات سياسية وعلمية على نطاق عالمي[٨]. وكانت الحركة الأذكى لإسرائيل بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، توسيع معنى المصطلح ليشمل أي شيء يتعلق بالمقاومة الفلسطينية ـ حتى لو كانت هذه المقاومة موجهة ضد احتلال يخرق القانون الدولي، ولا تتوقف على هجمات انتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين على وجه الحصر. وباستخدام هذه اللغة تدبر الجانب الإسرائيلي حشر عدوه الرئيسي سورية في الزاوية على المستوى الدولي.

إن أيديولوجية نظام الحكم في دمشق تعارض تماماً أيديولوجية حركات الإسلامويين السُّنة مثل حماس. وكانت حماس قد تطورت خارج الإخوان المسلمين الفلسطينيين، وقد كانت مدعومة آنذاك من إسرائيل كقوة مضادة لمنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة عرفات، في محاولة لدق إسفين بين الفلسطينيين، حتى أن حماس لم يكن مسموحاً لها بأن تفتح «مكتباً» في دمشق حتى سنوات قليلة مضت. وكما ورد سابقاً، فإن سورية بذلت ولعدة سنوات جهوداً كبيرة لمقارعة نشاطات المتطرفين الإسلاميين. وبدلاً من الاستفادة من تلك الخلافات الأساسية قرّبت الولايات المتحدة وإسرائيل ما بين القوى الإسلاموية ونظام الحكم السوري ـ حتى حماس، منظمة التحرير الفلسطينية العلمانية، وجماعات

فلسطينية أخرى في دمشق ـ بوصفهم جميعاً ودون استثناء إرهابيين، وبالوقت نفسه تضيق الخيارات السياسية على سورية. وبعد موت عرفات تقرر التحالف بين القوى الفلسطينية المختلفة ذات وجهات النظر المتباعدة بإعلان القاهرة في آذار ٢٠٠٥، حيث وافقت الجماعات على تطوير منظمة التحرير الفلسطينية لتضم كل الفصائل واعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وقد اعترض سبيل هذا الهدف بالطبع، الفوز الكاسح لحركة حماس في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية في كانون الثاني ٢٠٠٦.

إن الروابط بين دمشق والجماعات الفلسطينية هي السبب الذي يجعل القائد الجديد لحركة حماس، خالد مشعل، يشعر بأمان نسبي في سورية بعد موت سلفه، حيث قال صراحة في مقابلة في أواخر نيسان عام ٢٠٠٤: «لقد تبنت سورية موقفاً شجاعاً، وهي لا تمارس أي ضغط علينا»[٩]. إلا أن هذا تغير بعدما شعرت سورية بضغط أكثر بشأن لبنان، وبعد العملية الانتحارية التي حدثت في صحراء النقب Negev في الأول من أيلول ٢٠٠٤، والتي بسببها هددت إسرائيل ثانية بالانتقام من سورية. وبعد ثلاثة أيام، أُبلغ مشعل بأنه يجب عليه مغادرة سورية، رغم أن سورية نفت أية أوامر رسمية بطرد قائد حركة حماس[١٠]. وفي هذه الأثناء، ظهر مشعل ثانية علناً في دمشق.

وباتت القضية الفلسطينية الرابطة التوحيدية للتقارب ما بين العلمانيين السوريين والإسلامويين الفلسطينيين أكثر من أي وقت مضى؛ فبالنسبة للعلمانيين السوريين هي الوسيلة لشرعنة سياسة سورية الداخلية، وفرصة سانحة لاستخدام التعابير العروبية التجارية،

أما بالنسبة للإسلامويين الفلسطينيين، فإن الكفاح القومي الدنيوي وسيلة لتعزيز الأجندة الأيديولوجية الدينية للإسلام، وبالنسبة لكليهما فقد أصبحت القضية الفلسطينية مرادفاً للمعاداة الجديدة للثقافة الأميركية.

إن لغة واشنطن التي تضع نظام الحكم السوري والفلسطينيين وتنظيم القاعدة في قارب واحد لـ «الإرهاب العالمي» بعيدة المغزى، حيث إنها نوع من الدعاية أثبتت سابقاً أن فرصتها قليلة في العراق، على الرغم من أنها أصبحت نبوءة حقيقية في فوضى ما بعد الحرب (حتى أن التقرير الأميركي الرسمي للجنة ٩/١١ اعترف أخيراً بأنه «ليس هناك دليل» على «علاقة تعاون قائمة» بين تنظيم القاعدة والعراق. ويتابع التقرير «ولم نر دليلاً على أن العراق قد تعاون مع القاعدة لتطوير أو تنفيذ أية هجمات ضد الولايات المتحدة»)[١١]. وبالعكس، فإن سورية كانت تتعاون ولفترة طويلة مع جهاز الأمن الأميركي، خاصة بعد هجمات الحادي عشر من أيلول، ولم يكن من باب الصدفة أن جورج تينت، الذي استقال من منصبه رئيساً لوكالة الاستخبارات الأميركية، كان ومنظمته من الأصوات القلائل المعتدلة بشأن نظام الحكم السوري ضمن الإدارة الأميركية، حيث ألقي القبض على الكثير من الإرهابيين الذين كانوا مطلوبين لفترة طويلة أعضاء حزب البعث العراقي بمساعدة سورية. وفي ثلاث مناسبات على الأقل، أعطت سورية معلومات منعت هجمات إرهابية على المصالح الأميركية، بما في ذلك ضربات مخططة ضد قواعد بحرية في الشرق الأوسط، وقد أصدر تنظيم القاعدة تحذيراً لأعضائه بأن لا يسافروا عبر سورية لأن المخاطرة كبيرة جداً من حيث التوقيف أو مصادرة المبالغ الكبيرة من المال[١٢].

بعد سنة فقط من هجمات نيويورك وواشنطن، أثنت وزارة الخارجية الأميركية على سورية لإنقاذها «حياة الأميركيين»، وبعد ذلك بردت العلاقات من جديد، حيث تذمرت واشنطن من أن مصدر المعلومات في دمشق يجف، وليس مستغرباً أن تصبح سورية غير متحمسة للتعاون بشأن «الحرب على الإرهاب» مع دولة تعدّها دولة إرهابية أيضاً. وفجأة أوقفت سورية أخيراً أي تعاون استخباري مع الولايات المتحدة في أيار ٢٠٠٥، (وقالت السفارة السورية في واشنطن إن الحكومة الأميركية هي التي لم تعد مهتمة)، وكانت دمشق قبل شهرين فقط قد سلمت الأخ غير الشقيق لصدام حسين، في محاولة لتهدئة الولايات المتحدة بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري. وفي نهاية شهر نيسان، وقعت (انضمت) سورية رسمياً على معاهدة الأمم المتحدة التي وضعت من أجل قطع تمويل «نشاطات الإرهابيين»، وفي بداية العام ٢٠٠٥، أبلغت الحكومة بوجوب إغلاق خليتين لتنظيم القاعدة في حلب وحمص يديرها المشايخ[١٣].

لم تستطع واشنطن فهم كيفية فصل المعركة ضد تنظيم القاعدة الأصولي عن الانتفاضة الفلسطينية، حيث كانت الولايات المتحدة مقيدة بإسرائيل في هذه المسألة، وبالوقت نفسه وقعت حقاً في فخ أسامة بن لادن. ولم يُبد أسامة بن لادن خلال الفترة الأكبر من حياته اهتماماً كبيراً بفلسطين، إلا أنه استخدم السياسة الأميركية الأحادية الجانب في الشرق الأوسط، من بين الأشياء الأخرى، لتبرير هجمات الحادي عشر من أيلول. وقد أقصت واشنطن حلفاء قيمين في حربها ضد إرهاب تنظيم القاعدة من بينهم سورية.

العراق ومسألة الحدود

من المؤكد أن الأسلحة كانت تزود من ـ أو على الأقل عن طريق ـ سورية لنظام حكم صدام حسين قبل الحرب في العراق، حتى أن أحد أقرباء الرئيس السوري (ابن خاله) قد اعتقل في باريس وسلم إلى سورية بتهمة تهريب السلاح. وكان رد فعل بشار السريع أنه وضع قريبه تحت الإقامة الجبرية وأصدر أوامره بأن تدمر أسلحة قريبه المخبأة في اللاذقية بالدبابات[١٤]. وعلى أية حال، فإن تزويد السلاح من الصعب اعتباره إرهاباً، حيث العديد من الدول الأوروبية تفعل ذلك، وربما يمكن تسميته «دعم أنظمة الحكم الإرهابية» كما في حالة العراق، والتي يمكن أيضاً أن تطبق على الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة، على الأقل بنحو دوري.

صحيح أنه لم ينتقد رئيس عربي سياسة الولايات المتحدة في العراق بقسوة كما فعل بشار، الذي عدّ عنف المتمردين العراقيين «مقاومة مشروعة»[١٥]، الأمر الذي كان استفزازاً صريحاً للمحتلين المتعثرين وصباً للوقود على النار. وفضلاً عن ذلك، فإن المتمردين العراقيين يهربون بين الحين والآخر من القوات الأميركية إلى الأراضي السورية، كما أنه ليس سراً أن الإسلامويين والناشطين العروبيين من سورية يتسللون إلى العراق ليحاربوا هناك (حيث تتكلم مصادر غير رسمية عن نحو خمسة عشر ألفاً، والمصادر السورية عن ثلاثة آلاف)، ويقال بأن ضباط إدارة الاستخبارات السورية كانوا يأخذون رشوة من المقاتلين ليسمحوا لهم بالدخول إلى العراق[١٦]. وقد اتهمت الولايات المتحدة السفارة العراقية في دمشق بأنها تعطي تأشيرات دخول رخيصة الثمن للمقاتلين، ووفقاً للأميركيين، فإن الدبلوماسيين العراقيين في سورية امتنعوا

عن ذلك حتى يعرفوا الترتيبات الجديدة في بغداد[١٧].

على أية حال، فإنه لا إشارة إلى أن الحكومة السورية ترسل بنحو نظامي «إرهابيين» أو «مقاتلي مقاومة» إلى العراق كمسألة سياسة. وبدلاً من ذلك، بنت القوات السورية جداراً رملياً على طول الحدود، حيث اعتقل العديد من الأشخاص عند محاولتهم عبور الحدود أو بعد عودتهم من العراق، كما اعتقل عدة مواطنين عرب ورُحِّلوا إلى أوطانهم الأم. ولأن الإسلامويين لا يستطيعون أن ينشطوا في سورية إلا بمخاطرة كبيرة بأنفسهم، فإنهم يفضلون أخذ فرصتهم في العراق. هذه المسألة توضح كيف أن الضغط الخارجي يتداخل مع السياسات الداخلية. ويجب على الحكومة السورية أن توازن بين الخسائر والفوائد. وهي، بسبب موقعها المساوم، غير قادرة على تحمل أعداء على الجبهة الداخلية أكثر مما لديها مسبقاً، وبالتالي فإن الحكومة تقف مكتوفة الأيدي تجاه تضييق الخناق بقسوة أكثر على العناصر الأصولية في المجتمع السوري، الأمر الذي أثر على العديد من مظاهر الحياة والسياسات في سورية اليوم. وفي ما يتعلق بمسألة الحدود، فإن المرء يستطيع أن يخمن إلى حد لا بأس به بأن الحكومة لا تذهب أبعد من بعض الجهود لتقليص حركات المتطرفين، مفضلة رؤية الإسلامويين الأصوليين والمجرمين يغادرون سوريا قبل أن يفسدوا الأمور في الوطن. ويشير بعض الساخرين إلى أنه حتى القوات الأميركية تؤدي خدمة جليلة لدمشق بقتل الأصوليين من أجلها. وفي الوقت نفسه، تعترف الحكومة في دمشق بأن مسافة ستمائة كيلومتر من الحدود الصحراوية مع العراق لا يمكن جعلها سداً مائياً.

وحتى بعد إنشاء دول الوطن العربي، ما زال أعضاء من القبائل

نفسها أو متسللون إليها يعبرون هذا الشريط الصحراوي بانتظام. وفي حديثه أمام البرلمان في الخامس من أيار ٢٠٠٥، تذمر بشار الأسد من أن الولايات المتحدة تطلب المستحيل من سورية، «بالطبع نحن لا ندعي بأن الحدود تحت السيطرة تماماً، وعادة يقول الأميركان بأنهم لا يستطيعون ضبط حدودهم مع المكسيك، ومع ذلك يطلبون منا ضبط حدودنا، إنها حجة غريبة».

لم تكن سورية متعنتة أو ممتعضة رغم كل ألمها وانتقادها لسياسة الولايات المتحدة في العراق. وبعدما سحبت الولايات المتحدة إدارتها من دجلة في صيف عام ٢٠٠٤، بدأ الجليد يذوب بين دمشق وبغداد، وإنها لمسألة طبيعية أن تعترف سورية بالحكومة العراقية الجديدة بهذه السرعة، إلا أن البراغماتيين قد سادوا. وحين زار رئيس الوزراء العراقي المؤقت إياد علاوي دمشق في تموز ٢٠٠٤ لأول مرة، اتفق الجانبان على استئناف العلاقات الدبلوماسية التي كانت قد توقفت عام ١٩٨٢. وقد ألّف الأسد وعلاوي لجنة مشتركة لتحسين السيطرة على حدود دولتيهما المشتركة، كما خططا لإعادة تشغيل سكة الحديد بين حلب والموصل، وفي نهاية شهر أيلول ٢٠٠٤، حطت طائرة عراقية في مطار دمشق لأول مرة منذ اثنين وعشرين عاماً، كما سمح نظام الحكم في كانون الثاني ٢٠٠٥، للعراقيين المنفيين بالاقتراع في أول انتخابات عراقية ديموقراطية ـ وعلى الرغم من الإقامة ضمن الحكم الديكتاتوري السوري، استطاع نحو عشرين ألفاً من العراقيين الاستفادة من هذه الفرصة.

والمشوق في الأمر أن الحكومة في دمشق قد تبنت موقفاً أقل أيديولوجية من بعض أطياف المعارضة السورية الذين كتبوا رسالة

احتجاج على زيارة علاوي الأولى لسورية، قائلين إن العراق كان أداة في يد سلطة الاحتلال التي يسيطر عليها الأميركيون، الإسرائيليون، وأجهزة الأمن الأجنبية، وكان ميشيل كيلو وهيثم المالح من بين الذين وقعوا على هذا الاحتجاج.

الجولان ولبنان

يعدّ ارتباط سورية بمنظمة حزب الله الشيعية في لبنان شوكة في خاصرة السياسيين الغربيين عندما يقترب النقاش من «الإرهاب»، ووفقاً لدمشق، فإن السوريين يمنحون المنظمة «دعماً معنوياً» فقط، لكن سورية في الحقيقة هي المحور لإمدادات الأسلحة من إيران إلى المقاتلين الشيعة، وكان حزب الله قد أُسس رداً على الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، ويحظى بدعم إيراني على نحو خاص.

إن إحدى حجج دمشق لتبرير دعمها لحزب الله هي استمرار الاحتلال الإسرائيلي لجزء من الأرض، مزارع شبعا في جنوب لبنان. إن الستة والعشرين كيلومتراً مربعاً من الأرض هي أراضٍ سورية كانت قد احتلتها إسرائيل عند ضم مرتفعات الجولان، ولهذا السبب احتفظت القوات الإسرائيلية بهذه المزارع عندما انسحبت من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠. لكن مزارع شبعا ما هي إلا ذريعة تستطيع إسرائيل إبطالها بسهولة بانسحاب قواتها من قطعة الأرض الصغيرة هذه، خاصة وأن سورية كانت تعبث بفكرة تسليمها للبنان كجزء من اتفاقية الحدود الجديدة[١٨].

وقد كانت إستراتيجية ذكية من جانب الأسد الأكبر أن يقف بوجه إسرائيل في حربه بالوكالة في جنوب لبنان مع مساعدة ميليشيا حزب الله، دون الدخول في صراع مباشر مع الدولة

المجاورة المتفوقة بوضوح في الشؤون العسكرية. وبالوقت نفسه، سورية هي القوة الإقليمية الوحيدة القادرة على التحكم بحزب الله. وقد أكمل بشار هذه السياسة.

وكان حافظ الأسد مديناً جداً للشيعة، فبعد قيامه بالانقلاب الذي سلمه زمام السلطة عام ١٩٧١، تسلم بياناً دينياً شرعياً (فتوى) من المجلس الأعلى للشيعة، تحت قيادة موسى الصدر، يؤكد أن العلويين مسلمون. وقد كان هذا هاماً لأن العديد من السُّنة يعدّون العلويين مهرطقين، ولأن الدستور السوري يصر على أن يكون الرئيس مسلماً[١٩].

وفي السنوات القليلة الماضية ركز حزب الله على لبنان وتغلغل في المجتمع من خلال إقامة منظمات ترفيهية وخدمات اجتماعية، الأمر الذي لا تستطيع الدولة الضعيفة والممزقة تقديمه. وفي عام ١٩٩٢، دخل حزب الله البرلمان وأخذ دوراً في الانتخابات معترفاً به من الغرب الديموقراطي، وقد مثلت مشاركة حزب الله في السياسة معضلة للغرب؛ فكيف يمكن لدولة ديموقراطية مثل الولايات المتحدة أو إسرائيل تجاهل الإرادة الديموقراطية للشعوب الأخرى، ورفض خياراتهم عموماً لأنهم «يدعمون الإرهاب»؟ وقد فاقم فوز حركة حماس في الانتخابات في الأراضي الفلسطينية هذه المعضلة أكثر. هذه المسألة يجب أن تعالج على الرغم من حقيقة أن المراقبين ينقلون أن بعض ناخبي حزب الله لم يدلوا بأصواتهم بحرية بل كانوا تحت الضغط الاجتماعي[٢٠]. إنها مشكلة جدية، لكن كيف يمكن أن يكون هذا الضغط مدروساً ومتضمناً في تقييم الديموقراطية حول العالم؟ إن هذا المظهر مغاير لنظريات الديمقراطية التقليدية، حيث افترضت مجتمعات

اليونان القديمة ولاحقاً إنكلترا ودول غربية أخرى أن يتصرف الفرد بحق تقرير المصير والإرادة الحرة لتحديد خياراته، لكن هل الناخبون الغربيون دائماً أفراد يقررون مصيرهم ذاتياً بعيداً عن القيود الاجتماعية؟ هذا نقاش جوهري يجب أن يدار على المستويين الاجتماعي والسياسي.

في الدورة السياسية الأخيرة، يبدو أنه حتى الولايات المتحدة قد قبلت هذا الموقع المحصن جداً لحزب الله في لبنان على أنه أمر لا يمكن تجنبه. وبعد اغتيال الحريري والجهود اللاحقة لحزب الله لدفع الدعم لسورية، أشارت الولايات المتحدة إلى استعدادها للحديث مع الحركة الشيعية لأول مرة على الإطلاق، حيث إن التخلص من نظام الحكم العلماني في دمشق، أو على الأقل دق إسفين بين الحكومة السورية وحزب الله، بدا أمراً أكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة من تجنب «المنظمة الإرهابية الإسلاموية»، كما تراها واشنطن.

إن إعادة توجيه حزب الله كحزب سياسي لبناني ليس أمراً غير مختلف عليه ضمن الحركة نفسها، حيث أصبحت النبرة المعتدلة هي القاعدة، على الأقل بين القيادة. ويقول القائد الروحي للمنظمة حسن نصرالله: «إن الدولة الإسلامية ليست هي الغاية، بل هي وسيلة لتحقيق العدالة. وإذا كان هناك وسيلة واقعية أخرى متوفرة وهذا الطريق هو الطريق الوحيد الممكن، فإنه سيُدعم من الإسلام. وهذا ليس مناقضاً للإسلام». وبالنسبة لنصرالله، هذه هي الحال في لبنان، حيث على عدد من الأقليات الدينية القوية أن تعيش في دولة واحدة[٢١].

وقد التزم حزب الله بهذه الفلسفة بعد مقتل رفيق الحريري عندما

عقد تحالفات انتخابية مع حزب وليد جنبلاط التقدمي الاشتراكي وحركة تيار المستقبل تحت قيادة نجل الحريري سعد، كما حاول حزب الله أن يضمن أن المقاومة ضد إسرائيل ستبقى مسعىً وطنياً وليس طائفياً. ويدرك قادة حزب الله أن المنظمة ستواجه فترات عصيبة الآن مع مغادرة السوريين، وأن الضغط سيزداد لنزع السلاح وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ١٥٥٩. وقد أوضح رئيس وحدة العلاقات الخارجية في حزب الله، نواف الموسوي، في حزيران ٢٠٠٥ «أنا أعتقد بأننا من خلال عقد هذه التحالفات [الانتخابية] سنكون قد تدبرنا أمر إغلاق الباب أمام النزاعات ذات الطبيعة الطائفية [....]، وأعتقد بأننا أحرزنا نجاحاً مميزاً في إظهار كيف أن المقاومة هي جزء من آلية الدفاع الوطنية»[٢٢]. ومع ذلك، فإن الجماعات الدينية قد انقسمت حول هذه المسألة، حيث أيدت معظم الأقليات المسيحية نزع سلاح حزب الله، بينما عارض ٣١ بالمئة من السنة و٧٩ بالمئة من الشيعة ذلك[٢٣].

وقد كان حزب الله الناشئ هو من قدّم تجربة العمليات الانتحارية في ثمانينيات القرن الماضي[٢٤]، وهذه هي الحجة الدائمة لهؤلاء الذين يرون في حزب الله شريكاً مشكوكاً فيه لسورية. ومن جهة أخرى، فإن هذا كان منذ أكثر من عشرين عاماً مضى، وفي حديث مع علماء غربيين في شباط ٢٠٠٤، دان نصرالله بوضوح العنف ضد المدنيين وسيلةً لتحقيق أهداف في السياسة الداخلية.

كعادته، مرتدياً ثياباً سوداء بالكامل مع العمامة، العباءة، واللحية المشذبة، يجلس الرمز الروحي متأملاً على كرسي عميق ذي ذراعين، ويتكلم بهدوء وبصوت لطيف منخفض. كؤوس صغيرة من الشاي الأسود الحلو على الطاولة، ومصاريع النوافذ مغلقة في

غرفة الجلوس الواقعة في منطقة محمية في إحدى ضواحي بيروت. «إن تعريف الإرهاب هو حالياً إحدى أكثر المشاكل صعوبة حول العالم»، يعترف نصرالله، ويتابع «ولكنه أمر واضح بأن المقاومة يجب أن تستثنى من تعريف الإرهاب [....]. إن الإسرائيليين هم المعتدون عندما يدخلون الأراضي اللبنانية، هل تتوقع منا أن نقدم لهم القهوة؟ [...]، ولهذا السبب فإن هذه الحرب هي مقاومة شرعية وبالتأكيد ليست إرهاباً. وبالمقابل، فإنه إرهاب عندما يسعى شخص ما ـ على سبيل المثال في لبنان ـ وراء أهداف سياسية داخلية عن طريق قتل الناس ـ رجالاً، نساءً، وأطفالاً. فإذا ما أوقف شخص ما سيارة محملة بالمتفجرات في وسط سوق تجاري أو أمام سينما وفجرها، فهذا مثل على الإرهاب، بالرغم من أن الهدف السياسي ربما يكون شرعياً تماماً ومنصفاً». وبهذا الشكل يكون حزب الله قد تبنى إستراتيجية مختلفة بالمقارنة مع الإسلامويين في مصر والجزائر، الذين أضعفوا أنفسهم بالمواجهة المباشرة مع أنظمة الحكم الاستبدادية.

إن نصرالله أصغر سناً مما يبدو عليه في الملصقات الإعلانية الشائعة في الطرقات، خاصة في جنوب لبنان، التي تظهر نصرالله، البالغ من العمر أربعة وأربعين عاماً، بنظاراته البلاستيكية الضخمة والكلاشنكوف في يده المرفوعة، وقبة الصخرة في القدس تشع بلونها الذهبي في الخلفية، وهذه هي الرسالة التي ترعب إسرائيل والغرب. ولم يبعد نصرالله نفسه بوضوح عن الهجمات الانتحارية في إسرائيل، «إنه لأمر عائد للفلسطينيين أنفسهم لتحديد حدود مقاومتهم»، هذه هي الطريقة الحذرة التي يصوغها بها، «إن كانت في الأراضي المحتلة عام ١٩٧٦ أو في أراضي ١٩٤٨ [في «أملاك إسرائيل» اليوم]، فإن مسؤوليتنا هي فقط أن نساعدهم»[٢٥].

إن سورية تتعامل بوجهين، فمن جهة أحنت رأسها منذ الحرب العراقية وشددت على رغبتها بعقد محادثات سلام مع إسرائيل، ومن جهة ثانية تعتزم دمشق بنحو طبيعي أن تبقي الخيارات مفتوحة قدر الإمكان. وقد أخبرني أحدهم في دمشق «نحن لسنا بحاجة لأية قنابل نووية، فإن حماس وحزب الله هما قنابلنا الذرية». ومن وجهة النظر السورية، من الواضح أنهم لا يستطيعون تحمل التخلي عن حزب الله كيدٍ يمنى في لبنان بسبب ضعف جيشهم، ويبدو هذا واضحاً لدرجة كبيرة بعد انسحاب القوات السورية. ومع ذلك، يبقى الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني بعيداً عن الحل؛ فقد تبنت إسرائيل مدفوعة بالحرب في العراق، إستراتيجية عدائية متزايدة تضمنت قذف عين الصاحب بالقنابل، وكذلك النية الصريحة في ضم مستوطنات كبيرة من الضفة الغربية إلى إسرائيل، ومضاعفة عدد المستوطنين في مرتفعات الجولان المحتلة.

من وجهة النظر العربية، فإن مفاوضات السلام مع إسرائيل هي دائماً مسألة غامضة بسبب «عامل الاضطراب الديموقراطي»، فالانتهازية السياسية الإسرائيلية ترتكز على استراتيجيات انتخابية أدت مراراً وتكراراً إلى تعديل نتائج المفاوضات المتفق عليها سابقاً. وسيكون من المبالغة في تبسيط الأمور أن ينسب الموقف المعيق بنحو حصري «للدكتاتورية الشريرة» التي تهدد «الديموقراطية الخيِّرة». وقد انضم المؤرخ التقدمي الإسرائيلي آفي شلايم Avi Shlaim إلى الانتقاد عندما يناقش «إن عملية السلام في الشرق الأوسط احتُجزت رهينة لتقلبات السياسة الداخلية الإسرائيلية»[٢٦]. إن الفجوات العميقة لا يمكن التغلب عليها بمجرد التغيير القصير الأجل للأكثرية.

وقد أصبح هذا واضحاً في المفاوضات بين سورية وإسرائيل في كانون الثاني عام ٢٠٠٠. ووفقاً لمشاركين أميركيين، فإن حافظ الأسد قد قدم تنازلات استثنائية وبعيدة المدى في القضايا الأمنية ومسألة تطبيع العلاقات (التبادل الدبلوماسي، الحدود المفتوحة، التجارة،.. إلخ)، لكن نظيره (الإسرائيلي)، إيهود باراك، أحس بالمعارضة المتنامية بين السكان الإسرائيليين بشأن عودة مرتفعات الجولان لسورية، فتراجع عن هذه المسألة الحاسمة ولم يعد يرغب بالالتزام بانسحاب كامل حتى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، الأمر الذي عدّته سورية خيانة. وكانت المفاوضات في شيبردزتاون في الولايات المتحدة الأميركية فرصة ضائعة، وفي جنيف في آذار ٢٠٠٠، حاول الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ثانية لصالح باراك ليقنع الرئيس الأسد بالتنازل عن الأرض الشرقية لبحيرة طبرية التي تعود ملكيتها لسورية قبل العام ١٩٦٧، وطبقاً للحدود الدولية لعام ١٩٢٣. إلا أن حافظ الأسد، الذي لعب حول هذه البحيرة عندما كان طفلاً، بقي صارماً في القرار الرئيسي الأخير في حياته، ورفض المشاركة في أية نقاشات أخرى وعاد غاضباً إلى دمشق حيث توفي بعد ثلاثة أشهر[٢٧].

وقد أعطت قضية مرتفعات الجولان سبباً لسورية لتحافظ على علاقتها بحزب الله الذي أضفى ـ في حلقة مفرغة ـ على البلاد صفة داعمة للإرهاب، وفوق ذلك، أشار بشار الأسد إلى الأمن القومي لتبرير تمركز القوات السورية في لبنان. في العام ١٩٨٢ اجتاحت إسرائيل لبنان، وصولاً إلى الحدود السورية خلال ثمان وأربعين ساعة فقط، وتوقفت قواتهم على بعد نحو عشرين كيلومتراً من دمشق، وحتى بعد انسحابها من لبنان في أيار ٢٠٠٠، خرقت إسرائيل تكراراً الأجواء اللبنانية للتجسس أو لقصف أهداف

فلسطينية أو لحزب الله، الأمر الذي خدم بشار الأسد حجةً له في جعل سحب قواته من لبنان معتمداً على عملية السلام في الشرق الأوسط. ولم يهدأ التخوف السوري من أن إسرائيل ربما تحاول ثانية ـ كما فعلت في ثمانينيات القرن الماضي ـ كسب المسيحيين اللبنانيين وتحويل لبنان إلى دولة تابعة، الأمر الذي كان حلقة مفرغة أخرى حتى قلب اغتيال الحريري الأمور ضد سورية نهائياً.

إن موقف سورية المساوم لم يتحسن منذ انهيار المفاوضات في شيبردزتاون. وتتهم سورية، بشكل ضعيف، إسرائيل باستخدام الجولان مكباً للنفايات النووية وببناء مستوطنات واسعة هناك،[٢٨] إلا أن إسرائيل تستطيع أن تشعر بالأمان من خلال التأييد الأميركي التام لها. وللمرة الأولى يبدأ المحافظون الجدد في واشنطن بوضع شروط على سورية حتى للمشاركة في عملية السلام، ومن بين هذه الشروط مطالبات بطرد الفصائل الفلسطينية الفدائية من دمشق، قطع الدعم عن حزب الله، و ـ حتى العام ٢٠٠٥ ـ الانسحاب من لبنان. ولم تكن دمشق مدعوة لمفاوضات خارطة الطريق في منتجع شرم الشيخ على الشاطئ المصري في حزيران ٢٠٠٣، وكان هدف واشنطن من هذا أن تسقط الأوراق الدبلوماسية من يد سورية، وتخضع البلاد للشروط الموجهة من إسرائيل، كما ينتقد رايموند هينبوش. ويقتبس الخبير في أمور الشرق الأوسط من شلومو غازيت Shlomo Gazit، الرئيس السابق لجهاز الأمن الإسرائيلي، أن السوريين لن يكونوا قادرين على تقبل مثل هذا الوضع، وإذا قبلوا بهذه الشروط التمهيدية، فسيكون ذلك بمثابة «استسلام علني للأوامر الإسرائيلية ـ الأميركية»[٢٩].

وفي جزء من تضييق الخناق على هذه الجبهة، استخدمت الولايات

المتحدة لبنان أيضاً أداة لإضعاف نظام الحكم في دمشق، ولمدة طويلة استخف نظام الحكم السوري بجدية الوضع، وفشل في إدراك الانعطاف التام (U-turn) في السياسة الأميركية، حيث المطالبة بالانسحاب من لبنان كان يمكن أن تكون قبل سنوات مضت، لكن الوجود العسكري السوري في هذه الدولة الهشة كان لمصلحة الأميركيين والإسرائيليين. «أن يكون لبنان بإدارة سياسية أفضل من أن يكون مكاناً مفتوحاً لبلورة الإرهابيين»، كما ناقش كيلو، الشخصية المعارضة (على الرغم من أنه وناشطين آخرين من المجتمع المدني كانوا مؤيدين للانسحاب، وقد كرروا هذا الموقف في بلاغ رسمي صحافي بنحو أسبوع واحد بعد اغتيال الحريري)[٣٠].

وبسبب هذه الإدانة الصارمة والتغيير المفاجئ في الصيغة، عانى العديد من السوريين من الإحساس بالظلم، الأمر الذي عبّر عنه السفير السوري في الولايات المتحدة، عماد مصطفى، ملمحاً إلى الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، «أنا أريد فقط أن أذكركم بأن سورية دخلت لبنان لإنهاء الحرب الأهلية الدموية التي أودت بحياة مئة ألف تقريباً. نحن لم نستول على متر مربع واحد من الأراضي اللبنانية، ولم نفرض نظامنا الاجتماعي، السياسي، والاقتصادي على لبنان، ولم نبنِ أية مستوطنات في لبنان، لم نهدم المنازل هناك، ولم نبنِ ـ بالطبع ـ سوراً عميقاً في الأرضي اللبنانية»[٣١].

لقد كانت مرثاة غير مثمرة لأن الأولويات قد تغيرت، وقد أدى لبنان مرة ثانية دور رقعة اللعب لمصالح أكبر. وهنا تباعدت المصالح الأميركية والفرنسية، فكلاهما أيد قرار الأمم المتحدة الرقم

١٥٥٩، لكن فرنسا كانت مهتمة بالسيادة اللبنانية وإقامة الديموقراطية، الأمر الذي سيزيد أيضاً من تأثيرها التاريخي على البلاد، بينما كان هدف الولايات المتحدة إضعاف دمشق، ولم يكن لديها مصالح أخرى أكثر في لبنان لنفسها.

لكن إذا كانت سورية هي الضامن لاستقرار لبنان، فإنها فشلت في أداء دورها عندما اغتيل رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥، وهذا هو التأنيب المعتدل الذي يجب على نظام الحكم في دمشق تقبله. وبالطبع، فإن أغلبية الرأي العام في لبنان والخارج لم يقفوا عند هذا الحد، لكنهم لاموا سورية أكثر مباشرة، حيث الحرفية في الاغتيال، وقوة الانفجار لمّحا إلى عمل منظم بشكل جيد ومدعوم بشكل جيد في بلد ذي انتشار واسع للجيش والاستخبارات السورية، كما أن المنازعة الشخصية العرضية بين بشار والحريري قبل عدة أشهر زادت من الشكوك. وتبقى الظروف الدقيقة لموت الحريري غير واضحة، حتى بعد تقرير فريق الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، الذي يرأسه النائب العام الألماني، ديتلف ميليس، والذي نشر في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٥.

وقد أوضح ميليس اقتناعه بأن سورية متورطة في جريمة مقتل الحريري، لكنه لم يذهب بعيداً ليلوم بشار الأسد مباشرة. وعندما سئل ميليس في مقابلة مع جريدة **الشرق الأوسط** «هل تشعر بأنك تسير في المسار الصحيح؟ وهل تشعر بأن سورية على نحو محدد هي وراء مقتل [الحريري]؟ «أجاب ميليس «أجل» ـ «الحكومة السورية؟» ـ «حسناً، دعنا نقول السلطات السورية» ـ «إلى أي مستوى أعلى [في الحكومة] تذهب؟» ـ «حسناً، هذا تخمين، ولهذا لا يمكنني التعليق عليه»[٣٢].

ومهما كانت الحقيقة (إذا ما كانت الحقيقة ستظهر أبداً)، فإن تحقيقات ميليس قد تركت ندوباً على وجه نظام الحكم السوري. ففي تشرين الأول ٢٠٠٥، أضيف الموت المثير لوزير الداخلية غازي كنعان إلى التوتر، حيث عزز موته الشكوك بأنه ليست فقط الاستخبارات السورية متورطة، بل ممثلو الحكومة السورية أيضاً، وبناء على ذلك، سيكون الاحتمال ضعيفاً أن بشار لم يعرف شيئاً عن التطورات.

ويرتبط موت غازي كنعان أيضاً بنتائج ارتداد نائب الرئيس السابق عبد الحليم خدام في نهاية عام ٢٠٠٥، حيث أشيع أن كلا الرجلين مع رئيس هيئة الأركان السابق حكمت الشهابي، يحيكون مؤامرة ضد بشار لأنهم يرونه غير مؤهل قانونياً، ولأنهم يريدون ضمان مصالحهم الاقتصادية الخاصة في سورية ولبنان ضد عائلة الأسد. على الأقل، يرى كنعان وخدام الرجلين الوحيدين ذوي النفوذ، والواسعي الحيلة والدهاء سياسياً بما فيه الكفاية كي يمثلا تهديداً حقيقياً لبشار، وقد أدرك الرئيس هذا الأمر جيداً.

وقد كان كنعان ذو الثلاثة والستين عاماً لاعباً رئيسياً في لبنان لمدة تسعة عشر عاماً بصفته رئيساً للاستخبارات العسكرية حتى نقله بشار من الخدمة عام ٢٠٠٣. ومنذ ذلك الوقت وبعدها بدأت سلطة كنعان بالانهيار، وأخيراً شعر بأنه قد حُصِرَ من لجنة تقصي الحقائق بسبب توجيه اتهامات الرشوة له. وكان ميليس قد استجوب كنعان الذي أنكر تورطه بجريمة مقتل الحريري، وفي صيف عام ٢٠٠٥ جمّدت واشنطن حسابات كنعان المصرفية الأميركية. (وقد درس أبناؤه في الولايات المتحدة، حتى أنه كان

على علاقة جيدة مع ضباط الاستخبارات الأميركية، كما أنه توسَّط مع خاطفين لإطلاق سراح رهائن غربيين في لبنان).

قبل فترة قليلة من ظهر يوم الثاني عشر من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أنكر كنعان، الذي كان أحد آخر الرجال العلويين الأقوياء الأحياء من عهد حافظ الأسد، ثانية على هواء راديو لبناني أنه قبل رشوة من الحريري أو أنه أمر بقتل الرجل. وختم بتشاؤم: «هذا آخر تصريح يمكن أن أدلي به». وبعد ذلك بساعة، أعلنت وكالة الأنباء السورية (سانا) انتحاره. ووفقاً للتقارير، فإنه قد أطلق النار على نفسه في مكتبه، لكن شائعات بدأت تدور حول أنه قد قتل ككبش فداء لاغتيال الحريري، أو لأنه هو نفسه يعرف الكثير. وبالطبع، فإن لكنعان أعداء كثراً ضمن صراع السلطة الداخلي المتزايد في نظام الحكم. وقد ساءت العلاقات بنحو خاص بين كنعان ورئيس الاستخبارات العسكرية الجديد، آصف شوكت، (صهر بشار الأسد)، الذي كان قد وضعه ميليس أيضاً في قائمة المشتبه فيهم، وربما لعبت عوامل مختلفة أخرى دوراً، لكن ربط ذلك بالتطورات في لبنان بدا أمراً لا يمكن تجنبه، في مثل هذا التوقيت.

إن السؤال «من قتل الحريري؟» عنصر أساسي في تقييم ما إذا كانت سورية تُظهر سمات «الدولة المارقة»، والجواب ليس سهلاً جداً بسبب المزيج المعقد من العوامل.

من جهة، فإنه من الواضح أن سورية هي الخاسر الرئيسي في هذه الأحداث، على الأقل على المدى القصير، حيث خسرت لبنان كفناء خلفي سياسي وعسكري، ولذلك فعليها إعادة تقييم سياستها الأمنية في المنطقة. وتتوضح الأمور بكلمات من فم أحد المسؤولين الأميركيين «لا يهم [من قتل الحريري]. لماذا تقلقون

لإظهار الحقيقة، فليس هناك دليل تجريبي على من قتله؟... لا يهم ما هي الحقيقة. إنها سورية التي فعلت ذلك، هذا ما نقوله جميعاً، وهذا ما يريد كل العالم أن يصدقه، وانتهى (وهو ذاك)»[٣٣].

قبل تتبع خط الدم إلى دمشق، اعترضت عدة براهين مضادة الطريق، فإن الاغتيال الوحشي والمثير لعدو شخصي بعيد عن أسلوب بشار، كما يمكن الحكم من خلال سياسته السابقة وتصرفاته الشخصية، وكذلك من خلفيته الثقافية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحريري كان سياسياً معتدلاً ومتعاوناً وقد دعم سورية في أوقات عصيبة، وستفتقد دمشق قدرته على التسوية ومهارته في توحيد المصالح المختلفة في لبنان. وقد كان هناك شخصيات أكثر صراحة ناطقة بلسان حال راديكالي معادٍ لسورية، خاصة الزعماء القدامى من الحرب الأهلية مثل الزعيم الدرزي وليد جنبلاط، أو الجنرال المسيحي المنفي ميشال عون، كما انضم البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير أيضاً إلى الصفوف التي تنادي بتنفيذ القرار ١٥٥٩. وإذا ما كان هناك خطة لاغتيال الأعداء، فإن هذه الشخصيات قد حددت هدفاً جيداً، إذا لم نقل الأفضل، وفقاً لهذا المنطق. والحجة المضادة لهذا أن الحريري كان السياسي اللبناني الوحيد الذي استطاع فعلاً تحدي نظام الحكم السوري، فقد استطاع من خلال أمواله وشخصيته الكاريزمية جمع الدعم الخارجي ليحكم لبنان وحده للمرة الأولى بعد أكثر من ثلاثين عاماً، وإذا كان شخص ما من سورية يريد أن يمنع حدوث هذا، فإنه الحريري من كان يجب أن يمحى من المشهد. ويضاف إلى ذلك أنه كان حليفاً لمنافس بشار، نائب الرئيس خدام، الذي مثّل تهديداً لبشار من داخل النظام.

إن المسألة الجوهرية في هذا السياق تشير إلى السياسات الداخلية السورية وإلى تعدد مراكز السلطة. وإذا ما كان الحريري قد قتل بأيدٍ سورية ـ إن تم ذلك بالتعاون مع الاستخبارات اللبنانية، رجال الأعمال المنافسين للحريري، أو آخرين ـ فإنها مسألة تعود لبشار. وإن كان السوريون متورطين دون استشارته أو إعلامه، فسيكون هذا الدليل الأخير على فقدانه السيطرة، وإذا كان قد عرف بالأمر ولم يستطع منعه فإن المنطق نفسه يطبق. وإذا كان بشار قد تغاضى عن الأمر أو حتى أمر بجريمة القتل، فسيكون الأمر أكثر سوءاً ويضعه في وضع الخاسر المهزوم، حيث أنه سيلام بأي من الأحوال.

هناك حقائق عدة يبدو أنها تشير بنحو مباشر أو غير مباشر للتورط السوري في اغتيال الحريري، فوفقاً لشخصية معارضة سورية بارزة ومطلعة، فإن تعديل المناصب في الاستخبارات السورية واللبنانية قبل ستة أشهر من عملية الاغتيال يمكن أن يفسر على أنه تمهيد لهذا الحدث العظيم. وتضاف إلى ذلك الحملة التشهيرية الإعلامية التي أطلقت لتكسير الحريري والأصوات الأخرى المعادية لسورية، وتعرض الحريري لتهديدات شخصية متكررة من ضباط سوريين في لبنان، حسب المصدر، حيث صُعِّد هذا الأمر لدرجة أن الحريري قد أخبر جنبلاط، بنوع من التوقع «إما أن يكون أنت أو أنا»[٣٤]، وفقط بعد أسبوعين من ذلك توفي الحريري.

بالتأكيد، إن خلق جو من الكراهية، هو بشكل أو بآخر، دليل على أن بشار قتل الحريري، كالاستنتاج بأن بنيامين نتنياهو كان مذنباً في اغتيال معارضه، رئيس الوزراء اسحق رابين، عام ١٩٩٥، إلا أن هذا الأمر يبقى مسألة ذات مسؤولية سياسية، وقعت على عاتق

بشار. وقد كانت ادعاءات خدام من منفاه في باريس بأن بشار لم يكن متورطاً فقط بالتخويف بل أيضاً بقتل الحريري، أكثر التهجمات الجدية التي واجهها الرئيس حتى الآن. إلا أن المتشدد الصلب، والسياسي الفاسد خدام لديه عدة اعتبارات شخصية ليسوي الأمور مع بشار، كما كان لديه دائماً طموحات للعب دور قيادي في سورية بنفسه.

ومع ذلك، فإن تفاصيل أكثر تثير القلق؛ وفقاً للمصدر المعارض السوري نفسه الذي ذكر آنفاً، فإن آصف شوكت، والذي يعدّ ـ على نطاق واسع ـ الرجل الثاني الأكثر نفوذاً في سورية، قد سافر إلى باريس بعد بضعة أيام من حادثة الاغتيال، وهناك واجهه الفرنسيون بالدليل الروسي بأن البودرة المتفجرة التي استخدمت في الهجوم قد سُلِّمت من روسيا قبل شهرين فقط، ووفقاً لهذه المعلومات، كانت سورية الدولة الوحيدة في المنطقة التي استخدمت البودرة.

معظم الناس، حتى في سورية، يعتقدون بأن تركيبة معقدة من المصالح والعوامل من ميادين المنافسة السياسية وربما التجارية أدت إلى مقتل الحريري، وبالكاد يرغب أحد ما بالمراهنة على حقيقة أنه لم تكن هناك أيدٍ سورية متورطة في ذلك. على الأقل، الحكمة العامة تقول إن رئيس الاستخبارات السوري المخيف في لبنان، اللواء رستم غزالي (خليفة كنعان في هذا المنصب)، لا بد أنه كان في الصورة. كما أشار آخرون إلى الاغتيال الذي حدث في الثاني من تموز/يوليو ٢٠٠٥ للصحافي اللبناني الليبرالي سمير القصير الناقد اللاذع للتأثير السوري في لبنان، والذي قتل بعد فترة قصيرة من إجبار المدير العام للأمن الداخلي في لبنان، السوري الولاء، جميل

السيد، على الاستقالة، وقد صدف أن يكون السيد عدو القصير السياسي والشخصي. وكان وقت تصفية الحسابات قد بدأ وبدا واضحاً أنه لن ينتهي مع مقتل السياسي والناقد البارز لسورية جبران تويني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

في الشهور التي تلت اغتيال الحريري، عززت تخمينات أسباب الاغتيال والمتورطين فيه في لبنان وسورية فقط من خلال مجموعة من الحقائق؛ وكان جزءاً من اللغز وجهة النظر القائلة بأن رفعت الأسد، عم الرئيس بشار كان العقل المدبر لهذه الكارثة لكي يعزز ضعف الرئيس، وربما يستعد رفعت ليأخذ دور «المنقذ»، وينتظر أن يدعى إلى إنهاء منفاه والعودة للسيطرة على أعمال العائلة في دمشق، حيث يمكن لرفعت أن يلاقي دعم أجزاء من الجيش خصوصاً أن الشك في نطاق الجيش يرتفع في ما إذا كان بشار سيكون قادراً على إنقاذ البلاد من كوارث أكبر.

وجهة نظر أخرى تقول بأن إسرائيل هي التي تقف وراء هذا كله، حيث أنها لم تكن المرة الأولى التي تتورط فيها إسرائيل بتصفيات كهذه في لبنان وسورية، كما أن كلاً من إسرائيل والولايات المتحدة لهما سجل حافل في إنجاز وتخطيط اغتيالات لخصوم سياسيين، إن كان في الشرق الأوسط، أميركا اللاتينية، أو أماكن أخرى. وإذا كانت هذه هي الحالة، فإن الموساد الإسرائيلي أو وكالة الاستخبارات الأميركية لن يستخدما البودرة المتفجرة من إسرائيل، بل بالطبع من سورية. وليس مستغرباً أن يكون معظم مؤيدي وجهة النظر هذه من سورية نفسها، رغم أن المثقف الثوري نعوم تشومسكي كان قد عبّر عن وجهة النظر هذه أيضاً.. والمشوق في الأمر أن خدام أيضاً كان يلوم إسرائيل عندما كان

لا يزال نائباً للرئيس. ويسير منطق هذه النظرية كالآتي: إن مقتل الحريري وانسحاب الجيش اللاحق أضعفا سورية، وبالتالي أضعفا أوراق سورية في مفاوضات السلام المحتملة مع إسرائيل، وقللا من فرص استعادة مرتفعات الجولان، إلا أن نتائج تحقيقات ميليس جعلت من هذه النظرية تبدو وكأنها واحدة من نظريات المؤامرة الكثيرة في الشرق الأوسط إلى حد ما.

وقد ركَّز ميليس نفسه على تسعة عشر ضابطاً من الاستخبارات السورية واللبنانية، وحاول أن يتعقب سلسلة القيادة العليا في دوائر النظام السوري، الأمر الذي أرسل سورية إلى قدر جديد من الضغط ذي أبعاد دولية. وقد استبدل الآن قرار الأمم المتحدة رقم ١٥٥٩ الذي كان يضغط على سورية، بالقرارين رقم ١٥٩٥ و ١٦٣٦ اللذين يدعوان سورية للتعاون مع فريق الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، وإلا ستواجه سورية عقوبات أكثر شدة أو حتى أسوأ. وقد اتهم النظام بالفشل في التعاون، تخريب الأدلة وتخويف الشهود، ومحاولة التشكيك في عمل فريق الأمم المتحدة. ومع ذلك وفي مبادرة حسن نية، أصدرت الحكومة السورية لاحقاً قائمة أسماء ممنوعة من السفر لشخصيات كانت قد وضعت في قائمة المشتبه فيهم من ميليس، كما وافقت أيضاً على إجراء تحقيقها الخاص بها، تماماً كما طلب أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من سورية أن تفعل.

إن قائمة مقابلات ميليس، باستثناء كبار ضباط الاستخبارات اللبنانيين، تدرس الأمر بما يشبه التساؤل عن أصحاب النفوذ السوريين. وحسب ما يتردد، فإن القائمة قد تضمنت اسم آصف شوكت، لكن مقابلته أجلت إلى ما بعد المفاوضات بين الحكومة السورية

والأمم المتحدة. وقد تمت مقابلة بعض الرجال في قائمة ميليس في دمشق، مثل نائب وزير الخارجية وليد المعلم، الذي كان صديقاً سابقاً للحريري، والذي حتى أيام قليلة قبل الاغتيال كان يحاول إقناع الحريري بتغيير نهجه السياسي وعدم العمل ضد سورية. وكان على الآخرين أن يواجهوا ميليس في فيينا، التي اختيرت بصفتها أرضاً محايدة لأن السوريين رفضوا القدوم إلى مكتب ميليس في لبنان. ومن بين هؤلاء كان اللواء بهجت سليمان، رئيس الاستخبارات الداخلية السورية الأسبق، واللواء رستم غزالي، الذي كان رئيس الاستخبارات السورية في لبنان عندما قتل الحريري، واللواء جامع جامع، مساعد غزالي في بيروت، واللواء عبد الكريم عباس، رئيس فرع فلسطين في الاستخبارات السورية، واللواء ظافر يوسف، رئيس فرع الاتصالات والإنترنت في الاستخبارات. القائمة لم تتضمن اسم الأخ الأصغر لبشار، ماهر، رئيس الحرس الجمهوري، الذي كان اسمه بالأصل مذكوراً مع اسم آصف شوكت في نسخة تقرير ميليس المؤقت لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقد استثنيت دائرة عائلة بشار المقربة - إلى الآن.

في الواقع، كان تقرير ميليس الثاني عموماً قسرياً أقل من تقريره المؤقت قبل شهرين، الأمر الذي دعا النقاد اللبنانيين إلى الشك بحصول اتفاق سري بين الحكومة السورية والمجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة. وكما تردد، فإن تناقص الضغط الدولي على دمشق كان نتيجة مبادرات مشتركة أطلقتها المملكة العربية السعودية ومصر دعت فيها الولايات المتحدة، فرنسا، وبريطانيا لإعطاء سورية مهلة لإنجاز مطالب المجتمع الدولي. وكان للجامعة العربية أيضاً دور في تخفيف الضغط، حتى أن رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير أبدى استعداده لفتح حوار مشروط مع

سورية إذا ما تعاونت دمشق[٣٥]. والأهم من ذلك، التبدل المدهش والجذري في السياسة الإسرائيلية تجاه سورية الذي حدث في نهاية عام ٢٠٠٥، حيث أقنعت تل أبيب واشنطن بالعدول عن تنفيذ عقوبات إضافية ضد سورية بالرغم من نتائج تحقيقات ميليس.

ولهذا السبب، وبعكس التوقعات العامة، لم يكن لتقرير ميليس أية نتائج جدية على سورية حتى الآن، وعلى عكس ذلك، فقد قوى الفشل في فرض عقوبات إضافية على سورية موقف بشار.

وعلى المستوى التقني، انتقد السوريون ميليس لأسباب واضحة؛ فقد رأوا في تقريره بياناً سياسياً متحيزاً وليس تحقيقاً قضائياً يستند إلى أدلة. ويبقى وصف ميليس بأنه ليس خبيراً في أمور الشرق الأوسط، بل هو غريب عن اللاعبين والعادات في المنطقة، اللوم الأكثر اعتدالاً الذي يمكن أن يسمع في دمشق. والطحين لهذه الطواحين كان حقيقة أن واحداً من الشهود الذين قابلهم ميليس تبيَّن أنه كاذب واشتري، والثاني كان أيضاً غير موثوق، وأنه كان على الشهود أن يوقعوا على ملخص تقرير مقابلتهم مترجماً إلى اللغة الإنكليزية وهم غير قادرين على قراءته. وقد احتار النقاد كيف يمكن لمحقق أن يصدر بيانات شهوده قبل أن ينهي التحقيق، الأمر الذي ينتهك مبدأ السرية. بالإضافة إلى ذلك، لم يساهم أي من الاستخبارات الأميركية، أو الموساد الإسرائيلي، أو جهاز الأمن الفرنسي، كثيراً في مساعدة التحقيق، الأمر الذي خيب أمل ميليس.

ومهما كان التحقيق صعباً وربما متصدعاً، إلا أنه للوهلة الأولى يبدو نجاحاً باهراً للقانون الدولي؛ إذ إن نائباً عاماً أرسلته الأمم المتحدة للتحقيق في جريمة قتل سياسية يمتلك سلطة ودعماً دولياً

لإجبار نظام حكم ممانع على التعاون معه، علماً أن هذا الأمر لا يعمل إلا إذا كانت الدولة قد لانت مسبقاً. إن استياء السوريين المدعوم من الآخرين في المنطقة وغيرها، أشار بنحو صحيح إلى أن أسباباً كثيرة وجدت على النطاق العالمي يمكن أن تبرر إرسال ميليس ليحقق في جريمة القتل. وينتقد خبراء في القانون الدولي بأن التحقيق أربك حل جريمة القتل بوجود مصالح سياسية لدول ذات نفوذ من أجل عزل دولة ونظام حكمها. كما يقلق هؤلاء الخبراء حول السلسلة المترابطة التي نشأت بين المصالح القضائية لحل الجريمة أو الجرائم العديدة وبين قرارات الأمم المتحدة التي تهدد البلد كاملاً وسكانه بعقوبات أو أسوأ من ذلك، ويقولون بأن هذا يسير بعكس القانون الدولي. إن الأمر برمته يمكن تلخيصه بحقيقة أن موقف سورية العام في المجتمع الدولي قد عانى بعد الحرب العراقية إلى درجة أنه من الممكن أن يحصر على يد مدّعٍ عام واحد من برلين.

قبل كارثة لبنان مباشرة، أنتج انتقال السلطة من الأسد الكبير إلى ابنه ضعفاً لسورية في شؤون السياسة الخارجية، ومع ذلك ظل النظام يستفيد من ميراث الرئيس الراحل، الذي حول سورية من كرة في لعبة السياسة إلى قوة مستقلة في السياسة الإقليمية. كما بقي تأثيرها على لبنان أيضاً كبيراً فضلاً عن الروابط الاقتصادية، وتسلل الاستخبارات السورية، وحتى التأثير السوري على الإدارة اللبنانية. ومن غير المرجح أن يستسلم بشار ببساطة ويتبع المثال الليبي طوعاً، ففي حالة كهذه فإن نظام الحكم في دمشق بالكاد لديه فرصة للبقاء في السياسة الداخلية.

وبدلاً من ذلك، فإن شعار سورية في علاقتها مع الولايات المتحدة

يمكن أن يلخص بـ«تعاون بقدر الضرورة مع ممانعة بقدر المستطاع. اختبئ وانتظر حتى تهدأ العاصفة». وكما يقول محلل في دمشق: «إن الخدعة الأكبر لنظام الحكم السوري هي العيش من الأزمة وعلى حافة الأزمة، ليلعب دوره كعامل استقرار، ولكنه يترك الأزمة تطهى على نار هادئة. هذه مقامرة خطرة يمكن أن تزيد الأمر سوءاً مع الرئيس جورج دبليو بوش على الجانب الآخر.

ومن حيث المبدأ، فإن المسألة بأكملها سواء كانت سورية «دولة مارقة» أو لا، تدور حول محور الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، الذي يعدّ جذر سلسلة التفاعلات السياسية. وفي هذه القضية فإن سورية ببساطة هي على الجانب «الخاطئ» من الصراع، وعلى الجانب الأضعف من السياسة الواقعية، رغم أنها على جانب القانون الدولي. ولو كانت سورية تقف على الجانب «الصائب» مثلاً، لما كانت الولايات المتحدة اهتمت بما إذا كان لسورية موطئ قدم في لبنان.

فهؤلاء الذين يقفون على الجانب «الصائب» يمكن أن يعتمدوا على عين الولايات المتحدة العمياء في ما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان والأساليب المؤذية الأخرى؛ ويمكننا أن نأخذ كمثال مصر بقيادة مبارك، فعندما يتعلق الأمر بحقائق النظام السياسي، فإن مصر بالكاد تقترب من الديموقراطية، بل إنها أقرب إلى نموذج سورية اليوم بطرق عديدة، حيث يعدّ قانون الطوارئ الدائم مثالاً واحداً، وهذا الأمر يصح على الرغم من انتخابات مبارك «المتعددة المرشحين» الزائفة في خريف عام ٢٠٠٥. وبوضوح، يمكن للمرء أن يقول بأن مصر قد منحت لقب الديموقراطية من الغرب أساساً لأنها أظهرت صراحة وبصيرة في توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل.

ويبدو منسياً تقريباً أن مصر لديها سجل طويل من الاعتقالات الاعتباطية والجماعية، وعدد مرتفع من السجناء السياسيين، تعذيب، مستويات متطرفة من الفساد، مجتمع مسلوب القوة محكوم من جهاز أمن صارم، ورقابة صحافية، وحالياً هناك ٢٠,٠٠٠ معارض سياسي خلف القضبان[٣٦]. وهذا الرقم أكثر بثلاث عشرة مرة من الرقم المقدر في سورية، حتى لو أخذ بفي الحسبان عدد سكان مصر البالغ ثمانين مليوناً، يبقى عدد المعتقلين السياسيين نسبياً أعلى من سورية. وبمقارنة هذا الرقم مع الدول العربية الأخرى وتركيا، استنتج جوشوا لانديز Joshua Landis بأن سورية تقوم بعمل جيد، حتى بالنسبة لتركيا[٣٧].

في النهاية، فإن تقييم سورية على هذا المستوى يقرر بحسب التعريف الحالي للإرهاب، وماهية الأفعال التي يمكن أن تتحملها الحكومة السورية مباشرة. وهناك أعمال إرهابية فلسطينية ضد المدنيين الإسرائيليين لا تختلف كثيراً عن أعمال تنظيم القاعدة أو الجماعات الأوروبية السابقة مثل فصيل الجيش الأحمر (RAF). وبشكل خاص تصنف الهجمات الانتحارية تحت هذه الفئة وهي بلا ريب شكل من أشكال الإرهاب. لكن هناك أيضاً أعمال فلسطينية تقليدية مثل مقاومة الاحتلال يحميها القانون الدولي، كالنضال من أجل الحرية، الأرض، حقوق الإنسان الأساسية في الضفة الغربية وقطاع غزة سابقاً. وعلى الجانب الآخر، هناك ظاهرة يمكن أن تسمى «إرهاب الدولة» الإسرائيلي التي تؤثر وترعب المدنيين الأبرياء بالطريقة نفسها مع نهجها بالعقاب الجماعي وكذلك قصف وتدمير المناطق السكنية مع إصابات مدنية كثيرة. إذا ما أخذت كل هذه العوامل في المعادلة، فإن المشهد العام يبدو أكثر اختلافاً.

وقد وجد شبلي تلحمي الكلمات الصحيحة للإشارة إلى معضلة الرياء وفقدان الصدقية في الغرب هذه:

على الرغم من أنهم [الفلسطينيين] لديهم الحق في السعي للحرية، ليس لديهم الحق في استخدام تكتيك إرهابي يصيب العديد من الناس الأبرياء بالكثير من الرعب، فالغايات لا تبرر الوسائل. إنه موقف أخلاقي نبيل. ثم ننتقل إلى الإسرائيليين بينما نشاهد الرعب الذي يعيشونه في مواجهة التفجيرات الانتحارية. نحن نتفهم أنهم يجب أن يردوا بطريقة ما، ولكننا نتصرف وكأنهم يستطيعون الرد بأية طريقة يختارونها. ونحن لا نفرض قيوداً أخلاقية بطلب ألّا تكون هذه الأفعال كاسحة، إلا أنها يجب أن تكون أقل أذى لمئات من آلاف الفلسطينيين الأبرياء الذين يعانون من العواقب. وفي الحقيقة، نحن لا نأخذ موقفاً أخلاقياً، ونظهر بأننا نعطي شيكاً على بياض. وبالنتيجة فإن مسؤوليتنا الأخلاقية العالمية قد قوضت[٣٨].

إن المبدأ الرئيسي لصراع فعال ضد العنف المدفوع سياسياً ضد المدنيين في المنطقة كلها يكمن في حل دائم وعادل للصراع العربي الإسرائيلي. وبسبب قوتها العسكرية وعلاقتها الخاصة مع إسرائيل، تبقى الولايات المتحدة العامل الحاسم على هذا المسرح.

الهوامش

(١) لماذا أصبحت هنادي قنبلة بشرية Waruuin Hanadi zur lebenden Bombe wurde، في: **الويلت** Die Welt، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

(٢) وفقاً لمعلومات من صحافيين دوليين زاروا موقع الحدوث بعد حدوثه مباشرة.

(٣) أمثلة في: ورمسر Wurmser (٢٠٠٠).

(٤) موقع كلنا شركاء ,www.all4syria ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، جريدة **الحياة**، ١١ حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

(٥) فريش Frisch (٢٠٠٤)، في: **دراسات سياسية** Political Studies، ص ٤٠١-٤٠٣.

(٦) **كتاب التربية القومية الاشتراكية للصف الثاني عشر** (البكالوريا)، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص ص: ١٠٣، ١٠٤، ٢٤٢، ٢٤٣.

(٧) انظر أيضاً: ليفيرت Leverett (٢٠٠٥)، ص ص: ١٠-١٢.

(٨) كتيب جيد حول هذا الأمر: هوفمان Hoffmann (٢٠٠١)، يقدم الخبير في القانون الدولي شكري (١٩٩١) وجهة نظر مبكرة تتضمن أيضاً إرهاب الدولة.

(٩) مقابلة في جريدة **الأهرام** المصرية، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

(١٠) جريدة **الشرق الأوسط**، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥؛ موقع إيلاف الإلكتروني، ٩ آذار/مارس ٢٠٠٥.

(١١) التقرير النهائي للجنة التحقيق في الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأميركية (٢٠٠٤)، ص٦٦.

(١٢) جريدة **الحياة**، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛ شبيغل أون لاين Spiegel online، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ («قصة الأداء الاستثنائي والمعايير المزدوجة») A tale of Extraordinary Renditions and DoubleÙStandards.

(١٣) جريدة **الحياة**، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥.

(١٤) أخبار **الشرق**، ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٤.

(١٥) وكالة أنباء رويترز Reuters، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، نقلاً عن مقابلة مع الأسد في محطة الجزيرة.

(١٦) «إشارات مختلطة من واشنطن تترك دمشق مرتبكة»، في: **الديلي ستار** The Daily Star، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤؛ الأرقام في: أخبار **الشرق**، ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤.

(١٧) يقال إن كلاً من الدبلوماسيين العراقيين في سورية وزملائهم في ليبيا ما زالوا يدعمون صدام حسين (**الواشنطن بوست** Washington Post، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥).

(١٨) إذا ما قررت سورية المضي في خطة تسليم مزارع شبعا للبنان، فسوف يزداد الضغط على إسرائيل للانسحاب من هذه الأراضي، وفي حال عدم المضي في هذه الخطة ـ كما أشار بشار في نهاية عام ٢٠٠٥ ـ فإن حزب الله سيكون له مبرر لمتابعة عملياته في جنوب لبنان ضد «الاحتلال الإسرائيلي»، رغم أن مزارع شبعا ليست أرضاً لبنانية قانونياً. وقد اعترفت الأمم المتحدة بمزارع شبعا على أنها جزء من منطقة الاحتلال الإسرائيلي لمرتفعات الجولان منذ العام ١٩٧٤، وليس كأرض لبنانية، وبناء عليه أعلنت الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ أن الانسحاب الإسرائيلي من لبنان كان كاملاً.

(١٩) سيل Seale (١٩٨٨)، ص ١٧٣.

(٢٠) داناوي Danawi (٢٠٠٢)، ص٩٢.

(٢١) مقابلة مع الكاتب وصحافيين آخرين وعلماء في بيروت، ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٢٢) مقابلة في جريدة **الأهرام** الأسبوعية، ٩-١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٥.

(٢٣) **الديلي ستار** The Daily Star، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، **واللوموند دبلوماتيك** Le Monde Diplomatique (الطبعة الألمانية)، حزيران ٢٠٠٥.

(٢٤) ورغم ذلك أكد نصر الله بأن هؤلاء كانوا مقاتلين شيعة قبل تأسيس منظمة حزب الله.

(٢٥) مقابلة مع الكاتب وصحافيين آخرين وعلماء ببيروت في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٢٦) شلايم Shlaim (٢٠٠٠)، ص XIV.

(٢٧) المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، التقرير الأول، ص ص : ١-٢، إندرلن Endrelin (٢٠٠٢).

(٢٨) قُدم هذا الاتهام في تقرير من أربع وعشرين صفحة من قبل وزارة الخارجية السورية إلى لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة، جريدة **الحياة** ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

(٢٩) هينبوش Hinnebusch في: DOI-Fokus ٢٠٠٤، ص١٧.

(٣٠) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢٨ أبريل ٢٠٠٣؛ نُشر الإعلان الرسمي في جريدة **النهار** اللبنانية في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

(٣١) **النيويورك تايمز** New York Times، ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥.

(٣٢) جريدة **الشرق الأوسط**، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

(٣٣) سيمور هرش في حديث حواري في مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط التابع لمعهد بروكينغز Saban Center for Middle East Policy of Brookings Institute، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. نقلاً عن: «محكومون ولكن بأي ثمن؟» Doomed but at What Cost؟، عزمي بشارة في: جريدة **الأهرام** الأسبوعية، ١٩-٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥.

(٣٤) «المعارضة تلوم دمشق»، مهلهل فقيه في: جريدة **الأهرام** الأسبوعية، ١٧-٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

(٣٥) تيرا نت Terra Net، وكالة أنباء رويترز Reuters، ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

(٣٦) قاسم (٢٠٠٤)، ص١٥٦؛ جريدة **الأهرام** الأسبوعية، ٣-٩ آذار/مارس ٢٠٠٥.

(٣٧) «هل تعتقل سوريا عدداً أقل من السجناء السياسيين من أي دولة شرق أوسطية كبرى أخرى؟» Is Syria Holding Fewer Political Prisoners than any other Major Middle Eastern Country؟، جوشوا لانديز، في: www.syriacomment.com، ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

(٣٨) تلحمي Telhami (٢٠٠٤)، ص١٩.

10

سياسة الولايات المتحدة المتناقضة

في ربيع عام ٢٠٠٤ عمت الفوضى دمشق، لم تكن المرة الأولى التي تصل فيها إشارات مشوشة من واشنطن، إلا أن التناقضات المتزايدة أصبحت لافتة للنظر؛ فمن جهة أجّل رئيس الولايات المتحدة بوش العقوبات على سورية لفترة طويلة، كما يمكن أن تسمع نبرة تصالحية في الثناء على جهود سورية لوقف تسلل المتمردين إلى العراق. ومن جهة أخرى، اتهم المسؤولون الأميركيون ثانية نظام الحكم لعدم فعل ما يكفي لإحكام إغلاق الحدود.

«هناك شعور بالغضب، اليأس، الإساءة، لم نعد نعرف من نصدق»، يقول محمد عزيز شكري، خبير في القانون الدولي. إن التفسيرات الشائعة تقول بأن وزارة الخارجية بقيادة وزير الخارجية كولن باول، ووزارة الدفاع (البنتاغون) بقيادة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد تتبعان سياستين متناقضتين تجاه سورية. وقد أوضحت

الوزيرة بثينة شعبان ذلك بقولها «إن كولن باول شخص عاقل، وإذا كان يستطيع أن يتخذ قراراً، فإنه سيتابع الحوار مع سورية»[١]. وبالمقابل، فإن خليفته، كوندوليزا رايس، حركت النار ثانية، فقد حاولت تجنيد جيران سورية العرب للضغط عليها، منوهة بقضية الحدود العراقية سبباً رئيسياً للقلق.

لكن أيضاً ـ بعد باول ـ اختلطت الإشارات تجاه سورية على الرغم من الهدف الواضح لتغيير نظام الحكم. والمثال الأكثر حداثة؛ بينما كان سفير الولايات المتحدة في العراق، زلماي خليل زاد، يقول في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ «إن صبرنا قد نفد تجاه سورية»، و«كل الخيارات مطروحة على الطاولة»، بما فيها العسكرية، صرح ألبيرتو فرناندز من وزارة الخارجية الأميركية بنحو مدهش بأن الولايات المتحدة لا تتوقع من سورية أن تغير نظامها بل سلوكها[٢].

في الحقيقة، إن هجوماً عسكرياً شاملاً على سورية كالذي حدث في العراق، هو ما تراه قلة من الناس فقط في دمشق محتملاً ـ رغم أن لا أحد يريد أن يستثنيه يستبعده كلياً. وبالمقارنة مع إيران، فإن سورية سهلة المنال أكثر، إلا أنه يبدو أن التقويض التدريجي لنظام البعث أصبح الإستراتيجية التي يضغط بها على كل المستويات؛ تضييق خياراته السياسية، وإضعافه مع الأخذ بعين الحسبان تأثيره الإقليمي، وإمكانيته في المجابهة تجاه إسرائيل. ولمعظم الوقت، كانت الولايات المتحدة تؤيد صراحة التغيير القسري لنظام الحكم في دمشق، دون إعطاء أية إشارات لما سيتبع ذلك.

إذا ما انهار النظام السياسي السوري في كومة من الفوضى والغبار، فإنه يمكن أن يسبب عدم استقرار كبير في سورية وغيرها، وتعكس

طريقة إسرائيل الأكثر حيطة تجاه تغيير النظام في دمشق منذ نهاية العام ٢٠٠٥ هذا القلق لأول مرة في معسكر أعداء سورية. ومع تحصُّن حزب الله في السياسة اللبنانية، وازدياد الإسلامويين من كل الأنواع والألوان بشكل متقدم في العراق، وإيران التي يحكمها شخص متعصب دينياً، والإخوان المسلمون يمسكون بقبضة العملية السياسية المصرية، وبروز حماس في الأراضي الفلسطينية، يبدو أن إسرائيل أدركت أن تغيير نظام الحكم العنيف في دمشق ربما يصبح ضد مصلحتها الوطنية. هذا التبدل الإسرائيلي الكامل أضاف أبعاداً جديدة إلى وضع سورية وإلى فذلكة سياسة الشرق الأوسط، إنه تغيير في النموذج بعد حرب العراق. ومن المحتمل أن الولايات المتحدة يمكن أن تصل إلى النتيجة نفسها، ولكن بعد هذه اللغة الثقيلة وسياسة القطب الواحد تجاه دمشق، من الصعب على واشنطن أن تغير موقفها وأن تقدم الجزرة مرة ثانية. وفي أي حال، فإن الاستراتيجية تجاه سورية تعتمد أيضاً على تطورات السياسة الداخلية الإسرائيلية بعد أرييل شارون.

وحتى الآن من الصعب إدراك ماهية الاستراتيجية الطويلة التي تسعى إدارة الولايات المتحدة الأميركية وراءها. ويشير فلينت ليفيريت Flynt Leverett وهو عضو سابق في مجلس الأمن القومي الأميركي مصححاً، مصححاً إلى أن سياسة الولايات المتحدة تجاه سورية تفتقر للتحليل العميق وبعيدة عن التماسك(٣). إن نظام البعث كان دائماً ضامن الاستقرار في سورية ـ إن كان بالمعنى الإيجابي أو السلبي، حيث قبل تسلم البعث السلطة، كانت سورية أكثر دولة حصل فيها عدد مرتفع من الانقلابات العسكرية في العالم العربي بين عامي ١٩٤٩ و١٩٧٠. وبالكاد تستطيع الولايات المتحدة الاهتمام بعراقٍ ثانٍ، فحتى القوة العظمى يمكن أن

ترهق قدراتها، خاصة مع أجندة سياسية محمّلة بنحو معياري. وتظهر الكثير من التحديات الأخرى للمحافظين الجدد مثل: العدد المتزايد لحكومات المعتدلين اليساريين والشعبيين اليساريين، في أميركا اللاتينية، الحليفة التقليدية للولايات المتحدة، والتي يحتمل أن تضم المكسيك قريباً. حيث إن معاداة الثقافة الأميركية Americanism لم تكن قاسماً مشتركاً عرضياً في القمة العربية ـ الأميركية اللاتينية في البرازيل أيار/ مايو من عام ٢٠٠٥.

وعلى المدى الطويل، فإن حرب العراق يمكن أن تشتعل قبل أوانها ضد إسرائيل والولايات المتحدة مع اعتبار التحالفات الإقليمية أيضاً. تركيا، إيران، وسورية تكاتفوا لأنهم يتقاسمون القلق نفسه حول تسييس أقلياتهم الكردية المتاخمة للعراق، ويزداد سوء الظن مع كل تقرير يذكر نشاطات الموساد الإسرائيلي في الأقاليم الكردية، بالإضافة إلى أن العلاقات الإسرائيلية ـ التركية قد ساءت لأن رئيس حكومة حزب العدالة والتنمية (AKP) أصبح يتكلم بصراحة أكثر ضد انتهاكات حقوق الإنسان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفضلاً عن ذلك، فإن العلاقات بين نظام الحكم الشيعي الجديد في بغداد وطهران يمكن أن تصبح ودية أكثر مما تتمنى إسرائيل والولايات المتحدة. وفي أية حال، فإن وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي Kamal Khazzeri قد نَعِم بترحيب حار في العراق منتصف أيار/مايو ٢٠٠٥، حيث وقع كلا البلدين اتفاقاً لإنهاء الخصومات في ما بينهما، واتفق كلاهما على أن الحرب العراقية ـ الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي كانت غلطة صدام حسين، كما أن جزءاً من الاتفاق كان تجديداً لانتقاد إسرائيل. وبدلاً من تمجيد المحررين الأميركان، يمكن أن يصبح العراقيون سريعاً نقاداً خجولين لسياسة الولايات المتحدة وجيراناً

ودودين لأعداء الولايات المتحدة وإسرائيل. وأيضاً، فإن علاقات سورية مع العراق قد تحسنت، وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإن تكاليف الحرب العراقية يمكن أن تصبح مرتفعة جداً على الجبهة الدبلوماسية بالإضافة إلى كل الأشياء الأخرى.

وأيضاً، إن التطورات في سياسة العراق الداخلية لم تأخذ الاتجاه الذي أمله صانعو القرار الأميركي. فالوهم بأن العراق يمكن أن يتحول إلى دولة نموذجية ديموقراطية حديثة قد دُمِّر، حيث إن الدستور العراقي الجديد قد صيغ وفق المبادئ الإسلامية والشريعة، بنحو لا يتمناه أي سياسي غربي أو حتى أكثر أو حتى أي قوى علمانية أو مسلمة معتدلة. وحقوق المرأة في حياة العراق اليومية قد تخلفت عما كانت عليه في سنوات نظام حكم صدام حسين البعثي وستستمر ملجومة في المستقبل، وأيضاً بسبب الحالة الأمنية غير المستقرة[٤]. وتبقى وحدة البلاد معلقة بينما يحاول الشيعة والأكراد ضمان حصتهم من الكعكة السياسية والامتيازات الاقتصادية مثل احتياطي البترول. وستبقى العراق دولة مضطربة لبعض من الوقت القادم وخطراً على استقرار المنطقة.

وبعكس هذه الخلفية، فإن صانعي القرار الأميركي لم يكونوا مدركين كفاية للخسائر المحتملة للتغيير القسري لنظام الحكم في سورية. إضافة إلى ذلك، خسرت واشنطن دمشق كحليف قيِّم وذي خبرة في الحرب ضد الإرهاب الإسلاموي ما بعد ١١ أيلول. السبب الحقيقي للضغط المستمر على دمشق هو إلى حد بعيد أن سورية شوكة في خاصرة إسرائيل أكثر منها في خاصرة الولايات المتحدة. وبالتعاون مع إيران، تبقى سورية الجار الأكثر

إرباكاً لإسرائيل في المنطقة، لكن إسرائيل قد أظهرت اهتماماً قليلاً في تخفيف التوتر مع جيرانها. وخرقت اتفاقيات أوسلو للسلام. واستمر بناء المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة، وأصبحت خارطة الطريق مجرد شعار. إن فك الارتباط الأحادي الجانب كاستراتيجية، مع وضع الشروط كاملة من إسرائيل، يعد إملاء على الفلسطينيين أكثر منه تعاوناً معهم، وبالتالي فلن تؤدي إلى سلام دائم مع دولة فلسطينية قابلة للحياة. كما أن وقف إطلاق نار أحادي حتى من حماس، لن يؤدي إلى استئناف الحوار السياسي.

إن الولايات المتحدة والعالم بأكمله يواجهون مشكلتين أساسيتين في السياسة؛ إحداهما تستلزم محاربة الإرهاب الإسلاموي العالمي، والأخرى ترتبط بحل الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. وكلتا المشكلتين لا ترتبطان جوهرياً كما يرغب بعض الإسرائيليين والأميركيين بالاعتقاد (التطرف الديني التدريجي للشعب الفلسطيني واستخدام التفجيرات الانتحارية هي نتائج لهذا الصراع وليست جزءاً جوهرياً وأيديولوجياً منه). وقد وضع المحافظون الجدد في واشنطن ـ بنحو استفزازي كما يبدو ـ الدعم غير المشروط لإسرائيل على رأس قائمة أولوياتهم أكثر من الحرب على الإرهاب الإسلاموي وبالتالي أمن بلادهم. إن الحرب وأثرها الفوضوي هما نتاج وإيضاح لهذه الأجندة، حيث إن الارتباط الأقوى بين هاتين المشكلتين في السياسة هو ارتباط سببي: فالإرهاب العالمي الإسلاموي لن يهزم إن لم ينتهِ الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني.

إلى حد بعيد لم تكن سورية جزءاً من مشكلة الإرهاب الإسلاموي (مشابهة لعراق ما قبل الحرب)، لكنها جزء أكيد من

صراع الشرق الأوسط الواقعي السياسي. ومنذ أن جعلت الولايات المتحدة من القضية الأخيرة (الصراع في الشرق الأوسط) الأولوية الأعلى على الرغم من أحداث الحادي عشر من أيلول، كانت سورية مستثناة. إلا أن الموقف المتصلب ضد سورية لم يؤد إلى أي مكان، حتى استنزفت الولايات المتحدة خياراتها السياسية. وأحد التأثيرات الجانبية لهذه الطريقة كان في مأزقهم، حيث إن خصوماً من الأطراف المتطرفة من الطيف الأيديولوجي في سورية اكتشفوا مصالح مشتركة بينهم؛ وبات القوميون العلمانيون والحركات الإسلاموية ـ المتمثلون بحزب البعث والإخوان المسلمين ـ يسيرون جنباً إلى جنب في محاولة لحماية أنفسهم من أجندة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وهذه نبوءة حقيقية.

لم تظهر إدارات الولايات المتحدة اهتماماً خاصاً بالحقائق الثقافية والاجتماعية للدول التي تمارس عليها ضغطاً سياسياً أو التي تتدخل فيها، والأكثر أهمية أنها كانت تتجاوز المصالح الإستراتيجية أو الاقتصادية. ومن المعروف أن الولايات المتحدة قد غذت بعضاً من القوى ذاتها التي تهددها اليوم: مثل المقاتلين الإسلامويين في أفغانستان، ومن بينهم أسامة بن لادن، ليواجه التأثير السوفياتي؛ بعض الذين انخرطوا مع حركة طالبان الناشئة؛ بشكل أولي وحتى العام ١٩٩٧حركة طالبان نفسها كقوة «استقرار» ومعقل ضد التأثير الإيراني(٥)؛ والمملكة العربية السعودية، الدولة التي انطلقت منها الموارد المالية الوافرة لمعظم الإسلامويين الأصوليين في العالم خارج وداخل الولايات المتحدة. إضافة إلى تغاضي واشنطن عن الحرب الأهلية في سورية التي أطلق عنانها الإخوان المسلمون السوريون في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي ودعمتها عسكرياً كل من إسرائيل والأردن في ذلك الوقت(٦).

وبالمقابل، بقيت سياسة الولايات المتحدة باردة بنحو ملحوظ تجاه اللاعبين الاجتماعيين الذين حاولوا تحدي كلّ من مذهب التعصب الديني وأنظمة الحكم الاستبدادية. وهذا يطبق خصوصاً على الجزائر، الأردن، ومصر. ووفقاً للعالم الأنثروبولوجي الأميركي أوغاستس نورتون Augustus Norton، فإن فرص تقوية المجتمع المدني قد ضعفت في هذه الدول نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تزايدت تحت قيادة أنظمة الحكم الاستبدادية في السنوات القليلة الماضية، دون احتجاج كبير من الولايات المتحدة. وقد كانت أنظمة الحكم هذه سعيدة جداً بالقفز إلى عربة «الحرب على الإرهاب»، وباسمها، سحقت الاندفاعات الغضة للمجتمع المدني النامي داخل دولهم. كما أسكت النقاد ونشطاء حقوق الإنسان، ووضعت الإصلاحات الليبرالية على الرف، الأمر الذي كان نتيجة لاستبدال الدول الغربية أجندتهم لحقوق الإنسان بأجندة معاداة الإرهاب[٧].

يبقى أن نرى ما إذا كانت إدارة بوش في دورتها الثانية ـ مع المتشددة الجديدة كوندوليزا رايس التي حلت محل البراغماتي الأخير في وزارة بوش ـ ستنتقل إلى دور تبشيري إلى حد كبير أو تصبح أكثر حذراً وتأخذ الجوانب المتعددة في مقاربتها. حتى وإن كانت قد بدأت حملة لتسترد الصدقية في الشرق الأوسط عن طريق التشديد على قيمة الديموقراطية، وبحدة أكثر تنتقد الديكتاتوريين الأصدقاء في مصر والمملكة العربية السعودية، فقد أمضت أوقاتاً عصيبة في إقناع الجمهور المحلي الشكاك الذي يحكم من خلال صدى الإعلام في الصحف العربية.

لقد خربت الولايات المتحدة صدقيتها الأخلاقية والسياسية في

العالم العربي الإسلامي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، إلى الدرجة التي أصبحت فيها أية سياسة خارجية مستقبلية وأية دبلوماسية عامة ستعيش وقتاً صعباً في مقارعة مد معاداة الثقافة الأميركية. وبقليل من الدهشة، نجد أن المواقف الواهنة تجاه الولايات المتحدة في العالم العربي مرتبطة وثيقاً بانحياز الحكومة الأميركية لإسرائيل والحرب العراقية، إلا أن الأمر الأكثر عموماً وصعوبة أيضاً يكمن في وضوح «المعاملة الأميركية للعرب والمسلمين» وفقاً للإحصاء الذي أجري عام ٢٠٠٥[٨]. وعوضاً عن تعاملها كضحية للإرهاب، فإن الولايات المتحدة أصبحت مفهومة على نطاق عالمي بأنها متعجرفة ومعادية للإسلام، الأمر الذي سلّم به معهد بروكينغز Brookings في واشنطن. «إن ما تدعوه الولايات المتحدة «الحرب على الإرهاب» يترجم بشكل واسع من العالم الإسلامي على أنه «حرب على الإسلام»»، كما كتب هادي عمرو في تقريره، ويقول «إن فجوة الصدقية هذه ليست مقلقة ليس فقط بحد ذاتها، بل أيضاً لأنها تمثل تعقيدات حقيقية لنجاح سياستنا الخارجية التي تتراوح ما بين السعي للتعاون في مطاردة الإرهابيين ودعم توسع الديموقراطية». وقد تحولت هذه المشكلة إلى قضية أمنية، كما يؤكد عمرو «إن النموذج الذي تختار من خلاله أميركا الرد على السؤال «لماذا يكرهوننا؟»، وكيف تستجيب له، سيكون أمراً حاسماً للأمن القومي في العقود المقبلة»[٩].

وقد أشار فرانسيس فوكوياما إلى التناقض حيث لا يزال الكثير من العرب معجبين بالولايات المتحدة ويرغبون في الهجرة إليها إذا ما استطاعوا ذلك، حسب نتائج استفتاء آخر في تقرير التنمية البشرية العربية للأمم المتحدة. ويستنتج فوكوياما: «نحن نُكره أو نُحَب ليس بسبب ما نحن عليه، بل على الأصح بسبب ما نفعله»[١٠]. وإذا

ما كانت أفعال الولايات المتحدة هي المشكلة، وليس الأميركيين بحد ذاتهم، فإن صورة الولايات المتحدة يمكنها أن تتحسن من خلال أفعال معاكسة، خاصة باعتماد سياسة خارجية أكثر عمقاً وترتيبات أكثر مراعاة للآخرين بالقياس إلى الشركاء المحتملين والقانون الدولي. وتبدو بعض الإشارات في هذا الاتجاه قابلة للإدراك، حيث تشير الاستفتاءات إلى تحسن طفيف في وجهة نظر العرب تجاه الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠٤، فقد ارتفعت نسب تفضيل الولايات المتحدة في لبنان أكثر من اللازم نسبياً بعد انسحاب القوات السورية من لبنان.

إلا أن الاتجاه الشمولي أدى خلال السنوات القليلة الماضية إلى ارتداد كيد السياسة الجديدة المتهورة إلى واشنطن وساهم في تشكيل أحلاف مضادة جديدة، إن كان في العالم العربي، أميركا اللاتينية، أو حتى في أجزاء من أوروبا. كما أن فقدان السيطرة سيأخذ المزيد والمزيد من القدرة بعيداً عن إمكانية السياسة الاستباقية، تماماً كما تأخذ نسب الفائدة المدفوعة على ديون المرء حيزاً من الميزانية للمناورة. وفي ما يتعلق بالعالم العربي الإسلامي، هذا الضرر يمكن أن يدوم لأجيال، الحقيقة الخطرة التي لم يدركها صناع القرار الأميركي إلى الآن. وبعيداً عن مضاعفات مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، بما فيها الخسائر المادية المتصاعدة، أضعفت سياسة الولايات المتحدة الناشطين الديموقراطيين في هذه الدول وقلصت نفوذهم لأنهم أصبحوا ضحايا ضعفاء وهشين للإسلامويين المتهورين، وأيضاً ضحايا للسياسة الشعبية الرخيصة لأنظمة الحكم التسلطية التي تركب المد الإسلاموي، الذي ينسب إلى الناشطين أجندة أميركية.

وقد تلفظ الدبلوماسيون الأميركيين بآمال بأنه إذا ما توسعت الحرية

والإصلاحات السياسية في المنطقة، فإن أزمة الصورة الحالية للولايات المتحدة بين العرب سوف تصبح بسرعة شيئاً من الماضي. إلا أن أزمة الصدقية تضيف بعداً جوهرياً لما يسمى «الحرب على الإرهاب»، وهو «حرب القيم». وقد تكوَّم الكثير من الضرر، وأول العلاجات مثل القانون الأميركي الجديد ضد التعذيب الذي سُنَّ في تشرين الثاني ٢٠٠٥، الذي لا يزال يحتاج لاختبار في الممارسة اليومية. بإهمال متعمد ونظامي للقانون الدولي واتفاقيات حقوق الإنسان في «الحرب على الإرهاب»، مع مذكرات التعذيب واتفاقية جنيف التي كتبها مستشار الرئيس ألبيرتو كونزالس وآخرون، (هكذا يجعلون التعذيب أداة نظامية بمباركة البنتاغون وزارة الدفاع الأميركية، وزارة العدل، والبيت الأبيض)، ومع الاعتقالات غير المحددة دون محاكمة، بكل ذلك تكون الولايات المتحدة قد تحالفت مع الطرائق الأولية/الغريزية لأنظمة الحكم التسلطية في الشرق الأوسط وأماكن أخرى. وبعيداً عن الفضائح المعروفة مثل حوادث التعذيب ضد الأسرى في سجن أبو غريب أو في غوانتانامو، فإن الولايات المتحدة قد كشفت مصدر التعذيب، مثل إرسال المشتبه فيهم إلى دول مشهورة باستخدام سوء المعاملة في ممارسة الاستجواب. ولهذا السبب، استخدمت وكالة الاستخبارات الأميركية طائرة بوينغ ٧٣٧ في المهمات السرية التي نقلت المعتقلين إلى مراكز استجواب بعيدة، بما فيها أفغانستان، مصر، والأردن. وحتى عام ٢٠٠٢، كان الضباط الأميركان يرسلون المشتبه فيهم من تنظيم القاعدة إلى الزنزانات السورية أيضاً[١١]. وبهذا التصرف تدنت سمعة الولايات المتحدة كثيراً، حتى أن واحداً من أسوأ الديكتاتوريين في وقتنا، صدام حسين، يستطيع أن يدعي بأن السلطات الأميركية قد عذبته أثناء فترة اعتقاله في بغداد دون أن ينفجر العالم كله ضاحكاً.

وبدلاً من الهندسة السياسية، اتبع المحافظون الجدد في واشنطن سياسة التوجه العسكري أولاً. وباستخدامها المفرط وعديم الحس للقوة الصريحة، فقدان التحليل السياقي والخبرة على الأرض، خسرت الولايات المتحدة المبادرة الحسنة النية لكثير من المعتدلين العراقيين بالقياس إلى القوات الأميركية وأميركا نفسها، الأمر الذي أصبح واضحاً بنحو خاص في نتائج الحرب العراقية عندما افتقرت الإدارة الأميركية إلى خطة فعالة لإعادة البناء السياسي والاجتماعي.

وبطريقة مماثلة، أظهرت الولايات المتحدة القليل من الاهتمام الملحوظ بحركة المجتمع المدني أو القوى الديموقراطية الأخرى في سورية، حيث القاعدة العلمانية الواسعة نسبياً، والهندسة السياسية تقترح نفسها. وقد اعترف ليفيرت Leverett بأن سياسة الولايات المتحدة لم تسمح بتعزيز قوى المجتمع المدني في سورية، لأنها من حيث المبدأ تمنع أن يدفع المال العام لدول تدعم الإرهاب وفقاً لتعريف الولايات المتحدة، ويتذمر قائلاً: «إن هذا يمنعنا من جذب الإصلاحيين في سورية وتقويتهم»[١٢].

إن النظرية المشوهة ونقص المعرفة حول التطورات على الأرض يؤديان إلى حوادث مريرة. فعلى سبيل المثال، مُنع المثقف المسلم المعتدل محمد الحبش من بين كل الناس، من الدخول إلى الولايات المتحدة رغم حصوله على فيزا صالحة، حيث أجبر على العودة من مطار دالاس في واشنطن إلى الوطن في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، وينتقد حبش «إن الأميركيين لا يميزون بين المحافظين (المتشددين) وطريق التجديد الذي أتبعه. ولسوء الحظ، فإنهم يعاملوننا جميعاً بالطريقة نفسها كما لو كنا جميعاً أتباع

أسامة بن لادن»[١٣]. وقد منح حبش الفيزا ثانية بعد احتجاجه لدى سفارة الولايات المتحدة في دمشق، وسافر أخيراً إلى الولايات المتحدة في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٥.

ويدّعي بعض الأشخاص الذين تكلمت معهم في دمشق أن الولايات المتحدة، بدلاً من دعم الإسلاميين المعتدلين، والعلمانيين، والإصلاحيين، تتولى اتصالات مع الإخوان المسلمين، الأمر الذي يمكن أن يكون خطيراً بالنظر لما سبق. ويقول أحد الأشخاص موضع الثقة لبشار «إن الأميركيين يريدون بناء شعبية، والناس الجيدون الذين لديهم أفكار حسنة مثل ميشيل كيلو، لا يخدمون هدفهم لنقص قواعدهم الشعبية». كما يلمح أشخاص آخرون خارج الحكومة إلى احتمال أن يبدأ عمل مثلث واشنطن- لندن - دمشق[١٤]. وقد رفض مسؤول حكومي سوري رفيع المستوى في الخارج هذه الادعاءات، وأخبرني أنه إذا ما كان هناك اتصالات بين حكومة الولايات المتحدة والإخوان المسلمين السوريين، فستكون من غير ريب «سطحية»، وأكثر من أي شيء آخر، فإن صلات كهذه ستتسبب بتصدعات داخل حركة الإخوان، وستمثل تحدياً كبير لصدقيتهم بين الأتباع الإسلاميين الأصوليين والمعادين لأميركا. ورغم ذلك، إذا كان هذا الأمر صحيحاً فإن رؤيته لا تزال ممكنة إذا ما كان نداء البعثيين لوحدة وطنية ضد الأجندة الأميركية سيروق بقوة للإخوان المسلمين المتودّدين أكثر من الجهود المحتملة لواشنطن لشدهم كميزان تعادل مع البعثيين. وبعيداً عن هذا، فإن واشنطن لم تكن قادرة على الاتصال بالمعارضة العملية، باستثناء شخصيات مشبوهة في المنفى، أو أولئك الذين يفتقرون للخبرة المحلية والمتابعة السياسية مثل فريد الغادري.

وقد أتى الانتقاد لهذه الإستراتيجية أيضاً من داخل واشنطن، حيث لفت ليفيريت إلى المحاولات الفاشلة المماثلة لاستخدام المعارضة للتوصل إلى تغيير نظام الحكم، مستشهداً بحالتي العراق وكوبا(١٥). وفي هذه الأثناء، رفضت جماعات المعارضة السورية دعوة الغادري إلى تأليف جبهة موحدة مع حزبه الإصلاحي ورفضت أي تدخل من الولايات المتحدة(١٦).

وبالتلميح إلى سجل الولايات المتحدة في دعم «الديكتاتوريين الخيرين» من الشرق الأوسط إلى جنوب أميركا، لا يثق الناشط السوري في حقوق الإنسان هيثم المالح بالتدخل الأميركي من أي نوع كان، حيث يقول «أخرجوا أنوفكم من شؤوننا وخارج هذه المنطقة، لا تدعموا أية ديكتاتورية، فإن هذا سيساعدنا تلقائياً». الأمر الذي يظهر ثانية أن فقدان الثقة بنوايا الولايات المتحدة أصبح العبء الوحيد الأكبر عليها في المنطقة.

ومن جهة، يمكن للمرء أن يسمع السوريين في الأسواق يتلفظون بوجهة النظر القائلة بأن «أنظمة الحكم العربية الفاسدة هي أسوأ بكثير من الولايات المتحدة»، الأمر الذي لخصه تاجر سجاد شاب في دمشق القديمة يذهب إلى المسجد خمس مرات يومياً للصلاة. ومن جهة ثانية، فإن معظم السوريين مقتنعون بأن الأميركيين لا يريدون فعلاً جلب الديموقراطية إلى الشرق الأوسط عندما يتحدثون عن «ترتيب جديد» في المنطقة، لكن هدفهم هو مجرد خلق محيط سياسي أفضل لإسرائيل وتأمين حقول النفط. إن الشك في سياسة بوش في الشرق الأوسط ليس هنا فقط، بل إنه يطوق أيضاً الرئيس الأميركي لدرجة متزايدة في وطنه. ويشكك الخبير الجمهوري في السياسة الخارجية ومستشار الأمن القومي السابق

لبوش، برنت سكوكروفت Brent Scowcroft، في أن الأميركيين يريدون فعلاً جلب الديموقراطية للشرق الأوسط حيث إنها ستكون غير واقعية وخطيرة، ويقول: «إن السبب في أنني جزئياً مع المخادعين الجدد يكمن في أنني لا أعتقد بأن أي إطار زمني معقول يمكن أن يكون فيه هدف دمقرطة الشرق الأوسط ناجحاً. وإذا كان باستطاعتكم فعل ذلك، فهذا حسن، لكنني لا أعتقد بأنكم تستطيعون، فخلال محاولة ذلك تستطيعون فقط جعل الشرق الأوسط أكثر سوءاً. [...] أنا واقعي بالمعنى التشاؤمي حول الطبيعة الإنسانية». وبالمقابل، ينتقد الصقور اليمينيون بوش لعدم منطقيته في جلب الديموقراطية إلى الشرق الأوسط ـ وبالتالي يصلون إلى النتيجة نفسها. ويقول روبرت كاغان Robert Kagan «إن كانت إدارة بوش لا ترغب في أن يفوز الإسلامويون، وحتى الإسلامويون الأصوليون، بأصوات في انتخابات عادلة، فإنه يجب على مسؤولي بوش أن يتوقفوا عن الحديث كثيراً عن الديموقراطية ويعودوا لدعم الديكتاتوريات القديمة»(١٧).

وعلى الجانب الآخر من الطيف، يعتقد هينبوش Hinnebusch بأن الديموقراطية كلمة لا معنى لها إذا ما جاءت من إدارة بوش، فإن ما تريده الولايات المتحدة بالفعل «أنظمة حكم متوافقة»، ومن المحتمل مع مسحة من الديموقراطية، لكن بجوهر تسلطي كما في مصر، الأردن، وربما أيضاً العراق. ويستنتج هينبوش «إذا كان على أنظمة الحكم هذه أن تصبح فعلاً ديموقراطية، فإن عليها أن تكافح اللامساواة الاجتماعية، والحركات الإسلاموية». ولذلك، فإن الولايات المتحدة تفضل التعددية على الدمقرطة، وهدفها إنشاء «أوليغارشيات متحررة». ويقول «إذا ما كانت الديموقراطية ستعزّز [في الشرق الأوسط] فإن واشنطن ستحرك القوى ذاتها التي هي

ضد مصالح الولايات المتحدة»[١٨].

وتدعم حالة ليبيا نظرية هينبوش، فبعد مفاوضات دبلوماسية طويلة وسرية، عقدت الولايات المتحدة صفقة غير متوقعة مع «الدولة المارقة» السابقة بقيادة معمر القذافي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، حيث وافقت ليبيا على إيقاف تطوير أسلحة الدمار الشامل (وهو الأمر الجيد بالطبع). وبالمقابل، حصل نظام حكم القذافي التسلطي والسلالي فعلاً على مباركة الولايات المتحدة. وفجأة، لم يعد هناك حديث عن مشروع الديموقراطية، ولم يحصل أي تغيير في مجال حقوق الإنسان والمشاركات السياسية، ويبقى القذافي المروَّض أفضل من الشعب العربي المسلم الحر الذي يذهب إلى صناديق الاقتراع ليدلي بأصواته بغضب.

بعد تنحية ليبيا وسقوط العراق في لعبة دومينو «محور الشر»، أصبحت الفرصة سانحة لخطة بوش في «تحويل القوة العسكرية إلى سلطة سياسية» كي تصبح حقيقية، كما اقترح العالم السياسي الألماني هيرفرد مونكلر Herfrid Munkler[١٩]. ويمكن للمرء أن يضيف تطورات مشجعة حيث يكون لعناصر الديموقراطية فرصة سانحة، كما في لبنان بعد الانسحاب السوري، ومصر حيث لأول مرة يستطيع مرشحون الترشح للرئاسة (رغم أنها في الواقع مسألة تزيين نوافذ مع عقبات يصعب تخطيها)، أو الإصلاحات المتزايدة في المغرب، البحرين، قطر، أو حتى في المملكة العربية السعودية.

لكن الدوافع السياسية للولايات المتحدة هي مسألة الخلاف في المنطقة وغيرها. إضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى العراق، فإن الثمن الذي يجب أن يدفع كان باهظاً جداً. وليس فقط القانون الدولي، الذي أسس بجهد على مدى قرون، في خطر مع النتائج البعيدة

المدى للصراعات المستقبلية عندما يسجل مبدأ الحرب الوقائية الأحادية الجانب كسابقة. إن جزءاً من ميزانية حرب العراق يتضمن عشرات الآلاف من القتلى المدنيين، ودمار البنى التحتية، وأرضاً ملوثة بذخيرة اليورانيوم لأجيال، وشعوراً بالعجز عند العديد من العرب الذين ذُكِّروا بزمن الاستعمار. إن هذا الأمر هو الذي يهم، رغم أن القوات الأميركية وصنّاع القرار في واشنطن قد أشاروا مراراً وتكراراً إلى أنهم لا يسعون وراء أجندة استعمارية، حيث هدفهم هو تسليم العراق ثانية إلى القادة العراقيين.

وبالنسبة إلى العديد من الناس، فإن البهجة بسقوط صدام لا يمكنها أن تعوض عن تدهور طبيعة حياتهم. وغالباً ما يوفّر التعصب الإسلامي بمجمله أيضاً صمام أمان لهذا الإحباط الذي سيدوم أكثر بكثير من الحرب. هذا الأمر سيغلق الحلقة الضارة بخلق مرتع لشكل الإرهاب الحالي. وفي الوقت الحاضر أكدت دراسات مستقلة ذلك بوضوح، بما يعني أن العراق قد أصبح أرضاً خصبة لمقاتلي تنظيم القاعدة منذ الحرب، وأن ذلك الإرهاب العالمي قد تزايد بدلاً من أن يتناقص بعد عام ٢٠٠٣[٢٠]. وهذه هي الفاتورة التي ستدفع لسنوات عدة ومن أناس عديدين ودول عدة.

وليس فقط فرنسا وألمانيا، بل النظام السوري أيضاً، بدا مبرراً لهم الإدراك المتأخر لموقفهم ضد غزو العراق، فمن خلال معارضة سياسة واشنطن كسبوا صدقية سياسية بين شعوبهم. وقد قال الرئيس السوري، ملخصاً الحالة في صحيفة أوروبية «إنها المرة الأولى التي تتحول الولايات المتحدة إلى مصدر لعدم الاستقرار بدلاً من الاستقرار، فقد أطلقت حرب العراق كراهية وجدت صدىً لها في الإرهاب». إن الجماعات الطائفية حصلت على قوة

دافعة، الأسلحة تهرب عن طريق سورية، كما حصل المتطرفون على التشجيع، الشوارع مليئة بمقادير لم يسبق لها مثيل من معاداة الثقافة الأميركية؛ هذه هي النقاط التي عددها بشار في مقابلة له في شهر أيار/مايو ٢٠٠٤، ومعظم الأوروبيين وحتى العديد من الأميركيين بالكاد يختلفون معها.

وبالرغم من هذه النكسات الواضحة، كان بإمكان الإدارة الأميركية استغلال فرصة كبيرة حتى تستعيد على الأقل صدقيتها في العالم العربي ـ وليس هناك فقط، وقد زود القذافي من بين الناس جميعاً واشنطن بهذه الفرصة، فبالتخلي عن مشروع الديموقراطية، كان بإمكان الإدارة الأميركية استخدام ليبيا عنصراً مهماً لتقديم تغيير في نماذج الحرب ضد أسلحة الدمار الشامل، والبدء بالشرق الأوسط كمنطقة خالية. لكن حتى يعمل بهذا، كان يجب على واشنطن أن تكيل بمكيال واحد للجميع، وأن تدعو القوة النووية في إسرائيل لأن تمتثل لهذه المعايير، علماً بأنه في الحالات الطارئة حظيت إسرائيل بتأييد الولايات المتحدة بكل إمكاناتها العسكرية، الأمر الذي ينطبق على الحرب التقليدية بالطبع[٢١].

وقد وقعت سورية على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٩، لكن إسرائيل بالمقابل رفضت وضع منشآتها النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في خرق لقرار الأمم المتحدة رقم ٤٨٧. وقد أكد رئيس المنظمة، محمد البرادعي، في تموز/يوليو ٢٠٠٤ أن لا دليل على وجود أسلحة ذرية في سورية[٢٢]. وحتى الآن لم تنف سورية أو تؤكد حيازتها أسلحة بيولوجية أو كيمياوية، بينما يعتقد العديد من المحللين بأن دمشق تمتلك هذه

الأسلحة، وقد أصبح هذا الأمر حكمة تقليدية في هذه الأثناء. ورغم عدم توقيع سورية على اتفاقية الأسلحة الكيماوية، فإنها، وبعكس العراق، لم تستخدم أسلحة كهذه. ويعتقد بعض المراقبين بأن تلك الأسلحة يمكن أن تكون بحالة سيئة على أية حال، وأن نظام الحكم سيكون سعيداً بالتخلص منها. وبالنظر إلى بقية الجيش السوري، لا يبدو هذا الأمر بعيداً عن الصحة.

وإذا ما كان الشرق الأوسط سيصبح منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، فإنه كان يجب على السوريين أن يضعوا كل أوراقهم على الطاولة أيضاً. وقد أظهروا رغبتهم في فعل ذلك وأكدوا عليها ثانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ عندما صاغوا قرار الأمم المتحدة للشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل (بعد إيران عام ١٩٧٤، مصر عام ١٩٨٥، وسورية عام ١٩٨٩، التي قامت بالفعل بمحاولات ناجحة في هذا الاتجاه)، إلا أن الولايات المتحدة لم تبدِ أي اهتمام هذه المرة أيضاً، وبالتالي صوتت سورية على تأجيل القرار إلى «وقت أفضل». وبدلاً من سعي المحافظين الجدد لنزع سلاح أحادي الجانب لسورية، التي ـ كطرف أضعف ـ تُركت مع خيار وحيد وهو الاعتماد على الأمم المتحدة للضغط على إسرائيل. وإذا كشفت كل الدول بما فيها سورية، وبنحو ملح أكثر إيران، عن مشاريعها النووية وحلّت هذه المشكلة، إن فعلت إسرائيل ذلك، فإن حجر دومينو آخر سوف يقع في مصلحة الولايات المتحدة والعالم بأكمله ـ بدون المزيد من القنابل.

إن ضغوط واشنطن السياسية والاقتصادية غير المشروطة على سورية كانت ناجحة لحد ما، وقد بلغ ذروته بالانسحاب السوري من لبنان، لكن الهدف النهائي يبقى غامضاً، حيث تغيير نظام الحكم

كغاية بحد ذاته لا يعمل وحده، فإن الأعمال العسكرية ليست ضامنة للانتخابات السلمية، والانتخابات بحد ذاتها ليست معياراً للديمقراطية، والديموقراطية بحد ذاتها ليست معياراً للحكم الجيد. وحتى الدبلوماسيون الأميركيون في سفارتهم الشبيه بالقلعة في دمشق، الذين يعرفون الحالة على أرض الواقع، ليسوا متحمسين لموقف حكومتهم لأنهم يرون النتائج في السياسة الداخلية السورية ـ كما نوقش آنفاً ـ وهذا ليس سراً بين الدبلوماسيين في دمشق. وقد قال ألان جورج Alan George، مقتبساً من مثقف سوري ليبرالي: «إن بوش وشارون قدما هدية للمتشددين»(٢٣). إن ضغط الولايات المتحدة على سورية يميل لأن يؤدي إلى عقلية «الإحاطة بعربات» نظام الحكم بدلاً من الاستعداد للانفتاح. ويتكلم المحلل سمير التقي أيضاً عن موقف دفاعي حيث يقول: «إن الضغط يساعد على إبقاء الوضع الراهن وشل عملية الإصلاح، ويجعل الأمر مستحيلاً على نظام الحكم لبدء أية مجازفات»(٢٤). وبالطبع لم يفشل بشار الأسد باستخدام الوضع غير المستقر في المنطقة والمخاوف الأمنية الأخرى من أجل الإبطاء في عملية الإصلاح الاقتصادي والسياسي(٢٥).

ويشير مستشار رئاسي إلى مضاعفات اجتماعية محتملة، محذراً من أن «الخطر الأكبر على العلمانية هي البوشية». «إن شعار الرئيس الأميركي «معنا أو ضدنا» قد استقطب الناس. «إن السؤال المجرد حول ما إذا كنت أسود أو أبيض لا يلائم سورية، الدولة التي عاشت بظلال مختلفة من الرمادي لقرون». إن الضغط الأميركي قد قدم زخماً جديداً للخوف من تقسيم فسيفساء الأقليات السورية، ومن شبح الإسلامية الأصولية.

لقد انشقت حركة المجتمع المدني حول مسألة ما إذا كان الضغط

الأميركي عامل مساعدة أو إعاقة، حيث تبنى بعض الناشطين مقاربة تعتمد على التمهل (انتظر وسترى). كما يعتقد المحامي البُني بأن «الأميركيين لم يأتوا من أجل الديموقراطية، فقد كانوا يدعمون العديد من الديكتاتوريين في الماضي، إلا أن ضغطهم يساعد في تغيير الأشياء في سورية»، ويشير إلى أنه لولا تأجيج الولايات المتحدة للحرارة على سورية، لكان الكثير من الناس جالسين في السجن لليوم، وكنت أنا أوّلهم»، يقول ذلك ضاحكاً من قلبه[٢٦]. ومع تنامي الإحباط ربما يصبح الناس أكثر براغماتية ومستعدين لتقديم تنازلات للضغط الأميركي قبل فوات الأوان، حيث يقول محلّل، ملمحاً لآل الأسد وحاشية بشرى أخت بشار الأسد «إنهم يقولون إننا لن نخسر سورية من أجل عائلتين».

لكن أغلبية المعارضة متخوفة من نكسة في الإصلاحات الداخلية في ظل المناخ السياسي الحالي. وفي ما يتعلق بالسياسة الخارجية، فإن العديد من نقاد نظام الحكم ـ الذين هم عروبيون تماماً كما نظام الحكم نفسه ـ يتشاركون الشك الأساسي تجاه سياسة الولايات المتحدة وأي نوع من التدخل الغربي. والأمر الحاسم سيكون برؤية كيفية استمرار الولايات المتحدة في تدبر أمر العراق والصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. ومع ذلك، فإن أية جهود لاسترداد الصدقية الأميركية في العالم العربي سوف لن تنجح ما دامت واشنطن مستمرة تطبيق وإجازة معايير سياسية وتشريعية مزدوجة في ما يتعلق بإسرائيل والفلسطينيين. ويلخص الأستاذ في العلوم السياسية السوري، عماد فوزي الشعيبي، المزاج المتحدي «يمكننا أن نتفق مع الشعار القائل بأن الديموقراطية هي النظام الأفضل وأن الحرية هي حق أساسي للإنسان، لكننا لا نستطيع أن نقبلها من شخص ينتهك هذه الحرية وهذه الديموقراطية»[٢٧].

الهوامش

(١) حول شكري: «إشارات مختلطة من واشنطن تترك دمشق مرتبكة»، في: **الديلي ستار** The Daily Star، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. حول شعبان: مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤.

(٢) **عرب تايمز** Arab Times، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥؛ موقع سيريانيوز الإلكتروني، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

(٣) ليفيرت Leverett (٢٠٠٥)، ص ١٤٧ وما بعدها.

(٤) المزيد عن وضع المرأة الصعب ـ ولكن غير الميئوس منه تماماً ـ في العراق، انظر: كولمان، إيزوبيل Coleman, Isobel: المرأة، الإسلام، والعراق الجديد، في: **الشؤون الخارجية** Foreign Affairs، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

(٥) واحد من أفضل التفسيرات في هذا المجال، هو كتاب أحمد رشيد حول طالبان (٢٠٠١).

(٦) ديرفس Dreyfuss (٢٠٠٥).

(٧) أوغسطس ر. نورتن Augustus R. Norton (جامعة بوسطن) في محاضرة في مؤتمر: «الشرق الأوسط بعد غزو العراق» في ٢٢-٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. في المعهد الدنمركي بدمشق. انظر أيضاً: مانسفيلد Mansfield (٢٠٠٣)، ص ص: ٣٩٨-٣٩٩.

(٨) جيمس زغبي James Zogby: «مواقف العرب: نظرة معمقة على المخاوف (الاهتمامات) الاجتماعية والسياسية للعرب»، واشنطن ٢٠٠٥، ص١٢.

(٩) عمرو (٢٠٠٤)، ص iii، ١.

(١٠) فوكوياما Fukuyama، في: **المصلحة الوطنية** The National Interest، ٢٠٠٤.

(١١) «على متن طيران وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية» Aboard Air CIA، في: النيوزويك Newsweek، ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥. وتشمل الحالات السورية ماهر عرار، الكندي من أصل سوري، الذي أوقفته

السلطات الأميركية على متن طائرة قادمة من نيويورك ورُحّل إلى سورية حيث تعرض للتعذيب. وينطبق الشيء نفسه على محمد حيدر زمار، المواطن الألماني، الذي أُتي به إلى سورية في نهاية عام ٢٠٠١، حيث استجوبه المسؤولين الألمان في صيف ٢٠٠٢، الأمر الذي يتعارض مع القانون الألماني (شبيغل أونلاين Spiegel online، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، «قصة التسليم الاستثنائي والمعايير المزدوجة» A tale of Extraordinary Renditions and Double-Standards).

(١٢) ليفيرت Leverett في بيان لمجلس الشيوخ الأميركي، نقلاً عن مجموعة معالجة الأزمات الدولية، التقرير الثاني، ص٢١.

(١٣) **الديلي ستار** The Daily Star، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

(١٤) مصدر مجهول وسمير التقي في مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤.

(١٥) ليفيرت Leverett (٢٠٠٥)، ص ص: ١٥٣-١٥٤.

(١٦) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

(١٧) «سكوكروفت يرتاب حول مخططات بوش في الشرق الأوسط» Scowcroft questions BushÆs Middle East plans، في: **الويلت** Die Welt، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، المقابلة الأصلية من **الفايننشيال تايمز** الألمانية Financial Times Germany. اقتبس سكوكروفت وكاجان Kagan من: «كسر الصفوف» Breaking Ranks، كتبها جيفري جولدبيرغ Jeffery Goldberg في: **النيويوركر** The New Yorker، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

(١٨) رايموند هينبوش Raymond Hinnebusch (جامعة سانت أندروس University of St. Andrews) في محاضرة في مؤتمر: «الشرق الأوسط بعد غزو العراق»، في المعهد الدنمركي بدمشق، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

(١٩) هيرفريد مونكلر Herfried Munkler: «فرصة مواتية» Die Bunst der Stunde، في: **ملاحظات فرانكفورت** Frankfurter Rundscha، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

(٢٠) نشر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)، الذي يعدّ صديقاً

للولايات المتحدة وحلف الناتو، دراسة بشأن هذا، انظر: «كيف قامت الحرب العراقية بتقوية منظمة القاعدة» Wie der Iraq-Krieg die Qaida starkt، في: شبيغل أونلاين Spiegel online، ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٢١) **النيويورك تايمز** New York Times، ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٢٢) البرادعي في: الجزيرة، ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٤؛ ليفيرت Leverett (٢٠٠٥)، ص ١٣.

(٢٣) جورج George (٢٠٠٣)، ص ١٦٩.

(٢٤) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

(٢٥) **النيويورك تايمز** New York Times، ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٤ (نقلاً عن مقابلة في البايس والربابليكا El Pais and La Repubblica).

(٢٦) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٣.

(٢٧) **نيويورك تايمز** New York Times، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

11

الخيارات السياسية للاتحاد الأوروبي

بالرغم من، أو ربما بسبب، الحظر الأميركي على سورية، بدا واضحاً أن الاتحاد الأوروبي يضع قواعده الخاصة. والمفاوضات حول اتفاقية الشراكة دليل على هذا. إن سورية تبحث عن شريك جديد، لكن الاتحاد الأوروبي حقيقة لا يقدم عروضاً دون شروط، وحتى الآن يتبع الدبلوماسيون الأوروبيون في دمشق إستراتيجية مزدوجة؛ فمن جهة يشددون على قضية حقوق الإنسان والإصلاحات الداخلية أكثر بكثير من الولايات المتحدة، ومن جهة أخرى لا تغلق الدول الأوروبية الباب، حيث يعتمدون على المبدأ الألماني ـ المجرب والموثوق من زمن الحرب الباردة (إستراتيجية ألمانيا الغربية تجاه ألمانيا الشرقية الاشتراكية): التغيير عن طريق التجارة. وبالرغم من ذلك، تنتقد بعض الشخصيات المعارضة السورية الأوروبيين، قائلة بأنهم لا يستخدمون على الإطلاق كل الوسائل

الممكنة لممارسة الضغط على نظام الحكم، خاصة ما يتعلق بحقوق الإنسان.

وفي الوقت الراهن، يزيد الاتحاد الأوروبي من قوته للتأكيد على أهمية حقوق الإنسان بالتعاون مع قوى من داخل سورية. ففي بداية عام ٢٠٠٦، افتتح مركز تدريبي لحقوق الإنسان في دمشق، ممولاً بجهود مشتركة من الاتحاد الأوروبي ونشطاء حقوق الإنسان السوريين بمبلغ ٩٣,٠٠٠ يورو، وقد ترأسه، من بين كل الناس، محامي حقوق الإنسان أنور البني، الذي أصبح شوكة مؤلمة في خاصرة نظام الحكم. ويتولى المركز تدريب المنظمات النسائية، الصحافيين، المحاميان، ونشطاء المجتمع المدني الآخرين في مجال حقوق الإنسان، وقد أغلقته الاستخبارات ثانية بعد أيام قليلة بسبب تشغيله دون رخصة، ومنذ ذلك الحين استمرت حدة الصراع بين الحكومة السورية والاتحاد الأوروبي. وهذا مثال عن كيفية ضغط الدبلوماسيين والسياسيين الأوروبيين على نظام الحكم في مكمن الضعف، بينما يدفعونه إلى حدود تحمله القصوى. وفي الوقت نفسه، فإن مثل هذا الإجراء السلمي، لكن الرمزي جداً، يساهم في تقوية المجتمع المدني في سورية على المدى الطويل.

وتظهر سخرية هذا السياق عندما يعكس سمير التقي أن «المتشددين من المحافظين البيروقراطيين في دمشق يقولون بأن تقديم التنازلات للولايات المتحدة أسهل بكثير من تقديمها للاتحاد الأوروبي، لأن الأوروبيين يطلبون إصلاحات داخلية حقيقية ضمانة لحقوق الإنسان وهلم جرا، أما بالنسبة للولايات المتحدة فإن تأقلماً ظاهرياً يكفي»[1] الأمر الذي يذكر مرة أخرى بالتجربة الليبية.

وبالمجمل، يبدو أن سياسة الاتحاد الأوروبي تعمل في أفق أوسع،

حيث إن جزءاً من إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الطويلة المدى يكمن في دمج معظم الدول العربية الإسلامية التي تقع على البحر المتوسط في نطاق اقتصادي مشترك، وتشابه هذه النظرية تلك التي اتبعها الرئيس الأسبق للولايات المتحدة بيل كلينتون لإقامة أسواق تجارية حرة في وسط وجنوب أفريقيا. ومثل الشركاء الأوروبيين، أدرك كلينتون بأن التجارة كانت الآلية الهامة في عالم معولم لممارسة التأثير في من جهة، وتحقيق استقرار سياسي، وبالتالي تقدم اجتماعي على المدى الطويل من جهة ثانية. ويعتمد نجاح هذا الأمر على عوامل عدة، خاصة الشريك التجاري الأقوى الذي يستطيع إما إساءة استعمال سلطته السياسية أو استخدامها بنحو متعاون. وعلى أية حال، فإن هذا برنامج مضاد لموقف المتشددين الجدد الذين يفضلون فرض السياسات وتغيير أنظمة الحكم بدخان المسدسات في وضح النهار.

ويتحدث الاتحاد الأوروبي في شراكته اليورومتوسطية عن «شراكة إستراتيجية» في جهوده لتحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي في العالم العربي. وأكد رؤساء دول الاتحاد الأوروبي وحكوماتهم الخاصة في القمة التي عقدت في بروكسل تموز/يوليو ٢٠٠٤ أن الإصلاحات يمكن أن تنجح فقط إذا ما أتت من الدول العربية نفسها، حيث ذكر المشاركون في مسوّدة الوثيقة «إن الإصلاحات لا يمكن، أو ربما لا ينبغي أن تفرض عليهم من الخارج». وهذا بالطبع لا يستثني أجندة الإصلاحات الواضحة وحوافز الإصلاح من الدول الأوروبية. إن دول البحر المتوسط «جيران لنا»، هذا ما أكده الموقعون، كما أشار الأوروبيون إلى أن السلام والازدهار في المنطقة لا يمكن أن يكون دون حل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني(٢).

وبالرغم من الاتجاه الإيجابي العام لهذه النظرية، لا تزال تعاني من نقص الزخم، وخصوصاً النقص في التعاون العربي ـ الأوروبي، والعربي ـ العربي. والمشكلة الأخرى تكمن في أن شركاء الاتحاد الأوروبي هم في معظمهم أولئك المستبدون، المدعوون بأنظمة الحكم العلمانية التي تختبئ خلف «الحرب على الإرهاب» و«الخطر الإسلامي» لتجميد الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وإهمال انتهاكات حقوق الإنسان، وضمان سلطة العصبة أو السلالة الحالية. وبنحو مشابه للولايات المتحدة الأميركية، لا يزال العديد من صناع القرار الأوروبي عمياناً لا يبصرون التطورات المجتمعية الحضارية في تلك البلدان، بما فيها تلك التي تخص نشطاء المجتمع المدني العلمانيين والمسلمين المعتدلين، وما زال يجب على السياسيين الغربيين تطوير أدوات سياسية مصممة لتعزيز تلك القوى دون ضرورة زعزعة استقرار هياكل الدولة إلى المدى الذي يعرض فرص الانتقال السلمي للخطر.

وكذلك فإن العملية الطويلة لتثبيت اتفاقية الشراكة مع سورية تستمر بكونها تحدياً للزعماء الأوروبيين، وكما ذكر في فصل الاقتصاد السوري، فإن الانشقاق المبدئي بين الدول الأعضاء حدث عندما ظهر الجدال حول بنود الوثيقة الأولية لأسلحة الدمار الشامل وحقوق الإنسان. وعندما سوي أمر الجدال أخيراً، وضع الأوروبيون، بدفع من فرنسا، عقبة أخرى في طريق سورية بإلحاق شرط بقرار الأمم المتحدة رقم ١٥٥٩، يقضي بعدم مصادقة الاتحاد الأوروبي على الاتفاقية إلا بعد أن تسحب سورية قواتها من لبنان. وبعدما أنجزت سورية هذا الشرط بسرعة أكبر مما كان يستطيع أحد أن يأمل بها، بدأ بعض الأوروبيين يشيرون إلى الشق الثاني من القرار ١٥٥٩، والذي يدعو إلى نزع سلاح الميليشيات في

لبنان، وأهمها حزب الله. وفي وقت واحد تقريباً نصحت أصوات من البرلمان الأوروبي الحكومة السورية لمساعدة عملية المصادقة على الاتفاقية، بإطلاق سراح عضوي البرلمان السابقين رياض سيف ومأمون الحمصي(٣). وقد قال آخرون بأن نتائج التحقيق في تقرير الأمم المتحدة حول اغتيال رفيق الحريري يمكنها أيضاً أن تمنع الاتفاقية إذا ما وجد أن سورية مذنبة.

وينتقد دبلوماسي أوروبي في دمشق أنه «يجب على الاتحاد الأوروبي أن يكون حذراً جداً بألا يضغط على الوضع أكثر، فإن هذه الحنطة كثيرة على طواحين المتشددين الذين ناقشوا منذ البداية بأن اتفاقية الشراكة ستكون لمجرد جعل سورية تعتمد على قوى أجنبية، وبأنها أداة للتدخل في الشؤون الداخلية. وقد بدأ السوريون بالاعتقاد بأنها لعبة وأخذوا يتساءلون عن الشرط التالي». لكن ـ وفقاً للدبلوماسي ـ خطر انسحاب سورية نهائياً من محادثات الشراكة يبقى ضعيفاً لأن بشار الأسد ملتزم بالإصلاحات الاقتصادية(٤).

وبالرغم من المعالجة المتناقضة والفوضوية أحياناً لعملية المصادقة على اتفاقية الشراكة، فإن النظرية الاقتصادية عموماً لها فائدة أخرى، حيث رمت فرضية صراع الحضارات جانباً، ولم تعطِ العناصر العرقية، الطائفية، والثقافية منبراً سياسياً. وهذا الأمر ينطبق على الممارسة والثقافة السياسية كلتيهما، حيث يؤكد العلماء السياسيون مثل هيربيرت كيتسشيلت Herbert Kitschelt أن الإسلام ليس سبباً للإرهاب، بل على الأصح تلك التطورات الإقليمية الواضحة التي حدثت في الشرق الأوسط التي خلقت جواً يتمكن فيه الإرهاب من الازدهار. ومن بين الأسباب التي

وضعها كيتسشيلت للإرهاب؛ أنظمة الحكم التسلطية التي تلتهم أجزاء كبيرة من الدخل الوطني عن طريق الفساد، محاباة الأقارب، والنخب غير الكفوءة. وعوامل إضافية تتضمن: الدور القوي وغالباً المستبد لأجهزة الدولة (Etatism)؛ تصدعات اقتصادية واجتماعية واسعة بين مجموعات السكان، حيث يفشل الفقراء في الاستفادة من التقدم الاقتصادي والإصلاحات الاجتماعية، ما يثير فيهم الإحباط والغضب؛ الفجوة التعليمية والمعرفية المتنامية بين الأغنياء والفقراء، وبين المجتمعات العربية والغربية؛ النمو الاقتصادي البطيء؛ قلة مؤسسات تبادل السلع مع الأسواق الرأسمالية (كالدول الإسلامية في آسيا، على سبيل المثال)[٥]. وبناء عليه، إذا كانت أسباب الإرهاب ككل ذات طبيعة اجتماعية، مؤسساتية، واقتصادية، فإن اثنين من ردود الفعل المحتملة لا يبدوان معقولين: أولاً، حلول عسكرية فقط للمشكلات، مثل غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة؛ وثانياً، التركيز على الدين وحده أو الثقافة كسبب للصراع، الأمر الذي يؤدي إلى مجرد الاستقطاب المتزايد.

وفي شراكتها الوثيقة مع الولايات المتحدة، فشلت بريطانيا العظمى في اتخاذ مقاربتها الخاصة، حيث إنها وبسبب دورها الاستثنائي في أوروبا، كانت تستطيع أن تمتلك إمكانات أكثر من أية دولة أوروبية أخرى لممارسة التأثير على سياسة الولايات المتحدة. فعندما دعم رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير الحرب على العراق، كان يجب ألا يفعل ذلك دون شروط، وكان يجب عليه أن يجعل تعاونه متوقفاً على صفقة شاملة كان يمكن أن تقرأ كالآتي: «إن الحرب على العراق هي في مصلحة إسرائيل بشكل أساسي، وإذا ما سقط نظام البعث في بغداد، فإن العدو الأكثر عدوانية لإسرائيل سوف يهزم، وهذا ما سيغير موازين القوى في المنطقة لصالح إسرائيل،

ولذلك فإن خطوة ثانية يجب أن تتبع بعد حرب العراق: حيث سيكون من واجب إسرائيل الآن أن تدعم عملية السلام مع الفلسطينيين وتوقف التوسع وبناء المستوطنات»، وهذا لم يحدث. إن الانسحاب من قطاع غزة في آب/أغسطس ٢٠٠٥ لم يكن جزءاً من خارطة سلام متماسكة، بل خطوة إستراتيجية أحادية الجانب لتقوية قبضة إسرائيل على الضفة الغربية. وبالمجمل، فقد تبنت إسرائيل بعد حرب العراق موقفاً عدائياً متزايداً بالاستناد إلى تأييد الإدارة الأميركية، التي كانت تستخدم حق الفيتو بانتظام في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لصالح انتهاك حكومة شارون للقانون الدولي وحقوق الإنسان. وبفشله في دعم هذه الشروط أعطى بلير لواشنطن شيكاً على بياض، وبالتالي حطّ من قيمة نفسه بشكل غير ضروري إلى مرتبة تابع أمين للمحافظين الجدد في البيت الأبيض، الأمر الذي دمر شعبيته في الوطن. إن فضائح إساءة معاملة الجنود البريطانيين للعراقيين جعلت الأمر أسوأ أيضاً، وفاقمت شكوك العرب «بالقيم الغربية»، بقدر ما فعلت حوادث التعذيب على أيدي الجنود الأميركيين. وأخيراً، فإن الاعتراف بأن أسباب الحرب التي روّجت وليس لها أساس من الصحة، بالإضافة إلى فشل عملية السلام في الشرق الأوسط، هي أعباء سياسية جعلت الحياة عسيرة بالنسبة لتشاركية بلير ـ وبوش في بلديهما[٦].

الآن وحيث الكارثة قد ضربت العراق، فإنه بالطبع من مصلحة كل واحد أن يساعد للحد من الضرر، وكذلك لضمان أن أخطاء سياسية وإخفاقات مشابهة لن تعاد في المستقبل. وفي ما يتعلق بالعالم العربي، وسورية بشكل خاص، فإن بديل الاتحاد الأوروبي لسياسة المحافظين الجدد الأميركيين يتضمن، على المستوى الداخلي، الضغط المستمر بشأن قضية حقوق الإنسان، الإصرار على

الإصلاحات المؤسساتية والاقتصادية، وكذلك خلق رابطة في ما بينهم وتقديم المساعدة الإضافية، وتطوير مجتمع مدني في سورية بمساعدة الجزر والعصي ـ وليس العصي وحدها.

وعلى المستوى الدولي، فإن على الاتحاد الأوروبي ممارسة التأثير على الولايات المتحدة وإسرائيل لوضع حد لانتهاكات القانون الدولي، من الاعتقال غير الشرعي وطرق التعذيب إلى العقاب الجماعي والهجمات الاستباقية، في محاولة للفوز «بحرب القيم» واسترداد الصدقية، التي تعدّ ثروة سياسية ثمينة. إن أية دولة ـ حتى «الدولة المارقة» سورية ـ التي انتُهكت سلامة أراضيها لأسباب غير مقبولة في القانون الدولي (بذريعة الإجراء الوقائي أو حتى الدفاع عن النفس الاستباقي)، فإنها يجب على الأقل أن تحصل على العدالة على المستوى الدولي، وبالتالي على تعويض رمزي من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. إلا أن هذا لم يحدث بعد الهجوم الإسرائيلي على سورية في تشرين الأول عام ٢٠٠٣، حيث إن واشنطن وباستخدامها حق الفيتو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أوقفت أي إدانة لإسرائيل. وقد برر الرئيس بوش عمل إسرائيل بأنه دفاع عن النفس، وأضاف أيضاً «كنا لنفعل الشيء نفسه»[٧]، كما أن الأوروبيين لم يعترضوا في هذه الحالة بشدة كما كان يجب أن يفعلوا. وإذا ما أدارت سورية ظهرها للأمم المتحدة بخيبة أمل، ورأى نظام البعث المحطم نفسه مجبراً على تنفيذ هجوم عسكري مضاد ضد إسرائيل في المرة المقبلة، فأي عمل انتحاري سيكون هذا، حيث من الممكن أن يؤدي إلى نتائج كارثية للمنطقة بأكملها وللعالم.

الهوامش

(١) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(٢) «الاتحاد الأوروبي يريد المساعدة في الإصلاح في العالم العربي» EU will der arabischen Welt bei Reformen zur Seite stehen، وكالة الأنباء الألمانية DPA، ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٤.

(٣) جريدة **الحياة**، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(٤) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ١ أيار/مايو ٢٠٠٥.

(٥) كيتسشيلت Kitschelt في: السياسات الدولية والمجتمع International Politics and Society (٢٠٠٤).

(٦) الجدال حول الأسباب الخادعة لحرب العراق، ووصف للتطورات التي سبقت الحرب تجدها ملخصة جيداً في بيكر Packer (٢٠٠٥)، ص ص: ١٦-٦٦ وهارير Harrer (٢٠٠٣).

(٧) المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، التقرير الأول، ص٥.

12

نتائج

«كل سوري يعتقد نفسه سياسياً، وواحد من اثنين يعتبر نفسه قائداً وطنياً، وواحد من أربعة يعتقد بأنه نبي، وواحد من عشرة يعتقد بأنه الله، فكيف يمكن أن تحكم بلداً كهذا؟» هذا التحذير أطلقه الرئيس السوري الأسبق شكري القوتلي لنظيره جمال عبد الناصر في ١٩٥٨ عشية اتحاد سورية مع مصر. ومنذ ذلك الحين أصبحت هذه الكلمات قولاً يضرب به المثل في كل أنحاء سورية. عندما صاغ القوتلي هذه الملاحظة الذكية، كانت سورية قد مرت لتوها بطور قصير وعنيف من التجارب الديموقراطية، التي كانت أيضاً ذروة السياسة الأيديولوجية والصراع من أجل التوجيه الذاتي بعد الظلم الاستعماري.

إن سماع هذا المثل أخذ بالتناقص في العقود الأربعة التالية من حكم البعث وتلاشي المجتمع المدني والعديد من المثل العليا

السياسية. إلا أن المجتمع السوري لم يبق صامتاً. سواء كان بالرغم من، أو بسبب، الصرامة الداخلية خلال سنوات حكم الأسد، فإن المجتمع السوري يمتلك تشكيلة كبيرة من القوى المعتدلة، ومعارضة ذكية، وقدرة على التسامح الديني ـ الأمر الذي لا يمكن اعتباره بديهياً في منطقة الشرق الأوسط. ويجب على الدول الغربية الأخذ في الحسبان هذه العوامل في سياستهم تجاه سورية، رغم الشكوك المبررة بديكتاتورية البعث المغلِّفة. إن سياسة خارجية جيدة يجب أن تأخذ في حسابها أكثر من ذي قبل الحقائق الاجتماعية، بالإضافة إلى الأوضاع السياسية والفاعلين على المسرح السياسي، لأن اللاعبين الجدد في الصراعات الدولية، كمؤيدي تنظيم القاعدة وإرهابيين آخرين، هم أيضاً زعماء ثقافيون واجتماعيون وليسوا دولاً.

تمتلك سورية أرضية جيدة لإرادة تجنّب كلا الطريقين العراقي والمصري. وهذا يعني ألّا يحدث تغيير مفاجئ لنظام الحكم ـ مع انهيار نظام القانون والنظام واستئصال السياسة ـ ولا أن تدخل البلاد بنحو حتمي في مأزق اضطهاد السكان المفقرين، وهي مشبعة إلى حد بعيد بفكر المحافظين والإسلامويين الصارم، بينما تغطي نفسها بواجهة غربية.

إن أيديولوجية البعث قد خفت قبل فترة طويلة من تسلم حافظ الأسد السلطة، وقد انتهت الآن بالكامل تقريباً. والذي بقي من فترتي ما قبل البعث والبعثية نظام عام مستقر، كراهية مستفيضة لكن واسعة الانتشار للأفكار الإسلامية الأصولية ، نظام سياسي اجتماعي علماني نسبياً. وهذه هي بالضبط نقاط الاتصال البارزة للسياسة الخارجية الحديثة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول.

وعلى الدول الغربية ألا تبدأ بالعمل العسكري بل بالهندسة السياسية، لأن أي أحد يضرب الشرق الأوسط بمطرقة، فسيكون لهذا الفعل مضاعفات مستقبلية ولن يمر دون عقاب، كما حذر مصدر كردي «وإذا كان لا يستطيع الدفاع عن نفسه، فإن هذه المنطقة متعودة على أن تبتلع العدوان فقط لتبصقه ثانية لاحقاً»[١].

وحتى الآن، استطاعت سورية أن تبعد عنقها عن حبل المشنقة، فبعد حرب العراق، ردت بالمراوغة على ضغط الولايات المتحدة لكي تتجنب سبباً للحرب، وعلاوة على ذلك، فقد كانت تبحث حولها عن تحالفات جديدة؛ وبأهمية أكثر، التقارب المشجع مع تركيا، حيث استطاعت أنقرة أيضاً لعب دور هام في اتفاق محتمل مع إسرائيل، وفي النزاع على حقوق المياه. وبالرغم من المجازفات الكبيرة، فقد كان بشار ليرحب بالسلام مع إسرائيل بالتأكيد ـ إذا ما كان عادلاً ـ من وجهة نظر السياسة المحلية. وعلى أية حال، فإن هذا الأمر سيتطلب التضحية بعدد كبير من الأبقار المقدسة في ما يتعلق بأيديولوجية البعث، وبذلك التخلي عن دعامة هامة لشرعية نظام الحكم، حيث يجب أن تعاد صياغة الكتب المدرسية والتقليل من الدعاية، لكن حقيقة أن وسائل إعلام الدولة لا زالت تحت سيطرة الحكومة قد تكون مفيدة بالفعل في هذه المسألة. وهناك العديد من الأمثلة التي تظهر فعلياً بأن الاعتدال يمكن أن يقرر عندما يكون مناسباً سياسياً.

إن إحدى الاستراتيجيات الجديدة هي محاولة كسب الجالية اليهودية السورية في الولايات المتحدة، في محاولة للمصالحة مع سورية. والبادئ في هذا التقارب الغريب هو السفير السوري في واشنطن، عماد مصطفى، الذي يعد الأستاذ الديناميكي في الإعلام

ومحل ثقة بشار الأسد، كما يعدّ ـ وبالمقاييس السورية ـ فصيحاً جداً وماهراً في التعامل مع وسائل الإعلام. وقد نظم مصطفى في أيار/مايو ٢٠٠٤، رحلة سياحية لليهود السوريين المهاجرين إلى دمشق، وكان أغلبهم قد هاجر في أوائل تسعينيات القرن الماضي. لقد كان مشروعاً جريئاً جداً، وبالوقت نفسه مليئاً بالمشاعر للمسافرين الذين استقبلهم شخصياً بشار الأسد. ولم يكن الترحيب بالضيوف فقط من المسؤولين، بل أيضاً من الشعب في الشوارع. وقد واجهت زيارة هؤلاء اليهود إلى سورية نقداً قاسياً من المنظمة الصهيونية الأميركية (ZOA)، إلا أن التجربة أثبتت نجاحها وقللت من عدم الثقة. وقد قال أحد الزائرين المشاركين في الرحلة في ما يتعلق بالمصالحة المحتملة بين الأعداء الرئيسيين: «إذا ما طلب كلا الجانبين منا أن نكون جسراً، فإننا سنقوم بذلك بسعادة»[٢].

وبالطبع، هناك تخوف أيضاً في سورية مما يمكن أن يحدث عندما لا يعود بإمكان العدو الخارجي أن يشبك معاً الانقسامات بين سكانها ويخفي مشاكلها المحلية. وتواجه إسرائيل المشاكل والمخاوف نفسها في وطنها. إلا أن إسرائيل، وبعكس سورية، ليست بحاجة للتخوف من الحدود المفتوحة من وجهة نظر اقتصادية، وبالتالي فإن مقدرة سورية على إقامة سلام مع جارتها تعتمد أيضاً على نجاح الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في البلاد، وهذا سبب آخر قوي لدعم الإصلاحيين السوريين والاقتصاد السوري.

إن السؤال الذي يطارد السوريين حالياً هو ما إذا كان التغيير الجذري العميق ـ والذي يبدو حتمياً على المدى البعيد ـ يمكن، أو يجب أن يأتي من الداخل أو الخارج. وتنقسم الآراء في

المعسكر المعارض، فالبعض يعزو الأمر إلى الولايات المتحدة بأن سورية أصبحت سياسياً واقتصادياً معزولة وبالتالي يجب أن تساوم، إلا أن هذه العزلة تسير جنباً إلى جنب مع قمع النظام غير الممنوع لقوى المعارضة ومحاولاتهم للتنظيم سياسياً. وفي ظل هذه الظروف فإن أي كلمة نقدية تعدّ خيانة وطنية، كما تذمر ميشيل كيلو. وقد حملت أغلبية شخصيات المعارضة الليبرالية وجهة النظر التي جرى التعبير عنها في عريضة أيار/مايو ٢٠٠٣: إن الخطر يلوح مهدداً سورية ليس فقط من نظام حكمها البالي وعدو البلاد الأساسي إسرائيل، لكن أيضاً من الولايات المتحدة. ومعظم الناس يشكّون بما يتعلق بأساليب ودوافع واشنطن، فإن إقامة الديموقراطية غير ممكنة عن طريق وسم نظام الحكم «بمحور الشر» الموسع. إن التغيير يجب أن يأتي من الداخل، مصحوباً بدعم أخلاقي واقتصادي من الخارج، وتعتمد المعارضة العلمانية ـ قبل كل شيء ـ على الدعم الأوروبي في هذا المسعى.

إن استراتيجية بثلاثة محاور تقترح نفسها، وتتضمن دعم حركة المجتمع المدني والقوى المعتدلة الأخرى، بالإضافة إلى علاقات اقتصادية موسعة وفقاً لمفهوم «التغيير عبر التجارة». وبالوقت نفسه، فإنها تعطي معنىً لتصعيد الحوار السياسي الرسمي، بشروط واضحة وتركيز على الرئيس نفسه، الذي يملك الشرعية الكافية بين السكان ويبدي تعاطفاً مستمراً مع العديد من أفكار حركة المجتمع المدني. ولا يزال هناك فرصة لبشار لأن يخلص نفسه من رجال الكبح السياسي والمنافسين الشخصيين الآخرين.

إن مؤتمر البعث في تموز/يونيو ٢٠٠٥، حيث أعاد بشار الأسد توزيع المناصب في معظم المراكز الهامة في السلطة، كان خطوة في

هذا الاتجاه. وكان يمكن لتقرير ميليس الذي لمح إلى المتهمين بجريمة قتل الحريري ضمن عائلة بشار ودائرة السلطة الأقرب أن يؤمن لبشار فرصة ثانية ـ وربما الأخيرة ـ للتخلص من اللاعبين الفاسدين، وفي تحرك جريء ومؤلم، كان يمكن أن ينتزع نفسه من حاشيته العائلية ويتحالف مع الشعب السوري الذي ما زال يعقد آماله عليه. وعلى أية حال، فإن العديد من أعدائه الخطيرين هم الآن إما موتى أو في المنفى، وقد حان الوقت في هذه اللحظة الحرجة لأن يظهر بشار نواياه النهائية ومقدراته، والتي سيكون محكوماً فيها بالنهاية. إضافة إلى ذلك، إذا تخلت الولايات المتحدة عن ضغطها غير المشروط على سورية، فإن بشار سوف يستنفد الأعذار حول رغبته في الإصلاحات لكنه سيكون ببساطة غير قادر على المباشرة بها بسبب المقاومة الداخلية أو لأسباب الأمن القومي. وهذه ستكون لحظة حاسمة بالنسبة له، ومن الواضح أن الوقت المتاح لينقذ نفسه ينفد.

وفي حال إضعاف أو تفكيك نظام حكم بشار، فإن المشهد لن يبدو وردياً، على الأقل عند الأخذ في الحسبان اللاعبين التقليديين الذين يمكن أن يمسكوا بزمام السلطة. وعلى سبيل المثال، فإن رفعت، شقيق حافظ الأسد، والذي ارتبط اسمه بالعديد من أعمال العنف، من الممكن أنه ينتظر هذه الفرصة لإسقاط أخيه، رغم أنه صرح في تموز/يونيو ٢٠٠٥ بأنه لا يرغب في تحدي سلطة بشار بعودته المخطط لها من المنفى. كما أن المنشق خدام تحول إلى منافس خطر لبشار أيضاً، وقد يقف الآن في المنفى مع رفعت وزعماء سابقين في النظام، أو من الممكن أن يقوم السنّي بالتقرب من مجموعات مثل الإخوان المسلمين لكي ينظم عودته إلى دمشق وإنجاز أمنيته الأكبر في أن يصبح ـ على الأقل ـ رئيساً مؤقتاً

لسورية. إن خدام سياسي ماكر من العيار الثقيل، إلا أن حديثه الفجائي عن التعددية، الديموقراطية، وحقوق الإنسان بعد مغادرته سورية كان له صدىً مكتوم باعتبار سجله الملوث بالفساد، وإحباطه المستمر لعملية الإصلاح في سورية. والزعماء الآخرون، والعديد منهم من أنصار التكنولوجيا، ليس لديهم الكاريزما أو الخلفية السياسية لملء الفراغ بعد سلالة الأسد، كما أنه لن يكون في مصلحة أحد أن يرى متشدداً عجوزاً يستدر شرعيته من سنوات البعث الأولى ومن تورطه بالحرب على إسرائيل، يستولي على السلطة.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، سرت شائعات في دمشق حول محاولة انقلاب فاشلة في القصر الرئاسي. «بالحديث سياسياً، قد تكون هذه الأيام الأخيرة لبشار»، كما أخبرني مثقف ليبرالي. وقال إن التطورات كانت تهدد برميه بعيداً عن حمايته، وبعد الانسحاب القسري من لبنان، استعاد هذا التعليق دلالته الباردة. ويقول المحلل: «لم يعد ممكناً أن تحل الصراعات بقواعد نظام الحكم، فالكثير من الناس بجانب الرئيس يقولون بأننا ربما نحتاج لحركة تصحيحية جديدة»، وإذا ما كان بشار سيكون جزءاً من هذا التصحيح أو أن التصحيح سيجرفه، يبقى سؤالاً مفتوحاً. وعلى أية حال، فإن هناك أيضاً إشارات إلى أن الرئيس الشاب يتحسّن في ترسيخ مصالحه واتخاذ قرارات وظيفية (القرارات الخاصة بالأفراد والمهمات ـ المترجم). إن الكثير من نجاحه يعتمد على قدرته على دعم أو استعادة صدقيته بين الشباب كسياسي استباقي وإصلاحي حقيقي بالرؤية والفعل، وقدرته على إثبات مهارة كافية للخوض بنجاح في منحدرات السياسة الخارجية القادمة. لقد أظهر، على الأقل، استعداداً للتسوية، كما أن نظام الحكم ـ وبعكس

ديكتاتورية صدام حسين ـ يظهر علامات إصلاح ذاتي بإجراءات كقانون الأحزاب الجديد المخطط له.

إذا أراد بشار القيام بانقلاب كبير، فعليه ببساطة أن يدعو إلى انتخابات شعبية للرئيس، ولا تزال لديه الفرصة فعلياً للفوز بهذا الاقتراع. ومع ذلك، فإنه يحتاج فقط لأغلبية واحد وخمسين بالمئة، كما أن لديه دعم الأقليات الذين يؤلفون تقريباً ثلث عدد السكان. ويقول رجل أعمال من دمشق: «إن هؤلاء الأشخاص [الأقليات] ربما يكونون غير علمانيين أكثر من الجميع بطريقة تفكيرهم، لكن يجب عليهم أن يتظاهروا بالعلمانية لأنها ضرورية لبقائهم السياسي والمالي». وإذا أضفنا نسبة عشرة بالمئة من السُّنة التقدميين للأقليات، فسنحصل على قاعدة علمانية بنسبة أربعين بالمئة من عدد السكان، ويتابع رجل الأعمال «ربما تكون سورية الدولة الوحيدة في المنطقة التي يمكن أن تعتبر نفسها علمانية، فحتى في تركيا وإسرائيل العلمانية آخذة بالتناقص». ومع ذلك، فقد أثبتت تركيا كيف أن الديموقراطية الجيدة يمكنها أن تعمل بجهدها لصد الضغط الخارجي، فعندما صوَّت البرلمان ضد دعم الولايات المتحدة في حرب العراق، حتى ضد إرادة الحكومة التركية، لم يكن لواشنطن خيار إلا أن تقبل ذلك باستنكار، فإن صوت الشعب قد تكلّم.

كذلك سيتحتم على الولايات المتحدة أيضاً أن تخفف لهجتها تجاه سورية إذا كانت تحت قيادة رئيس منتخب بحرية، حتى لو استمرت البلاد بسياستها الخارجية القديمة. لكن هذا مجرد افتراض، فإن بشار على الأرجح لا يجرؤ على إجراء انتخابات حرة، فضلاً عن دفعها عبر أجهزة السلطة. فهذا الأمر سيحرم

السلطة البعثية والنظام السياسي بأكمله من مؤسساتهم. إن تحالفاً مع الشعب ضد النخبة السلطوية الفاسدة، مع أو بدون انتخابات، يبدو خطراً جداً عند هذه النقطة، لكن إذا أراد بشار أن يبقى جزءاً من الحل بدلاً من أن يجرفه المد السياسي، فإن مثل هذا التحالف الشعبي ربما يتحول ليكون خياره الوحيد ليبقى في السلطة وربما ليحمي سورية من الأسوأ. ويوماً ما سيؤدي هذا إلى نقطة يجب عليه عندها المخاطرة ببقائه الشخصي لكي يضمن بقاءه السياسي (أو ببساطة اختيار الأول والتخلي عن السلطة). إن قدر بشار سوف يثبت ما إذا كان يمكن في هذه المنطقة لرجل ذي إرث ثقيل أن يبقى في السلطة دون أن يكون هو نفسه سياسياً ذا سلطة وحشية وعديم الضمير.

إن التشكيك بإقامة ديموقراطية مفاجئة لا يوجد على الإطلاق إلا في الدوائر الحكومية. ويتساءل العديد من السوريين: ألا يستطيع مجتمع متجذر بالفكر القبلي والروابط الدينية أن يجمع خلال عقود أي خبرة سياسية غير مثقلة بالديموقراطية على النمط الغربي؟ ألن يؤدي هذا حتماً إلى الديماغوجية وإلى راديكاليين يستقطبون الناخبين؟ ومع ذلك، فإن موضوع السياسة كان محرماً (تابو) لثلاثين عاماً لعامة السوريين، بما يعني أنها كانت فقط لمجموعة حصرية لعدد من الشيوخ والمثقفين.

الكثير من أعضاء المعارضة يستخدمون بالضبط الحجة المعاكسة؛ إن البنى المغلقة لا يمكن أن تتغير إلا بوجود الديموقراطية. إن النقاشات السياسية الحرة والمزيد من النقد الذاتي سيأتيان بقوة دفع للبلاد، ويؤديان إلى إصلاحات ديناميكية ذاتية في الإدارة والاقتصاد. كما أن الفساد، المصالح الشخصية، والامتيازات يجب أن تفسح المجال

للمسؤولية والكفاءة. والأمر المهم هو تخطيط الميدان السياسي: الأحزاب ذات التوجه العرقي أو الديني حصرياً يمكن ويجب أن تبقى ممنوعة، كما كانت الحال في يوغسلافيا الاشتراكية مثلاً. ومن جهة أخرى، فإن الحجة بأن الإسلام والديموقراطية لا يتماشيان معاً أمر مشروط بالممثلين الإسلاميين المتنورين في سورية، خاصة بسبب التجارب السياسية في الدول الإسلامية السائدة الأخرى مثل تركيا، إندونيسيا بعد سوهارتو، أو حتى أحياناً في تاريخ باكستان (رغم ذلك، فإن السؤال عما إذا كان الإسلام والديموقراطية متوافقين نظرياً من وجهة نظر العقيدة الدينية والشرعية النهائية للسلطة السياسية، يبقى سؤالاً أساسياً ونقاشاً مفتوحاً بين المسلمين وغير المسلمين على حد سواء).

ولسخرية القدر، وبالمقارنة مع دول عربية أخرى في الشرق الأوسط، فإن سورية لديها المتطلبات الأساسية للدمقرطة؛ فمن جانب، هناك إمكانية للقوى العلمانية أن تلعب دوراً، كما ذكر سابقاً، كما أن التصدعات المحتملة بين المعسكرين الديني والعرقي لم تدخل السياسة في سورية بعد كما حدث في العراق، والمستوى العام للثقافة في سورية مرضٍ، وكذلك تتمتع النساء بحقوق جديرة بالاعتبار وسيكنَّ قادرات على ممارسة تأثير سياسي محسوس في ظل الشروط الحالية، والتقسيم الاقتصادي ليس عظيماً بعد كما في بلدان أخرى، وبالتالي فإن التوتر الاجتماعي أقل. كذلك العنف غير الحكومي، مثل السرقة وجرائم القتل بين عامة السكان، منخفض جداً. تمتلك سورية أجهزة دولة تعمل في الأسفل إلى أدنى المستويات: بطاقات وقوف السيارات تصدر وتدفع بشكل عام، وهذا فقط لإدراج مثال واحد فقط الذي هو بعيد عما هي عليه الحال في دول عربية أخرى. وبكلمات أخرى فإن الاستقرار

الداخلي ـ الذي دُمِّر عشوائياً في العراق ـ يعطي البلاد قاعدة محتملة لانتقال عادل ومنظم نسبياً لشكل من المشاركة السياسية للسكان.

وهناك عامل مساعد آخر، هو أن سورية ليس لديها الكثير من النفط، وكما استنتج هيربرت كيتسشيلت وآخرون بعد تقييم البيانات في دول إسلامية عديدة، فإن فرص الديموقراطية أكبر في البلاد ذات الاحتياطي المنخفض من النفط. وبالعكس، فإن بقاء سلطة الأنظمة التسلطية واللصوصية يكون أطول عندما يمكن لأولئك الذين هم في السلطة الاستناد إلى ثروات النفط الوافرة، و/أو عندما تتكدس كميات كبيرة من ثروة النفط في أيدي قلة من الناس، وعند فقدان الثروات النفطية، فإن الحكام سيبحثون عن ناخبين أكثر تميزاً بمن فيهم الفلاحون، التجار، والحرفيون، ولن يكون واحدهم قادراً على تهدئة السكان بأفعال الكرم غير المنتهية. ويصل كيتسشيلت إلى النتيجة الأبعد بأنه ليس هناك اتصال مباشر ومفروض بين الإسلام والشكل التسلطي للحكومة[٣].

في الحالة السورية، وعلى الأرجح في الكثير من الحالات الأخرى، فإن الانقسام الثنائي الأبيض والأسود بين محادثة النظام وتغيير النظام (بالطريقة الأميركية) يعطي فهماً قاصراً. إن سورية تتغير من الداخل، لكن ليس بالسرعة والسهولة التي يتمناها معظم الناس، فيما الحزب كان يتآكل منذ فترة طويلة. أيديولوجياً، لم يبق الكثير من الحزب، فقد أهميته كمنظمة في الحياة العامة، ورغم أن أعضاء البعث لا زالوا يسيطرون على المناصب الرئيسية، إلا أن أعضاء غير حزبيين قد عُيِّنوا في مناصب عليا، مثل نجاح العطار، المرأة الأولى في سورية التي تسلمت منصب نائب رئيس. إضافة إلى ذلك،

قُلِّصت الاحتفالات السنوية لسيطرة البعث عام ١٩٦٣ في سورية من العروض العسكرية الفخمة إلى استقبالات كوكتيل متواضعة. كما أن التظاهرات العامة لم يعد يبادر بها الحزب بل الرسائل النصية لشركات مخلوف للهاتف المحمول. وإشارة أخرى إلى أن البعثية في انحسار تكمن في أن بشار الآن يدعو إلى الوحدة الوطنية رافعاً شعار «بشار وسورية»، دون أي ذكر لحزب البعث. ورغم أن الحزب لا يزال جهازاً وظيفياً، إلا أنه أصبح وعاء سَلَطة مختلطة جداً من الناس والمصالح المختلفة. وأحد السيناريوهات الممكنة أن تنحل بنية البعثية إلى فئات ثانوية مختلفة وجماعات ذات نفوذ، وعندها يمكن أن تتحول سورية إلى مثال للتعددية المتزايدة، ويمكن أن يكون هذا أكثر وضوحاً عندما يُسن قانون الأحزاب الجديد. إن التحديات في المستقبل سوف تتحول عن الأيديولوجيا باتجاه القضايا التكنوقراطية مثل الفساد، محاباة الأقارب، وإمكانات الدولة الضعيفة.

المثال السوري يظهر أيضاً قدرة الإسلامويين المعتدلين والعلمانيين على اتخاذ خطوات هامة والتقارب في ما بينهم باحترام، على الأقل على المستوى الثقافي. وإن تقاربهم أو على الأقل قبولهم المتبادل، يقدم بأكثر من البساطة جبهة مشتركة لنظام البعث. قد تكون هذه ملاحظة مدهشة للغربيين بعد أحداث الحادي عشر من أيلول والاستقطاب التالي للرأي العام، إلا أن الأشخاص الذين يعرفون العالم الإسلامي بعمق أكثر، يميلون لموافقة أولئك الذين يرون الهجمات على واشنطن ونيويورك هجوماً عنيفاً على حكومات الدول العربية وصورة الإسلام على حد سواء. وفي الحقيقة، فإن هذا النوع فقط من العنف المفرط من إرهابيي تنظيم القاعدة والمسلمين المتعصبين في العراق

وأفغانستان يمكنه أن يؤدي إلى تمييز الرأي العام ضمن مجتمعات المسلمين، الأمر الذي سيكون فرصة عظيمة للتقليل من المخاوف والتحامل في الدول الغربية حول الإسلام والعالم العربي. ويمكن أن تُرى هذه الإشارات بالفعل في سورية، حيث ليس العلماء فقط بل الرأي العام الشعبي أيضاً يرفض العنف ضد المدنيين باسم الله.

إن العديد من العلمانيين القدامى، بدورهم، تخلصوا من ثقل أيديولوجي بعد انهيار الشيوعية ومع ازدياد المسافة التي تفصلهم عن زمن الاستعمار. وبمرونة جديدة، يركز هؤلاء العلمانيون الآن على الأفكار الإنسانية الحقوقية والأهداف الديموقراطية. وكحدث رمزي على هذا كان تغيير اسم حزب رياض الترك من «الحزب الشيوعي ــ المكتب السياسي» إلى «حزب الشعب الديموقراطي»، وقد حدث هذا في المؤتمر الأول للحزب الذي عقد بعد خمسة وعشرين عاماً في أيار/مايو ٢٠٠٥، عندما تخلى الترك نهائياً عن منصبه سكرتيراً عاماً. وفي هذه المناسبة، دعا الأعضاء إلى إلغاء عقوبة الإعدام للإخوان المسلمين. (وكان بشار قد أطلق سراح الترك الذي يبلغ من العمر واحداً وسبعين عاماً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بعد اعتقاله خلال «ربيع دمشق»، وذلك بسبب سوء وضعه الصحي وسجله حيث قضى نحو عشرين سنة في السجن).

وهكذا، فإن الجانبين، الإسلامويين والعلمانيين، لديهم القدرة على إيجاد قواسم مشتركة رغم أصولهم ووجهات نظرهم المختلفة. ويبقى أن يرى كم ستكون فعالة هذه الأرضية المشتركة في تحويل أنظمة الحكم التسلطية للشرق الأوسط إلى اتجاه أكثر ليبرالية وتعددية. ويستمر المعسكر الإسلامي خصوصاً بمواجهة صراع

داخلي وسط نطاق واسع من المحافظين والقوى الأصولية، إلا أنه لا ينبغي لكل المؤسسات الإسلامية وكذلك النشاطات الأخرى المرتكزة على الهوية الدينية والروابط التقليدية أن تكون مشوشة بالمجتمع المدني. إن فكرة المجتمع المدني تقوم على أن كل الأفراد يستطيعون أن يربطوا أنفسهم بمشاريع بدوافعهم الخاصة وخارج إرادتهم الحرة الخاصة، وإن ساحات اللعب يجب أن تكون مفتوحة وواضحة للجميع، حيث يمكن أي شخص أن يدخل النشاطات أو يخرج منها في أي وقت. وهذا جزء من التطور من أسلوب حياة متوافق مع مجتمعات منغلقة إلى مجتمع مفتوح. وتباعاً، فإن هذه أفضل مؤسسة للديموقراطية لا تقسم السكان إلى مجموعات منتسبة (ذات انتماء معين)، بل تقودهم إلى منافسة موجّهة سياسياً.

ولسوء الحظ، ورغم إمكانية التقارب بين المثقفين الدينيين والعلمانيين، فإن واقع الحياة اليومية في سورية يقود إلى الشك. فخلال السنوات الماضية، أصبح المجتمع السوري أكثر محافظة، وقبل كل شيء، ازداد الضغط الاجتماعي على العديد من النساء لإطاعة العادات الدينية الأكثر صرامة، في الوقت الذي وجدت فيه أخريات متنفساً جديداً للحرية من خلال الهواتف المحمولة والإنترنت. إن الفجوة بين مؤيدي العلمانية والقوى المحافظة الإسلامية من السكان قد كبرت، وإذا ما كانت النزعات المعتدلة أو الإسلامية الأصولية ستسود، فإن هذا يعتمد خاصة على سياسة اللاعبين الخارجيين. وإن ثورة عنيفة في سورية لن تكون في مصلحة الغرب ولا في مصلحة ممثلي المجتمع المدني في الشرق الأوسط بأكمله.

إن خطر الولايات المتحدة ومقاربتها الأحادية(*) Monolithic في الشرق الأوسط، التي تركز على الوسائل العسكرية أكثر من الدبلوماسية والهندسة السياسية، يكمن في أن القدرة القيّمة محطّمة، التي تستطيع ـ في المدى المتوسط ـ أن تجلب تغييراً إيجابياً ضمن البلد من خلال الوسائل السلمية. إن البدائل المقدمة من الولايات المتحدة في العراق لم تكن مقنعة، حيث إن جزءاً من سلوك الأميركيين، فُهم من الكثيرين كسلوك متهور وجاهل ثقافياً، وإن سياستهم الخارجية تشتمل على أخطاء أضعفت الفرص لبداية جديدة مشجعة في العراق. كذلك أعطى تأسيس السياسة في البلد المجاور النظام السوري ـ وأقساماً كبيرة من السكان السوريين ـ حججاً جيدة للإبقاء على الوضع الراهن.

إن أفعال القوات الأميركية في العراق قد سببت ردود أفعال مضادة متحدية. ويجب أن يبقى في البال أن نتائج الأسلمة السياسية سوف تدوم لوقت أطول من الحرب، وسوف تصبح جزءاً من قوام أفكار الأجيال لتكتمل من خلال التعليم الوطني والبنية التحتية الموجودة، مثل مدارس تعليم القرآن والمساجد. وبالمقابل، فإن فلسفة المثقفين المعتدلين العلمانية أو البديل الإسلامي الليبرالي لحبش أو سنقر أصبح نقله أصعب، خاصة في جو من الكراهية يَعمُّ في الشرق الأوسط. إن مثل هذه الأفكار تتطلب نقاشاً عقلانياً ومتماسكاً، وعملية لتكوين المرء لآرائه الخاصة، كما أنها لا تنتشر بسهولة من خلال رموز معترف بها أو بتعبئة الجماهير بشعارات رخيصة. الغرب يمكن أن يساعد في ضمان أن الأصوات الأعلى

(*) Monolithic: المعنى الحرفي هو حجر ضخم مفرد، والمقصود هو النمط الأحادي أو المرتكز على بعد واحد فقط في مقاربة الأمور (المترجم).

ليس بالضرورة أن تحصل على التأثير الأكبر، لكن المشكلة تكمن في أن معظم الدول الغربية ـ بما فيها الأوروبية ـ قد وضعت محاربة الإسلامويين الأصوليين على رأس جدول أعمالها دون مساندة المسلمين المعتدلين بالمقابل، وهؤلاء الإسلاميون الذين تُركوا وحيدين، غالباً ما يتعاونون مع نشطاء المجتمع المدني العلمانيين.

ويتعين على الغرب أن يتشجع من حقيقة أن النظام السوري لم يتبع مثال صدام حسين في الشعبوية الإسلامية، رغم أنها حالة محصّنة، وبدلاً من ذلك، فإنه يميل إلى السعي وراء الاتصال مع القوى المعتدلة في البلاد. كذلك يجب على الغرب ألّا يدفع النظام في الاتجاه الخاطئ وقيادة العروبيين للدخول في حرب الإسلامويين. وفقط بهذه الطريقة يكمن الأمل في أن الإرث العلماني المنقوص للبعثية، المشوه بالفكر القبلي والعقائدي والسياسة الفاسدة، يمكن أن يتحول إلى دولة معتدلة تعددية مع مجتمع مدني قوي، الأمر الذي سينهي أخيراً طبخ الحجارة.

الهوامش

(١) مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٤.

(٢) **الأخبار اليهودية العالمية** (JTA Global Jewish News)، ٢٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤.

(٣) كيتستشلت Kitschelt في: **السياسات الدولية والمجتمع** International Politics and Society (٢٠٠٤)، ص ص: ١٤-١٥.

خاتمة

في أيار/مايو ٢٠٠٦، وبعد طباعة مخطوط هذا الكتاب، أطلق نظام حكم البعث أكبر حملة إجراءات صارمة ضد المعارضة السورية منذ «ربيع دمشق». العديد من الناشطين والمثقفين الرئيسيين، الذين ظهروا بنحو بارز في الفصول السابقة اعتقلوا، بينهم ميشيل كيلو وأنور البني. كيلو لم يعد إلى منزله بعدما استُدعي لاستجواب الاستخبارات في ١٥ أيار/مايو، وبعدها بيومين، سحب أنور البني من منزله أمام أعين عائلته وعائله أخيه، وبينما كان المحامي يصرخ طالباً رؤية مذكرة الاعتقال أدخله رجلان عنوة في سيارة ورُحِّل بعيداً. وقبل أيام قليلة فقط من هذه الحادثة، كانت قد سحبت شهادة البني لممارسة المحاماة لمدة أقصاها أربع سنوات، على الأرجح لأنه أصبح مديراً لمركز حقوق الإنسان الذي يرعاه الاتحاد الأوروبي في دمشق، والذي أغلقه النظام في

آذار/مارس. كما أن العديد من شخصيات المعارضة الآخرين اعتقلوا أيضاً، وكانت بعض التهم الموجهة ضدهم قد تحمل حكماً بالسجن مدى الحياة.

على أية حال، للوهلة الأولى لم يكن واضحاً ما إذا كان نظام الحكم قد أطلق رصاصة تحذيرية فقط، أم أن الإجراءات الصارمة تشير إلى تحوّل أكثر عمقاً في السياسة، فيما يترك كيلو والبني وآخرون خلف القضبان لسنوات عديدة.

وفيما تتوجه أعين العالم إلى إيران وطموحها النووي، أصبح الوضع في سورية أكثر توتراً. ففي بداية عام ٢٠٠٦، ومع إطلاق سراح الزعماء الرئيسيين «لربيع دمشق» والإعلان عن قانون جديد للأحزاب يسن قريباً، امتلأت المقاهي الشعبية في دمشق بأمل التغيير السلمي. لكن خلال هذه الفترة، أبعد نظام الحكم القوى العلمانية المعتدلة الذين يعتبرون الوطنيين السوريين. فعلى سبيل المثال، حاول كيلو أن يدفع باتجاه حل تقني يمكن أن يقود إلى نظام سياسي أكثر شعبية، وقد أبعد نفسه ـ كما فعل كثيرون غيره ـ عن محاولات الولايات المتحدة لإقامة ديموقراطية في الشرق الأوسط عن طريق تغيير النظام الإجباري والمتهور، ورفض أي شكل من أشكال التعاون مع شخصيات المعارضة المدعومة من الولايات المتحدة، وعلى الأقل فإن كيلو عروبي كالبعثيين.

وهنا يأتي ما أوردته في الكتاب سابقاً: ففي آذار/مارس عام ٢٠٠٣، صرّح رئيس الاستخبارات السورية بهجت سليمان بأن النظام السوري يمكن أن يكون محظوظاً لأنه «ليس لديه أعداء بل «معارضون» لا تتعدى مطالبهم بعض الإصلاحات السياسية

والاقتصادية». إلا أنه، وفي هذه الأثناء، حتى المثقفون ذوو النية الحسنة أصبحوا أكثر شكاً حول قدرة ورغبة النظام في الإصلاح.

إن دائرة السلطة ضاقت إلى حدٍ كبير، ونظام حكم بشار يمر بمرحلة انكماش. وباستثناء السياسي المتمرس فاروق الشرع، الذي هو الآن نائب للرئيس (مع نجاح العطار)، فإن جميع الشخصيات الرئيسية في السياسة، الاستخبارات، والجيش قد استبدلوا بالعلويين. وقد ضاقت دائرة الثقة إلى الروابط العائلية. وإشارة أخرى هي أن بشار قد جدد الاتصال برفعت الأسد ـ عمه الذي كان يوماً مكروهاً جداً ـ في المنفى لكي يكتشف إمكانيات المصالحة وإنقاذ إرث العائلة.

وعلى الجانب الآخر، يبدو أن المزيد من أعضاء المعارضة في الخارج يتمحورون حول نائب الرئيس السابق عبد الحليم خدام في باريس وقائد الإخوان المسلمين البيانوني في لندن. حيث أصبح كلاهما ـ ولسخرية الأقدار ـ المدافعين عن الديموقراطية، المجتمع المدني، والإصلاحات السياسية والاقتصادية في سورية.

إن المشهد أصبح أكثر كآبة؛ قوى المعارضة الذكية والمعتدلة داخل سورية أُرعبوا أو سجنوا، وأولئك الذين خارج سوريا قد ساموا على أنفسهم بالتحالف مع خدام ـ البيانوني معاً، وإذا سيطرت الفوضى على سورية، فسيكون من الصعب على البدائل الصحيحة أن تؤسس نفسها.

ونقطة التحول الأخيرة كانت الكارثة في لبنان؛ وإذا كان بشار متورطاً في قتل الحريري أو لا، فإنه قد استخف إلى حد بعيد برد الفعل الدولي وتصميم الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة،

على المتابعة في موقفها المتعنت تجاه سورية. إن إحساساً بالرعب والعجز يبدو أنه يملأ جو دمشق، وهذا يفسر العديد من القرارات القصيرة النظر التي اتخذها النظام في الأشهر الأخيرة. إن بشار لم يخسر النية الحسنة للعديد من شخصيات المعارضة فقط، بل إنه خسر أيضاً المهلة لمتابعة استراتيجيات سياسته الخارجية. وعلاوة على ذلك، فإن ضعف نظام الحكم ساهم في حقيقة أن قدرته على تقديم جبهة محلية فعالة تتناقص، وبالتالي فإن تأمين مقاومة للإسلامويين في الحياة اليومية تتناقص.

وإذا ما احتاج نظام البعث إلى التذكير بخطر الإسلامويين، فإنه قد تلقاه في الثاني من تموز/يونيو ٢٠٠٦؛ حيث عشرة مقاتلين يحملون أسلحة أميركية الصنع طاردتهم قوات الأمن خلف مبنى التلفزيون الحكومي السوري في بداية أوتستراد المزة في وسط مدينة دمشق الحديثة. وخلال إطلاق نار قصير، قتل أربعة منهم واعتقل آخرون، وكما حصل في هجمات المزة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، فقد أظهرت الدولة أن الأمر تحت السيطرة التامة وأنها تستطيع ضمان أمن مواطنيها في الأوقات الأكثر اضطراباً.

كما أن الدولة والمجتمع السوري قد أثبتا قدرتهما على استيعاب ما يقارب المليون لاجئ من العراقيين والفلسطينيين العراقيين دون اضطراب كبير، حتى أن منظمة «هيومان رايتس واتش» قد أثنت على انفتاح البلاد في أيار، ودعت حكومات الشرق الأوسط الأخرى لاتباع المثال السوري في هذا الصدد.

وإذا ما أظهر نظام الحكم انفتاحاً أكثر تجاه المعارضة المعتدلة، وجذبهم بدلاً من سجنهم، فإن ذلك سيظهر نوعاً آخر من القوة، شيئاً أبعد من القوة العسكرية، إنها القوة الداخلية وبعد نظر السلطة

التي هي موضع تساؤل اليوم.

عندما يتعرض قائد أو نظام حكم للخطر، فإنهما يرتكبان أخطاء؛ فالمعايير تصبح دفاعية وقصيرة الرؤية، والاعتقالات تصبح غير منظمة، وقد فسحت نزعة بشار الإصلاحية الأصيلة المجال لأولوية ضمان السلطة.

دون الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وضغط الولايات المتحدة الذي لا يميز على سورية منذ العام ٢٠٠٢ باسم محاربة الإرهاب الإسلاموي العالمي، ودون الحرب على العراق، لكان لسورية بالتأكيد فرصة عظيمة في متابعة طريق مريح وجريء للإصلاح والتعددية من الداخل.

وبقول هذا، فإن نظام الحكم قد ارتكب أخطاء عديدة ناورت بالبلاد في هذه الحالة الخطرة. ومن هذه الخطوات الخاطئة إبعاد قوى المجتمع المدني المعتدلين، معارضة منح الجنسية لمواطني البلد الأكراد (الذين ما زالوا معتدلين)، الإدارة السيئة لعملية الإصلاح السياسي والاقتصادي، الضعف في محاربة الفساد ومحاباة الأقارب، الانعزال عن الشركاء الأوروبيين، خاصة في مسألة حقوق الإنسان، وطريقة معالجة قضية لبنان.

وبعد انسحابها من لبنان لم تلعب سورية دوراً تصالحياً أو داعماً للاستقرار في الديموقراطية المجاورة، وكالطفل المزجور، كانت سورية كارهة للاعتراف بسيادة لبنان ولترسيم الحدود المتبادل، أو التوصل إلى شروط ودية مع الحكومة في بيروت. فيما ترى جميع التصرفات التالية: ـ تحالف سوريةٌ مع حزب الله وبشكل متزايد مع إيران، الذي يمكن أن يفسر ويبرّر أيضاً بالسياسة الخارجية العقلانية

وبمصالح الدولة[*] raison d'état، والنشاطات الأكثر تدميراً مثل قتل الأصوات المعارضة لسورية في لبنان، وتسليح الميليشيات الفلسطينية المؤيدة لسورية ـ لعباً بالنار. لقد جلبت سورية الاستقرار للبنان، لكنها تستطيع أيضاً كسره من جديد.

لقد كانت القضية اللبنانية هي التي صعدت من حدة الإجراءات الصارمة الرئيسية على المعارضة السورية، حيث صاغ ووقع ميشيل كيلو، أنور البني، ومثقفون آخرون من سورية مع شخصيات لبنانية إعلان دمشق ـ بيروت الذي يدعو إلى الاحترام المتبادل للمصالح والسيادة في البلدين. كما حثَّ الحكومة السورية أيضاً على عدم التدخل بالشؤون اللبنانية، وكان هذا بمثابة خط أحمر. والأمر الذي أدى إلى تفاقم الحالة كان حقيقة أن العريضة صدرت عشية تقديم الولايات المتحدة، فرنسا، وبريطانيا مسودة قرار الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن؛ ويشترط القرار ١٦٨٠ ضرورة وضع معايير لمنع دخول الأسلحة السورية إلى لبنان، وترسيم الحدود بين سورية ولبنان، وتبادل السفراء. ومثل هذا القرار هو استثنائي ويتدخل بشدة في الشؤون الداخلية للبلدين، حتى أنه يمثل محاولة أخرى لقص أجنحة سورية. وربما استنتج نظام الحكم أو بحث عن ذريعة ليستنتج ـ بأن الموقعين على إعلان دمشق ـ بيروت قد تراصفوا مع القوى الأجنبية في هذا الشأن. إلا أن أولئك الذين يعرفون

(*) raison d'état: مصطلح فرنسي يشير إلى المصالح القومية للدولة (أهدافها وطموحاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية)، وهي فكرة هامة في العلاقات الدولية، وقد تأسس مسعى المصالح القومية من خلال المدرسة الواقعية في السياسة، وتعني هنا وضع مصالح الدولة كأساس لأي فعل أو توجه (المترجم).

كيلو وأغلبية المثقفين الآخرين سيوافقون على أن هذا سلسلة مترابطة مركبة بشكل كبير.

لقد أصبح لبنان قضية خطيرة وعاطفية بالنسبة لنظام البعث الضعيف. وقد كان إعلان دمشق ـ بيروت العريضة الأولى المشتركة بين شخصيات المعارضة السورية واللبنانية، الأمر الذي زاد الطين بلة، ما حدا الحكومة السورية على إرسال إشارة واضحة بأن صبرها قد نفد. وبعيداً عن هذا، ليس هناك ستراتيجية سياسية يمكن أن ترى في دمشق، ويبدو أن بشار نفدت منه القوة، إلا أنه لا يزال لديه الوقت ليستخدم دعامات شرعيته المختلفة بين السكان ومصادر ميراث والده ليبدأ ثانية برنامج المصالحة والإصلاح. وحتى الآن، لم تصفق شخصيات المعارضة المعتدلة المتعددة الباب أمام محاولة مشتركة صادقة. إن فرص سورية في العودة إلى طريق أكثر تفاؤلاً وازدهاراً دون ثورة سياسية أو فترة إسلاموية فاصلة لا تزال موجودة، لكن العوائق والمخاطر تصبح أعلى في كل يوم.

د. كارستين ويلاند

واشنطن، حزيران / يونيو ٢٠٠٦

الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات

ـ عبد الله حنا، مؤرخ.

ـ عبد اليوسف، رئيس حزب يكيتي الكردي.

ـ أكرم البُني، صحافي وناشط في حقوق الإنسان.

ـ علي صالح، مؤرخ اقتصادي.

ـ أنور البُني، محام وناشط في حقوق الإنسان.

ـ أيمن عبد النور، مهندس، عضو في حزب البعث، ومدير منتدى كلنا شركاء الإلكتروني www.all4syria.com.

ـ بثينة شعبان، وزيرة المغتربين.

ـ هيثم مالح، محام ورئيس جمعية حقوق الإنسان في سورية (HRAS).

ـ حكم البابا، صحافي ورئيس تحرير سابق لصحيفة **الدومري** (الناشر، علي فرزات).

- حسن نصر الله، شيخ وزعيم حزب الله اللبناني.
- إحسان سنقر، مقاول، وعضو سابق في مجلس الشعب.
- قدري جميل، عضو كردي في ميثاق الوحدة الشيوعي.
- مي الرحبي، طبيبة.
- ميشيل كيلو، صحافي وكاتب.
- محمد الحبش، عضو في مجلس الشعب، شيخ، ورئيس مركز الدراسات الإسلامية في دمشق.
- نهاد نحاس، شيوعي.
- جودت سعيد، شيخ من القنيطرة.
- صادق جلال العظم، فيلسوف.
- سعيد العظم، صحافي ودبلوماسي سابق.
- سلام كواكبي، محلل سياسي وممثل المعهد الفرنسي لدراسات الشرق الأدنى في حلب.
- سامي خيمي، مهندس برمجيات، مستشار اقتصادي للرئيس في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، وقد عُيِّنَ سفيراً لسورية في لندن.
- سمير التقي، طبيب جراح ومحلل في مركز الدراسات والأبحاث الاستراتيجية (CSSR) في جامعة دمشق.
- سلمى كركوتلي، صحافية.
- الطيب التيزيني، فيلسوف وأستاذ في جامعة دمشق.
- ... والعديد من الأشخاص الآخرين الذين رغبوا في عدم ذكر أسمائهم.

ببيليوغرافيا

الدراسات، والمؤلفات المجموعة، والمقالات

- عبدو، سامر: **الطوائف المسيحية في سوريا: نشأتها، تطورها، تعدادها**، دمشق ٢٠٠٣.
- أبو جابر، كامل س.، **حزب البعث العربي الاشتراكي: تاريخه، أيديولوجيته، وتنظيمه**، سيراقوسة (نيويورك) (Syracuse NY) ١٩٦٦.
- أندرسون، بيندكت ر.: **المجتمعات المتخيّلة: تأملات في أصل وانتشار القومية** (Anderson, Benedict R.: *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*)، لندن/نيويورك ١٩٩١.
- أوياما، هيرويوكي/خنسا، وفيق/الشريف، ماهر: «**الأب الروحي للبعث: الأهمية الأيديولوجية والسياسية لزكي الأرسوزي في**: حركة القومية العربية»، سلسلة دراسات الشرق الأوسط، رقم ٤٩، طوكيو، آذار ٢٠٠٠.

- أرسوزي-الأمير، دلال: **القومية العربية في سوريا: الحركة القومية العربية في محيط لواء اسكندرونا/أنطاكيا ١٩٣٠ - ١٩٣٨**، مونستيه Munster ٢٠٠٣.
- آثار علي، م.: «تقييم تصور الهند: أكبر وأبو الفضل»، في: **الباحث الاجتماعي** ("The Evolution of the Perception of India: Akbar and Abu'l Fazl" in: *Social Scientist*)، ٢٤ (١٩٩٦) ١-٣.
- أفنيري، شلومو Avineri, Shlomo: «المظاهر السياسية والاجتماعية للقومية الإسرائيلية والعربية» في: وينكلر، هينريتش أوغست (الطبعة) القومية/كينغستون ١٩٨٥. Politische und soziale Aspekte des israelischen and arabischen Nationalismus in: Winkler, Heinrich-August (ed.): Nationalismus, Konigstein/Ts. 1985.
- العظم، صادق جلال: **نقد الفكر الديني** *Critique of Religious thought*، بيروت ١٩٦٩، الطبعة الثامنة، ١٩٩٧.
- بارود، رمزي: البحث في جنين: شهود عيان يصفون اجتياح جنين ٢٠٠٢، سيتل Seattle ٢٠٠٣.
- بطاطو، حنا: **طبقة الفلاحين السوريين: سليلي الأعيان الريفيين الأقل شأنا وسياساتهم**، برينستون/أكسفورد ١٩٩٩ *Syria's Peasantry: The Descendants of Its Lesser Rural Notables and Their Politics*, Princeton/Oxford 1999.
- بانزل، جون: **إسرائيل والفلسطينيون: تطورات الانقسام**، فيينا ١٩٨٣ (*Israel und die Palastinenser: Die Entwicklung eines* Gegensatzes, Wien)
- شويري، يوسف م. (الطبعة): **الدولة والمجتمع في سوريا ولبنان**، إكستر ١٩٩٣ (*State and Society in Syria and Lebanon,* Exeter).
- كليفلاند، وليام ل.: **صنع القومي العربي: العثمانية والعروبة في حياة**

وفكر ساطع الحصري، برينستون/أكسفورد ١٩٧١ (*The Making of an Arab Nationalist: Ottmanism and Arabism in the life and Thought of Sati al-Husri*, Princeton/Oxford 1971).

- دام، نيكولاس فان: **صراع السلطة في سوريا**، لندن ١٩٨١ (Dam, Nikolaos van: *The Struggle for Power in Syria*, London 1981).
- داناوي، ديما: **تذبذب حزب الله: في معضلة مؤسستي الشهيد وجهاد البناء**، بيروت، ٢٠٠٢.
- دافيس، سكوت س.: **الطريق من دمشق: رحلة عبر سوريا**، سيتل ٢٠٠٣ (Savis, Scott C.: *The Road From Damascus: A Journey Through Syria*, Seattle 2003).
- داويشا، عديد: **القومية العربية في القرن العشرين: من النصر إلى اليأس**، برينستون/أكسفورد ٢٠٠٣
- دتش، كارل دبليو: **الاتصالات القومية والاجتماعية: التحقيق في أسس الجنسية**، كامبردج (ماساتشوستس)/لندن ١٩٦٦ (الطبعة الثانية) (Deutsch, Karl W.: *Nationalism and Social Communication: An Inquiry into the Foundations of Nationality*, Cambridge (Mass.)/London 1966 (ed edition).
- دريفس، روبرت: **لعبة الشيطان: كيف ساعدت الولايات المتحدة بإطلاق الإسلام الأصولي**، نيويورك ٢٠٠٥ (Dreyfuss, Robert: *Devil's Game: How the United States Helped Unleashed Fundamentalist Islam*, New York2005).
- ايمرسون، رابرت: **من الإمبراطورية إلى الأمة: ارتقاء الشعوب الآسيوية والأفريقية لتأكيد الذات**، كامبردج (ماساتشوستس) ١٩٦٠. (Emerson, Rupert: *From Empire to Nation: The Rise to Self-Assertion of Asian and African Peoples*, (Mass.) 1960.

- أندرلن، تشارلز: **أحلام مكسورة: تاريخ فشل عملية السلام في الشرق الأوسط ١٩٩٥-٢٠٠٢**، باريس ٢٠٠٢. (Enderlin, Charles: *Le Réve Brisé: Histoire de l'Echec du Processus de Paix au Proche-Orient 1995-2002*). Paris
- ايسبوزيتو، جون ل./فول، جون و.: «الإسلام والغرب: أصوات إسلامية للحوار»، في: بيتيتو، فابيو/هاتزوبولس، بافولس: **الدين في العلاقات الدولية: العودة من المنفى**، نيويورك/هاوندميلز ٢٠٠٣ (Esposito, John L./ Voll, John O.: "Islam and the West: Muslim Voices of Dialogue", in: Petito, Fabio/Hatzopoulos, pavlos: *Religion in International Relations: The Return* from Exile, New York/Houndmills 2003).
- المرجع السابق نفسه: «الإسلام في القرن الواحد والعشرين»، في: ايسبوزيتو ج./تميمي أ. (الطبعات): **الإسلام والعلمانية في الشرق الأوسط**، لندن ٢٠٠٠. (Ibid: "Islam in the Twenty first Century", in: Esposito, J./Tamimi A. (eds.): *Islam and Secularism in the Middle East*, London 2000).
- فرزات، علي: **قلم من فولاذ دمشق: رسوم كاريكاتورية سياسية لرسام عربي من الطراز الأول**، سياتل، ٢٠٠٥.
- فواز، ليلى تارازي: **مناسبة للحرب: الحرب الأهلية في لبنان ودمشق في ١٨٦٠**، بيركلي/لوس أنجلس ١٩٩٤.
- أولرك، فريتاج: **التأريخ في سوريا ١٩٢٠-١٩٩٠: بين العلم والفكر**، هامبورغ ١٩٩٠ (Freitag, *Ulrike: Geschichtsschreibung in Syrien 1920-1990: Zwischen Wissenschaft und Ideologie*, Hamburg 1991).
- فريش، هيليل: «تصورات إسرائيل عن الأسلحة السورية، المصرية، والأردنية»، في: **دراسات سياسية**، المجلد ٥٢، رقم ٣، تشرين الأول/

أكـتـوبـر ٢٠٠٤. (Frisch, Hillel: "Perceptions of Israel in the Armies of Syria, Egypt and Jordan", in: *Political Studies*, Vol. 52. No. 3, October 2004).

- فوكوياما، فرانسيس: «لحظة المحافظين الجدد»، في: المصلحة القومية، ١ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ جلينر، إيرنست: **الأمم والقوميات**: إثيكا/نيويورك ١٩٨٣ (Fukuyama, Francis: "The Neoconservative Moment", in: The National Interest, June 1, 2004 Gellner, Ernest: *Nations and Nationalism*, Ithaca/New York 1983).
- كيلفن، جيمس ل.: الولاء الموزّع: **القومية والسياسات الجماهيرية في سوريا في ختام الإمبراطورية**، بيركلي ١٩٩٨. (Gelvin, James L.: Divided Loyalties: *Nationalism and Mass Politics in Syria at the Close of Empire*, Berkeley1998).
- جورج، آلان: **لا الخبز ولا الحرية**، لندن ٢٠٠٣ (George, Alan: *Neither Bread Nor Freedom*, London 2003).
- حبش، محمد: **نداء للغرب**: محاضرة في حوار الحضارات، دمشق ٢٠٠٣.
- هامبرماس، جورغن: «دول الاتحاد الأوروبي: إنجازاتها وحدودها. حول السيادة والمواطنة في الماضي والمستقبل»، في: بلاكريشنان، غوبال (الطبعة): **رسم خريطة الأمة**، لندن/نيويورك ١٩٩٦. (Habeman, J'rgen: "The European Nation-State: Its Achievements and Its Limits. On the Past and Future of Sovereignty and Citizenship", in: Balakrishnan, Gopal (ed.): *Mapping the Nation*, London/New York 1996).
- هالم، هينز: **الشيعة، دارمشتات**، ١٩٨٨. (Halm, Heinz: Die Schia, Darmstadt 1988).
- هارير، جودرن: **أسباب الحرب: مقال حول حرب العراق**، فيينا

Harrer, Gudrun: Kriegs-Gr: nde: *Versuch Iber den*) ٢٠٠٣
.(*Irak*-Krieg, Wien 2003

- هيك، باول ل.: **التجديد الديني في سوريا: قضية محمد الحبش**، دمشق ٢٠٠٤. (Heck, Paul L.: *Religious Renewal in Syria: The Case of Muhammad Al-Habash*, Damascus 2004).
- هيلر، إيردموت: «العالم العربي الإسلامي في تحرك»، في: **تاريخ العالم: مشكلات العالم بين تكتلات القوى**، أوغسبيرغ ١٩٩٨. (Heller Erdmute: "Die arabischÙislamische Welt im Aufbruch", in: *Weltbild Weltgeschichte: Weltprobleme zwischen den Machtbl¢ckeñ* Augsburg 1998)
- هينبوش، رايموند أ.: «سوريا بعد حرب العراق: بين هجوم المحافظين الجدد والإصلاح الداخلي»، في *DOI-Fokus*، رقم ١٤، آذار/مارس ٢٠٠٤. (Hinnebusch, Raymond A.: Syria after the Iraq War: Between the Neo-con Offensive and Internal Reform, "DOI-Fokus No. 14, March 2004).
- المرجع السابق نفسه: **سوريا: الثورة من الأعلى**، لندن/نيويورك ٢٠٠١.
- المرجع السابق نفسه/درايسدل، الاسدير (Drysdale, Alasdair): **سوريا وعملية السلام في الشرق الأوسط**، نيويورك ١٩٩١.
- المرجع السابق نفسه: **السلطة الفاشستية وتشكيل الدولة في سوريا البعث: الجيش، الحزب، والفلاح**، باولدر ١٩٩٠. (IbidL *Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist* Syria: Army, Party, and Peasant, Boulder 1990).
- المرجع السابق نفسه: **الفلاح والبيروقراطية في سوريا البعث: الاقتصاد السياسي للتنمية الريفية**، لندن ١٩٨٩. (Ibid: *Peasant and Bureaucracy in Ba'thist Syria: The Political Economy of Rural Development*, London 1989).

- هوفمان، بروس: **الإرهاب: الحرب غير المبررة؛ التهديدات الجديدة من العنف السياسي**، فرانكفورت/ماين ٢٠٠١. (Hoffmann, Bruce: *Terrorismus - der unerklorte Krieg; Neue Gefahren Politischer Gewalt*, Frankfurt/Main 2001

- جانيس، إيرفنغ: **اتخاذ القرارات بالإجماع: دراسات نفسية في القرارات والإخفاقات السياسية**، بوسطن ١٩٨٢. (Janis, Irving: *Groupthink: Psychological Studies of Policy Decisions and Fiascoes*, Boston1982).

- يانكوفسكي، جيمس/جيرشوني، إسرائيل (الطبعة): **إعادة النظر في النزعة القومية في الشرق الأوسط العربي**، نيويورك ١٩٩٧. (Jankowski, James/Gershoni, Israel (ed.): *Rethinking Nationalism in the Arab Middle East*, New York 1997).

- المرجع السابق نفسه: **مصر، الإسلام، والعرب: البحث عن الأمة المصرية ١٩٠٠-١٩٣٠**، نيويورك ١٩٨٦. (Ibid: *Egypt, Islam, and the Arabs: The Search for Egyptian Nationhood 1900-1930*, New York 1986).

- كاشوبا، ولفغانغ: «الهوية والاختلاف والأسطورة العرقية»، في: علم الأعراق الفرنسية، ٢٧ (١٩٩٧)، ٤، ص٥٠٢. (Kaschuba, Wolfgang: "Identité, altérité et mythe éthnique", in: *Ethnology française*, 27 (1997) 4, p502).

- قاسم، ماي: السياسات المصرية: ديناميكية الحكم الفاشستي، لندن ٢٠٠٤.

- كين، ج.: «حدود العلمانية»، في: إسبوزيتو، ج./تميمي، أ. (الطبعات): **الإسلام والعلمانية في الشرق الأوسط**، لندن ٢٠٠٠. (Keane, J. "The Limits of Secularism", in: Esposito, J.Tamimi A.

(eds).: *Islam and Secularism in the Middle East*, London .(2000

- إيلي، قدوري: **السياسيات في الشرق الأوسط**، أكسفورد/نيويورك ١٩٩٢.
- كيلدر، أ. ر.: «الدين والدولة في سوريا»، في: **الشؤون الآسيوية**، ١/ ١٩٧٤. (Kelidar, A.R.: "Religion and State in Syria", in: *Asian Affairs*, 1/1974).
- خلدون، ابن: **المقدمة**، برينستون ١٩٦٩ [orig. 1377].
- خوري ، فيليب س.: «المفارقة في القومية العربية : إعادة النظر في سوريا بين الحربين»، في: يانكوفسكي جيمس/جريشوني، اسرائيل (ed.): **إعادة النظر في النزعة القومية في الشرق الأوسط العربي**، نيويورك ١٩٩٧. (Khoury, Philip S.: "The Paradoxical in Arab Nationalism: Interwar Syria Revisited", in: Jankowski, James/Gershoni, Israel (ed.): *Rethinking Nationalism in the Arab Middle East*, New York 1997).
- المرجع السابق نفسه: حركة الاستقلال السوري وتنمية القومية الاقتصادية في دمشق» في، **الدورية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط**، مجلد ٢٧، فبراير ١٩٩٥. (Ibid: The Syrian Independence Movement and Development of Economic Nationalism in Damascus", in: British *Journal of Middle East Studies*, Vol. 27, February 1995).
- المرجع السابق نفسه: **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسات القومية العربية ١٩٢٠-١٩٤٥**، برينستون ١٩٨٧. (Ibid: *Syrian and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism 1920-1945*, Princeton 1987).
- المرجع السابق نفسه: «الولاء الموزّع: سوريا وقضية فلسطين ١٩١٩-

١٩٣٩»، في: **دراسات الشرق الأوسط**، ٢١/١٩٨٥. (Ibid: "Divided Loyalties: Syria and the Question of Palestine 1919-1939", in: *Middle East Studies*, 2/1985).

- كينيله، إيبرهارد: «إعادة النظر في مقومات الوحدة العربية»: المصالح، الهوية، والسياسة في سوريا ومصر»، في: **الدورية الدولية لدراسات الشرق الأوسط**، المجلد ٢٧، شباط/فبراير ١٩٩٥. (Kienle, Eberhard: "Arab Unity Schemes Revisited: Interest, Identity, and Policy in Syria and Egypt", in: *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 27, February 1995).
- المرجع السابق نفسه: (الطبعة): **سوريا المعاصرة: التحرير بين الحرب الباردة والسلام** البارد، لندن ١٩٩٤. (Ibid: (ed.): *Contemporary Syria: Liberalization between Cold War and Cold Peace*, London 1994).
- المرجع السابق نفسه: **بين الجماعة والطبقة: السلطة السياسية في سوريا**، برلين، ١٩٩١. (Ibid: *Entre Jamma'a et classe: Le pouvoir politique en Syrie*, Berlin 1991).
- المرجع السابق نفسه: **البعث ضد البعث: الصراع بين سوريا والعراق ١٩٦٨-١٩٨٩**، لندن/نيويورك ١٩٩٠. (Ba'th v. Ba'th: The Conflict between Syria and Iraq 1968-1989, London/New York 1990).
- المرجع السابق نفسه: **الأصل العرقي والتنافس على السلطة في العلاقات بين الدول العربية: الصراع السوري العراقي على نظام البعث**، برلين (Ibid: Ethnizitö: *und Machtkonkurrenz in inter-arabischen Beziehungen: Der syrisch-irakische Konflikt unter den Ba'th-Regimen*, Berlin 1988).
- كيتسشلت، هيربرت: «أصول الإرهاب الدولي في الشرق الأوسط»،

في: **السياسات والمجتمع الدولي**، المجلد ١/٢٠٠٤. (Kitschelt, Herbert: "Origins of International Terrorism in the Middle East", in: *International Politics and Society*, Vol. 1/2004).

- لانديز، جوشوا: موقع سيرياكومنت الإلكتروني www.syriacomment.com (تحميل العديد من المقالات والتحليلات حول سياسات سوريا المعاصرة). (Landis, Joshua: www.syriacomment.com (blog with various articles and accounts on Syrian contemporary politics).
- المرجع السابق نفسه: «الولايات المتحدة والإصلاح في سوريا»، في: **نظرة عامة على سوريا**، حزيران/يونيو ٢٠٠٤. (Ibid: "The United States and Reform in Syria": in: *The Syria Review*, June 2004).
- لاكوير، ولتر ز.: **الشيوعية والقومية في الشرق الأوسط**، الطبعة الثانية، لندن ١٩٥٧. (Laqueur, Walter Z.: *Communism and Nationalism in the Middle East*, 2ed edition, London 1957.
- لييش، ديفيد دبليو: **الأسد الجديد لدمشق: بشار الأسد وسوريا الحديثة**، نيوهافن/لندن ٢٠٠٥. (Lesch, David W.: *The New Lion of Damascus: Bashar al-Asad and Modern Syria*, New Haven/London 2005).
- ليفيرت، فلينت: **وراثة سوريا: اختبار بشار بالنار**، واشنطن العاصمة، ٢٠٠٥. (Leverett, Flynt: *Inheriting Syria: Bashar's Trial by Fire*, Washington, D.C. 2005).
- لويس، برنارد: **الهويات المتعددة للشرق الأوسط**، لندن ١٩٩٨. (Lewis, Bernard: *The Multiple Identities of the Middle East*, London 1998).
- لومبير، هانس غونتر: **المعارضة والمقاومة في سوريا**، هامبورغ ١٩٩٥.

Lombeyer, Hans Gönter: *Opposition und Widerstand in*)
.(*Syrien*, Hamburg 1995

- مانسفيلد، بيتر: **تاريخ الشرق الأوسط**، الطبعة الثانية، لندن ٢٠٠٣.
Mansfield, Peter: *A History of the Middle East*, 2ed))
.(edition, London 2003

- المرجع السابق نفسه: **العرب**، الطبعة الثالثة، لندن ١٩٩٢. ((Ibid:
(*The Arabs*, 3ed edition, London 1992

- مُبيض، سامي: **الفولاذ والحرير: الرجال والنساء الذين شكلوا سوريا ١٩٠٠-٢٠٠٠**، سياتل ٢٠٠٦.

- مفتي، مالك: **إبداعات السيادة (Sovereign Creations): العروبة والنظام السياسي في سوريا والعراق**، إيثيكا/لندن ١٩٩٦.

- مُصلح، محمد: **أصول القومية الفلسطينية**، نيويورك ١٩٨٨.

- نورتن، أغستس ر. (الطبعة): **المجتمع المدني في الشرق الأوسط**، المجلد الأول، ليـــــدن ١٩٩٥. (Norton, Augustus R (ed).: Civil
.(*Society in the Middle East*, Vol. I, Leiden 1995

- بيكر، جورج: **بوابة السفّاح: أمريكا في العراق**، نيويورك ٢٠٠٥.
Packer, George: *The Assassin's Gate: America in Iraq*,)
.(New York 2005

- **الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية**، دمشق، دون تاريخ (بعد عام ١٩٧٣، نُشر من قبل المكتب العربي للإعلام والتوثيق). (*The Permanent Constitution of the Syrian Arab Republic*, Damascus, no date given´after 1973, published by: Office
.(Arable de Press et de Documentation

- بيرتز، فولكر: **سوريا في ظل قيادة بشار الأسد: التحديث وحدود التغيير**، ورقة أدلفي ٣٦٦، لندن ٢٠٠٤. (Perthes, Volker: *Syria*

under Bashar al-Asad: Modernization and the Limits of .(Change, Adolphi-Paper 366, London 2004

- المرجع السابق نفسه: (الطبعة): **النخبة العربية: تفاوض سياسات التغيير**، باولدر/لندن ٢٠٠٤. Ibid: (ed.): Arab Elites:) .(*Negotiating the Politics of Change*, Boulder/London 2004
- المرجع السابق نفسه: «الشرق الأوسط بعد حرب العراق- الجغرافية السياسية الجديدة والخطوط الأساسية لقواعد اللعبة»، **في: نويه تسايتونغ** ٢٠٠٤,٠٤,٢٤. Ibid: "Der Mittlere Osten nach) dem Irak-Krieg - Neue geopolitische Grundlinien und .(Spielregeln", in: *Neue Züricher Zeitung*, 24.04.2004
- المرجع السابق نفسه/شويتزك، أنيتي: بعد حرب العراق: تداعيات في بلاد الشام، ورقة قدمت في ورشة عمل مركز جنيف لسياسة الأمن/ ومؤسسة راند في جنيف ٤-٦ أيار/مايو ٢٠٠٣. Ibid./Schwitzke,) Anette: After the Iraq War: Repercussions in the Levant, paper presented at the GCSP/RAND Geneva Centre for Security Policy/RAND institution workshop in Geneva, .(4-6 May 2003
- المرجع السابق نفسه: **الحدائق السرية: العالم العربي الجديد**، برلين ٢٠٠٢. Ibid: *Geheime G¢rten: Die neue arabische Welt*,) .(Berlin 2002
- المرجع السابق نفسه: «الاقتصاد السياسي للإرث السوري»، في **سرفايفال**، ٤٣/١، ربيع ٢٠٠١. Ibid: The Political Economy) .(of the Syrian Succession," in: *Survival*, 43/1 Spring 2001
- المرجع السابق نفسه: **من الحرب إلى المنافسة : السياسات الإقليمية ، والبحث عن سياسة عربية شرق أوسطية جديدة**، بادن بادن ٢٠٠٠. Ibid: *Vom Krieg zur Konkurrenz: Regional Politik und die*)

Suche nach einer neuen arabisch-nah¢stlichen Ordnung, .(Baden-Baden 2000

- المرجع السابق نفسه (الطبعة): **سيناريوهات لسوريا: الخيارات الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية**، بادن ـ بادن ١٩٩٨. (Ibid ́ed:: *Scenarios for Syria: SocioÙeconomic and Political* .(*Choices*, Baden-Baden 1998

- المرجع السابق نفسه: **الاقتصاد السياسي السوري في ظل قيادة الأسد**، لندن ١٩٩٥. (Ibid: *The Political Economy of Syria* .(*under Asad*, London 1995

- المرجع السابق نفسه: **الدولة والمجتمع في سوريا ١٩٧٠–١٩٨٩**، هامبورغ ١٩٩٠. (Ibid: *Stat und Gesellschaft in Syrien 1970-* .(*1989*, Hamburg 1990

- المرجع السابق نفسه: «بعض التعليقات النقدية على الأقليات في سوريا كنموذج للبحث» في: **أورينت** ٤/١٩٩٠. (Ibid: "Einige kritische Bemerkungen zum Minderheitenparadigma in der .(Syrienforschung", in: *Orient* 4/1990

- بيتران، تابيثا: **سوريا**، لندن ١٩٧٢. (Petran, Tabitha: *Syria*, .(London 1972

- كويليام، نيل: **سوريا والنظام العالمي الجديد**، ريدنج ١٩٩٩. (Quilliam, Neil: *Syria and the New world Order*, Reading .(1999

- رابينوفيتش، إيتامار: «الأحزاب السياسية العربية: الأيديولوجيا والعرقية»، في: إيسمان، ميلتون ج./رابينوفيتش، إيتامار (الناشر): **العرقية، التعددية، والدولة في الشرق الأوسط**، إيثيكا/لندن ١٩٨٨. (Rabinovich, Itamar: "Arab Political Parties: Ideology and Ethnicity", in: Esman, Milton J./Rabinovich, Itamar

(publisher): *Ethnicity, Pluralism, and the State in the* .(*Middle East*, Ithaca/London 1988

- رشيد، أحمد: طالبان: **الإسلام العسكري، النفط والأصولية في وسط آسيا**، لندن/نيوهافن ٢٠٠١.
- روثفن، مالايز: **الإسلام في العالم**، أكسفورد/نيويورك ٢٠٠٠ (الطبعة الثانية). Ruthven, Malise: *Islam in the World*, Oxford/New) .(York 2000 (2ed edition)
- شاتكوفسكي، شليخر، ليندا: **العائلات في السياسة: الفئات الدمشقية والممتلكات في القرن الثامن والتاسع عشر**، شتوتغارت ١٩٨٥. Schatkowski Schilcher, Linda: *Families in Politics:*) *Damascene Factions and Estates of the 18th and 19th* .(*Centuries*, Stuttgart 1985
- شيك، فرانك رينر/أودينثل، جوهانز: **سوريا: الثقافات بين البحر المتوسط والصحراء العربية**، كولغن ١٩٩٨. (Scheck, Frank Rainer/Odenthal, Johannes: *Syria: Hochkulturen zwischen* .(*Mittelmeer und Arabischer Wüste*, Cologne 1998
- شيميل، آن ماري: «الإسلام في عصرنا»، في: إتاليـاندر، رولف (الطبعة): **تحديات الإسلام: القارئ العالمي**، غوتنغن ١٩٨٧. Schimmel, Annemarie: "Der Islam in unserer Zeit", in: Italiaander, Rolf (ed.): Die *Herausforderung des Islam:* .(*Einökumenisches Lesebuch*, Göttingen 1987
- المرجع السابق نفسه: الإسلام في شبه القارة الهندية، دارمشتات ١٩٨٣. (Ibid: Der Islam im indischen Subkontinent, .(Darmstadt 1983
- شولز، رينهارد: **تاريخ العالم الإسلامي في القرن العشرين**، ميونخ ٢٠٠٣ (الطبعة الثانية). (Schulze, Reinhard: Geschichte der

Islamischen Welt im 20. Jahrhundert, Munich 2003 (2ed edition).

- المرجع السابق نفسه: **الدولية الإسلامية في القرن العشرين: دراسات في تاريخ رابطة العالم الإسلامي**، ليدن ١٩٩٠. (Ibid: *Islamischer Internationalismus im 20. Jahrhundert: Untersuchungen zur Geschichte der Islamischen Weltiga*, Leiden 1990).
- شومان، كريستوف: **القومية المتطرفة في لبنان وسوريا: النخبة السياسية والاجتماعية والتعليم ١٩٣٠-١٩٥٨**، هامبورغ ٢٠٠١. (Schumann, Christoph: *Radikalnationalismus in Syrien und Libanon: Politische Sozialisation und Elitebildung 1930-1958*, Hamburg 2001).
- شفيزر، غيرهارد: **سوريا: الدين والسياسة في الشرق الأوسط**، شتوتغارت ١٩٩٨. (Schweizer, Gerhard: *Syrien: Religion und Politik im Nahen Osten*, Stuttgart 1998).
- سيل، باتريك: الأسد: **الصراع من أجل الشرق الأوسط**، لندن ١٩٨٨. (Seale, Patrick: Asad: *The Struggle for the Middle East*, London 1988).
- شلايم، آفي: **الحائط الحديدي: إسرائيل والعالم العربي**، لندن ٢٠٠٠. (Shlaim, Avi: *The Iron Wall: Israel and the Arab World*, London 2000).
- شكري، محمد عزيز: **الإرهاب الدولي: نقد قانوني**، براتلبورو ١٩٩١.
- سينغ، يوغيندر: **تحديث التقاليد الهندية: دراسة منهجية للتغيير الاجتماعي**، جايبور/نيودلهي ١٩٩٦. (Singh, Yogendra: *Modernization of Indian Tradition: A Legal Study of Social*

.(*Change*, Jaipur/New Delhi 1996

- شتاهلي، مارتن: **السياسة الخارجية السورية في عهد الرئيس حافظ الأسد: توازن الأفعال في الاضطراب العالمي**، شتوتغارت ٢٠٠١. Stöheli, Martin: *Die Syrische Au¢enpolitik unter Prösident*) *Hafez Asad: Balanceakte im globalen Umbruch*, Stuttgart .(2001

- ستالنسكي/كارميلي، «الحكومة السورية»، فريق عمل أكسفورد، «موجز على شبكة الإنترنت»، ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣. (/Stalinsky Carmeli, "The Syrian Government", Oxford Business .(Group, "online Briefing" March 31, 2003

- تلحمي، شبلي: الحصص: **أميركا في الشرق الأوسط**، باولدر/أكسفورد ٢٠٠٤ (الطبعة الثانية). (Telhamy, Shibley: The Stakes: *America in the Middle East*, Boulder/Oxford 2004 .((2ed ed.)

- طيبي، بسام: **القومية العربية: تحقيق نقدي**، نيويورك ١٩٨١. (,Tibi Bassam: *Arab Nationalism: A Critical Inquiry*, New York .(1981

- المرجع السابق نفسه: **القومية في العالم الثالث في الدول العربية كنموذج**، فرانكفورت/م ١٩٧١. (Ibid: *Nationalismus in der* .(*Dritten Welt am arabischen Beispiel*, Frankfort/M. 1971

- التيزيني، طيب: **رأي في الفلسفة العربية الإسلامية من القرون الوسطى**، برلين (الشرقية) ١٩٧٢. (Tizini, Tayyeb: *Die* *Materoeauffassung in der islamisch -arabischen Philosophie des Mittelalters*, Berlin (Ost) 1972

- Weber, Max: *Wirtschaft und Gesellschaft*, Töbingen 1972 (1921).

- ويدين، ليزا: **غموض الهيمنة: السياسة، الخطابة، وأمثلة من سوريا المعاصرة**، شيكاغو/لندن ١٩٩٩. (Wedeen, Lisa: *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric, and Symbols in Contemporary Syria*, Chicago/London 1999).

- ويلاند، كارستن: **دولة الأمة بالصدفة: تسييس الطوائف العرقية، وتعريق السياسات، البوسنة، الهند، باكستان**، نيودلهي ٢٠٠٦. (Wieland, Carsten: *Nation-state by Accident: The Politicalization of Ethnic Groups and the Ethnicizatioin of Ploticis*, Bosnia, India, Pakistan, New Delhi 2006).

- المرجع السابق نفسه: «آلاف السنوات لبناء الأمة؟ خلافات قديمة حول السيادة في البوسنة وإسرائيل/فلسطين»، في: ريغلر، هينريت (الطبعة): **بناء الأمة بين السيادة الوطنية والتدخل الدولي** (Ibid: "Thousands of years of Nation-building" Ancient Arguments for Sovereignty in Bosnia and Israel/Palestine", in: Riegler, Henriette (ed.): *Nation-building Between National Sovereignty and International Intervention,·Wiener Schriften zur Internationalen Politik*, No. 10), Vienna 2005).

- المرجع السابق نفسه: إفلاس الإنسانية؟ الأصولية تسيطر على أجندة السياسات الدولية»، في: **السياسيات والمجتمع الدولي**، ٤/٢٠٠٥. (Ibid: "The Bankruptcy of Humanism? Primordial Dominates the Agenda of International Politics", in: *International Politics and Society*, 4/2005).

- المرجع السابق نفسه/بيبر، فلوريان (الطبعة): **الديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمعات المتعددة الأعراق**، رافينا ٢٠٠٥. (Ibid/Bieber, Florian (ed.): Democracy and Human Rights in *Multi-Ethnic Societies*, Ravenna 2005).

- المرجع السابق نفسه: بين أكبار وحزب العدالة والتنمية (AKP): البدائل الإسلامية المعتدلة في سوريا، في: **إينامو**، رقم ٢٠٠٤/٤٠. (Ibid: Zwischen Akbar und the AKP: Moderate Islamic Alternativen in Syrien (Between Akbar and the AKP: Moderate Islamic Alternatives in Syria), in: *inamo*, No. 40/ 2004).

- المرجع السابق نفسه: **سوريا بعد حرب العراق: حصن ضد الإسلامويين، أم دولة على وشك الانهيار؟**، برلين ٢٠٠٤. (Ibid: Syrien nach dem Irak-Krieg: Bastion gegen Islamisten oder Staat vor dem Kollaps? (*Syria after the Iraq War: Bulwark against Islamists or State at the Brink of Collapse)*, Berlin 2004).

- المرجع السابق نفسه: «دومينو على محور الشر؟»، في: **الرأي السياسي**، رقم ٤١٢، آذار/مارس ٢٠٠٤. (Abid: ôDomino auf der Achse des B¢sen¢ö ´Domino on the Axis of Evil¢, in: Die *Politische Meinung*, No. 412, March 2004).

- المرجع السابق نفسه: العلمانية والدين: الحدود من وجهة النظر الغربية، في: **المحجة** ٢٠٠٤/١١. (Ibid: ôSecularism and Religion: Demarcations From a Western Perspective"), in: *al-Mahajjah* 11/2004).

- المرجع السابق نفسه: «سوريا بعد حراب العراق: ركود أم ثورة؟»، في: **أورينت** ٢٠٠٤/١. (Ibid: "Syrien nach dem Irak-Krieg- Stagnation oder Umbruch?" (Syria after the Iraq war- Stagnation or Upheaval"), in *Orient* 1/2004).

- المرجع السابق نفسه: الصراع العرقي عابر: أنماط عن التباين، مصالح النخبة، محسوبية القوى الأجنبية من وجهة نظر مقارنة ـ البوسنة،

الهند، باكستان»، في: **ورقة القوميات**، حزيران/يونيو ٢٠٠١. (Ibid: "Ethnic Conflict" Undressed: Patterns of Contrast, Interests of Elites, and Clientelism of Foreign Powers in Comparative Perspective - Bosnia, India, Pakistan", in: *Nationalities Paper*, June 2001).

- المرجع السابق نفسه: التناقضات في الطريق إلى دولة الأمة: الانقسامات الدوغماتية والسياسية بين المسلمين في الهند والبوسنة، في: **أفريقيا، آسيا، وأمريكا اللاتينية**، رقم ٣/٢٠٠١، برلين. (Ibid: "Widersprüche auf dem Weg zum: "Nationalstaat": Dogmatische und politische Spaltungslinien unter den Muslimen in Indien und Bosnien" (Contradictions on the Way to the "Nation-state": Dogmatic and Political Cleavages Among the Muslims in India and Bosnia), in: *Afrika, Asien, Lateinamerika*, No. 3/2001, Berlin).

- المرجع السابق نفسه: إزتبيغوفتش وجناح: الاستيلاء الانتقائي «لقائدي المسلمين»، في: **بيان جنوبي شرقي**، رقم ٢/٢٠٠٠، ميونخ. (Ibid: "Izetbegovic und Jinnah: Die selective Vereinnahmung zweier Muslim-Führer" (Izetbegovic and Jinnah: The Selective Appropriation of Two "Muslim-Leaders"), in: *Südosteuropa-Mitteilungen*, No. 2/2000, Munich).

- المرجع السابق نفسه: الأمة **ستقاوم تسييس الجماعات العرقية والسياسات العرقية ــ البوسنة، الهند، وباكستان**، فرانكفورت/نيويورك ٢٠٠٠. (Ibid: Nationalstaat wider Willen: *Die Politisierung von Ethnien und die Ethnisierung der Politik- Bosnien, Indien, Pakistan*, Frankfort/New York 2000).

- ويلد، ستيفان: «الله والإنسان في لبنان: شؤون صادق العظم»، في:

الإسلام، مجلد ٤٨، الإصدار الثاني، شباط/فبراير ١٩٧٢، ص. ٢٠٦-٢٥٣. (Wild, Stefan: "Gott und Mensch im Libanon: Die Affäre Sadiq al-Azm", in: *Der Islam*, vol. 48, issue 2, February 1972, p. 206-253).

- ورمسر، ميراف: مدارس البعث: **دراسة في الكتب المدرسية السورية**، واشنطن العاصمة ٢٠٠٠، تحرير: معهد الدراسات الإعلامية للشرق الأوسط (MEMRI). (Wurmser, Meyrav: The Schools of Baathism: *A Study of Syrian Schoolbooks*, Washington, D.C. 2000, ed.: Middle East Media Research Institute (MEMRI)).
- زين، زين ن.: **ظهور القومية العربية**، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٦٦. (Zeine, Zeine N.: *The Emergence of Arab Nationalism*, 2ed edition, Beirut 1966).
- زيسر، إيال: ميراث الأسد: **سوريا في المرحلة الانتقالية**، لندن ٢٠٠١. (Zisser, Eyal: Asad's Legacy: *Syria in Transition*, London 2001).

التقارير والتحليلات

- عمرو، هادي: «الحاجة للتواصل: ما هي الطريقة لتحسين الدبلوماسية العامة للولايات المتحدة مع العالم الإسلامي»، دراسة تحليلية لصالح معهد بروكينغز، واشنطن، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. (Amr, Hady: "The Need to Communicate: How to Improve US Public Diplomacy with the Arab World", Analysis Paper for the Brookings Institution, Washington January 2004).
- The Economist Country Risk Service: Syria, London December 2003.

- التقرير النهائي للجنة التحقيق في الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية (النسخة المرخص بها)، واشنطن العاصمة، تموز/يوليو ٢٠٠٤. (Final Report of the Commission on Terrorist Attacks upon the United States (authorized version), Washington DC July 2004).

- المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات الدولية (ICG)، تقرير الشرق الأوسط رقم ٢٣/٢٤: سوريا في ظل حكم بشار، عمان/بروكسل، ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤، المجلد الأول: تحديات السياسية الخارجية، المجلد الثاني: تحديات السياسية الداخلية. (International Crisis Group (ICG), Middle East Report No. 23/24: Syria under Bashar, Amman/Brussels, February 11, 2004, Vol. I: Foreign Policy Challenges, Vol. II: Domestic Policy Challenges.)

- المجموعة الإحصائية، المكتب المركزي للإحصاء، مكتب رئيس الوزراء السوري، دمشق ٢٠٠٣. (Statistical Abstract, Central Bureau of Statistics, Office of the Prime Minister of Syria, Damascus 2003).

- تقرير الأمم المتحدة للتنمية ٢٠٠٣ (UN Development Report 2003).

- زغبي، جيمس: «مواقف العرب: نظرة معمقة على المخاوف الاجتماعية والسياسية للعرب»، واشنطن ٢٠٠٥. (Zogby, James: "Attitudes of Arabs: An In-Depth Look at Social and Political Concerns of Arabs", Washington.

المؤلف

كارستين ويلاند مؤرخ وأستاذ علوم سياسية وصحافي.

عمل وعاش أكثر من مرة في سورية، آخرها في أعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.

في عام ٢٠٠٦ كان باحثاً في معهد الدراسات العامة في جامعة جورجتاون، في العاصمة الأميركية ولشتطن.

قبل ذلك عمل مراسلاً صحافياً لوكالة الأنباء الألمانية، في عام ٢٠٠٤ عمل صحافياً في سراييفو خلال حرب البوسنة والهرسك، كما كان أيضاً مديراً تنفيذياً لمعهد غوته في القاهرة وميونيخ، وعمل ممثلاً لمؤسسة كونراد أديناور في كولومبيا.

فهرس الأعلام

أ

س

ش

ص

ط

ع

فهرس الأماكن

أ

ر

س

ص

ض

ع

و

ي

المركز السوري للدراسات
السياسية والاستراتيجية ـ واشنطن

مركز مستقل غير حكومي، غير حزبي، تأسس في عام ٢٠٠٨، ويهدف بشكل رئيسي إلى تشجيع وتعميق الدراسات والبحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية المتعلقة بسورية بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام. للمزيد
www.scpss.org

الهيئة الاستشارية:

- البرفسور ستيفن هايدمان: أستاذ العلوم السياسية في جامعة جورجتاون، ونائب رئيس معهد الولايات المتحدة للسلام في واشنطن.

- البرفسور ريموند هينبوش: أستاذ في جامعة سانت أندروز في اسكتلندا، ورئيس مركز الدراسات السورية في اسكتلندا.

- السيد فريدريك هوف: رئيس مجلس إدارة شركة AALC، وهي شركة استشارات خاصة، وعضو الهيئة الاستشارية في مجلس سياسة الشرق الأوسط في واشنطن.

- البرفسور جوشوا لانديز: أستاذ دراسات الشرق الأوسط في جامعة أوكلاهوما، والمدير المشارك لمركز تاريخ الشرق الأوسط، ورئيس تحرير موقع (Syriacomment.com) وهو عبارة عن نشرة يومية تعنى بالسياسة السورية.

- البرفسور ديفيد ليش: أستاذ الشرق الأوسط في جامعة ترينتي في ولاية تكساس ـ الولايات المتحدة، ومؤلف السيرة الذاتية للرئيس بشار الأسد.

- البرفسور باتريك سيل: كاتب وخبير متخصص في قضايا الشرق الأوسط، مؤلف السيرة الذاتية للرئيس حافظ الأسد. مقيم حالياً في باريس.

- البرفسور كارستين ويلاند: أستاذ علوم سياسية، وصحافي، عمل مديراً لمؤسسة كونراد أيدناور ـ ألمانيا.

- السيد عمار عبد الحميد: مدير مؤسسة ثروة في واشنطن.

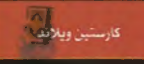
- البرفسور نجيب الغضبان: أستاذ العلوم السياسية ودراسات الشرق الأوسط في جامعة آركنسا ـ الولايات المتحدة.

- البرفسور مازن هاشم: أستاذ العلوم الاجتماعية ـ جامعة جنوب كاليفورنيا ـ الولايات المتحدة.

- البرفسور لؤي صافي: أستاذ العلوم السياسية، ورئيس مجلس إدارة الكونغرس السوري ـ الأميركي في شيكاغو ـ الولايات المتحدة.

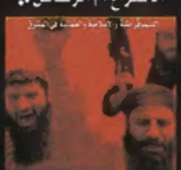
المدير التنفيذي: الرئيس:

د. رضوان زيادة د. أسامة قاضي



سورية

الاقتراع أم الرصاص؟



"الاقتراع أم الرصاص؟ يقدم فهماً عميقاً مدهشاً لواحد من أكثر البلدان غموضاً في العالم. يناقش ويلاند فكرة أن الغرب يجب ألا أن يتجاهل التقليد السوري المتين للعلمانية. كما يشير إلى أن سورية ربما تملك شروطاً مسبقة بالنسبة إلى الديمقراطية أكثر من أي بلد عربي آخر".

"هذا الكتاب يدعوك عزيزي القارئ إلى الغوص في ممرات دمشق وأحيائها، وإلى فهم أفضل للحقائق السياسية والاجتماعية في سورية. إنه بلد سريع التغيّر ويمتلك الكثير من الإمكانات لكنه يتصف أيضاً بالكثير من المجازفات والأخطار. وبعد ثماني سنوات صعبة. لا يزال من المبكّر جداً أن نقول في أي اتجاه سيقود نظام الأسد البلاد في النهاية. ما عدا حقيقة حماية قبضته على السلطة. كيف سيطبق الزعيم الشاب خبرته السياسية المتنامية. التي لن تؤثّر فقط على السوريين أنفسهم بل على المنطقة بأسرها. ومن هذا المنظور لم يحدث تغيير كبير عن زمن أبيه".

المركز السوري للدراسات
السياسية والاستراتيجية ـ واشنطن